

جامعة بيروت العربية

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

أثر العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي
دراسة ميدانية على المجتمع القطري

دراسة للحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالبة

دينا سعيد الكبي

إشراف:

د. محمد علي البدوي
كلية الآداب – جامعة بيروت العربية

أ.د. اسماعيل علي سعد
أستاذ علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

بيروت

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

الفهرس

الصفحة

.....	كلمة شكر	
.....	الفهرس	
١	المقدمة	
٩	أولاً: أهداف الدراسة وتسؤلاتها	
١٠	ثانياً: الإستراتيجية المنهجية	
١٤	الفصل الأول: الإطار النظري (المفاهيم والدراسات السابقة)	
١٤	أولاً: مفاهيم الدراسة	
٢٦	ثانياً: الدراسات السابقة	
٤٦	ثالثاً: المدخل النظري للدراسة	
٤٦	١- نظرية النسق العالمي	
٤٧	٢- نظرية الثقافة العالمية	
٤٨	٣- نظرية المجتمع العالمي	
٥٣	الفصل الثاني: العولمة (لمحة تاريخية)	
٥٣	أولاً: النشأة التاريخية للعولمة	
٥٦	ثانياً: الأبعاد المختلفة للعولمة	
٨٣	ثالثاً: الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة	
٨٦	رابعاً: الانعكاسات الإجتماعية للعولمة	

٩١	الفصل الثالث: العولمة وواقع المجتمعات الخليجية والمجتمع القطري نموذجاً.....
٩١	تمهيد:
٩٢	أولاً: المجتمعات الخليجية (تحليل بنائي تاريخي).....
١٠٠	ثانياً: مجتمعات الخليج (مرحلة ظهور النفط والتحولات المصاحبة لها).....
١٠٦	ثالثاً: الواقع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة.....
١١٤	رابعاً: عوامل التغير في المجتمع القطري (تحليل بنائي تاريخي).....
١٢٧	خامساً: الانعكاسات الثقافية والاجتماعية للعولمة عن المجتمع القطري.....
١٣٢	الفصل الرابع: أثر العولمة في السلوك الاجتماعي (الدراسة ميدانية).....
١٣٣	أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة.....
١٤٩	ثانياً: العولمة وتأثيرها على أنماط السلوك الاجتماعي.....
٢٠٠	ثالثاً: تأثير الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي.....
٢٣٨	رابعاً: ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي.....
٢٥٧	خامساً: نتائج الدراسة وتوصياتها.....
٢٦٩	الخاتمة:.....
٢٧١	المراجع:.....
٢٩٠	الملاحق:.....

شكر وتقدير

يُسعدني ويشرفني في النهاية أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ إسماعيل علي سعد أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذي شرفني بالإشراف على الرسالة، والذي لولا توجيهاته الصائبة، ومتابعته العلمية المستمرة، وملاحظاته العلمية القيمة والتي استفدت منها كثيراً، لما استطعت إنجاز هذا العمل. أشكره جزيل الشكر لما بذله من جهد متواصل، وعطاء فياض.

كما يسعدني أن أتوجه بعظيم الشكر و التقدير الى أستاذي الفاضل الدكتور / محمد علي البدوي على كل ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل، وعلى توجيهاته العلمية القيمة التي استفدت منها كثيراً. فله مني كل الشكر والتقدير.

كما يسعدني أيضاً أن أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ رفيق عون على تفضله بقبول الدعوة لمناقشة الرسالة، رغم ما لديه من مشاغل كثيرة، أشكره شكراً جزيلاً.

كما يسعدني كذلك أن اتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ عبدالله السيد على تفضله بقبول الدعوة لمناقشة الرسالة، فله مني كل التقدير والاحترام.

وشكراً إلى أمي وأبي وأخوتي ولكل من ساندني وقدم لي العون والمشورة والنصيحة وشاركني رحلة البحث الشاقة الممتعة.

ومن ثم تشكيل ثقافات متجاوزة من حيث مكوناتها وخصائصها والتي تجمع بين العناصر والمكونات العالمية والمحلية" (١).

ولاشك في أن المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة، ومنها المجتمع القطري ليست - بحال من الأحوال - بمعزل عن هذه التحولات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر. حيث تعرضت أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتغيرات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن التغيرات البيئية والعمرائية والتي تجسدت في ارتفاع معدلات النمو الحضري بصفة عامة.

ونظراً لأن المجتمعات الخليجية تشكل جزءاً من المجتمع الدولي، فإن أية تغيرات تطرأ على المجتمع الدولي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه المجتمعات، كما أن أية تغيرات تشهدها تلك المجتمعات تعكس ردود فعل من جانب المجتمع الدولي. وإذا كانت هناك سمات عامة مشتركة تتسم بها المجتمعات الخليجية من حيث مواردها وثرواتها من ناحية، وموقعها الاستراتيجي المتميز من ناحية أخرى، فإنها كانت - وما تزال - تمثل موطناً للقوى الاستعمارية خلال المراحل التاريخية المختلفة، حيث استخدمت تلك القوى أساليب متنوعة لنهب هذه المجتمعات واستغلالها بدءاً من السيطرة العسكرية المباشرة، مروراً بوضعها في حالة تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية (التبعية بأشكالها المختلفة)، وصولاً إلى السيطرة والهيمنة التي فرضت على هذه المجتمعات خلال السنوات الأخيرة والتي تجسدت في العولمة بمظاهرها وأبعادها وجوانبها المختلفة.

هذه العلاقات غير المتكافئة بين القوى الرأسمالية العالمية والمجتمعات الخليجية أدت إلى مزيد من الاستغلال والسيطرة والهيمنة على معطياتها المادية والاقتصادية، كما أحدثت تغيرات كثيرة في أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. غير أن هذه التغيرات لم تكن تغيرات جذرية، فعلى الصعيد الاقتصادي: يمكن القول: إنه على الرغم

1- Malcolm Waters, "Globalization" Key Ideas (London, New York, Routledge, 1995) p. 12.

من أن التطفل الرأسمالي لهذه المجتمعات قد ارتبط بتحديث لقوى وأدوات الانتاج التقليدية، إلا أن النظم التقليدية وما تعكسه من بنية طبقية واجتماعية قبلية ماتزال موجودة ومؤثرة ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على المستويين الثقافي والقيمي، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على الاتجاهات وأنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي.

وإذا كانت ثمة عوامل خارجية وداخلية كثيرة قد أسهمت بدرجات متباينة في تغير المجتمعات الخليجية خلال العقود القليلة الماضية، فمما لا شك فيه أن ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وبخاصة خلال السبعينات قد أسهم بدرجة كبيرة في تحول المجتمعات الخليجية من مجتمعات تقليدية قبلية إلى مجتمعات حديثة، حيث أدت الاستثمارات النفطية إلى اتجاه هذه الدول إلى تبني سياسات تنموية في المجالات المختلفة وبخاصة في مجال البنية الأساسية مما صاحبه خلق فرص عمل كثيرة ، ومن ثم لجأت هذه المجتمعات إلى الاعتماد على العمالة الوافدة العربية والآسيوية والأوروبية. ولا شك في أن تدفق العمالة الوافدة خلال العقود الثلاثة الماضية كان لها آثار ايجابية كثيرة، حيث أسهمت في زيادة معدلات الانتاج، ومن ثم زيادة الدخل القومي للدول الخليجية بشكل عام، إلا أنها قد أفرزت جوانب سلبية تمثلت في التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي والذي نتج عن تعدد الجنسيات وبخاصة في المجتمعات الحضرية والتي شهدت نمواً متزايداً خلال هذه السنوات القليلة لم تشهد من قبل بنفس الدرجة والكيفية، الأمر الذي أدى إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تجسدت في ظهور أنماط سلوكية جديدة تعكس تلك التغيرات التي تعرضت لها هذه المجتمعات بسبب لفتاحتها الواسع على المجتمع العالمي.

وإذا كانت المجتمعات الخليجية بعامة والمجتمع القطري بخاصة قد شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايكولوجية خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثير المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، فإن التغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية تبدو أكثر وضوحاً، حيث تجسدت تلك التغيرات في ظهور قيم جديدة، ومن ثم توجهات سلوكية مختلفة عن تلك التي عرفتتها هذه المجتمعات في مراحل ما قبل التحول، وبخاصة في ظل سيطرة القيم القبلية والعشائرية. وعلى الرغم من التغيرات التي

تعرضت لها منظومة القيم القبلية التقليدية، إلا أن هذه التغيرات لم تكن تغيرات جذرية شاملة. حيث ظلت عناصر ومكونات قيمة تقليدية متعايشة ومتداخلة مع القيم الجديدة التي أفرزتها هذه التحولات البنائية والثقافية.

ولقد شكلت القبيلة أساساً لنمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في منطقة الخليج العربي قبل إكتشاف النفط، حيث كانت تمثل " الدعامية الأساسية للتنظيم الاجتماعي، كما أنها المحور الأساسي الذي تتشكل من خلاله شبكة العلاقات الاجتماعية والقروية وفق مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل قانوناً غير مكتوب للقبيلة، وتسيطر القوى القبلية على النفوذ الاجتماعي والاقتصادي، ولا تستطيع أن تبقى في مراكزها القيادية دون استغلال القوى المنتجة الأخرى في المجتمع" (١).

وتؤكد الكثير من التحليلات على أن المجتمعات الخليجية قد شهدت تغيرات عديدة بعد استغلال النفط وما صاحبه من ارتفاع في مستوى الدخل القومي، والذي ساعد على الإسراع بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد نتج عن ذلك تغيرات ثقافية قيمة رصدتها بعض الدراسات، ومن تلك التغيرات:

- أدى ارتفاع الدخل القومي إلى تغير نمط الحياة وأساليب المعيشة.
- تغيرت القيم الاستهلاكية للمواطن الخليجي، وبرزت ظاهرة المغالاة في شراء الحاجات والكماليات وأنواع السيارات باعتبارها مؤشرات لقيم التفاخر، فظهرت قيم الإسراف والتبذير، واختفت - إلى حد ما - قيم ترشيد الاستهلاك.
- اتساع مساحة السلوك المنحرف، فكثر حوادث المرور وعدم التقيد بأنظمته، كما زادت نسبة الجريمة وجنوح الأحداث وخاصة بعد الاستعانة بالعمالة الوافدة على اختلاف ثقافتها وأصولها الاجتماعية والعرقية.

١- مفيد الزبيدي، بدايات عصر النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، دراسات استراتيجية، ط١، العدد ١٥، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ١٩٩٨، ص ص ١١٠-١١١.

- تراجع نمط الأسرة الممتدة، حيث أصبح الأبناء يعيشون في مسكن مستقلة عن الأباء بحكم الهجرة إلى المدينة، الأمر الذي أحدث تأثيرات واضحة على منظومة العلاقات

القربانية والاجتماعية، ومن ثم أشكال السلوك الاجتماعي للأفراد على المستويين الأسري والمجتمعي.

- لقد تأثرت المجتمعات الخليجية مثل غيرها من المجتمعات بنزعة إلى الاستهلاك، وأن انتشار الثقافة الاستهلاكية من مراكز النظم الرأسمالية قد صنع أيديولوجية الاستهلاك قوامها النظر إلى الاستهلاك هدفاً أو غاية في حد ذاته، وربطه بأسلوب الحياة وبأشكال التميز الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى اندفاع الناس نحو الاستهلاك بغض النظر عن حاجاتهم الفعلية^(١).

ومن ثم فإن التغيرات التي تتعرض لها منظومة القيم الاجتماعية والثقافية تنعكس بشكل واضح على مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد، الأمر الذي يصاحبه تأثيرات على توجهاتهم وأنماط سلوكهم الاجتماعي. ولذلك يؤكد الكثير من الباحثين على " أن القيم التي يتبناها أفراد المجتمع تتراوح بين الثبات والتغير النسبي، فهي تتطور باستمرار بخطى تتراوح بين تغيرات هادئة محددة إلى تغيرات جذرية وسريعة، وأن ذلك يتوقف على طبيعة ومستوى وحجم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها كل مجتمع من ناحية، ومدى انفتاحه على العالم الخارجي من ناحية أخرى، ومدى استجابته وتفاعله مع التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية من ناحية ثالثة. ففي الماضي، وعبر التاريخ البشري حدث تغير في النسق القيمي للمجتمعات ببطء، وبدرجات قليلة لا يمكن إدراكها في كثير من الأحيان، فقد ظلت القيم التقليدية Traditional Values تعمل بثبات نسبي وبقيت متواصلة وقادرة على تحديد الاختيارات والتفضيلات وتوجيه السلوك الفردي

١- لمزيد من المعلومات:

- عبد الحفيظ شناق، التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة دار الفكر الجديدة للطباعة، الإمارات. ١٩٨٦، ص ٢٧٥-٢٨٠.
- أحمد زايد وأخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، قطر، الدوحة. أبريل ١٩٩٥، ص ١٣٧.

والمجتمعي، وتحديد الغايات والأهداف، كما ظلت هذه القيم ثابتة واضحة في اللغة والتفكير وأنماط السلوك، وكان تغييرها بطيئاً وتدرجياً^(١).

وبظهور الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات عن بعد، "حدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، تبعها ثورة على قيم الحداثة أو القيم المانية، وظهرت قيم أخرى جديدة أطلق عليها قيم "ما بعد الحداثة" Post- Modernity، وتؤكدت هذه القيم في الثمانينات. وفي التسعينات وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، والتطور السريع الذي شهدته نظم الإتصال والإعلام، وشبكة الانترنت، ظهرت قيم جديدة أطلق عليها اسم "قيم العولمة، أو قيم الكوننة" ومن ثم بدأ التأكيد على البعد العالمي الكوني للقيم، ومن تلك القيم: الاهتمام بالتلوث البيئي، ونبذ العنف والحروب، وقيم السلام والمحبة، وحقوق تقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان.... وغيرها"^(٢).

وثمة آراء تؤكد على أن مجتمعات الخليج قد تعرضت لتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية تمثل مرحلة "الحداثة" هذه التغيرات فرضت على تلك المجتمعات تناقضات على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكان من الصعب على البنى التقليدية المحلية أن تستوعب متطلبات الحداثة، وأن تتنظم في تطورات متسقة، فأبرزت هذه التناقضات الناتجة عن تفاعل البنى التقليدية مع نظم الحداثة وقيمها كما هيئاً من التعارضات والتناقضات ترزخ تحت أعينها بنية أي مجتمع، وتجعل منها بنية هشّة قابلة للتفكك. فالعلاقة بين الحداثة والتقليدية خاضعة لمختلف أنماط التحولات ونماذج التكيف والرفض والمقاومة، كما أنها نتاج للتفاعل بينهما، ومن ثم يبدو المجتمع ليس تقليداً خالصاً ولا هو مجتمع حديث بشكل مطلق، وإنما هو مجتمع ثالث، أطلق عليه "زايد" تعبير "الثقافة

١- مكتب الانماء الاجتماعي، البناء القيمي في المجتمع الكويتي، الكويت، ١٩٩٧، ص ٢١.

٢- ضياء الدين زاهر، القيم والمستقبل، دعوة للتأمل، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، أبريل ١٩٩٥، ص ١٣-١٥.

الثالثة"، "أي ثقافة مجتمع تلقى الحداثة دون أن يبتكرها أو يختارها، بل جاءت من تاريخ لم يصنعه"^(٣).

ونظراً لأن القيم تلعب دوراً جوهرياً ومؤثراً في تشكيل شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته وخياراته وسلوكياته، كما أنها تؤدي إلى تماسك المجتمع وتطوره، فقد أولاه الباحثون اهتماماً كبيراً منذ منتصف القرن العشرين، وقد ترجم الباحثون هذا الاهتمام بإجراء العديد من الدراسات والبحوث. حيث اهتمت بعض الدراسات بالمنظومة القيمية لدى فئات اجتماعية معينة للتعرف على النسق القيمي لهذه الفئات الاجتماعية مثال دراسات "خليفة ١٩٩٩، المطوع ١٩٩٠، والبطش ١٩٩٠"، في حين ركزت دراسات أخرى على المتغيرات ذات العلاقة بالمنظومة القيمية مثال "حنورة ١٩٩٨، العمري وزملائه ١٩٨٠... وغيرهم. وثمة اهتمامات آخر بقضية القيم مثل الدراسة الموسعة التي أعدها مكتب الإنماء الاجتماعي بالكويت عام ١٩٩٧ عن البناء القيمي في المجتمع الكويتي، ودراسة مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر عن التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري عام ١٩٩٥.

ولعل أهم العوامل التي دفعت الباحثين في مجتمعات الخليج للاهتمام بدراسة القيم" ما أحدثته الثورة العلمية والتقنية المتسارعة، والانفتاح على الثقافات الغربية، وما أحدثه إكتشاف النفط من تغيرات بنائية انعكست بشكل واضح على منظومة القيم الاجتماعية، وبالتالي على الجوانب المعرفية والسلوكية للمواطن الخليجي. هذا فضلاً عن أن التغيرات الثقافية والعلمية والاقتصادية التي تعرضت لها تلك المجتمعات خلال العقود القليلة الماضية قد أوجدت واقعاً اجتماعياً له معايير وقيمه الجديدة التي تختلف في كثير من مكوناتها وخصائصها عن القيم القبلية التقليدية والتي كانت سائدة لفترات تاريخية بعيدة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي، حيث

١- أحمد زايد، الاسلام وتناقضات الحداثة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣١، العدد ٣٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤، ص ١٣

ظهرت وتشكلت أنماط سلوكية جديدة مغيرة تماماً عن تلك التي كانت سائدة في مراحل ما قبل التحول" (١).

وعلى الرغم من اهتمام الباحثين بدراسة التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم في العديد من المجتمعات الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية، وتفسير تلك التغيرات في

صوء العوامل والمتغيرات المختلفة: الداخلية والخارجية مثل. ظهور النفط، الانفتاح على الثقافات الأخرى: الإقليمية والعالمية، العمالة الوافدة، تطور نظم التعليم، ارتفاع معدلات التحضر وبموالدين، التغيرات التي شهدها نظم الإتصال والإعلام المحلية والعربية والعالمية، التحديث والتنمية، وأخيراً العولمة...، على الرغم من هذه الاهتمامات البحثية المتنوعة، إلا أن ثمة قصوراً واضحاً في الدراسات السوسيولوجية المتخصصة في مجال دراسة السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي، وإلى أي مدى تعبر تلك الأنماط السلوكية كانعكاس لهذه التغيرات المجتمعية. ومن ثم تأتي الأهمية النظرية للدراسة الراهنة في كونها محاولة علمية للكشف عن مظاهر التعبير في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي نتيجة لتأثيرات العولمة على اختلاف أبعادها ومستوياتها: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتقنية. ومن ثم يمكن أن تمثل هذه الدراسة إضافة للدراسات السوسيولوجية في هذا المجال. أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتتمثل في فهم الواقع الاجتماعي القطري بكل ما يتضمنه من تعبيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية من جانب، والكشف عن أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة "التقليدية والحديثة" من خلال دراسة ميدانية على عينة من الفئات الاجتماعية المتباعدة للمواطنين القطريين في مدينة الدوحة، وتفسير هذه الأنماط السلوكية المتباينة في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية من جانب آخر. ومن ثم وضع تصور مستقبلي لما يمكن أن يكون عليه الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع القطري خلال السنوات القادمة في ظل التطورات العالمية والتحديات الكثيرة التي تعرضها العولمة.

١- محمود عطا حسين عقل، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٢-٢٤.

أولاً: أهداف الدراسة وتسولاتها:

انطلاقاً من الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة والذي يتمثل في التعرف على تأثيرات العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي بصفة عامة، والمواطن القطري بخاصة، يمكن صياغة مجموعة من الأهداف الفرعية تسعى الدراسة إلى تحقيقها على النحو التالي:

١- التعرف على الظروف المختلفة التي أسهمت في نشأة طاهرة العولمة، ومراحل تطورها وأبعادها المختلفة.

٢- التعرف على الحصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التقليدية للمجتمعات الخليجية.

٣- الكشف عن التأثيرات المختلفة التي أحدثتها - ولا تزال - العولمة في بنية المجتمعات الخليجية على جميع الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإيكولوجية.

٤- التعرف على طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع القطري في مراحل ما قبل ظهور العولمة.

٥- التعرف على مدى تأثير العولمة على المجتمع القطري بعمامة، والسلوك الاجتماعي للمواطن بخاصة.

٦- الكشف عن مظاهر التعبير في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات نجملها فيما يلي:

١- ما الظروف والمتغيرات المختلفة التي أسهمت في ظهور العولمة وتطورها؟

٢- ما الأبعاد المختلفة للعولمة، وما مدى التداخل والتفاعل بينها؟

٣- ما الحصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التقليدية التي اتسمت بها المجتمعات الخليجية.

٤- ما مدى التأثيرات التي أحدثتها العولمة في بنية المجتمعات الخليجية؟، ومظاهر تلك التأثيرات؟

٥- ما طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع القطري في مراحل ما قبل ظهور العولمة؟

٦- ما التأثيرات التي أحدثتها العولمة في المجتمع القطري بعامة، وفي السلوك الاجتماعي للمواطن بخاصة؟

٧- ما مظاهر التعبير الذي طرأ على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري؟

ثانياً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

تتضمن الاستراتيجية المنهجية للدراسة عدداً من المحاور الرئيسية نجملها فيما يلي:

١- المنهج:

نظراً لأن الدراسة تهتم بصفة أساسية بتشخيص وتحليل الوضع الراهن للمجتمع الفطري بصفة علمية، والتأثيرات المختلفة التي أحدثتها ولا تزال العولمة في بنية المجتمع على جميع الأصعدة من ناحية، والسلوك الاجتماعي للمواطن من ناحية أخرى، فإن المنهاج الوصفي يعد منهجاً مناسباً للدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوبين في تحليل البيانات والمعطيات الميدانية هما:

أ- الأسلوب الكمي، ويعتمد على التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى استخدام "مربع كاي" لمعرفة الفروق ذات الدلالات الإحصائية للمتغيرات الواردة في الدراسة الميدانية، وكذلك معرفة العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

ب- الأسلوب الكيفي، ويعتمد على تحليل البيانات الإحصائية وتفسيرها في ضوء التطورات التي يشهدها المجتمع من جانب، وتناجج البحوث والدراسات السابقة من جانب آخر، والإطار النظري للدراسة من جانب ثالث.

٢- مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر للحصول على البيانات تتمثل في: الدراسات والبحوث السلفية التي اهتمت بقضية العولمة وتحليل أبعادها وتأثيراتها المختلفة، وبيانات ومعطيات الدراسة الميدانية.

٣- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: يتم اختيار مدينة الدوحة كمجال مكاني لإنجاز الدراسة الميدانية، وذلك باعتبارها العاصمة، ومن ثم تعد أكثر المدن القطرية انفتاحاً على العالم الخارجي على المستويين: الإقليمي والعالمي من ناحية، ومن أكثر المجتمعات تأثراً بالعولمة من ناحية أخرى.

ب- المجال البشري (العينة):

تم اختيار عينة متنوعة من سكان مدينة الدوحة (ذكور وإناث) يمثلون شرائح وفئات اجتماعية متباينة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً، وذلك بطريقة عمدية مقصودة، بهدف التعرف على التأثيرات المختلفة للعولمة على أنماط السلوك الاجتماعي لديهم،

والتغيرات التي تعرضت لها تلك الأنماط، وكذلك أشكال وأنماط السلوك التقليدية التي لا تزال موجودة وفاعلة ومؤثرة، والعوامل المختلفة المسؤولة عن استمرارية تلك الأنماط التقليدية، والفروق بين النوعين حول آرائهم واتجاهاتهم حول هذه التغيرات. وقد بلغ إجمالي عينة الدراسة (١٧٤)، تم توزيعها وفقاً لتباين المستوى الاجتماعي والثقافي والمهني.

٤- أدوات الدراسة:

نظراً لتنوع وتباين خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي، فيمكننا استخدام أكثر من أداة لجمع البيانات وهي:

أ- الملاحظة البسيطة، وذلك من خلال ملاحظة ورصد التغيرات التي طرأت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري بفعل تأثير العولمة

ب- الاستبيان: ويوجه لمereدات العينة من المتعلمين والمتقهرين، ويتضمن عدداً من المحاور الأساسية والفرعية لتحقيق أهداف الدراسة، كما يستخدم أيضاً في صورة مقابلة ليتناسب وطبيعة العينة المختارة من غير المتعلمين.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من الفصول عدا المقدمة والخاتمة جاءت على النحو التالي: الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري: المفاهيم والدراسات السابقة، حيث قامت الباحثة بمناقشة مفاهيم الدراسة وتمثلت في مفهوم العولمة ومفهوم السلوك الاجتماعي، وكذلك عرض نماذج من الدراسات السابقة على المستويات: العالمي والإقليمي والمحلي. كما قدمت الباحثة أيضاً عرضاً مختصراً لبعض المداخل النظرية التي تناولت ظاهرة العولمة، ومن ثم تبنت مدحلاً نظرياً يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة من ناحية، وخصوصية المجتمع القطري من ناحية أخرى.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان: العولمة: لمحة تاريخية، حيث ناقشت الباحثة الجذور التاريخية للظاهرة وأبعادها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، وكذلك الإ انعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، وبخاصة الانعكاسات الاجتماعية.

وقد تناول الفصل الثالث العولمة وواقع المجتمعات الخليجية بالتركيز على المجتمع القطري، حيث تضمن هذا الفصل عدداً من المحاور تمثلت في: المجتمعات الخليجية من منظور بنائي تاريخي، مجتمعات الخليج في مرحلة ظهور النفط والتحولات المصاحبة، والواقع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة، وأيضاً عوامل التغير في المجتمع

القطري من منظور بنائي تاريخي، وكذلك الانعكاسات الاجتماعية والثقافية للعولمة على المجتمع القطري.

بينما جاء الفصل الرابع بعنوان: أثر العولمة في السلوك الاجتماعي – الدراسة الميدانية، ووقد اشتمل على مجموعة من العناصر والمحاور تمثلت فيما يلي: الحصانص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبيئة الدراسة، تأثير العولمة على العلاقات الأسرية والقرابية: ملامح التغير والثبات، الأسرة والتنشئة الاجتماعية: مظاهر التغير في القيم والسلوك، تأثير الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، تأثير العولمة على التوجهات والسلوك الاجتماعي للمواطن القطري، وسائل وأساليب ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري، وأخيراً النتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول
الإطار النظري
المفاهيم والدراسات السابقة

أولاً: مفاهيم الدراسة:

لا شك في أن إحدى المشكلات النظرية والمنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة و علم الاجتماع بصفة خاصة تتمثل في عدم وجود تعريفات عامة ومطلقة للكثير من المفاهيم المستخدمة في مجال هذه العلوم، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب منها: اختلاف التخصصات العلمية والأكاديمية من جانب، واختلاف وتباين التوجهات الفكرية والطريقة والمواقف الأيديولوجية للعلماء والباحثين من جانب آخر، فضلاً عن اختلاف وتباين المجتمعات وتغيرها من مرحلة لأخرى من جانب ثالث. وهذا يعني أن وضع تعريف عام ومطلق لأي من المفاهيم السوسيولوجية يعدّ مرآ في غاية الصعوبة.

ونظراً لأن الدراسة الراهنة تحتوي على مفهومين أساسيين، هما: العولمة، والسلوك الاجتماعي، فسوف نقدم بعض التعريفات التي قدمها العلماء والمتخصصين لكل منهما كمحاولة لصياغة تعريفات إجرائية تتناسب وموضوع الدراسة من ناحية، وخصوصية مجتمع البحث من ناحية أخرى.

١- مفهوم العولمة:

تعد العولمة "Globalization" على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والإمبريقية ظاهرة مطبوعة Balloons، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منطلقات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه

المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بالدرجة والاهمية والخطورة نفسها على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً^(١)

ولقد أثير جدل ونقاش كبير منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتداولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالقّد والتحليل. ومن ثمّ يمكن القول إنّ هناك ثلاثة تيارات فكرية شكّلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له؛ التيار الأول: يرى أنّ العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنّه تمّ تجاوز الدولة القومية بوصفها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي^(٢).

ومن هذا المبتور تُعدّ العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثمّ فإنّ العولمة الاقتصادية تُرّيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عبّرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل ووفقاً لذلك، فإنّ الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منعزلاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإنّ قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة^(٣)

وانطلاقاً من ذلك، فإنّ السلطة الاقتصادية للدولة سوف تصفّ نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسؤوليات الاقتصادية، كما أنّ الحكم سيتحدّد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتعلّق السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة؛ أي أنّ التيار الأول ينظر إلى العولمة بوصفها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري^(٤). أما التيار الثاني، فينبثق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أنّ

See

- Brenda S. A. Yeoh "Global Globalization Cities" Progress in Human Geography 23,4, 1999, pp. 607-616.

- Sklair, L. "transnational Practices and the Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04 Oxford Transnational Communities An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.

2- "Globalization Definition",

<http://www.investorwords.com/2182/globalization.html> 2004 p. 1

3- David Held Et Al, "Global Transformation, Political, Economics and Culture", Cambridge Polity Press, 2000 p. 3

- Christopher Chase-Dunn, "Globalization Aworld- Systems Perspective", Journal of World- Systems Research, Vol. 2, 1999, pp. 188-190

العولمة ليست حدثاً جديداً، بل إنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث شكلت الإمبريالية الأوروبية في دروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر^(٢). ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى كتلات اقتصادية: أوربا، وشرق آسيا، وأمريكا الشمالية^(٣).

ومن ثم يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أصبح اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات وإن النشاط الاقتصادي العالمي بوصفه الراهن لن يؤدي إلى روال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي؛ لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد. حيث إن الدولة هي التي تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها، كما أنها لا تزال تمثل أداة احتكار لرأس المال. ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة لا تزال تمثل القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب حالياً الحديث عن ثقافة أو حضارة عالمية، لأن القوة الاقتصادية وحدها لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ولذلك يرى "صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية بوصفها محصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للحبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتعالدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كويبة^(٤). في حين يرى التيار الثالث، أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولا نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، تنعكس في التغيرات

^١ M Albrow, " The Global Age", Cambridge: Polity Press, 1996 p.85.

2- Fred Haliday, " Globalization, Good Or Bad?" LSE Roundtable discussion, October 2000. p.8.

3- W Ruggie & Takler " The Logic of International Restructuring" London: Routledge, 1995 1- Samuel

P Huntington, " The Clash of Civilization and the Remaking of World Order" New York: Simon & Schuster, 1996

p.91

4- Samuel P Huntington, " The Clash of Civilization and the Remaking of World Order", New York, Simon & Schuster, 1996.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي^(١).

وفي ضوء هذه الرؤى النظرية المتباينة يمكننا أن نعرض بإيجاز لبعض التعريفات والتفسيرات التي قدمها المفكرين والمحللين لمفهوم العولمة على النحو التالي:

إن "العولمة" مشتقة من "عالم" يعرفها "مختار الصحاح" "بالخلق" وتجمع عوالم، "والعوالمون" أصناف الخلق، و"العالمين" وتشتمل الكون، أي عالمنا، والعوالم الأخرى. ومصطلح "العولمة" العربي هو ترجمة لكلمة الانجليزية المشتقة من كلمة Globe التي يُعرفها قلموس المرد على أنها كرة أو "الكرة الأرضية"^(٢)

ويرى "فيدرستو" أنه من الصعب الحديث عن ثقافة عالمية، لكنه يشير إلى أن هالك "عمليات" تحول نحو التكامل والتشابه من جهة، ونحو التشرذم والتفكك الثقافي من جهة أخرى^(٣).

ويؤكد "ديكن" على أن النشاط الاقتصادي "يتعولم" وبذلك يعني أن يتكامل وطبيعياً عبر الحدود الوطنية بطرق غيرت خطوط الدول والمناطق الاقتصادية، كما يرى أيضاً أن التعبير ليس دولياً فقط، لأن الدولي يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما "العولمة" معقدة أكثر، وتعني تكاملاً وطبيعياً بين نشاطات منتشرة جغرافياً. ويركر "ديكن" على العولمة "كعملية" لا كحالة ثابتة. كما يعترف بأنها لم تمس كل الدول أو المناطق بالقوة نفسها، وأن وقعها غير متساو بين المناطق، أما تبقى هالك مدطق قليلة في العالم لم تتأثر بها كما يؤكد كذلك على أن ثمة تقسيماً جديداً للتخصص الدولي، وأن زمن المراكز والأطراف قد انتهى، فاليوم تقطع العمليات الحدود وحتى طرق الانتاج تعبرت تماماً^(٤).

1- Anthony Giddens, " globalization: A Keynote Address, UNRSD News, p 15. Anthony Giddens. The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990, p.32.

٢ احمد عبد الرحمن احمد، العولمة المفهوم، المظاهر والسلبيات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، عدد ١، ١٩٩٨، ص ٥٢.

3 Featherstone M, " Global Culture" pp 1-14, in M Featherstone (ed) Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity, London: Sage Publication, 1990

4 - Diken.P, " Global Shift The Internationalization of Economic Activity", 2nd Ed, London: Paul Champman Publishing Ltd. 1992 p.20

وثمة آراء أخرى تؤكد على أن العولمة تتشكل في أطر ثقافية تتمثل بعمليات موضوعية وأخرى معنوية ، وهو ما يتفق مع ما ذكره " روبرتسون " Robertson على أن العولمة تتشكل في أطر ثقافية تتمثل بعمليات موضوعية ولهذا فإنه يعرف " العولمة بوصفها مفهوماً يشير إلى شينين معاً: إنكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل " (١)

بيما تمثل "العولمة" في مجال إدارة الأعمال : توجه وروية يفترض أن تنعكس في الممارسة، وهي أيضاً "عملية" فيها تبدأ الشركة في التحلل أكثر وأكثر من الارتباط بقطر أو أقطار معينة لها بها صلة تاريخية أو "موطنية"، وتبدأ بتقييم أي بلد كموقع إنتاج أو تجميع ومصدر محتمل أو سوق مرشح للاستغلال، تحكمها في ذلك الاعتبارات الربحية والاستراتيجية. هذا لا يعني أن الشركات لاتعطي وربما للمعطيات السياسية والاجتماعية في البلاد التي تعمل فيها، لكنها تعاملها كذلك: معطيات ينهيه لها أو يلتفت حولها" (٢).

ويرى " أنتوني جينز " أن "العولمة" تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بحيث يتأثر ما يحدث على المستوى المحلي بالأحداث التي تقع على بعد أميال عديدة وبالعكس، كما يذهب أيضاً في كثره "عالم منفلت" إلى أن العولمة تعمل على إعادة هيكلة الطرائق التي نحيا بها وبصورة بالغة التأثير، وأنها تحمل بصمات تعكس بوضوح القوى الاقتصادية والسياسية الأمريكية (٣) بيما يرى " جير وودر " أن العولمة "هي توسع في الأسواق وتحديات تقلل الدولة والمؤسسات الاقتصادية وظهور أنواع جديدة من الحركات السياسية والاجتماعية" (٤).

1- Robertson Roland. Globalization Social Theory and Global Culture, London, Sage, Publications, 1992, p 8

٢- أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية ،، مصر ١٩٩٤.

٣- أنتوني جينز ، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟، ترجمة محمد محي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٤

4- Ngire Wood (ed), " The Political Economy of Globalization" London, Macmillan Press LTD, 2000,p.2

وإذا كانت ظاهرة العولمة قد أثارت اهتمام المفكرين الغربيين بصفة عامة، ومن ثم جاءت أرائهم متباينة بسبب تباين وتنوع تخصصاتهم من ناحية، واختلاف توجهاتهم النظرية والفكرية من ناحية أخرى، فلا شك في أن هذه الظاهرة قد أثارت اهتمام المفكرين والباحثين العرب خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك ليس فقط من حيث تعريفاتها، ولكن أيضاً لتشخيص أبعادها وتأثيراتها المختلفة على كافة الأصعدة. ومن ثم قدم هؤلاء تفسيرات وتعريفات مختلفة للعولمة، يمكننا أن نعرض بإيجاز لبعضها فيما يلي:

يرى "الجبري" أن العولمة هي "إفرازات ما بعد الاستعمار والثورة المعلوماتية وما يرافقها من توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق واسع"، ومن ثم تختلف عن العالمية، فالعالمية هي الانفتاح على العالم والثقافات الأخرى، أما العولمة فهي تعني شخصية الأخرى، وأن الاحتراق الثقافي يحتل مكاناً في الصراع الأيديولوجي، فضلاً عن أن العولمة هدفها النهائي يتمثل في الاستتباع الحضاري عن طريق جملة من الأوهام تهدف إلى التطبيع والهيمنة. كما أنها ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمرائه" (١).

ويمكن القول أن هذا التعريف يتضمن قصصاً ثلاثة رئيسية تتمثل القصص الأولى في الثورة المعلوماتية، والثانية في توحيد العالم وخلق عادات استهلاكية لحزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي المركزي، أما القصص الثلاثة فتتمثل في أن العولمة تيسر ببلورة أيديولوجيا على النمط الأمريكي، حيث تسعى تلك القوى التي تتبى هذه الأيديولوجيا بكل ما لديها من وسائل وإمكانيات مادية وإعلامية وتقنية إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم. بينما يذهب تعريف آخر للعولمة إلى "أنها السيطرة الثقافية العربية على سائر الثقافات الأخرى بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان الاتصال، كما أنها تمثل تنويعاً تاريخياً لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات العزو الاستعماري منذ قرون" (٢).

١- محمد عبد الجبري، العولمة والهوية الثقافية، في: العولمة والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠٨-٣٢٩.

٢- مصطفى عبد العلي، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧١.
في حين يذهب "برهان غليون" إلى أن العولمة هي التحول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري الذي يصبح فيه مصير

الإنسانية موحداً أو بازعاً للتوحد، إلا أن نص الوحدة لا يعي التجانس والتسوي بين جميع
أجراء العلم والمجتمع الشرقي، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين المناطق
والمجتمعات البشرية المختلفة والمتباعدة بالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين،
ولذلك يرتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل^(١). وعلى صعيد آخر، يذهب "حيدر
إبراهيم" إلى أن العولمة هي عملية بلورة العالم في مكان واحد وظهور حالة إنسانية
عالمية يفترض فيها عدم التعرض مع الهوية أو الهوية^(٢).

ومن جانب آخر، ركزت بعض التعريفات الأخرى التي قدمها بعض المفكرين العرب
على الجوانب والأبعاد المختلفة للعولمة، حيث ذهب "اسماعيل صبري عبد الله" إلى أن
"العولمة" ظاهرة ظاهرة تتداخل فيها أمور كثيرة: الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك،
والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول^(٣).

أما "صادق جلال العظم" فيعرفها بأنها "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف
هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة
والتداول إلى العالمية (دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها)، أي أنها تلك ظاهرة التي تشهدها
اليوم حيث عولمة الإنتاج ورأسماله، وقواه الرأسمالية، وعلاقاته المتبادلة وبشرها في كل
مكان مناسب وملامح حارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. وينتهي العظم إلى صياغة
تعريف عام للعولمة يكونها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة
دول المركز وقيادتها وتحته سيطرتها وفي ظل سيادة النظام العالمي للتبادل غير
المتكافئ"^(٤).

-
- ١- برهان غليون، التنمية الثقافية بين التنمية والانقلاب، مجلة الوحدة، بيروت، العدد ٩٢، ١٩٩٢ ص ٣٠.
 - ٢- انظر حيدر إبراهيم، العولمة وجبل الهوية الثقافية، مجلة علم الفكر، مجلد ٢٨، العدد ٢، بيروت ١٩٩٩، ص ٩٥-١٢٢.
 - ٣- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، بيروت ١٩٩٧ ص ٤٥.
 - ٤- حسن جعفي وصادق جلال العظم: ما العولمة؟، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩٩، ص ١٢٥.

في حين يرى "تركبي الحمد" أن العولمة هي: "ظاهرة التوحد -ولا نقول الأحادية- الثقافي والاقتصادي التي يشهدها عالم اليوم مع عدم اغفال بقية النواحي، من سياسية واجتماعية، ولكن التوحد الثقافي والاقتصادي يبقى هو الظاهرة الأبرز، وذلك لأن الثورة التقنية في وسائل الاتصالات والمعلومات جعلت العولمة ظاهرة واضحة للعيان أكثر من أي وقت مضى" (١).

أما "علي حرب" فيؤكد على حقيقة اختلاف معنى العولمة بين أهل الفكر والثقافة، لأن العولمة في رأيه "ليست شيئاً بسيطاً يمكن تحيينه ووصفه بدقة، بقدر ما هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء، وحتى الأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والانية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حصارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحداً أكثر من أي وقت مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو محالاً للتداول وأفقاً للتواصل" (٢).

ويُعرف "محمد الأطرش" العولمة في "ندوة العرب والعولمة"، بأنها: "تعي أولاً وبشكل علم اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وثانياً حصوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى احتراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الصاعدة متحطية القوميات" (٣).

في حين يرى "رلوم" أن العولمة هي إطارها الأمريكي بمؤسساتها المالية المسيطرة وممارساتها هي عبارة عن استعمار حديد كالأستعمار الكلاسيكي العتيق الذي يستولي على ثروات وموارد الآخرين، غير أن هذا الاستعمار الجديد يختلف عن الاستعمار القديم، فهو لا يستولي على الثروات من خلال الاحتلال العسكري المباشر، ولكن من خلال عمليات

١- تركبي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت: دار السقي، ط٢، ٢٠٠١، ص ٧.
٢- علي حرب: حديث قنبايات- فتوحات العولمة ومآرق الهوية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٩.
٣- محمد الأطرش، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الحولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠، ص ٤١٢.

أكثر ذكاء وحكمة تتم في الحفاء ولا تراها العين المجردة، مكنت لها وأتاحها الاحتراعات العلمية الحديثة ووسائل الإدارة المستحدثة، ويعلل رلوم ترده الكثير في استعمال كلمة الاستعمار بأنه لم يستطع ان يجد مصطلحاً اخر يسمي الأشياء بمسمياتها، ويرى أنه قد تم تحويل نفود المال والتمويل الى القوة الوسائل التي أتاحها التكنولوجيا ووسائل الإعلام لإفراز نظام حديد للراسمالية المعلوماتية يكون مسرحه اقتصاداً جديداً ويتم تسويق مبادئه عبر المقدسة وغير المستحبة من حلال شعرات وعلامات تحمل طابع العداسة" (١)

وفصلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على كثير من الأمور + منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي بوصفه نتاجاً لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. إضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ومبادئ الاستهلاك، ناهيك عن كثير من المحاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من

١ - لمزيد من المعلومات.

- عبد الحى رلوم: مدر العولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١/١٩٩٩م، ص ٥٨.

- Rainer Tetzlaff, " World Cultures Under The Pressure of Globalization . Experiences and Responses From the Different Continents ".

<http://hs.bh.schule.de/welcome.phhtml/untenglobal/allgemeintetzlaff->

21.html.1998 pp 1 2

Tomlinson J, " Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press, Baltimore, 1991 pp 22-23.

- حسين معلوم: التسوية في زمن العولمة، التذاعيات المسيغلية لبحار العرب الانترانيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية (نحرير عبد البسط عبد المعطى) مكتبة مدبولي. القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٢

- Ali Baghdad, " Globalization The New Invasion of Third World , A critical Analysis ", In The Free Arab Voice, <http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm>.2000 p 2.

الانعكاسات والآثار السلبية؛ مثل: البطالة والفقر والحريمة وتجارة المخدرات-Drug

Trafficking (١).

وعلى الرغم من تباين التعريفات السابقة التي قدمها العلماء والمفكرين على المستويين العالمي والعربي لمفهوم العولمة، إلا أن ثمة جوانب كثيرة مشتركة بينها جميعاً تتعلّق في أن هذه الظاهرة أصبحت بفعل التعيرات التي يشهدها العالم منذ التسعينيات وحتى الآن قد أصبحت واقعاً فعلياً، وإنها لا تنحصر بعداً واحداً، وإنما تشتمل على العديد من الأبعاد المتداخلة والمتشابكة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتكنولوجية. وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلاقات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة؛ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيدولوجية، فإن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون - بحال من الأحوال - تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعاليتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات (السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل والمتغيرات؛ منها: مدى توافر الإمكانيات المادية والاقتصادية (التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

إن مفهوم العولمة إنس قد أثار جدلاً واختلافاً كبيراً بين الباحثين والمطربين في مختلف بلدان العالم، ويمكن تقسيم هذه المحاولات في التعريف إلى قسمين رئيسيين: الأول - يساري يرى أن العولمة هي أعلى مراحل الرأسمالية الاحتكارية، وهذا التعريف يهتم بالنشأة

¹ See Rainer Tetzaff, "world Cultures under the Pressure of Globalization Experiences and Responses from the different Countries", [http://bs.hh.schule.de/welcome.phtml?unter=global allgemein: tetzla ff 2 1.html](http://bs.hh.schule.de/welcome.phtml?unter=global%20allgemein%20tetzla%20ff%201.html) 1998 pp 1 2

- Tomlinson J. " Cultural Imperialism", The John Hopkins University Press, Baltimore, 1991 pp 22-23.

التاريخية على وجه الخصوص، والتي هي في الأساس امتداد وتأكيد على النظام الرأسمالي، ومحاولة السيطرة الكلية على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال وعن طريق

الشركات ذات النشاط الدولي. أما القسم الثاني فينبأه " اليمين " المتمثل فيما يسمى " بالليبرالية الجديدة "، وهو أنها المنحل الحقيقي للبرالية الاقتصادية المؤدية للتنمية والتقدم، وهي التي تعبر عن الديمقراطية في العلاقات الدولية وقد إنتقل الاختلاف على تعريفات العولمة بين اليمين واليسار من ميدان التطوير الى ميدان الصراع السياسي على المستوى الدولي ممثلاً في قوى العولمة اليمينية خاصة في مؤتمر دافوس إلا أن الخلاصة ان ثمة إجماع بين العلماء والباحثين على أن العولمة تتضمن إتجاهاً لتوحيد العالم حول الاقتصاد الحر والسياسة بقباع النظام الديمقراطي، فضلاً عن توحيد القيم الداعية إلى التعددية وحقوق الإنسان. ولهذا فإن العولمة تعني:

- إعادة صياغة العالم وفق أيديولوجية ونموذج محدد.
- ان القوى الرأسمالية العالمية تسعى من خلال العولمة بما لديها من اليات إلى تفكيك العالم إلى عناصر، ومن ثم تلغي الخصوصيات والمحليات، وتحوله إلى فضاء تذب في إطاره الحدود السياسية والثقافية والجغرافية... الخ.
- انتشار السلع والصور والمعلومات والتكنولوجيا التي يقدمها منتج قوي إلى جمهور كبير من المستهلكين الضعفاء.
- ان العولمة تستهدف عالماً متشابهاً ومتجانساً يستخدم ذات التكنولوجيا ويستهلك ذات السلع، ويستوعب ذات الأفكار، ويستمتع بذات الصور.
- ان التجانس الذي يضم الفقراء والمستهلكين يعني وراءه أقلية تضم الأغنياء المنتجون الذين يملكون المعلومات والقوة الاقتصادية.
- ان ثمة أليات كثيرة تجسدها العولمة على المستوى الواقعي: اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وتكنولوجية وإعلامية واجتماعية، وقد تستخدم هذه الأليات مجتمعة أو مفردة. وهذا يعني أن العولمة تتضمن أبعاداً متعددة ومتداخلة، وأنه من الصعوبة فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الأبعاد الأخرى.

وابتداءً من ذلك، فلننا برى أن العولمة تمثل الية جديدة من اليات النظام الرأسمالي العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وانه لتحقيق هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي،

فصلاً عن دور المؤسسات الدولية من خلال ما تفرسه من قيود على الأنظمة السياسية والحكومات على الصعيد السياسي.

٢- مفهوم السلوك الاجتماعي:

على الرغم من أن مفهوم السلوك الاجتماعي يعد مفهوماً مهماً في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، و علم الاجتماع بالخاصة، إلا أن الاهتمام بدراسة من قبل المتخصصين في علم الاجتماع لا يزال اهتماماً محدوداً فالدراسات والبحوث السوسيولوجية التي تناولت هذا المفهوم قد أشارت إليه - بشكل مباشر أو غير مباشر - في سياق الحديث عن القيم الاجتماعية والثقافية بصفة عامة، والقيم السلوكية بالخاصة، ومن ثم اهتمت تلك الدراسات بتوضيح مدى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية في تشكيل السلوك الفردي ومن ثم السلوك الاجتماعي في المواقف المختلفة. ويُعرف البعض القيم السلوكية بأنها "معايير تجريدية تتعلق بمعتقدات واتجاهات وقاعات يتبناها الفرد ويستدخلها في بنائه المعرفي، وتحدد له غاياته وأهدافه وتوجه اهتماماته، كما أنها تتكون من خلال تفاعل الفرد بحساساته البيولوجية والنفسية والاجتماعية مع البيئة بمكوناتها الثقافية، كما أنها تمثل كذلك أحكاماً معيارية للفرد تحدد سلوكه وتصرفاته وادراكه، وتعكس بمط علاقته بأسرته ومجتمعه والعالم من حوله. وتتكشف دلالات هذه القيم فيما تعكسه على متبنيها من أنشطة سلوكية ومعرفية ووجدانية، وتوجهات قيمية إيجابية وسلبية حيال الأشخاص أو الأشياء أو المواقف التي يتعامل معها الفرد"^(١).

١- احمد عبد الحليم، تعلم القيم في نظم التعليم العربية، مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٩، ص ١٢.

وثمة اختلافات عديدة بين نظريات علم النفس حول تفسير السلوك، حيث تذهب بعض الاتجاهات النظرية إلى تعريف السلوك بأنه "عبارة عن النشاطات والافعال التي تصدر عن الفرد سواء كانت تلك النشاطات ظاهرة أو غير ظاهرة"^(١).

ويؤكد "جونستون وبيكير" على " أن تعريف السلوك ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار التداعيل بين الفرد وبيئته، وأن هذا التداعيل عملية مستمرة ومتواصلة، فالسلوك ليس شيئاً ثابتاً، ولكنه متغير، ومن ثم نجد أنهما يعرفان السلوك أنه ذلك الجراء من تداعيل الكائن الحي

مع بيئته، والذي يمكن من خلاله تحري حركة الكاس الحي أو حركة جزء منه في المكان والزمان، والذي ينتج عنه تعبير قابل للقياس" (٢)

وانطلاقاً من الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة الراهنة والتي تتمثل في الكشف عن التأثيرات التي تحدثها العولمة على السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي بصفة عامة، والمواطن القطري بخاصة من جانب، وبطراً لعدم وجود تعريف محدد للسلوك الاجتماعي من جانب آخر، فإنه يمكننا صياغة تعريف إجرائي للسلوك الاجتماعي مؤداه: هو ذلك الفعل أو التصرف الذي يقوم به الشخص تجاه الآخرين والمجتمع في مواقف معينة، متأثراً بمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة، والتي تعد تجسيدا للتعبيرات المجتمعية على جميع المستويات، وما تعكسه تلك القيم من مستوى وعي اجتماعي وثقافي يؤثر بشكل واضح على معتقدات واتجاهات الشخص في تفاعلاته اليومية وعلاقته الأسرية والقروية والاجتماعية بشكل عام.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لا شك في أن الانتشار الواسع للعولمة بكل مظاهرها على المستوى العالمي من جانب، وتنامي تأثيراتها وانعكاساتها المختلفة على كافة الأصعدة والمستويات من جانب آخر، قد

-
- ١- يوسف محمد الفاسي، السلوك الاجتماعي للفرد، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠١، ص ١٢٢
 - ٢- سلمى بنت عبد الرحمن بن محمد الدوسري وآخرون، جهود الخدمة الاجتماعية في توجيهِ ودعم السلوك الاجتماعي للطالبات الجامعيات، دراسة مطبوعة على كليات البيات بمدينة الرياض، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٤.

أثار اهتمام الباحثين والعلماء والمحللين في مختلف المجالات، ومن ثم شهدت السنوات الأخيرة العديد من البحوث والدراسات التي تناولت العولمة من حيث مفهومها، وأبعادها ومظاهرها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، والإعلامية... الخ، وتأثيراتها على النسي الاجتماعية ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة صناعياً، ولكن أيضاً على مستوى البلدان النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية والخليجية بصفة

خاصة. ويمكننا أن نعرض بإيجاز لبعض هذه الدراسات بهدف الاستفادة منها في صياغة أهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة من ناحية، واختيار المدخل النظري الذي يتناسب وطبيعة موضوعها، وخصوصية المجتمع القطري من ناحية أخرى.

على الصعيد الاقتصادي: اهتمت بعض الدراسات بتأثير العولمة على التدفق التجاري والاقتصادي وزيلانه، وزيادة الانتاج العالمي نتيجة لنمو الاقتصاد بصورة متداخلة بين مختلف الدول في كل أنحاء العالم^(١). ولقد تبين من خلال دراسة حالة لبعض الصناعات اختلاف استراتيجية العولمة طبقاً للحصائص المميزة للصناعات مثل: كثافة المصنع، والبيئة الدولية التنافسية، وطبقاً كذلك "للاعير" الرئيسيين المؤثرين في الاقتصاد العالمي^(٢) ومن جانب آخر، فقد تم دراسة بعض التغيرات الحديثة في التوزيع العالمي للسلع الاقتصادية والصناعات والاستراتيجيات المتبعة من قبل المنتجين والاحتياجات المتاحة للعاملين، ومن ثم أوضحت إحدى الدراسات أن نمو الاقتصاد بهذه الصورة المتداخلة قد

^١ Young, Gillia " Globalized Lives Bounded Identities Rethinking Inequality in Transnational Context development", Vol 40, No 3, September 1997 pp 15-21

^٢ Nunnenkamp, Peter, Grudlach, Erich & Agarwal, Jamuna P " Globalization of Production and Markets", (Universitaet Kiel Kieler Studie Institute fuer Weltwirtschaft, 1994).

زاد من الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة نتيجة لتقليصه لفرص الاختيارات للعاملين في دول عديدة، وكذلك تقليصه لإمكانيات التوظيف في بعض الدول^(١). ومن ثم نجد الاهتمام المتزايد بتحليل سياسات سوق العمالة في سياق أهمية ثبات الاقتصاد على المستوى "المكرو" في عصر العولمة المتزايدة والمتنامية من حيث الانتشار والتوسع، وكذلك أهمية العمل على التوسع والتنوع في العمل لمناطق مختلفة في العالم^(٢) وعلى صعيد آخر، أصبح هناك اهتمام متزايد بدراسة وفهم وتحليل تأثير العولمة على ريادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق عديدة من العالم كمسطة أمريكا اللاتينية^(٣)

ويتضح من العرض السابق لأهم مجالات الدراسات التي تتعلق بفهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والعولمة أن تأثيرات العولمة على الصعيد الاقتصادي تأثيرات متعددة ومتنوعة ليس فقط على الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، ولكن أيضاً على صعيد المستقبل القريب، بالإضافة إلى تأثيراتها المتنامية على السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي يتم تطبيقها بالفعل في مختلف دول العالم، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الخصخصة والتكليف الهيكلي، وما يصاحبها من تأثيرات على جميع المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنسبية.. وغيره من المجالات والقطاعات الأخرى(٤)

1- See:- Van Liemt, Gijbert, " Economic Globalization Labour Options and Business Strategies in High Labour Cost Countries", International Labour Review, Vol 31, No.4-5, 1992 pp 470-543

- Nunnenkamp, Peter, Grudlach, Erich & Agarwal, Jamuna P " Globalization of Production and Markets", op,cit p.79

2- Ibid, p. 79

3- Khan, Azizur Rahma & Muqutada M (eds), " Employment Expansion and Macroeconomic Stability under Increasing Globalization", New York St Martins Press. 1997(Abstract)

٤- للتعرف على مزيد من المعلومات عن العلاقة بين العولمة والاقتصاد، يمكن الرجوع إلى:

-Fukao, Mitsuhiro, " Financial Integration, Corporate Governance, and the Performance of Multinational Companies(Washington: Promise& Pitfalls Series. 1995 p7 - 8.

-Eden, Lorraine(ed) "Multinational I North America, Industry Canada Research Series", Vol 3(Calgary: University of Calgary, 1994) p 10-12

وعلى الصعيد الإعلامي، فثمة اهتمامات عديدة بدراسة الدور المهم والمؤثر الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية العولمة، انطلاقاً من أهمية دور هذه الوسائل في ترويج وإيجاد التفاهم الدولي وبشر الثقافات المختلفة، ومن ثم نجد أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت العلاقة بين العولمة ووسائل الإعلام قد تركزت حول بعدين أساسيين هما: البعد الأول ويتعلق بعولمة وسائل الإعلام، وفي هذا الصدد اهتمت إحدى الدراسات بمناقشة ودراسة القضايا المتعلقة باستقبال وفهم وسائل الإعلام في ظل مفاهيم العولمة في خمس دول مختلفة، حيث ركزت الدراسة على فهم وانراك الجمهور المستقبل للأخبار التليفزيونية في دول (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل، ألمانيا، وفرنسا) من خلال جماعات نفسية مكررة.

وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة احتلاط المعاهيم حول كيفية مشاهدة الجماهير للأخبار التلفزيونية مما يعوق عملية استقبالهم للأخبار التلفزيونية بصورة نقدية، وكذلك بيّنت الدراسة دور الأخبار التلفزيونية في العمل على إدخال وتوصيل وجهة النظر الحديثة في العولمة للمتلقين^(١).

أما البعد الثاني فيتعلق بالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام العالمية وبخاصة الأمريكية والدور الذي تلعبه تلك الوسائل في خلق ثقافة عالمية موحدة مستمدة من الثقافة الأمريكية على وجه الخصوص، أكدت إحدى الدراسات الحديثة التي اهتمت بالتعرف على دور شبكة في نقل الأخبار والمعلومات على المستوى العالمي، أن ممارسات هذه الشبكة مستمدة من توجهات سياسة وثقافة الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

1- See - Kavoori, Anandam Philip, " Globalization, Media Audiences and Television News "

A Comparative Study of American, British, Israeli, German and French Audiences", PHD.(U S.A,University of Maryland- College- Park,1994)

- J R Short, T Kim M Kuus& H wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Research: Data Problems A Comparative Analysis, International Journal of Urban and Regional Research, Vol,20, No,4, 1996.p 697.

Ali Baghdadi, " globalization The New Invasion of Thurd World, A Critical Analysis", In The free Arab Voice, [http. www.fav.net/specialissueonglobalization.htm](http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm) 2000 p 2

2- Guthey,Eric Rolf," The Legend of Ted Turner and The Reality of Marketplace(Cable Television).PHD.(U S.A° Emory-University,1995)

أما بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الشعوب المختلفة وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن الوجود القوي للمنتجات الثقافية الأمريكية في السروج أثّر في فهم الأوروبيين لأنفسهم، حتى أن الظاهرة الأمريكية والقيم الثقافية المصاحبة لها أصبحت مثيرة لاهتمام الأوروبيين، ولذلك أشارت الدراسة إلى أن الفهم السروجي لأمريكا مثّل بشدة بالأساطير والرموز المستمدة من الثقافة الأوروبية الأمريكية^(١).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنه إذا كانت العولمة تفرر تأثيرات سلبية كثيرة على مستوى المجتمعات المتقدمة صناعياً، فلا شك أن تلك التأثيرات السلبية تعدو أكثر وصوحاً على مستوى البلدان النامية بصفة عامة والمجتمعات العربية والحليجية بخاصة، والتي تختلف كثيراً في تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية عن المجتمعات المتقدمة وبحاصة الأوروبية. الأمر الذي أدى الى ضرورة الاهتمام بإجراء العديد من البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة المهمة والحظيرة، وذلك للكشف عن تداعياتها وآثارها المختلفة ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على المستويات السياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والبيئية... وغيرها من المجالات الأخرى. هذا فضلاً عن عقد العديد من الندوات والمؤتمرات على المستويين المحلي والعربي، فضلاً عن المستوى الدولي لمناقشة تلك الظاهرة والتعرف على أبعادها وتأثيراتها المختلفة من ناحية، وكيفية التفاعل معها والاستفادة من معطياتها على جميع الأصعدة والمستويات بما يتناسب وخصوصية المجتمعات العربية.

I-Bryn,Steinar," The Americanization of Norwegian Culture,PHD,U S.A University of Minnesota, 1994) p.22

وثمة أمثلة كثيرة لتلك المؤتمرات بذكر منها على سبيل المثال، المؤتمر الذي عقد في القاهرة في مبنى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول "الإعلام العربي وتحديات العولمة" وذلك في أبريل ١٩٩٩، وقد نظمه "مركز البحوث والدراسات العربية"، وتم مناقشة عدة أوراق بحثية تدور حول العلاقة بين العولمة ووسائل الإعلام في الوطن العربي منها: دراسة حول أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام، ودراسة أخرى تقيس استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات العد، كما قدمت أيضاً دراسة حول عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. ودراسات أخرى كثيرة اهتمت بمناقشة الظاهرة من أبعاد وحواضب مختلفة^(١). وقد أكدت هذه الدراسات جميعها على العلاقة الوثيقة بين وسائل الإعلام

والعولمة بمظهرها المتعددة، وأن تأثير العولمة قد امتد لكل الجوانب والعمليات والممارسات الإعلامية.

ومن جانب آخر، فقد تناولت أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس التي عقدت خلال الفترة من ٣-٤ مارس ٢٠٠٢ بعنوان "العولمة وقضايا المرأة والعمل" العديد من البحوث والدراسات التي تتعلق بطاهرة العولمة وانعكاساتها المختلفة، من تلك البحوث: "العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي: مقارنة نظرية ومنهجية، العولمة ووضع المرأة في العلاقات الأسرية: رؤية استشرافية، وأيضاً بحث بعنوان: إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة: دراسة حالة للمرأة في سوق العمل الحضري.. وغيرها من البحوث والدراسات الأخرى، التي ركزت على التعيرات التي تحدثها العولمة في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى تأثير ذلك على أوضاع ومكثفة المرأة من ناحية، وقضاياها ومشكلاتها من ناحية أخرى" (٢).

١- نشرت هذه الأوراق في مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٣٦/٣١ يوليو-ديسمبر ١٩٩٩.
٢- عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

وعلى صعيد آخر، فقد أثارت طاهرة العولمة وتداعياتها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية اهتمام الكثير من الباحثين العرب خلال السنوات الأخيرة، حيث قدم هؤلاء الباحثين العديد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تناولت التأثيرات التي أحدثتها - ولا تزال - العولمة في نسي المجتمعات العربية بعام، والخليجية بخاصة. وقد جاءت تلك الدراسات مركزة على العولمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن تلك الدراسات الحديثة دراسة بعنوان "التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات"، وقد تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة، ومدى انعكاس تلك التحولات على منظومة القيم وبخاصة القيم المرتبطة

بالتوجهات الاستهلاكية لدى طالبات جامعة الإمارات. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، وذلك لوصف وتشخيص تلك التحولات من جانب، والتعرف على مدى انعكاس ذلك على منظومة القيم، وما أهرزته من تحولات في التوجهات الاستهلاكية من جانب آخر، فضلاً عن وصف أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين طالبات الجامعة، والعوامل المختلفة المسببة عن ذلك. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على الأسلوب المقارن. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن مجتمع الإمارات - شأنه شأن - المجتمعات الخليجية الأخرى قد شهد - ولا يزال - مجموعة من التحولات وبخاصة خلال العقود الأخيرة على جميع الأصعدة والمستويات: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية، تلك التحولات جاءت انعكاساً للعديد من العوامل والمتغيرات تمثلت في: ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، ومن استثمار جانب كبير من عائداته في مشروعات التنمية على كافة المستويات، الأمر الذي صاحبه ارتفاع واضح في مستوى الدخل ومستوى المعيشة للمواطن الإماراتي. وأيضاً ارتفاع مستوى التحضر والنمو المتزايد للمدن، الذي صاحبه كذلك اهتمام متزايد من جانب الدولة بمشروعات البنية الأساسية، وتحسين مستوى المرافق والخدمات الحضرية بشكل عام وذلك لضمان مستوى معيشي أفضل للمواطنين والعمالة الوافدة للدولة. وعلى صعيد آخر، فقد لعب التعليم دوراً أساسياً في تلك التحولات، كما أنه يعتبر نتاجاً لها في الوقت ذاته، الأمر الذي أسهم بشكل واضح في ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والفكري لدى المواطن الإماراتي. ومن ثم كان للتعليم دور واضح في استمرار عمليات التنمية. هذا فضلاً عن الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم الخارجي (الإقليمي والعالمي)، الذي جاء بدوره نتيجة للتطور الواضح في وسائل الإعلام، واستقبال المجتمع للعمالة الوافدة من مختلف المجتمعات والثقافات. ناهيك عن تأثير الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة وبخاصة المنزلية وما ترتب عليها من تحولات ليس فقط على مستوى المواطن، ولكن أيضاً على مستوى الأسرة والمجتمع بشكل عام. هذه العوامل وغيرها قد لعبت دوراً أساسياً في تشكيل ملامح المجتمع على جميع المستويات، الأمر الذي أكدته أيضاً الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية التي اهتمت بقضايا ومشكلات المجتمع خلال السنوات الأخيرة على وجه التحديد

• كشفت التحليلات النظرية أيضاً عن أنه إذا كانت تلك التحولات تبدو واضحة على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، فلا شك أنها أكثر وضوحاً على الصعيد الثقافي والقيمي. وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً بين التحليلات النظرية التي توصلت إليها الدراسة الراهنة، والنتائج التي أكدت عليها العديد من الدراسات والبحوث والتحليلات وبخاصة فيما يتعلق بس تلك التغيرات لم تكن - بحال من الأحوال - تعبيرات جذرية، فإن الواقع الاجتماعي يؤكد على أن هناك تعبيرات يشهدها المجتمع بالفعل على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، ومن ثم الصعيد القيمي. وأنه إذا كانت بعض القيم التقليدية قد احتضنت بعض التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع، فإن الكثير من عناصر ومكونات المنظومة القيمية لا تزال مستمرة ودات فاعلية وتأثير كموجهات للسلوك الاجتماعي. فضلاً عن ظهور العديد من القيم الجديدة والتي تُعد نتاجاً مباشراً لتلك التغيرات. هذه القيم الجديدة أسهمت بدرجة أو بأخرى في تشكيل جانب كبير من ثقافة ووعي واتجاهات المواطن الإماراتي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الجوانب السلوكية، وبخاصة ذات الطلع الاستهلاكي.

• فيما يتعلق بأهم مجالات إنفاق أو صرف الدخل بالنسبة للمواطن، فقد جاءت على النحو التالي: الهاتف والجوال والانترنت، شراء مستلزمات الأبناء والروحة، أجور الخدم والعمال، التسوق، الإنفاق على المظاهر بشكل علم، الإنفاق على التعليم وشراء أغراض المدارس، صيانة المنزل وشراء أثاث جديد، إقلمة الولائم، شراء سيارة جديدة، المحاملات والريارات العائلية، المأكول ومستلزمات المعيشة، شراء الملابس، العلاج، المحوهرات، متطلبات الرواح، العطور، لوازم السيارات وصيانتها، الكهرباء والمياه. حيث جاءت المتغيرات متفاوتة من حيث أهميتها في الترتيب من وجهة نظر الطالبات. وأن تعدد وتنوع تلك التوجهات السلوكية تعكس بوضوح التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية، وبخاصة ما يتعلق منها بالسلوك الاستهلاكي، وأن ثمة مجالات جديدة أصبحت تحتل أهمية بالنسبة للمواطن الإماراتي، هذه المجالات تُعد انعكاساً للتغيرات التي يمر بها المجتمع منذ السبعينات وحتى الآن، وأن ثمة مجالات أخرى تقليدية يعنى فيها المواطن جانباً من دخله وتشكل في معظمها متطلبات أساسية للحياة. ويتضح من

ذلك ان للعولمة تأثيرات عديدة على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي انعكس بوصوح أيضاً على التوجهات السلوكية بشكل عام وعلى السلوك الاجتماعي للمواطن بخاصة.

- وهما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية، وما تبثه القنوات العنصرية التليفزيونية من قيم تعد تجسيدا للمظاهر الثقافية للعولمة، فقد كشفت التحليلات الميدانية أن ما تقدمه تلك القنوات من اعلانات عن السلع بشكل مصنرا أساسياً من مصادر توجيه الطالبات نحو شراء هذه السلع، ومن ثم ازدياد توجهاتهن الاستهلاكية^(١)

وثمة دراسة أخرى اهتمت بمناقشة مفهوم العولمة ومظاهرها ومسبباتها، وأكدت الدراسة على أن هناك دوافع ومحركات للعولمة تتمثل في: حركة تحرير التجارة عبر الجات، وحركة التكامل الاقتصادي بين الدول، والشركات عبر الوطنية، وثورة التقنية

١- انظر: الجدرشاد عيم وأخرون، التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجمع الامارات دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الامارات، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد ٧٦، ابريل ٢٠٠٣، من ص ١٤١-١٥١

وتحرير الاقتصادات، والتخصيص وانحياز النظام الشيوعي. وأن هذه الأبعاد متداخلة ومتشبكة ومتفاعلة من حيث التأثير في بعضها البعض. كما اهتمت الدراسة أيضاً بمناقشة علاقة الدول العربية بالعولمة، وأن ثمة تعيرات في كثير من الدول العربية نحو الانفتاح والتداخل في العالم اقتصادياً، وأن هذا الوضع يختلف من مجتمع عربي لأخر، وفقاً لطروف كل مجتمع وامكانياته، ومدى قدرته على التفاعل مع التحديات التي تعرضها العولمة على مختلف الأصعدة^(١).

ومن جانب آخر، ثمة مجموعة أخرى من الدراسات والبحوث التي قدمها العديد من الباحثين اهتمت بالكشف عن الأبعاد والمظاهر المختلفة للعولمة، يمكن أن نعرض بيجز لتلك الدراسات وذلك للاستفادة من نتائجها في صياغة أهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها الأساسية، ومن تلك الدراسات:

١- دراسة بعنوان "العولمة والهوية الثقافية: دراسة لموقف المثقف المصري"، وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في الكشف عن مدى احتلاب وتبني مواقف المثقفين المصريين تجاه قضايا العولمة والهوية الثقافية وتحليل العوامل المسؤولة عن تشكيل هذه المواقف، وعلى

ذلك تطرح الدراسة تساؤلا أساسيا هو: ما موقف المثقف المصري من قضية العولمة - الهوية الثقافية ؟

وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة على اعتبار أنه منهج ملائم لطبيعة إشكالية وأهداف الدراسة، إذ إن التعرف على موقف المثقف المصري من قضية العولمة والهوية الثقافية يحتاج إلى نوع من التعمق في فهم طبيعة هذا الموقف بإبعاده المختلفة لاستجلاء حقيقته وكشف أبعاده وصولا إلى أهم الحقائق التي تبرز خلاله، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه

١- أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة المفهوم، المظاهر والمسميات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، عدد ١، جامعة الكويت، ١٩٩٨، ص ٧٦-٧٧.

إلا من خلال الدراسة المتعمقة لهذا الموقف بالاعتماد على منهج دراسة الحالة. وقد بلغ حجم العينة أربعة وعشرين حالة، ممثلة في عنصر من التيارات السياسية المختلفة وقد إنتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة منها:

- أثار المثقف المصري في موقعه من العولمة الكثير من القضايا وبين هذه القضايا ثمة قضايا تدرج أكثر من غيرها وهي (قضية المفهوم - قضية حتمية العولمة - قضية الحوار - الصراع في ظل العولمة - قضية التحويل على العولمة كرها لتحويل النهضة) وقد تباينت الآراء التي تبنتها التيارات الفكرية المختلفة تجاه هذه القضايا.

- هناك اتفاق بين جميع التيارات الفكرية على أن الثقافة العربية تعاني أزمة، إلا أن الآراء تباينت تجاه تحديد الأسباب الكامنة خلف الأزمة، كما اختلفت المطروح حول السبل التي يمكن من خلالها تحطيم هذه الأزمة ومن ثم إعادة تفعيل دور الثقافة العربية.

- أجمعت كافة التيارات حول عدم قيام النظم الإعلامي، وكذلك النظام التعليمي بالدور المطلوب في دعم الثقافة العربية، غير أن هذه التيارات قد اختلفت حول الأسباب الكامنة وراء هذه القصور.

- تباينت آراء التيارات الفكرية المختلفة في تصور مستقبل الثقافة العربية، وقد غلب التشاؤم على قطاع كبير من هذه الآراء.

- رفعت كل التيارات الفكرية فكرة انغلاق الهوية على نفسها وطرح كل منها وجهة نظر
خاصة به في مسألة انفتاح هذه الهوية.

- أجمعت غالبية التيارات على أن الهوية الثقافية تتأثر بظاهرة العولمة في كافة مكوناتها
غير أنها اختلفت حول طبيعة هذا التأثير.

- تباينت التيارات الفكرية المختلفة حول الدور الذي يجب أن يقوم به المثقف في ظل
العولمة.

- هناك اتفاق بين جميع التيارات الفكرية على أن الثقافة العربية تعاني أزمة ، إلا أن الآراء
تباينت تجاه تحديد الأسباب الكامنة خلف الأزمة ، كما اختلفت الطروحات حول السبل التي
يمكن من خلالها تحطيم هذه الأزمة ومن ثم إعادة تفعيل دور الثقافة العربية.

- أجمعت كافة التيارات حول عدم قيادة النظام الإعلامي وكذلك النظام التعليمي بالدور
المطلوب في دعم الثقافة العربية، غير أن هذه التيارات قد اختلفت حول الأسباب الكامنة
وراء هذا القصور.

- تباينت آراء التيارات الفكرية المختلفة في تصوير مستقبل الثقافة العربية، وقد غلب
التشاؤم على قطاع كبير من هذه الآراء.

- رفعت كل التيارات الفكرية فكرة انغلاق الهوية على نفسها وطرح منها وجهة نظر
خاصة به في مسألة انفتاح هذه الهوية.

- أجمعت غالبية التيارات على أن الهوية الثقافية تتأثر بظاهرة العولمة في كافة مكوناتها
غير أنها اختلفت حول طبيعة هذا التأثير العولمة وتحدياتها المختلفة^(١)

٢- دراسة حول: "تكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر الثقافة"، وتهدف الدراسة إلى
التعرف على أبعاد العلاقة بين اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة وكلا من أنساق القيم
والبيئة في المجتمع المصري من خلال التعرف على رؤى واتجاهات المثقفين. ولقد اقتصر
محتج البحث على بعض فئات المثقفين باعتبارهم يمثلون الفئة الطليعة الأكثر اهتماماً من
غيرها بظاهرة العولمة. وتتلخص أهم نتائج البحث في الآتي:

- لم تختلف اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة عن اتجاهه نحو غيرها من
الظواهر والتيارات الفكرية الغربية مثل الحداثة وما بعد الحداثة.

- إقتصرت اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة على حدود التأييد والمحايدة والمعارضة دون أن تقدم مشروعا فكريا للورة أسس التعامل مع ظاهرة العولمة.

- كشف النتائج لهذا البحث عن وجود تبليين في اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة.

- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتف والمفكرين وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية - العولمة الثقافية - العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري وكذلك نفس النتيجة بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

١- ماهر احمد عبد العال، العولمة والهوية الثقافية، دراسة لموقف المثقف المصري، رساله دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

- أوضحت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٥٢,١١ % من عينات المثقفين من الكتف والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه ايجابي مويذ للطاهرة في ابعادها المختلفة، بينما كانت بنسبة ٣١,٦٣ % لديها اتجاه معارض في حين أن نسبة ١٦,٢٦ % كانت لديها اتجاهات محايدة ومتحفظة.

- كذلك أشارت النتائج الى أن نسبة ٤٠,٩٦ % من أفراد العينة في المثقفين والمفكرين وأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه ايجابي نحو النسق القيمي للعولمة ، بينما كانت نسبة ٣٩,٧٦ معارضة لقيم هذا النسق في حين أن نسبة ١٩,٢٨ % كانت محايدة(١).

وعلى ذلك يرى الباحث أن نتائج البحث بصفة علمة تشير الى وجود اتجاهات فصلية للمثقف المصري نحو ظاهرة العولمة تؤثر بدرجات متفاوتة على اتجاهاته نحو النسق القيمي المصري والنسق القيمي للعولمة، والمجال البيئي المصري أيضا، ومن ثم أسهمت هذه الاتجاهات في صيغة وتكوين نوع من الوعي العام داخل المجتمع المصري بطاهرة العولمة.

٣- دراسة بعنوان " إستطلاع آراء النخبة الفلسطينية إراء العولمة وتحديات العدا"، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين آراء النخبة الفلسطينية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية والعولمة.

ويطلق موضوع الدراسة من فكرة محورية تتمثل في: أنه بحكم طبيعة الشعب الفلسطيني وقضيته المعقدة، فإنه داسم البحث عن الحديد وملاحقة التعيرات والتبدلات المياسية

والاقتصادية والثقافية، ومن ذلك مصطلح العولمة الذي يتسرب إلى المجتمع الفلسطيني عبر المطبوعات والعصائيات والتفاعلات مع قصاص الأمة والعالم. ومن ثم يلغى هذا المصطلح اهتماماً لدى النخبة الفلسطينية بعامة، وأساتذة الجامعة بخاصة في مدى علاقاتها بالعولمة مفهوماً وتثيرات وأساليب للمواجهة والبناء الذاتي.

١- محمد حسين أبو العلا، دكتورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المتق، مكتبة مسبولى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٥١-٢٥٢

وقد اوضحت نتائج الدراسة أن النخبة تستمد معلوماتها من العولمة بالدرجة الأولى، وذلك من خلال الصحافة، ثم التلفزيون والعضائيات. وتتفق النخبة على أن العولمة هي في حقيقتها غزو ثقافي واقتصادي واجتماعي وهيمنة وسيطرة، وأنها ترتبط بالصراعات الأيديولوجية الدولية، وأن قوة العولمة تكمن في الاقتصاد أولاً ثم في السياسة والثقافة ثانياً.

كما يتضح من الدراسة أيضاً أن العولمة تتأثر بالمنظمات الدولية ذات التأثير، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي ترتبط بالنظام الدولي الجديد وثورة المعلومات والتكنولوجيا. لذلك فهي تؤثر على حرية انتقال المعلومات والتعبير وحرية التنافس، كما أن العولمة تستفيد من بشر سياستها من وسائل الإعلام وتستخدم لتحقيق سياستها عندما من الأساليب في مقدمتها استقطاب الصعوبة وكسب الجماعات والمعاهد العلمية.

وأوضحت الدراسة أيضاً أن الوطن العربي يتأثر بالعولمة سلباً وإيجاباً في المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يتضح أن مواجهة العولمة تتطلب الاعتماد على أساليب تتحدد في دعم الذاتية الثقافية وتنظيم الرسالة الإعلامية وتدعيم برامج التربية والتعليم، ومراقبة المعلومات وتشجيع الكفاءات والخبرات وبذلك تعكس الدراسة السمات العامة للعولمة التي تحددت في وضعها بأنها احتواء للعالم وهيمنة القوة وفخ من الكبار للصغار وترويج للنظام الرأسمالي العالمي.

وعلى ذلك يرى الباحث ضرورة تعميق الاهتمام بالعولمة وتحدياتها وأبعادها ودلالاتها وعيبتها وتأثيراتها القريبة والبعيدة، وكيفية مواجهتها والأساليب المناسبة لذلك على مستوى الوطن العربي بشكل عام^(١).

٤- دراسة بعنوان "العولمة والقيم الثقافية في مصر: الأثر والمواجهة"، تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤل أساسي هو هل عولمة الاقتصاد المصري أو تحول مصر إلى العضاء الاقتصادي للعولمة تهدد الخصائص الأساسية في الثقافة المصرية؟، وهل تتعرض

١- حسين أبو شبيب، استطلاع آراء النجبة الفلسطينية إراء العولمة وتحدياتها، أعمال ندوة روبة الشباب للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة النور العربية، القاهرة ١٩٩٩

مصر لموجات الثقافة العالمية عبر الإعلام والاحتكاك المباشر بقضي إلى تعبيرات ملموسة سلبية أو إيجابية في الكيان الثقافي؟. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إن مصر تجتاز مرحلة متقدمة من العولمة تحمل خلالها حشرات كثيرة تكوّن عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي منذ سياسات الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم يرصد ثلاث طواهر ثقافية كبرى هيمنت على الحياة الاجتماعية أهمها: أ- النزوع نحو الشكلائية، وهي طواهر شاعت بين المصريين عموماً والطبقات الوسطى بصفة خاصة، ونشأت على قمتها تيارات مختلفة للإسلام السياسي والثقافي تتسم بالصرامة والعداء لبعض مؤسسات الحداثة، ورفض شبه كامل للأخر الحضاري والثقافي والسياسي. ب- نزوع استهلاكي قوي يكاد يقترب من الأيديولوجية المعنوية Henanism، حيث يعرض من السلع والخدمات التي جعلها النظام الرأسمالي العالمي متاحة على صعيد كوكبي للطبقات القادرة على شرائها، ويرتبط بهذا النزوع نوافع نفسية واجتماعية وثقافية تكاد تصل إلى تقديس السلع Commodity Fetishism.

ج- انحسار مستوى المشاركة حيال الحياة العامة والانسحاب إلى داخل الفرد والحياة الأسرية، وبسبب هذا الانحسار تكمش مساحة الحياة السياسية والاجتماعية، وتتركز سلطات اتحاد القرار على كل الأصعدة، ويتعاظم الجمود الجيلي وتتمو الميول الثقافية الرجعية والمحافظة في شتى مجالات الحياة

د- يرى الباحث أنه في هذا الإطار قد يتفشى الشعور بالاعترا ب حصّة بين الأجيال الشابة، ويتراحي الولاء القومي والطبقي والاجتماعي، ويتعاطم الشعور بالعوضى، وكذلك النزعات الأشد أنانية والأقل أخلاقية.

هـ يقترح الباحث نموذجاً ديناميكياً للتعامل مع المشكلات والمخاطر المترتبة على العولمة في مجال الثقافة، ويتكون هذا النموذج من أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى وهي المرحلة التي يتم فيها الانفتاح على عملية العولمة في ظروف تتسم بمستويات مرتفعة من الانكشاف الاقتصادي، وكذلك تتسم بتعاطم الاحتلال في الميراث التجاري، وغزو السلع الأجنبية للسوق المحلية، وترتبط هذه المرحلة ببروز الحفد الطبقي والعداء ضد مؤسسات الدولة.

- المرحلة الثانية، وتتسم بالاعرف على عدد من الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للمجتمع المصري تمكنه من دخول أوسع الأسواق للتصدير، مع استمرار غزو السلع الأجنبية للسوق المصرية في بقية الفروع والقطاعات.

- المرحلة الثالثة، وتشهد توسعاً في القدرات التصديرية وتحقق طعرة ملحوظة في مستويات الانتاجية ومعدلات الاستثمار، ومن ثم تنخفض معدلات البطالة، وتحسن مستويات الأجور، وتتمكن الدولة من استيعاب قطاعات كبيرة من المهمشين.

- المرحلة الرابعة، وتشهد نمواً جزيئاً متواصلاً في الاقتصاد القومي من خلال فرص أكبر للتصدير من جانب عدد من القطاعات، وخلال هذه المرحلة يتمكن المجتمع من القضاء على جانب كبير من مشكلة البطالة، وإنهاء ظاهرة التهميش^(١)

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الكتابات والتحليلات والدراسات التي اهتمت بظاهرة العولمة على المستويين العالمي والإقليمي، إلا أن الدراسات والبحوث التي تناولت تلك الظاهرة من حيث أبعادها وتأثيراتها المختلفة على المجتمع القطري تعد نادرة ومحدودة إلى حد كبير، وإن كانت هناك بعض الدراسات والبحوث التي اهتمت بالكشف عن التعيرات التي تعرض لها المجتمع بفعل تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات مثل: ظهور النفط، والتحصن، والتحديث، والتصنيع، والصالة والوافدة، والتعليم، والإعلام، ومدى انعكاس تلك المتغيرات على الأسرة القطرية بخاصة، والمجتمع القطري بعممة، ومن تلك الدراسات.

١- محمد السيد سعيد، العولمة والقيم الشعبية في مصر، مجلة قصايا فكرية، العدد ٢٩، دار قصايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

٥- دراسة بعنوان "التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري"، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن التغير الاجتماعي قد أحدث تغيراً في العديد من القيم التي تتعلق بالاستهلاك، فهناك الكثير من المواطنين تغيرت بطرتهم للقيم الاستهلاكية التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي، حيث كان معظمهم يعيشون على الكفاف والضروريات، أما الآن فقد أصبح معظم المواطنين يشنون الكماليات بالرغم من تناقص ظروفهم الاقتصادية، وحصاة حيل الشباب.

- سيادة قيم التفاضل والمطهرية، حيث أصبح الكثير من أفراد المجتمع القطري وبخاصة محدودي الدخل يستهلكون أشياء غير ضرورية، وذلك كمحاولات لتقليل حدة العروق الاجتماعية والطبقية، حيث يحرص هؤلاء على اقتناء الملابس العالية، والأثاث الغالي، والإسراف في تكاليف الزواج، وشراء الأغذية غير الضرورية خاصة في المناسبات، فضلاً عن السيارات الفخمة والعالية الثمن، ومن ثم ظهرت في المجتمع القيم والتوجهات الاستهلاكية، التي انعكست بصورة واضحة على السلوك، وأصبح يتخذ طابعاً استهلاكياً.

- من مظاهر التغير أيضاً ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يعرفها المجتمع القطري في مراحل ما قبل التغير مثل: المعكسات، وقبلة السيارات بطريفة جنوبية وما يترتب عليها من حوادث، فضلاً عن عدم وجود أملكن كافية لقضاء وقت الفراغ، وهذه المشكلات ترتبط ببعضها البعض. فضلاً عن مشكلات أخرى مثل: التسرب من التعليم، والإنعزال، وعدم الرغبة في ممارسة الأعمال اليدوية، وتعتبر هذه المشكلات وغيرها نتائجاً للتغير الاجتماعي بصفة عامة، والوهرة المادية وتأثير العمالة الوافدة بخاصة.

- أكدت الدراسة أيضاً على أن عاملي التفكير الأسري، والبعد عن التعاليم الدينية يعتبران من العوامل المهمة في ظهور الكثير من صور الانحراف لدى الشباب، بالإضافة إلى انتشار قيم الفردية والأنانية وتراجع القيم الجماعية(١)

١- نعمة عبد الله الصغار، التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٤٣٣-٤٣٦.

٦- وثمة دراسة أخرى بعنوان " التخصر في المجتمع القطري، دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة"، كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- إن من أبرز التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية في المجتمع القطري كانت متمثلة في الأسرة القطرية، وكس هذا التطور السريع يمثل الوجه الآخر للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وأن من مظاهر ذلك ظهور الفرقة الفردية والاستقلالية بعد أن كانت الروح الجماعية هي السائدة، والتي كانت تقوم في أساسها على التعاون والتماسك القبلي.

- تغير العلاقات العائلية وحاصصة بعد انتشار التعليم، وانفتاح المواطنين على المجتمعات والثقافات الأخرى، مما أحدث حثلا في العلاقات والروابط العائلية، وتراجعت سلطة الأب، وحصول الأبناء على الحرية، واستقلالهم في مسائل منفصلة، مما انعكس على العلاقات الأسرية والفرايية بصفة عامة. كما حدث التفكير والتراجع للعائلة الكبيرة الممتدة، وتكونت الأسر النووية المستقلة، وتغيرت المكانات والأدوار والوظائف داخل محيط الأسرة، كما نتج عن الاحتكاك الثقافي والحضري تغير في القيم والتوجهات، ومن ثم تغير في أنماط السلوك الاجتماعي.

- إن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا وبخاصة المنزلية، وكذلك استخدام الحدم والمربيات بشكل متزايد قد أدى إلى تغيرات عديدة في الأدوار والوظائف داخل محيط الأسرة، وحاصصة أدوار المرأة القطرية - شأنها في ذلك شأن - المرأة الخليجية بصفة عامة، الأمر الذي انعكس على عملية التنشئة الاجتماعية، وتراجع الأساليب التقليدية وظهور أساليب حديثة تتفق مع التطورات التي تعرض لها المجتمع، فصلا عن تغير الكثير من العادات والتقاليد، وحاصصة تلك التي تتعلق ببطم الرواح والعلاقات القرايية. وأن من مظاهر تلك التغيرات - ضيق دائرة العلاقات الاجتماعية.

- تغير الأنشطة الاقتصادية من حياة التفل والترحال إلى حياة الاستقرار.

- التحول التدريجي في المراكز الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، وتغير النظرة التقليدية للمرأة بعد خروجها للعمل ومشاركتها في الحياة العامة.

- ظهور قيم الفردية والأبائية والاستقلالية.

- تراجع نمط السلطة التقليدي (كبير العائلة).

- تغير العادات والتقاليد والأعراف التي تحكم العلاقات الأسرية والاجتماعية، مما انعكس على أنماط السلوك الاجتماعي^(١)

٧- وثمة دراسة أخرى حديثة بعنوان "التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة"، كشف هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج تتعلق بعضها بعوامل التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، والبعض الآخر يتعلق بمجالات التغير القيمي في مدينة الدوحة، ومن أبرز تلك النتائج ما يلي:

- فيما يتعلق بالعوامل التي لعبت دوراً مؤثراً في التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، فتتمثل في: الانفتاح والاتصال بالعالم الخارجي على المستويين: الاقليمي والعالمي، وظهور النفط والاتجاه إلى تحديث المجتمع، وكذلك تأثير الهجرة وما صاحبها من تنوع وتعدد ثقافي (العمالة الوافدة)، فضلاً عن التصنيع وقيام نظم إنتاجي جديد، وذلك من خلال الجهود التي بذلتها الدولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي من خلال إقامة المشروعات الصناعية، وكذلك إنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية وخاصة الحضرية، وبناء المناطق الصناعية الحديثة التي تتوافر فيها المقومات الضرورية للمشروعات الصناعية. هذا إلى جانب تأثير التعليم والعمل في مجال نشر المعرفة والافكر والقيم، وأخيراً النمو العمراني وارتفاع معدلات النمو الحضري وظهور أنماط وأساليب معيشية جديدة تتناسب وهذه التغيرات.

- أما عن مجالات التغير القيمي في مدينة الدوحة، فقد كشفت الدراسة عن أن التغيرات التي تعرضت لها الجوانب الثقافية والمادية في المجتمع القطري بعمامة، ومدينة الدوحة بحاصة كانت تغيرات سريعة وعميقة، بالرغم من أن التغيرات في الجوانب المادية كانت

١- محمد احمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، دراسة اثربولوجية لمدينة الدوحة، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

أسرع بكثير من تلك التي تعرضت لها الجوانب المعنوية. حيث شكلت عملية الاتصال بالعالم الخارجي، والزحف الهائل للمهاجرين وتعليم وعمل المرأة عوامل مهمة أدت في مجموعها إلى إحداث الكثير من التغيرات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية. وإنه بالرغم من التغيرات والتطورات الحديثة التي شهدتها المجتمع القطري خلال العقود الأخيرة، وبحاصة بعد اكتشاف النفط، والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة، إلا أن

العلاقات الاجتماعية والبطم والعادات والتقاليد والأعراف - لا يزال - جانباً كبيراً منها مرتبط بالنسبة القليلة التقليدية. وثمة مظهر عديدة تعكس التغيرات التي تعرضت لها مدينة الدوحة منها: تغير النظرة إلى التعليم، وتعليم الإناث على وجه التحديد، التغير في مجال الأسرة من حيث البناء والوظائف، تغير قيم الاحترار الرواجي، تغير السلوك الإيجابي للمواطن القطري، وكذلك التغير في أنماط السلوك الاجتماعي بصفة عامة^(١)

تعقيب:

على الرغم من الإسهامات النظرية والتحليلية التي قدمتها الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت ظاهرة العولمة من حيث مفهومها وأبعادها وتأثيراتها المختلفة على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية، سواء الدراسات التي أحررت في مجتمعات متقدمة، أو تلك التي تمت في مجتمعات نامية وعربية، إلا أن هذه الدراسات جميعها لم تعط أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي للعولمة، وبخاصة ما يتعلق بتأثيرات العولمة الراهنة والمستقبلية على النسي الاجتماعية بصفة خاصة. ومن جانب آخر، يمكننا القول، أنه إذا كانت معظم هذه الدراسات والبحوث قد تناولت البعد الثقافي للعولمة، وبخاصة تأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وظهرت قيم جديدة تجسد الثقافة الرأسمالية بعامة، والأمريكية بخاصة بكل ما تتضمنه من توجهات سلوكية استهلاكية في الأساس، فإن هذه الدراسات والبحوث لم تركز اهتماماتها على أنماط السلوك الاجتماعي، والتغيرات التي تعرضت لها بفعل وتأثير العولمة.

١ - أمية على الكظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، ط١، هجر للطبعة والنشر والتوزيع والإعلان، الدوحة، ١٩٩٣، ص ٤٣٥-٤٧٧.

وعلى مستوى المجتمعات الخليجية، فإن الدراسات والبحوث التي تناولت التأثيرات الاجتماعية والثقافية للعولمة بصفة عامة، تعد نادرة ومحدودة، باستثناء بعض الدراسات التي ركزت على التوجهات الاستهلاكية والسلوك الاستهلاكي، وأنه ليس ثمة دراسات متخصصة اهتمت بمظاهر التغير في أنماط السلوك الاجتماعي سواء على مستوى المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة، الأمر الذي يربط من أهمية

الدراسة الراهنة، والتي تهتم بالكشف عن التأثيرات التي تحدثها العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي بصفة عامة، والمواطن القطري بصفة خاصة.

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة:

نظراً للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر على جميع الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتقنية والمعلوماتية والإعلامية، والتي أصبحت تمثل تحسبداً واقعياً لمعطيات العولمة وانعكاساتها ليس فقط على مستوى المجتمعات المتقدمة صناعياً، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات النامية بصفة عامة، والعربية والخليجية بصفة خاصة من جانب، ونظراً لحدائث الطاهرة من جانب آخر، فإن الأمر يتطلب الكشف عن بعض المداخل النظرية التي اهتمت بتشخيص وتحليل هذه الأوضاع المعاصرة. حيث تشير بعض التحليلات الحديثة إلى أن نظرية العولمة تتضمن مداخل نظرية ومنهجية عديدة شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة، ويمكننا أن نعرض باختصار لتلك المداخل كمحاولة للاستفادة من أطروحاتها النظرية والفكرية في الدراسة الراهنة.

١- نظرية النسق العالمي World System Theory

تطلق هذه النظرية من مقولة أساسية موداها " أن العولمة هي العملية التي انتشر بها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. ونظراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أزمة حقيقية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيديولوجي Ideological Celebration لم يطلق عليه إلا "العولمة" ما هو في حقيقة الأمر إلا أغنية جديدة للحزب القديم (والرشتاين ١٩٩٨) في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم الدول المركزية والدول المحيطية (١).

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً أن مصطلحات مثل: الاقتصاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مأثوفة وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصدر هذه الشعارات التي شكلت موضوعاً لأعمال كثير من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة

تمثل اتجاهات تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية، وأن معظم التغيرات التكنولوجية الحديثة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءاً من تلك التغيرات بعيدة المدى، وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا المجال؛ منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشابهة على المدى البعيد؟ وما أهمية الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلك التغيرات؟(٢).

٢- نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory

تركز هذه النظرية على مدى تدغم وسائل الإعلام عبر دول العالم، ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة. كما يعطي اهتماماً أساسياً لكيفية مواجعة الأفراد والأمم الثقافة العالمية النازغة. ويعتمد هذا النموذج على "أن مفهوم الثقافة العالمية موجود بالفعل، ويرجع ذلك إلى التطور السريع في مجال الاتصال والإعلام خلال

1-See:-

- "The Globalization Website, globalization Theories",
<http://www.ce.emory.edu/SOC/globalization/theories.html> 2000 pp.1-2
- "Modern History Source Book: Summary of Wallerstein on World System Theory",
<http://www.fordham.edu/halsall/mod/wallerstein.html> pp.1-6
- 2- Christopher Chase-Dunn, "Globalization: A World Systems Perspective", Journal of World System Research, Vol.V, No. 2, 1999 pp.186-192

العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه "ماكلوهال" "القرية العالمية" Global Village"(١) ولكن على الرغم من أن ثقافة العالم العربي أصبحت متعلقة داخل المؤسسات العالمية، إلا أن تأثيراتها ليست مطلقة. فالأقاليم تختلف في تفسيراتها لبعض الأمور كحقوق الأفراد والحريات والمساواة، وأنه لا توجد ثقافة في العالم دون أن يكون لها ما ينافسها، كما أن تلك الحقوق تختلف من مجتمع لآخر، كما أن القضايا والمشكلات الاجتماعية تختلف هي الأخرى من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى. ولا يعني ذلك أن نقل نفس النموذج العالمي إلى كل الدول سيصاحبه ظهور عالم متجانس ثقافياً وفكرياً وأيديولوجياً، وذلك لأن تأثيرات

العولمة لن تكون متساوية بأي حل من الأحوال على مستوى كل المجتمعات. فضلاً عن أن الثقافة العالمية يمكنها أن تؤدي إلى ظهور صراعات جديدة على الصعيدين: الثقافي والأيدولوجي.

٣- نظرية المجتمع العالمي Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذه النظرية على " أن مفاهيم مثل العالمي قد أصبحت فكرة ذات مصداقية فقط في العصر الحديث الذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في العصور السابقة. وأن التراث الأدبي للعولمة ما هو إلا مناقشة واقية لنقلص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم الإعلامية العالمية، والتي أضحت تلعب الدور الأساسي في تشكيل المعتقدات والقيم والوعي الاجتماعي والثقافي على الصعيد العالمي" (٢)

1- See

Leslie Sklair, " Globalization", In Sociology Issues and Debates(ed) Macmillan, Press LTD 1999 pp.328-330.

- Kimon Valaskakis, " Globalization as Theatre", International Social Science Journal, 160, UNESCO, June, 1999 p.154.

- Frank Lechner, " Globalization Theories", World Culture Theory, <http://www.pensamientocritico.org/ralec/703.htm> pp.1-5

- Robertson, Roland, " Globalization Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity", pp.25-44, In: M. Featherstone, S. Lash and R. Robertson (eds), Global Modernities London: Sage, 1995, p.40

2- Leslie Sklair, " Globalization", op.cit, pp.331-332.

ومن ثم يمكننا القول أنه على الرغم من تباين الرؤى والاتجاهات النظرية والفكرية حول العولمة، فإن ثمة حقيقة تتمثل في أنها أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه البلدان النامية. وعلى الرغم من التسليم بأن ثمة جوانب وانعكاسات سلبية كثيرة لتلك الظاهرة وبخاصة تمس تلك البلدان، فإن هذه التطورات العالمية تمثل امتداداً واستمراراً لأشكال الهيمنة والسيطرة التقليدية التي مارستها - ولا تزال - القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، والتي تجسدت - ولا تزال - في العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات. تلك العلاقات غير المتكافئة (التاريخية والمعاصرة) قد أدت إلى اتساع الفجوة

بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً "دول المركز"، والبلدان النامية "الدول المحيطة" وهو الأمر الذي يزيد من تحلف الدول المحيطة واستمرار تبعيتها للأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً وفكرياً...إلخ.

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة التي اهتمت بالكشف عن التفاوتات والعجوات الثنائية أو المزدوجة على الصعيدين العالمي والمحلي، إن العجوة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدول، والعجوة بين الدول ذاتها ينبغي فهمهم بمعزل عن بعضهما البعض، وأنه يمكن القول إن العجوة العريضة داخل الدول ربما لا تكون مرتبطة بالعجوة المتسعة بين الدول، فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتخيل نظاماً عالمياً متعادلاً، حيث تكون التفاوتات بين الدول أو بين مجموعات من الدول مثل المركز والمحيط مبهمة، في حين أنه في الوقت ذاته تختلف تلك التفاوتات في ضوء معايير توزيع الثروة بينهم. لذلك تطرح الدراسة ذاتها أربعة سيناريوهات أو احتمالات مستقلة للنظام العالمي، جاءت على النحو الآتي: الاحتمال الأول؛ درجات عالية من التفاوتات والعجوات العالمية والمحلية، مثل التفاوتات المتعظمة بين الدول والأفراد داخل هذه الدول، الاحتمال الثاني؛ أن ثمة طرفاً كويبة أخرى تعكس تفاوتات قليلة بين الدول وبين الأشخاص. وهذا الأمر يمثل طرفاً مثالياً لنظام عالمي يكون أكثر عدلاً Egalitarian الاحتمال الثالث؛ وجود تفاوتات ضخمة بين الدول مصحوبة بتفاوتات محدودة بين الأفراد داخل هذه الدول، الاحتمال الرابع؛ أن ثمة طرفاً كويبة أخرى سوف تؤدي إلى تفاوتات وعجوات محدودة بين البلدان، وعجوات ضخمة ومتعظمة بين الأفراد. كما تؤكد الدراسة أن هذه الاحتمالات الأربعة تثير تساؤلاً يتعلق بما إذا كانت هذه العجوات سوف يكون لإحداها تأثير فعال على غيرها من الاحتمالات الأخرى (١)

وانطلاقاً من التحليلات السابقة، فإن المدخل النظري الموجه للدراسة يبتلع من المصطلحات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية السوق العالمي، وبحصة تلك المقولة التي تؤكد علاقات التبعية واستمرار العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالية المهيمنة والمسيطر، ودول المحيط التابعة، مع التسليم بأن ما يحدث الآن من تغيرات وتحولات على الصعيد العالمي في ظل ما يُسمى بالعولمة، هو في واقع الأمر يؤكد استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة، وإن القوى الرأسمالية تلجأ الآن إلى استخدام آليات جديدة ومتطورة بفعل التطورات الحادثة على المستوى النفسي والإعلامي من أجل تحقيق

المريد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة بالشكل الذي يعوق تمتيتها من ناحية، ويضمن استمرار تحلفها وتبعيتها لتلك القوى المهيمنة من ناحية أخرى. ومن جانب آخر، يمكننا الاستفادة من مقولات "مدخل أسلوب الانتحاح والتكوين الاجتماعي وتمفصل الأساليب الانتاجية" في تفسير التغيرات التي يشهدها المجتمع القطري الآن، حيث يمكن القول، أن هذه التغيرات ليست بحال من الأحوال- تغيرات جذرية، وإنه بالرغم من التعبير الذي نشهده منطومة القيم الاجتماعية التقليدية، وما يصاحب ذلك من تغير في العادات والتقاليد والأعراف، وما يعكسه هذا التعبير من توجهات سلوكية، تتجسد في ظهور أنماط جديدة للسلوك الاجتماعي تتناسب وهذه التغيرات البنائية والثقافية، إلا أن البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع القطري لا تزال تحتفظ ببعض العناصر والمكونات الثقافية التقليدية والتي تتجسد في أنماط تقليدية للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي. وأن هذه الأنماط الثقافية التقليدية تمثل انعكاساً وتجسيدا لاستمرار الأنماط الانتاجية التقليدية التي ترتبط بالبناء القبلي والعشائري الذي كان سائداً خلال المراحل

1 Albert J. Bergesen & Michelle Bata, "Global and National Inequality: Are They Connected?", Journal of World Systems Research, V,111, No. 1, Winter 2002, pp. 132-

133

التاريخية المختلفة. وأن هذه الأنماط الانتاجية التقليدية لم تتغير تماماً رغم التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع بفعل وتأثير العوامل الخارجية التي تمثل العولمة أهمها. ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تهدف إلى التعرف على مظاهر التعبير في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، والعوامل المختلفة المسؤولة عن هذه التغيرات، وبخاصة التأثيرات المختلفة للعولمة بجميع أنماطها وآلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. وهذه الأمور جميعها سوف نناقشها في الفصل التالي.

الفصل الثاني

العولمة: لمحة تاريخية

أولاً: النشأة التاريخية للعولمة:

تتبع من التحليلات السابقة أن ثمة اختلافات كثيرة بين العلماء والمفكرين في مختلف التخصصات العلمية حول تحديد تعريف للعولمة، ومن ثم جاءت تلك التعريفات جميعها تعبر عن رؤية نظرية واتجاهات فكرية متباينة من ناحية، كما أنها تعكس كذلك اختلافات بين هؤلاء المفكرين جميعاً في توجهاتهم ومواقفهم الأيديولوجية من ناحية أخرى. فالبعض يرى أنها ظاهرة إيجابية ويقدم الأدلة التي تؤكد موقفه، بينما يرى البعض الآخر أنها ظاهرة سلبية ويقدم أيضاً الأدلة التي تؤكد موقفه، وهناك فريق ثالث من العلماء والمهتمين يرى أن للعولمة جوانب إيجابية، وأخرى سلبية... وهكذا. ولا شك في أن هذه الاختلافات حول مفهوم العولمة، تؤدي إلى اختلافات أيضاً حول نشأتها وتطورها. فالبعض يرى أنها ظاهرة جديدة وحديثة، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية والتقنية التي ظهرت في التسعينات، ثم برزت أكثر وتعمقت من خلال التقدم التكنولوجي المذهل في عالم الاتصالات، كالحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية، وظهور شبكة الانترنت. بينما يعتقد آخرون أن للعولمة دوراً تاريخياً تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، وهي فترة ظهور الدولة القومية الموحدة بما فيها من تجانس ثقافي وعرقي، وكانت هذه الفكرة من الأفكار الرئيسية التي عجلت من ظهور العولمة. في حين يعتقد آخرون أن ظاهرة العولمة ليست أمراً جديداً، وإنما هي ظاهرة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية فقط وتطورها في إطار النظام الرأسمالي الصناعي، وهي بالتالي نتيجة طبيعية لذلك التطور.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين المفكرين والعلماء حول تحديد البدايات الأولى لنشأة ظاهرة العولمة، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم على أن تاريخ العولمة يرجع إلى أربعة قرون، وذلك حينما دعت نظريات العقد الاجتماعي إلى نشأة الدولة، وأن هذا التاريخ قد إنتهى بالدعوة إلى العولمة، وتقليص دور الدولة، واستزاع سلطتها ووظائفها، وأنه بالإمكان تقسيم هذا التاريخ إلى عدة مراحل كما حددها "روبرتسون" (١) جاءت على النحو التالي:

١- المرحلة الجنينية: حيث ظهور الدولة القومية الموحدة في منتصف القرن السادس عشر، حيث كان على الدولة أن تصبغ المجتمع المدني، وتشر التجانس في إطاره، ولتكون

١- روبرتسون، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود وآخرون، مراجعة وتقديم، محمد حافظ بياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩

وحدة للتعامل الدولي بعد أن رسمت الكشوف الجغرافية بعض الحدود على المستوى العالمي.

٢- مرحلة النهضة: وهي المرحلة التي امتدت من منتصف القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث بدأت الدولة المتجانسة تلعب دوراً أساسياً في المجال الدولي، وظهر مفاهيم العلاقات الدولية والمواطنة، وظهر مفهوم القومية في مواجهة العالمية.

٣- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة التي استمرت من منتصف القرن الثامن عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين، وهي مرحلة تبلور المجتمع القومي والهويات القومية، واستمرار دمج المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبروز الأشكال الكونية للاتصال.

٤- مرحلة العولمة المنشطرة: وهي المرحلة التي استمرت من عشرينيات القرن العشرين وحتى الستينيات، وتميزت بظهور قوى أيديولوجية مصادة تسعى كل منها إلى صياغة وفق نموذجها الخاص، وهي مرحلة تميزت أيضاً بكثافة الصراعات بين الدول القومية بسبب الحدود أو بسبب توسيع السيادة أو بسبب ترسيخ الاستعمار، وقد توجت هذه المرحلة بالحرب العالمية الثانية، وبروز دور الأمم المتحدة.

٥- مرحلة التحقق: وهي المرحلة التي بدأت منذ الستينيات وحتى التسعينيات من القرن المنصرم، وفيها تم دمج العالم الثالث في النظام العالمي، وبرزت ظاهرة تعدد الثقافات، وبدأ الاهتمام بالحقوق المدنية والمجتمع المدني العالمي.

ويختبر سقوط الاتحاد السوفيتي من أهم الأحداث التي ميزت نهاية هذه المرحلة وبزوغ ملامح نظام عالمي جديد أحادي القطبية تترعّمه الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- مرحلة التفرد: وفيها حاولت القوى الرأسمالية وبخاصة الأمريكية طرح فلسفة العولمة لتشكيل العالم وفقاً لمصالحها.

وعلى الرغم من إتفاق العديد من المفكرين والباحثين حول مراحل التطور التاريخي الذي مرت بها ظاهرة العولمة والتي أفضت إلى بلورة هذه الظاهرة بالشكل الذي نعرفه الآن، فإن الأمر يتطلب مزيداً من التحليل والروية النقدية لتلك المراحل بهدف الوقوف على البدايات الحقيقية لنشأة هذه الظاهرة ومراحل تطورها. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هذه الظاهرة ظهرت وتطورت عبر عدة مستجدات هي:

- الثورة العلمية التكنولوجية النوعية، وبحاصة في مجالات الاتصالات والنقل، حيث ساهمت هذه الثورة في تحويل فكرة دمج العالم والعاء الحدود المكانية الى واقع فعلي ملموس، وثمة شواهد كثيرة على ذلك منها: الانترنت والتجارة الالكترونية.

- اتفاقية الجات، وتعد المسؤولة عن تنظيم الاقتصاد الكوبي، وأياً كانت وجهة نظرياً في هذه الاتفاقية من حيث ايجابياتها وسلبياتها، فالواقع يشير الى ان ٩٩% من دول العالم قد وقعت عليها حتى الآن، ومن ثم أصبحت هذه الدول جزءاً من منظومة العولمة الاقتصادية.

- إنتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، غير أن هذين العاملين ليس من العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة، " فالعولمة قد ارتبطت ظهورها في الأساس بالتحويلات النوعية في الاقتصاد العالمي وبالثورة العلمية والتكنولوجية، بينما كان إنتهاء الحرب الباردة بمثابة العامل السياسي الذي سهل من عملية الاندماج، أما انهيار المعسكر الاشتراكي فقد كان بمثابة العامل الذي جعل العولمة في هذه المرحلة تكتسب الطابع الأمريكي على وجه الخصوص" (١).

بينما يرى البعض "أنه إذا كان التاريخ في الماضي في فترات معينة قد صنعته دولة أو إمبراطورية، فإن التاريخ اليوم بمفاهيمه الجديدة والسائدة تصبغه أكثر من دولة بسبب ودرجات متباينة يتوار مع ما تملكه كل دولة من هذه الدول من قدرات وامكانات ومؤسسات متنوعة. اقتصادية وثقافية وعسكرية ومالية وإعلامية. الخ، وليس العالم باجمعه كما يوحى به مصطلح العولمة" (٢).

وابتلاقاً من ذلك، فإن الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم في رؤوس الاموال واستثمارات، وهي التي تعود اليها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسيات، علاوة على ذلك، فإذا علمنا أن الولايات المتحدة وحدها تتحكم في أكثر من ٦٥% من المداة الإعلامية المنتشرة على المستوى العالمي، لأدركنا الواقع الفعلي الذي يشير الى هيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على معظم مناطق العالم، وهذا ما أشار إليه "بريجمسكي" مستشار الرئيس "جيمي كارتر" السابق للأمن القومي بقوله "إن على الولايات المتحدة الأمريكية

١- مصطفى مرتضى على محمود، العولمة والتحديات المعروضة على المجتمعات العربية، دراسة ميدانية وتحليلية لروى الأكاديميين العرب، حوليات أداب عين شمس، المجلد ٣٠، أبريل- يونيو ٢٠٠٢، ص ١١٦-١١٧.

٢- عبد الله بقرير، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠٩.

وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولي أن تقدم للعالم أجمع نموذجاً كونيّاً للحدثات" بمعنى نشر القيم والمبادئ الأمريكية. ومن قبله دعا الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" "إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تكون رعيمة العالم" (١)

وعلى الرغم من تباين آراء العلماء والمفكرين حول البدايات الحقيقية لطاهرة العولمة، إلا أن الأمر الذي أصبح مؤكداً منذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، كما أنها أصبحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه جميع المجتمعات على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعلمي. وأنها أصبحت تمثل آلية جديدة تمتلكها القوى الرأسمالية العالمية بصفة عامة، والأمريكية بحاصة لفرص سيطرتها وهيمنتها على العالم، وذلك من خلال العديد من الأساليب والوسائل: التقنية والإعلامية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية. الخ. وأن العولمة لا تقتصر على مجال واحد فقط، ولكنها تتضمن مجالات وأبعاد مختلفة متشابكة ومتداخلة، ومن ثم يصعب فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الأبعاد والمجالات الأخرى. ويمكننا الكشف عن تلك الأبعاد المختلفة والأساليب التي تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية لدعم نفوذها وهيمنتها على العالم من خلالها.

ثانياً: الأبعاد المختلفة للعولمة:

تؤكد الكثير من التحليلات والكتابات التي تناولت ظاهرة العولمة على أن هذه الظاهرة تتضمن جوانب وأبعاد مختلفة ومتعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإعلامية وتكنولوجية. وأن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة، ويصعب الفصل بينها جميعاً، كما أنه يصعب فهم أي منها بمعزل عن الجوانب والأبعاد الأخرى. ويمكننا الكشف عن تلك الأبعاد وتوضيح العلاقة بينها، ومدى تأثيراتها على الواقع المحلي بعامة، والمواطن المحلي والقطري بخاصة.

١- العولمة الاقتصادية:

١- نايف علي عبيد، العولمة والعرب، المسقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١، بيروت يوليو ١٩٩٧.

لقد احتل البعد الاقتصادي للعولمة جانباً كبيراً من اهتمام الباحثين والمفكرين والمهتمين بدراسة تلك الظاهرة، والكشف عن ألياتها المختلفة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الحديث عن الظاهرة بدأ في المجال الاقتصادي قبل أن ينتقل إلى مجالي علم السياسة وعلم الاجتماع. فمصطلح العولمة كما أشار البعض "استخدم في الأساس لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحويل الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي، كما نظر البعض إلى الظاهرة بوصفها قوة اقتصادية يمكن أن توحد القوى الأخرى الموحدة معها في السياق ذاته" ()

وثمة اختلافات في وجهات نظر المفكرين حول العولمة الاقتصادية، فهناك الرافضون لها من مطلق فكري على اعتبارها تمثل مظهراً من مظاهر الاستعمار القديم في شكل اقتصادي من حلب الدول المتقدمة للدول النامية، وهناك من ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها "نتاج تطور ترويجي للفكر الاقتصادي الذي يتغير من مرحلة إلى أخرى. وبصرف النظر عن الحثل الفكري الغام حول ظاهرة العولمة الاقتصادية وحيثياتها التاريخية، فإنه يمكن القول بأنها ظاهرة دولية، تهدف إلى تحرير حركة إسياب العمل ورأس المال وتدفق المعلومات وحرية انتقال السلع والخدمات والقوى العاملة بين دول العالم بلا قيود أو حواجز جمركية أو غير جمركية تحد من ذلك" (٢).

والعولمة الاقتصادية هي: "عملية سيادة نظام اقتصادي واحد يصوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع ومنتجات والأسواق ورووس الأموال. ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدان في العالم وتضخمت الشركات لاستغانتها من فروق الأسعار ولنسبة الضرائب ومستوى الأجور، وانتهاء بتركيز في المكان الأرحص

١- لزيد من المعلومات:

- فتحي أبو العيبر، الثقافة العربية في العصر الكوني، في: نحو اعمار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، القوة العلمية الأولى، رواق عواشة بسب حسين الثعالبي، الامارات العربية المتحدة، دبي ١٨٠١٥ نوفمبر ١٩٩٧، ص ٤٦٠.

- Jehn A. Pennel, "What is Globalization?"

<http://www.CSF.colorado.edu/sep.1997.pp.1-2>

٢- جاسم محمد الشني، تأثير العولمة الاقتصادية على قطاع التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، سوة الفصاع الخاص خليجي في ظل التحنيات والعرض، ص ٢.

ونقله على الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، والعولمة هي صناعة الأسواق التي تتضمن عالمية الإستيراد والتصدير" (١).

وبذلك ينظر إلى العولمة باعتبارها "مدا يكتسح الحدود، وتحول فيه التقنية وقوى السوق التي لا تقاوم النظم الكوني بطرق ليس باستطاعة أي كان أن يصيرها، وتعرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق الدولي اسجاءاً - بل تطانفاً- بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفصيلاتها" (٢).

وبهذا المعنى فإن العولمة تعكس إنتصاراً لسيادة أيديولوجية النظام الرأسمالي على نطاق عالمي بجميع حصائصه، والتي تتضمن نظم المشروع الحر والربح الفردي والملكية الخاصة، وحيداً الدولة اقتصادياً والفردياً وغير ذلك، وبهذا انتصرت الرأسمالية بما تحمله من حصائص ساهمت في انتشارها عالمياً. بل أن البعض يرى "أن التطورات الاقتصادية التي مر بها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثل حجر الأساس في تكوين هذه الظاهرة وانتشارها بعد ذلك على المستوى العالمي" (٣).

كما ينظر آخرون إلى اقتصاد السوق أو إستعمار السوق باعتباره "الوجه الأساسي للعولمة، فالعولمة ما هي إلا تجسيد فعلي لمستوى جديد من مستويات التطور الرأسمالي على الصعيد الدولي، والاقتصاد الرأسمالي في ظل العولمة هو اقتصاد كوني، ويقصد بالاقتصاد الكوني أو المعولم Global Economy السوق الاقتصادي الذي يعمل وينشط بوصفه وحدة واقعية ملموسة في وقت ما، وعلى صعيد واسع النطاق، أي على مستوى الكوكب الذي نعيش فيه جميعاً" (٤).

ولذلك، فإن العولمة توحي في معناها الاقتصادي بأن العالم الذي تشكل في التسعينيات قد أصبح عالمًا بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها. وبيان ذلك يكمن في

١- عبد الحليم كاطم الوالي، العولمة وتداعياتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

٢- عبد المنعم سيد علي، العولمة من منظور اقتصادي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠٣، ص ١٠.

3- John Street, " Politics and Popular Culture, Oxford, Polity Press, 1997 p 63

٤- أنظر:

- كاطم حبيب، العولمة الجديدة، الطريق، السنة السابعة والخمسون، العدد ٣، مايو - يونيو ١٩٩٨، ص ٦٣

- محمد عابد الجبري، قصصنا في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ١٣٩.

إن النظام الاقتصادي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية. أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فأبها، وكما يقول "مالكوم واترز": "لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى" (١).

وبفضل العولمة الاقتصادية برز تقسيم جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يحصص اليوم للرقبة التقليدية من جانب الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي. ولقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي في زمن العولمة مرحلة الاستغلال التام عن الدولة القومية، وعن الاقتصاديات الوطنية التي كانت في الماضي القريب قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساسية والتي تتحكم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويؤكد الكثير من الناحيين والمفكرين على الآثار السلبية للاقتصاد المعولم وبخاصة على اقتصاديات البلدان النامية والفقيرة، ومن ثم "العولمة التي تفقد النظام الاقتصادي المعاصر يمكن اتهامها بالصيغة التدميرية، أي تدمير الاقتصاديات الوطنية الإقليمية" (٢).

بينما يذهب البعض الآخر، إلى وصف الوضع الاقتصادي للبلدان النامية في ظل العولمة بأنه "أصبح يمثل عولمة للفقراء، وذلك تعبيرا عن الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على اقتصاديات تلك البلدان" (٣).

إن انتقال مركز النقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي. ومن النقلة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية. فالإقتصاد العالمي ونموه وسلامته على حשב الاقتصاديات المحلية هو محور الاهتمام العالمي. كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي.

"إن العولمة الاقتصادية تفرض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود الدولة القومية، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات

1- Malcolm Waters, "Globalization", London, Routledge, 1995, p. 66.

2- Jhon A. Pennel, "What is Globalization?", op.cit, p. 2.

٣- ميشال شوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمه رفق الله هيلان، المصحح، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠١٠، ص ١٢.

المالية والتجارية والصناعية العابرة للحدود، ومن هنا أصبح الحديث عن العولمة الاقتصادية مرتبط في الكثير من الأحيان بذكر منظمة التجارة العالمية" (١)

ومن ثم تعتبر "الشركات المتعددة الجنسيات" الألية الأساسية التي تعتمد عليها العولمة في مجال الاقتصاد المعولم، والتي وصفها البعض بأنها "محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع. ويطلق على هذه الشركات مسميات عديدة منها: الشركات العابرة للقومية، أو العابرة للقطرات، أو الشركات المتعددة الجنسيات، أو الشركات الولية النشاط. ويؤكد "إسماعيل صبري عبد الله" على أن هذه الشركات تختلف في الوقت الراهن عن مثيلاتها في مرحلة الرأسمالية الإمبريالية في عدد من الجوانب منها" (٢).

- كانت هذه الشركات والتي غالباً ما اتسعت بالإحتكارية تركز معظم نشاطها داخل إمبراطورية إستعمارية.

- كانت هذه الشركات في الماضي مرتبطة دائماً بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسي، أما الشركات اليوم، فإن أهم سماتها هو تعدد الأنشطة التي يشتغل بها دون أدنى ارتباط بين المنتجات المختلفة.

وفصلاً عن ذلك فإن من أهم ما يميز هذه الشركات في الوقت الراهن ضخامة حجمها للدرجة التي أصبحت معها تسيطر على الاقتصاد الكوني، حيث ذهب البعض إلى وصفها بأنها "تصوع العالم اقتصادياً وإستهلاكياً" (٣). كما أن هذه الشركات قد اكتسبت أهمية كبيرة في ظل العولمة، وذلك من خلال تأثيراتها السياسية - سواء المباشرة وغير المباشرة - هذه التأثيرات تتجسد في القوات المفتوحة أمام هذه الشركات لاستخدام القوة السياسية العالمية لبلادها الأم، وتتجلى هذه التأثيرات فيما يسمى بنحبة السلطة، كما تتجلى كذلك على مصموم السياسات الحكومية في الداخل والخارج. ويؤكد العديد من المفكرين والباحثين على "أن الدولة لا تملك إمكانية مراقبة هذه الشركات أو السيطرة عليها، وأنها تؤثر على قرارات الدول، بل وتحضنها لها عبر آليات عديدة منها الفساد" (٤)

1- Ingomar Hauchler and Paul Kennedy, "Global Trends", New York, ed, 1994

٢- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، أسس الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية، النهج، المجلد الرابع عشر، العدد ٥١، ١٩٩٨، ص ٥٤

٣- بين عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، قصايا الحنيفة والعولمة في مصر، سلسلة المواطنة (٤)، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦٤

1- Robert J Holton, " Globalization and the Nation State", New, York. ST Martins Press.

وتعتبر هذه الشركات من أهم قوى مؤسسات العولمة وأدواتها الفاعلة، بل هي صورة من صورها، وذلك لأنها تنقسم بانتشار جغرافي واسع النطاق يتسع لجميع دول العالم ومن تنوع نشاطها وضخامة حجمها وإنتاجها، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول وسياساتها. فهي شركات تنتج وتبيع منتجاتها في عدد من الدول، وتتميز بأنها كبيرة الحجم، سواء أخذنا رأسمالها أو حجم مبيعاتها أو مستوى الأرباح وتنوع الإنتاج وتعدد في النشاطات، بالإضافة إلى التوسع الجغرافي والتفوق التكنولوجي.

كما أن هذه الشركات العملاقة نقلت مع منتجاتها ومصانعها ثقافة وأفكر البلد المصدر، "هقلت" "الرأسمالية القومية" إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية"، وأصبحت هذه الشركات المنظم الرئيسي للأنشطة الاقتصادية في العالم كله" (). فأصبحت لها قدرة كبيرة على تعبئة المدخرات العالمية والاقتراض والمقدرة على استقطاب الكفاءات البشرية العالية المستوى وإذا كانت الدولة تشكل محور الاقتصاد العالمي فإن هذه الشركات تمثل محور العولمة، وبالتالي فهي تسعى إلى تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة حاصصة لنشاطها وسيطرتها، ونجحت إلى حد بعيد في ذلك.

وقد ظهرت الشركات متعددة الجنسيات بشكلها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر، وشكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائدًا آنذاك وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الشركات وازداد فروعها في العالم، "إذ يوجد في العالم حوالي ٤٠ ألف شركة متعددة الجنسية، تلعب إيراداتها أكثر من نصف الناتج الإجمالي العالمي، وقيمة أصولها حوالي (٩٤) تريليون دولار. غير أن الشركات المهيمنة تبلغ حوالي (٥٠٠) شركة يتركز منها (٤٧٢) شركة في دول الشمال مقابل (٢٨) شركة في الجنوب، وبلغت إيراداتها في عام ١٩٩٦ حوالي ١١٤٣٥ تريليون دولار مما يعادل ٤١% من الناتج المحلي العالمي" (١).

First Published 1999,p, The Introduction.

٢- محمد محمد سكران. العولمة والثقافة العربية، رؤية نقدية، دار فضاء للطباعة والنشر، ط١، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٨

١- مزيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، الإلهية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

"وتتوزع هذه الشركات بشكل أساسي على ما يسمى بـ "الثلاثي"؛ وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان. وفي مستوى هذه الشركات يلاحظ تركز كبير في عدد محدود منها؛ وتشكل الشركات الأمريكية المسية الأكبر والأهم من بين هذه الشركات، وتحتل ٣٢ شركة أمريكية المراتب الأولى من بين أكبر مئة شركة، حيث تسيطر على نسبة ٣٠,٣٪ من معظم الإنتاج العالمي، ويعود لها ما يقارب ١/٣ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤. وتقدر مبيعات فروعها بـ ١/٤ إجمالي المبيعات المفردة لفروع الشركات متعددة الجنسيات وتبلغ النسبة درجة أكبر في بعض الفروع، حيث وصلت في الإلكترونيات إلى حوالي ٨٠٪ من إجمالي مبيعات هذه الصناعة من قبل الشركات متعددة الجنسيات. هذا مع الأحدث في الاعتناء تطور الأرقام للأعوام ٩٤ - ٢٠٠٠، وتشكل الشركات الأمريكية النسبة الأكبر والأهم من بين هذه الشركات. وتحتل ٣٢ شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة، بالإضافة إلى إتساع مجال نشاطها الذي يشمل كافة فروع الإنتاج والخدمات، بالمقارنة مع الشركات اليابانية والأوروبية" (١).

وتقوم هذه الشركات بدور أساسي وفعال في عملية العولمة، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفكيك العملية الإنتاجية، وتكاملها دولياً. والأهم من ذلك هو إشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، وسيطرتها في مجال الإعلان والاتصالات والإعلام بأشكاله المختلفة تسهل لها هذا الأمر. وتمثل الشركات الأمريكية عابرة القومية المكانة الأولى والعاصمة في هذا المجال.

ويعود ظهور الشركات متعددة الجنسيات لأول مرة إلى القرن التاسع عشر واتخذت في البداية شكل الشركات المساهمة وارتبط بوجودها السعي إلى عولمة نشاطها الإنتاجي من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وتميزت بشكلها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر، وشكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الشركات وازداد فروعها في العالم، إلى أن وصلت في أواسط التسعينيات من القرن الماضي إلى ما يقارب ٣٥ ألف شركة متعددة الجنسية (٢).

٢- فيل مرزوق، العولمة: السيطرة... والانهيار، مجلة الطريق، العدد الرابع، دمشق، ١٩٩٧، ص: ٧٩.

١- المصدر نفسه، ص ٧٧.

ويحدد الكاتبان "بول هيرست وجراهام طومسون" في كتابهما "ما العولمة؟" أربع خصائص عامة لأنماط هذه الشركات وهي:

١- الشركات التي تعتمد على الحضور المحلي والقوي من خلال تحسس العوارق القومية والاستجابة لها (الشركات متعددة القوميات).

٢- الشركات التي تستثمر معرفة وقدرات الشركة الأم من خلال الانتشار والتكيف العالميين، (الشركات العالمية).

٣- الشركات التي تحقق أفضليات في الكلفة من خلال مركز العمليات على النطاق الكوني (الشركات الكونية).

٤- الشركات التي تقسم نشاطاتها على وحدات متخصصة، ومستقلة نسبياً، سعياً لتحقيق القدرة التنافسية العالمية من خلال المرونة المتعددة القومية، ومن خلال قدرات تعلم المعرفة وتطويرها على نطاق العالم (الشركات العابرة للقوميات).

وهذه الأشكال تمضي من التركيز الشديد على البؤر القومية، إلى التركيز على بؤر أوسع عابرة للقوميات (١).

لقد ولى وانتهى زمن سيادة الدولة وتحكمها في جميع جوانب حياتها ونشاطاتها الاقتصادية والتجارية، وحتى السياسية، فالعولمة بما تملكه من إمكانيات هائلة وبعود واسع عن طريق هذه الشركات تمكنت بوع من الاحتلال السلمي إذ أبعدت الدولة عن التدخل في شوبها الاقتصادية والتجارية كحركة السلع والأموال، وتقيد حمايتها الاجتماعية للمواطنين، إذ حلت هذه الشركات محل الدولة وأصبحت قدرة بالاستغناء عن الكثير من وظيف الدولة ونشاطاتها، فأصبحت توفر لنفسها نظاماً أمنياً خاصة وشركات بريد وتقوم بإصدار الأموال من خلال بطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف الحكومات... بل أصبحت تستولي على المرافق والخدمات العامة.

ويمكن القول بأن هناك عدداً من العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية منها: تأسيس منظمة التجارة العالمية، ريادة دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد والبنك الدوليين، منظمة التجارة العالمي)، الأولى منها مالية، والثانية نمووية، والثالثة تجارية، وريادة حركة انسياب رأس المال

٢- بول هيرست وجراهام طومسون: ما العولمة؟، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٧٣، ط١، ٢٠٠١، ص ١٣٤.

والاستثمارات، وانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن حرية تدفق المعلومات الاقتصادية بين دول العالم.

ولا شك في أن العولمة الاقتصادية تعكس أثرا عديدة على البلدان النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية والحليجية بصفة خاصة، بعض هذه الآثار يتسم بالإيجابية، والبعض الآخر يتسم بالسلبية، أما عن أثرها الإيجابية فتتمثل فيما يلي:

١- تؤدي العولمة الاقتصادية إلى انعاش الاقتصاد العالمي وإحراجه من حالة الكساد التي يعاني منه منذ عدة سنوات.

٢- إن ظاهرة العولمة الاقتصادية عملت على فتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات مريدا من صادرات الدول النامية (زراعية وصناعية) نتيجة لتحفيز الرسوم الحمركية وغيرها.

٣- كذلك ساهمت في تحفيز الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية على تحسين جودة الإنتاج، وزيادة قدرته على المنافسة والدخول إلى الأسواق الدولية.

وبالرغم من هذه المزايا التي يمكن أن تحققها القطاعات الاقتصادية في الدول النامية فإن الآثار السلبية التي يمكن مواجهتها فتكمن في:

١- توضيح العديد من التقارير الاقتصادية أن الاستفادة والمنافع التي تحققها العولمة ليست الاستفادة العادلة والمتكافئة التي تحقق المساواة والتكامل في المنافع والثروة، فعادة ما تكون غالبا في يد الدول الصناعية الكبرى.

٢- تهميش الصناعات التقليدية والصناعات المحلية.

٣- تساهم في زيادة نسبة البطالة في العديد من الدول النامية بعممة، والعربية بخاصة.

٤- تهميش واحتواء مجتمعات العالم الثالث والعمل على استمرار تبعيتها الاقتصادية للقوى الرأسمالية المهيمنة والمتحكمة في الاقتصاد العالمي.

٥- إن الدور الحطير الذي تلعبه المراكز المالية والبورصات العالمية يتمثل في قدرتها الرهية بفعل التكنولوجيا على نقل رؤوس الأموال من مكان "لحطيا" بحثا عن الفائدة والربح، وهذا الأمر جعل الاقتصاديات المحلية مضطرة إلى رفع أسعار الفائدة والربح

خوفاً من هروب رؤوس الأموال المستثمرة داخلها، مما انعكس بشكل سلبي على أوضاعها الاقتصادية الداخلية^(١).

ويؤكد البعض على "أنه مع تداول العلاقات الاقتصادية ودخول أسواق النقد والمال الدولية في سوق واحدة (العولمة)، وتركز النقد في أيدي عدد قليل من المصارف الاحتكارية الدولية وتحقق كونية الاستثمارات والاقتراض، كل ذلك ساهم في نمو أهمية وخطورة رأس المال المالي وجعله يكتسب طابعاً ربعياً طغيانياً. فقد صارت الرأسمالية المالية تعيش جرنياً على توظيف رأس المال لأعلى استثماره، وصارت كذلك تعيش على ريع الأوراق المالية وليس على ربح المشروعات الإنتاجية، كما أصبحت البورصة تمثل مرآة الرأسمالية، وغدت المضاربة وطبعة طاعية لأسواق المال والنقد وبررت بوضعها نشاطاً حوالياً لرأس المال، كما غدت الاحتياطات المودعة بالعملات الأجنبية لها دور مهم في اسبع الطابع الطغوي الربيعي" (٢) ويدل ذلك على أن العولمة أسهمت بشكل واضح في ظهور أشكال وأنماط جديدة لاحتكار رأس المال والتي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية بشكل عام، والفقيرة منها على وجه الخصوص.

٢- العولمة السياسية:

تتمثل المظاهر السياسية للعولمة في عدد من القضايا منها: الدعوة إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والعمل على دخول الشعوب في المشاركة السياسية، وإحياء المجتمع المدني وتفعيل دوره في مختلف المجالات والقطاعات، وهذه المظاهر كلها تعد ظواهر ايجابية، ولكن حطورتها تكمن في استغلال ذلك في التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول باسم الشرعية الدولية^(٣).

ومن جانب آخر، فإن الحديث عن العولمة كظاهرة سياسية يبرز لنا مجموعة من القضايا المحلية الملحة والمهمة في الوقت ذاته، أولها: قضية النظام العالمي الجديد، وثانيها: قضية

١- مصطفى مرنسي على محمود، العولمة والتحديات المعروضة على المجتمعات العربية، مصدر سبق، ص ١٣٠-١٣١.

٢- أحمد ابور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٨٣.
٣- Mowlana, Hamid, "Toward A NWIC O for the Twenty- First Century", Journal of International Affairs, Vol, 47, No, 1, summer 1993 pp.59-72

موقع الدولة في ظل العولمة، وثالثها: تتعلق بالتداعيات التي أثارها الطاهرة على الصعيد السياسي.

أ- النظام العالمي الجديد:

لقد شكلت مجموعة من الظروف التي شهدتها نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين الإطار العام الذي شهد مولد النظام العالمي الجديد، ومن أبرز وأهم تلك الظروف: "انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وحرب الخليج الثانية. حيث شكل الطرف الأول نقطة الانقطاع الفاصلة والتي بدأ فيها تداعي النظام العالمي ثنائي القطبية، ولقد إنتهى عصر الحرب الباردة وسقطت مفردات القاموس القديمة، وبالتدريج بدأت تصاع مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم العولمة هو المصطلح الرمزي الذي يشير إلى العالم الجديد الذي هو بسبيله إلى النشوء والارتقاء" (١).

ومن ثم فإن نهاية الحرب الباردة ليست هي نهاية التاريخ كما يدعي "فوكوياما"، بل هي في الحقيقة بداية لمرحلة جديدة تختلف اختلافاً جذرياً عن المراحل السابقة عليها، حيث تنسم هذه المرحلة الجديدة نأليات ووسائل جديدة تحكمها لم يألها المجتمع العالمي في فترات سابقة، فقد أدت الحرب الباردة إلى قلب قواعد اللعبة السياسية التي سادت بعد عام ١٩٤٥م (٢).

ولقد أثار مفهوم النظام العالمي الجديد جدلاً واسعاً فيما يتعلق بالدلالات التي يشير إليها، فهي حين إتفق العديد من المفكرين والباحثين حول المفهوم العام لهذا النظام وخاصة فيما يتصل بشقه النيوبي، الذي يشير إلى تعبير هرم القوة والقواعد التي تحكم العلاقة بين مختلف الوحدات الدولية، بخدمهم يختلفون حول مجموعة من النتائج. حيث يرى البعض أننا بصدد نظام أحادي القطبية حل محل النظام الثنائي الذي كان سائداً منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينات منه. بينما يرى البعض الآخر "أننا بصدد نظام يمكن أن نصفه بأنه نظام ثلاثي الأقطاب: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان" (٣).

٢- السيد يس، الوعي التاريخي والثورة الكويتية، حوار الحضارات في عالم متغير، ط١، مركز الدراسات الإسلامية والاسلاميات، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٨٧

٣- عبد الله عبد التاي، العرب والعالم بين صدام الحضارات وحوار الثقافات، المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦، ص ٢١

١- هدى متكيس، الواقع العربي وتحديات النظام الدولي، جلية الخصوصية العالمية في صياغة إطار حصري عربي، في: نحو إطار حصري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، النوبة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، الامارات العربية المتحدة، دبي، ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٧، ص ٩٥.

ولا يقتصر الخلاف بين المفكرين حول معنى النظام العالمي، بل يمتد إلى الاختلاف بينهم حول توصيف المقصود بالحديد، حيث يذهب البعض إلى "أن النظام العالمي الجديد ما هو إلا امتداد للنظام القديم وإعادة انتاج للرؤية المعرفية الإمبريالية في عصر ما بعد الحداثة. بينما يصيف رأي آخر، أن النظام العالمي الجديد الذي نتكلم عنه ليس بالنظام الجديد، إنه النظام القديم الذي كان - ولا يزال - يخضع لسيطرة القوى الكبرى، وأن هذا النظام موجه بصورة أساسية بواسطة علاقات القوى السياسية الدولية المعبرة عن مصالح الدول الكبرى المهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي" (١).

وستخلص من التحليلات السابقة والتي تؤكد على الاختلاف والتباين في وجهات نظر المفكرين والمتخصصين حول مفهوم النظام العالمي الجديد باعتباره أحد أهم الإفرات التي نتجت عن التحولات العالمية منذ بداية التسعينيات وحتى الآن، أنه أيا كانت الاختلافات هذه، فإن فكرة إرساء دعائم نظام عالمي جديد تعد مطلباً ضرورياً، وذلك لأن هناك العديد من القضايا والمشكلات العالمية المعاصرة تتطلب بالفعل وجود هذا النظام، وذلك لأنه ليس بإمكان أي من الدول بشكل منفرد مواجهة تلك المشكلات والقضايا، ومن تلك القضايا التي أصبحت تمثل تحدياً يواجه المجتمع الدولي بشكل عام: التسليح النووي، مشكلات نوع السلاح، عدم التوازن الاقتصادي، الفقر العالمي، الديون... وغيره من القضايا والمشكلات الأخرى. وينبغي أن يقوم هذا النظام ويمارس فعليته في إطار القانون الدولي، بعد أن يحرر هذا القانون من سيطرة وهيمنة مجموعة صغيرة من الدول ليصبح بذلك محايداً ويتم فرضه وتطبيقه على الجميع دون استثناء.

وبالرغم من ذلك، فإن الواقع الراهن يشير إلى أن النظام العالمي الجديد ووفقاً لاتجاهات السياسة الأمريكية على وجه الخصوص يمثل مسرحاً للعولمة أو الأمركة بمعنى أكثر تحديداً، فباسم العولمة ترتفع دعوات إزالة الحواجز بكافة أنواعها، ومن ثم تسيطر العالم الثالث وتسطّحه سياسياً واقتصادياً وثقافياً لمصلحة القوى الرأسمالية العالمية المهيمنة.

٢- انظر:

- Robert J. Holton, "Understanding Globalization", History and Representation in the Emergence of the World as a single polece, U K Macmillan Press, 1998 p 23
- سبل النجاني، البعد الثقافي والاتصال في ضوء النظام العالمي الجديد، في: الثقافة العربية ووسائل نشرها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٤، ص ٢٦٢.
- عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ وما بعد الحداثة والنظام العالمي، في: فكري نيسب (محرر)، صراع الحضارات، حوافر الثقافات، مركز دراسات الشعوب الأفروآسيوية، القاهرة، ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، ص ١١٠.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك رأياً آخر يؤكد على "أنه ليس في عالمنا أي نظم اقتصادي أو اجتماعي أبدي، وأن سقوط الأنظمة الشمولية ويزوع نجم النظام الرأسمالي بوصفه النظم الأحدث في هذا العالم لا يحظى بشكل مطلق أنه النظام الأبدي" (١). ومن ثم فالأمر يتوقف على التطورات العالمية وما يمكن أن يتبعها خلال العقود القادمة، وأن ثمة صراعات دولية عديدة على مستوى العديد من التكتلات والتجمعات الإقليمية، الأمر الذي يؤكد على أنه بالرغم من هيمنة القوى الرأسمالية على النظام العالمي الآن، إلا أن هذا النظام الدولي الجديد لا يزال يتسم بعدم الاستقرار

بهـ الدولة القومية- الدولة الوطنية:

ثمة اختلاف وتباين في وجهات نظر المفكرين والباحثين فيما يتعلق بتحديد موقع الدولة القومية في ظل التحديات التي تعرضها العولمة على جميع المستويات والأصعدة، ويمكننا التمييز بين موقفين مختلفين لهؤلاء المفكرين فيما يتصل بهذه القضية: الموقف الأول، ويرى أصحابه أن العولمة تعمل على الديل من الدولة القومية، وأن الدولة القومية في طريقها إلى الروال تحت التأثير القوي لسطوة العولمة وسيطرتها. ومن ثم فالعالم من وجهة نظرهم هو عالم دون دولة، ودون أمة، ودون وطن، أي أنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، وأن العولمة تمثل نظاماً يفتقر على الدولة والأمة والوطن (٢).

وثمة مؤشرات عديدة تؤكد على "أن العولمة تسعى بكل الوسائل للقضاء على الدولة، فمع منطلق العولمة الذي يُمارس الآن تعقد الدولة شرعيتها وقوتها وهبتها ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضاً على المستويين: القومي والمحلي. هذا فضلاً عن التدخل السافر الذي تمارسه القوى الرأسمالية العالمية بعامة، والأمريكية بخاصة باسم العولمة في شؤون الدولة القومية اقتصادياً وسياسياً، وذلك بهدف تعضيد ودعم المؤسسات العالمية" (٣).

١- أنظر:

- محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكوسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٥.
- باغب، ياور، العولمة في مراء الفكر العربي المعاصر، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠، ٦١.
- محمد عبد الجباري، العولمة والهوية الثقافية، عشر (مطروحات، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص ١٩.

1- See:-

Ronald Robertson, "Globalization, Social Theory and Global Culture", First Published, Sage, London, 1992, p.43

- سمير أمين، تحديات العولمة، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والوثيق، العدد ٧١، بيروت، أبريل ١٩٩٨، ص ٥٣.

ويبدو هذا الأمر واضحاً عندما نتحدث عن التأثيرات التي أحدثتها العولمة في بعض الدول وبخاصة الفقيرة والأساليب والوسائل المختلفة التي إستحدثتها ولا تزال القوى الرأسمالية العالمية بهدف إضعاف هذه الدول، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والقيود الكثيرة التي تعرضها القوى الرأسمالية من خلال المؤسسات الدولية والتي تأتي في شكل برامج وسياسات مثل برامج الصحة والتكيف الهيكلي^(١). ونتيجة لتتبع هذه السياسات والبرامج المعروضة، فقدت تلك الدول وطبقها المهمة الأساسية والتي كانت تمثل مصدراً أساسياً لقوتها وسيطرتها في ظل الانظمة السابقة، ولم تعد الحكومات في ظل ثقافة العولمة العبرة للقرارات تفكر في الصالح العام، أو تتولى الدفاع عنه، ومن ثم فقدت مصداقيتها على المستويين: القومي والمحلي.

أما الموقف الثاني، فيتمثل في أن وجود الدولة لن يتأثر بالعولمة سواء كانت دولة قومية أم وطنية، ويشير "فليب غوميت" إلى أنه بالرغم من أن عملية العولمة قد تطلعت في أعماق المجتمعات المعاصرة في جميع المجالات، وتحطت السيادة الوطنية للدولة في بعض القطاعات مثل: الإعلام، والمل، والثقافة، إلا أن الدولة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لا تزال موجودة ومؤثرة في العديد من المجالات منها: التجارة الخارجية والدفاع. ولذلك فإن الدولة من وجهة نظر اصحاب هذه الرؤية لا تزال تحتفظ بكيانها السياسي، وأن العولمة لم تؤثر على وظائف الدولة الأساسية، وأنه على العكس من ذلك فقد رادت مهام الدولة وأدخلت تعبيرات صارمة على أدوارها ووظائفها مع منحها أدواراً إضافية، فضلاً عن دورها التقليدي في المجال العسكري، وأن الظاهرة الواضحة تتمثل في تزايد التأكيد المتصاعد على سلطة الدولة القومية وسيادتها، وهو ما يبدو أكثر وضوحاً في المجال السياسي^(٢).

٢- بجاميس برير - عالم ماف، المواجهة بين التقلم والعولمة، ترجمة احمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٣٧.

1-See:-

- Philip Gummet, "Globalization and Public Studies in International Political Economy", Cheltenham UK Book Field, p Introduction

- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، الطريق، السنة السابعة والخمسون، العدد ٣، مايو - يونيو ١٩٩٨، ص ٧٥

٢- محمد توهيل عبد السعيد، هذه هي العولمة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط١ الكويت ٢٠٠٢، ص ٢٩٩

ومن ثم فقد أصبح الواقع الراهن للدولة الآن يعبر عن أزمة ومأزق شديدين بسبب طغيان ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع مطالبها واحتياجاتها... وهي كذلك تتحكم بالتكنولوجيا وثورة المعلومات وتطورها في هذا المجال مما يضعف من قوة الدولة وسيطرتها.

ويرى بعض المحللين "أن هذه الشركات متعددة الجنسيات والمبظمات الدولية أصبحت شريكا للدولة في صنع القرار السياسي، بل تسعى إلى سحب دور الدولة وتدخلها في المجال الاقتصادي وبالتالي تفكيك الاقتصاد الوطني والقومي، من هنا حولت هذه الشركات الاحتكارية الدولية إلى شبه مجلس بلدي ساحبة منها حقوق السيدة التي تتمتع بها منذ تكونها "وتتحول الدولة من كونها تجر عن الاقتصاد القومي والاجتماعي وأداة في يد طبقة مهيمنة محلية وبشكل تنظم حياة المواطنين وتقدم الخدمات لهم إلى كونها أداة طبقة مهيمنة عالمية وهي في مستوى أعلى من أدائها تنفذ قوانين وسياسات مقررّة في المراكز، ولهذا فقدت دورها التشريعي القومي، وحتى دورها في تنظيم العلاقات القومية والاقتصاد القومي لتتحول إلى محور شرطة ويصنع حكمها حتماً في بلاط أهمية رأس المال الجديد، إنها تتحول إلى مجالس بلدية ومحلية ووكالات وإدارة السوق ومن ثم محور شرطة، وبالتالي تشير إلى تحول عميق في طبيعة الدولة يجعلها تشكل تكوين اقتصادي

خارجي والتعبير عن مصلحة طبقة عليا خارجية" (٢) كما أن هذه الشركات يتعاونها مع مؤسسات أخرى مثل المؤسسات الدولية والمالية كصندوق الدولية ووكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام كلها تساهم بنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء للامة والوطن وتنشر أفكار من نوع "تهلية الأيدولوجيا" و"تهلية التاريخ" و"القربة العالمية" و"الشرق اوسطية".

وترتكز الولايات المتحدة على قوة عسكرية هائلة وهي أساس لتحالفات عسكرية وأمنية منتشرة في بقاع دول كثيرة، وبحلصة الدول التي لها مصالح وأهداف كثيرة معها وتنصف هذه القوة العسكرية "بالشرعية الدولية" وبذلك يصبح من حقها التدخل في أي دولة من الدول بأي سبب كان سواء قضية داخلية أو حقيقية أو موهومة، ومن حقها تقرير المصير أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان، إلى اضطهاد الاثنيات والطوائف وإلى حقوق المرأة. وبالتالي فقدت الدولة استقلاليتها وسيادتها الكاملة، وأصبحت القرارات والقوانين

والاستراتيجيات تأتي من السلطة العليا وهي الأمم المتحدة، وما على الدولة إلا تنفيذ أوامرها وإلا ستكون عواقبها وخيمة.

وإذا كان منطق العولمة هي أن عصر الأمم قد انتهى، كما انتهى أيضاً عصر الدول، وهذا بالطبع يدعو إلى تشكيل أمة عالمية، ولكن العولمة في مصمومها الحقيقي تعرض العكس، وذلك بلأنها تعرض الارتداء أو العودة إلى الحلف على القبيلة والطائفة .. إلخ، وهذا يبرر الطابع الأيديولوجي للمسألة. فإن المسار الموضوعي للعولمة تعرض تشكيل أمة عالمية عبر اندماج متكافئ للأمم، ولكن العولمة في حقيقتها تعرض التفكيك للنسب التي تشكلت عبر التاريخ. فالعولمة تقوم بتفكيك النظم الإنتاجية وتهميش الدولة، وكذلك تحقيق الغرض السياسية بهدف تفكيك هوية البشر القومية من خلال تشجيع كل الميول الانفصالية، فهي لا تبني هوية ولكنها تدعو إلى الانصهار في بوتقة العالمية، وهذا ما يؤكد الحبير الأمريكي "بريخسكي" من أن العالم المفتت الواحد سيكون تحت قيادة المجتمع الأقوى والأغنى، أي المجتمع الأمريكي.

ينقى القول، "أنه على الرغم من كل هذه الصعوبات والمستحذات والأحداث العالمية خلال عقد التسعينات التي تعرضت لها الدولة الوطنية، إلا أنها بقيت الوحدة الرئيسية والمحورية في النظم الإسلامي المعاصر"^(١).

١ - هالة مصطفى، العولمة وبور جديد للدولة، مجلة السبسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٤٣ - ٤٧.

ومن هذا المنطلق تعتبر "العولمة السياسية مشروع مستغلي باعتبارها لم تكتمل عناصرها بشكل كلي، فهي في جوهرها مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية"^(٢)

وفي هذا السياق يجمع المنتفعون بأن قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بالسهولة والسرعة نفسها التي تكون فيها عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية. كما أن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والفترات، والذي تم خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية، وأنها قد فقدت دورها وأهميتها.

1 James Anderson The Exaggerated Death of the Nation States, in James Anderson and Allan Cochrane, Aglobal World, p. 66

إن العولمة السياسية لا تعني "القضاء على الدولة، أو بروز حكم عالمي، وإنما تقتصر تحول التشريعية مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات، ولأقل قدر من القيود والصوابط، متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية. ولا شك أن هذا الانتقال الحر للسياسات والقرارات والتشريعات سينقل السياسة من المجال المحلي إلى المجال العالمي، وسيخرج النشاط السياسي على الدولة وحدودها، وستصبح السياسة - وللمرة الأولى في التاريخ - ممكنة على الصعيد العالمي بدلاً من الصعيد المحلي، كما كانت تُدار في السابق وتتضمن العولمة السياسية حدوث زيادة في العلاقات والروابط السياسية بشكل كبير جداً بين دول العلم أجمع، وذلك على نسق قيادة الروابط الاقتصادية بين اقتصاديات العالم، وزيادة الروابط الثقافية بين ثقافات الشعوب في المعمورة" (١).

إن الانتقال الحر للأخبار والانتشار السريع للقرارات، والتغلغل العميق للتشريعات، والتمدد الأفقي والرأسي للسياسات، كل ذلك يعدّ ظاهرة معاصرة لم يسبق لها وأن حدثت في تاريخ الأمم والشعوب، وتشير بوضوح إلى سقوط الحدود السياسية بين الدول، وتمثل نموذجاً للعولمة السياسية، وتوحي بأن الفصل السابق بين المحلي والعالمي، وبين السياسة الداخلية والخارجية قد أصبح جزءاً من التاريخ.

ج- العولمة الثقافية:

لقد احتل البعد الثقافي للعولمة مكاناً بارزاً في اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين على مستوى البلدان النامية بصورة عامة، والمحتملت العربية والطيحية بخاصة، وذلك لأن الثقافة كما يرى البعض "تعتبر واحدة من أبرز الآليات الفاعلة في المجتمع الكوني، ومن ثم ستصبح من أهم مصادر القوة في عصر المعلومات" (٢).

ويمثل التأثير الثقافي اعتباراً مهماً في الممارسات والأنوار التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، ويتراوح توصيف الباحثين لهذا التأثير بين "القضاء على الثقافات القومية لصالح ثقافة دولية متعددة الجنسيات إلى محاولة هذه الشركات التعيير

2 Anthony G. Mc Grew, "World Order and Political Space", Cambridge, Polity Press, 1992 PP 11-64

١- السيد بس، الوعي التاريخي والثورة الكويتية، حول العصورات في عالم متغير، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٩٤.

من الهوية الثقافية لبعض مدن العالم الثالث، حيث يرصد البعض المؤشرات الدالة على ذلك، والتي نلمسها الآن بين الشباب على وجه الخصوص "الجيتو"، "التشيرتات المنقوشة بصور وشعارات ليس لها معنى"، "الكوكاكولا"، "مكدونالد في العزاء"، "الروك ومشتقاته في الموسيقى... وغيرها. ولقد أدت عولمة السوق والاعتماد على هذه الشركات إلى أن تفتح الأسواق العالمية والمحلية والوطنية- بما في ذلك السوق القيمي- أمام السلع الاستهلاكية الأوروبية والأمريكية، بعض النظر عن إيجابيات ذلك أو سلبياته بالنسبة للاقتصادات الوطنية" (١)

وهي تتعلق بموقف المفكرين والباحثين من قضية الثقافة وموقعها من العولمة، يمكننا أن نميز بين موقفين أساسيين، الأول، ويرى أن العولمة لها تأثيرات هدامة على الثقافة وحلصة الثقافات الوطنية، والثاني، يرى أن العولمة ما هي إلا نوع من الثقافات العالمية تهدف إلى خلق حالة من التساند والتفاهم والحوار بين العالم، ويستند كل فريق منهما إلى عدد من المبررات لدعم وجهة نظره، فأصحاب الرؤية الأولى يربطون في تحليلاتهم لأثر العولمة السلي على الكيانات الثقافية، وموقع هذه الثقافات من التطور المرحلي للنظام الرأسمالي ذاته، ومن ثم يؤكدون على أن الثقافة أصبحت سلعة ينطبق عليها من الأحكام والجراءات ما ينطبق على سواها من السلع المادية (٢).

ومن ثم فحطورة هذا الوضع تكمن في أن الثقافة كسلعة في ظل هذا النظام لها وضع متفرد، فتداولها يتم في نطاق صيق ومحدود من المنافسة، ولا يتسع إلا للقوة التي تمتلك الفترات التقنية العالية، الأمر الذي يجعل التبادل الثقافي العالمي في ظل هذا النمط من التجارة الحرة القائمة على المنافسة تبادل غير متكافئ، ومن ثم عدم إمكانية تحويل هذه العملية إلى حالة من التثاقف المتبادل بين الأطراف المتباعدة، وهذا يعني العدوان على الثقافات الأخرى الصعبة والعمل على تدميرها أكثر من كونه يعني التفاعل والحوار

2 See:

- Assa Thomason, "The global Market and Social Integration", Political Philosophy Review, Summer 1995, pp.1-2

- إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي واليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجسيات، المستقبل العربي، العدد ٩١، بيروت، أغسطس ١٩٩٨، ص ٨٩.

- سليمان نجم خلف، العولمة والهوية الثقافية، تصور نظري لدراسة مجتمع الخليج والجزيرة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة السادسة عشر، العدد ٩١، الكويت، ١٩٩٨، ص ٧١.

١- عبد الإله بلعزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مصر سابق، ص ٩٧-٩٨.

والاستعادة المتبادلة في ظل الاحترام المتبادل. وبطرس البعص الآخر إلى هذه الفصية" التأثيرات السلبية للعولمة على الثقافة" من مطور أكثر اتساعاً من التصورات السابقة، حيث يؤكدون على أن المشكلة الحالية ذات منشأ ثقافي في المقام الأول^(١).

ويؤكد منتقدي التأثيرات السلبية للعولمة على الأمركة باعتبارها الواجهة الواقعية لجهود القوى الرأسمالية العالمية بعامة والأمريكية بخاصة والتي تسعى باسم العولمة إلى التأثير في الثقافات الوطنية، ففي إطار التطورات الدولية الراهنة، تمكنت المنظومة الليبرالية - خاصة على الطريقة الأمريكية- من بسط هيمنتها وسيطرتها على مختلف النظريات السائدة، وبخاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، ومن ثم تمكن النموذج الأمريكي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي من التغلب على جميع النماذج السياسية، وحرصت الولايات المتحدة على نشر منظومتها القيمية والثقافية على سبيل إرساء دعائم الديمقراطية الليبرالية لتصبح المرجعية الأساسية للتعبير سواء في الدول الاشتراكية السابقة أم في دول العالم الثالث. ويرجع البعض تلك القدرة الفائقة للولايات المتحدة إلى سيطرتها على الإعلام العالمي، حيث تتحكم وحدها في ٦٥% من المادة الإعلامية في العالم، الأمر الذي يعني تفقم سيطرتها وهيمنتها على المجتمع الدولي إعلامياً وثقافياً، بالإضافة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والعسكرية^(٢).

وقد حدد "بول سالم" "الأسباب الرئيسية التي جعلت النفوذ الأمريكي يتسع ليشمل العالم بهذه الكيفية، ومن تلك الأسباب: سيطرة الاقتصاد الأمريكي على العالم، وتغوق الولايات المتحدة الواضح على منافسيها في المجالات الثقافية وبحاصة الثقافة الشعبية"^(٣).

وفي المقابل يبطلق الفريق الثاني في رويته للعولمة "من دعوى تأييدها والتعامل معها، لأنها سوف تساعد الدول النامية والفقيرة - على حد قولهم- وستخلق فرص عمل جديدة،

٢- عيد الله عيد الدائم، العرب بين صدام الحضارات وحوار الثقافات...، مصدر سابق، ص ٢٥.

١- هدى متكيم، الواقع العربي وتحديات النظام الدولي...، مصدر سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

٢- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص ٨٧-٨٨.

ومن ثم فهناك حاجة للحاق بما تفرسه العولمة على جميع المستويات: الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، حتى لا يبقى حرج العصر وحتى لا يعوتنا قطر العولمة" (١).

وفي ضوء ذلك بدأ الكثير من المفكرين يتساءلون حول حتمية العولمة، لدرجة أن بعضهم طرح تساؤل مهم موداه: "هل حقاً العولمة هي القدر والمصير الحتمي؟". في هذا الصدد نجد أن المؤيدين للعولمة والمدافعين عنها يرون أنها أصبحت أمراً حتمياً، ومن ثم يجب التعامل معها والاستفادة منها، وأن علينا أن نعلم أنها لا مفر لنا من قولها، كما يتحد البعض الآخر من مقولة الثقافة العالمية حجة أخرى للدفاع والترويج للعولمة، وأن هذه الثقافة تقسم بتوابعها واستيعابها للكثير من الثقافات المحلية والأنماط الشعبية والوطنية، وهذا ما جعلها تلقى قبولا واسعا على المستوى العالمي" (٢).

و الواقع أن ثمة اختلافاً بين مفهوم الثقافة العالمية وثقافة العولمة، "فالثقافة العالمية تسعى إلى القضاء على الثقافات القومية، والتي تتميز بالخصوصية وانتظامها داخل اطر رمزية معينة وأنها قادرة على توليد حصائص مشتركة كالمشاعر والقيم والذاكرة الجماعية والاحساس المشترك بهوية تاريخية موحدة، أما ثقافة العولمة فليس لديها القدرة على خلق تلك المشاعر، وينظر إليها على أنها ثقافة بدون ذاكرة جماعية" (٣).

ستنتج من التحليلات السابقة التي تتعلق بموقف المفكرين من قضية العولمة الثقافية، والتي تتراوح بين التأييد أو الرفض له لاختلاف هي أن هناك معادلة صعبة تواجه شعوب العالم اليوم، وخاصة الشعوب العربية والإسلامية، وهي كيفية الحفاظ على الخصوصيات التي تميز الهويات، والتشكيلات الثقافية ذات المعالم المتفرقة في عالم تنهار فيه الحدود والحواجز... وكيف يمكن أن نتصور أن الثقافة تتحول؟ فالثقافة ليست بظلمة يمكن أن يُتبع أو أسلوباً يقلد، بل هي تعبير عن هوية الإنسان وروحه وتكيفه مع البيئة التي يعيش فيها.

٣- طلال عريس، المنظرة حول العولمة، شؤون الأوساط مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث واقتشيق، العدد ٧١، بيروت، أبريل ١٩٩٨، ص ٦

٤- لمزيد من المعلومات:

- صادق جلال العظم، ما العولمة؟، الطريق، السنة ٥٦، العدد ٤، يوليو/أغسطس ١٩٩٧، ص ٤٢.

- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص ٣٤.

David Held, "Globalization and the Political Theory" Cambridge, Polity Press, 1996, p. 142

1- Barry Smart, "Postmodernity", Rauldedge, London,

.http://www.postmodernization.com/ 1993, p. 140

ويتفق أنصار العولمة وخصومها على أن لهذه الظاهرة تأثيرها الواضح على الهويات والخصوصيات الثقافية، وأنها عملية احتراق ثقافي لكل الثقافات والهويات على كوكب الأرض، صحيح أن هذا الاحتراق ليس بعملية جديدة، فقد قلمت بها الإمبراطوريات الأوروبية السابقة، ولكنها كانت تتم بطريقة فرض ثقافة الغالب على ثقافة المغلوب، وذلك بالقوة، وتتم باليات نعد الآن قديمة مقارنة باليات الاحتراق الثقافي الحديث.

فصلاً عن أن نمة اجماعاً بين الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي الا عملية تعميم للثقافة الرأسمالية بعلمة، والأمريكية بحاصة على العالم، هذه الثقافة تسمى بثقافة ما بعد المكتوب، وقد ظهرت ما بعد الثقافة المكتوبة، وهي تركز على ثقافة الصوت والصورة والوسائط المتعددة، وتعتمد على أسلوب الاحتراق، وهو احتراق مقصود ومطلوب لإحلال الثقافة الأمريكية، باسم الثقافة العالمية محل الثقافات القومية والمحلية انتصاراً للمستقبل الموعود في ظل الثقافة الواحدة

كما تعتبر أيضاً إحدى أهم محددات العولمة الثقافية؛ نشر ثقافة الاستهلاك عالمياً. فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقلداً على رموز ومعطيات وسلع الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات الاجتماعية وفي كل القارات. ورغم رواج هذه الثقافة بين كل الشرائح الاجتماعية، إلا أنها تتوجه بشكل خاص للشباب. وتمكنت الثقافة الاستهلاكية من توحيد شباب العالم كما لم تتمكن أي قوة أو مؤسسة أخرى من توحيدهم في التاريخ. فالشباب، الذي أحد يبرر كفاءة شرائية مهمة وصاعدة، يأكل من الوجبات السريعة نفسها؛ كالكهيمبورغر والبيتزا ونجاح الكينكي، ويشرب من المشروبات العارية نفسها كالبيبسي والكوكاكولا، ويسمع للأغاني الشبانية الراقصة نفسها لفرق الاسبايس عيلرر ومادونا ومايكل حاكسون، ويلبس الملابس العالمية نفسها من الحبيز ومن ماركات كلز كلاين وبيبيتور وديك، ويشاهد الأفلام المثيرة كفيلم التيتانيك وقدريل والحديقة الجراسية ولاين كنك ويوكاهنتس وحرب النجوم وغيرها.

د- العولمة الإعلامية:

لقد أصبح مفهوم "القرية الكونية" من أبرز المفاهيم التي انتشرت على الساحة الفكرية الثقافية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، ذلك للتعبير عن حالة التقارب بين مجتمعات العالم المعاصر، قد جاء هذا الانتشار السريع للمفهوم نتيجة لثورة الاتصالات ولقد صاع

مارشال مكلوهان" هذا التعبير لييلور فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية في الكرة الأرضية، التي تحولت إلى قرية واحدة. حيث يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان. فقد أفضى التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة والمعلومات الإلكترونية إلى جعل هذا العالم الذي نعيش فيه أكثر صلالة وصعراً، إنه مجرد قرية كونية^(١)

وتؤكد معطيات الواقع الراهن على وجود علاقة قوية تربط بين العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، حيث تشكل الثورة الهائلة التي تشهدها أنظمة الاتصالات الحديثة محور ولب النظام الإعلامي الراهن. فقد مكنت تكنولوجيا الاتصال الحديثة الإعلام من أن يمارس تأثيراته على مستوى المجتمعات المعاصرة بشكل علم. هذا بالإضافة إلى الوحة الأخر للعملية والذي يطلق عليه الإعلاميون "التدفق غير المتوازن للمعلومات عبر البلدان المختلفة"، فالدول التي تمتلك القدرات لإنتاج تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أصبحت تمثل المصدر الأساسي للمنتجات الإعلامية، حيث تبثها للدول الأخرى بالشكل الذي تريده والذي يتناسب وتوجهاتها الثقافية السياسية والأيدولوجية^(٢)

وفي ظل النمو المتسارع للعولمة بدأت تبرز الأدوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر، حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال تشغل موقعاً مركزياً محسب في شبكة الإنتاج الصناعي، بل بدأت تشغل موقع القلب في استراتيجية إعادة تشكيل وبناء المجتمعات المعاصرة سواء في دول الشمال أم دول الجنوب، ذلك بالترويج لمفهوم العولمة أو من أجل خلق ثقافة عالمية موحدة^(٣).

ولقد أحدثت الثورة الهائلة في أنظمة الاتصالات وهي محور النظام الإعلامي ثورة مماثلة في مجال المعلومات، فالتطور في مجال المعلومات وسائل نقلها يمثل جزءاً من الثورة

R F M. Lubbers "Globalization and Human Rights", <http://www.globalize.org/publications.october1998.p.5>

١- لمزيد من المعلومات:

- باقر سلیمان النجار، العولمة الثقافية، قراءة في أفكار عامة، الدبج...، مصدر سابق، ص ٧٧.
- سعد لبيب، السياسات الثقافية العربية في ضوء تطور العواصم الحلقية والمستقبلية في مجال الاتصال، في: الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ١٩٩٤، ص ١٦٤.

٢- عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٣

التكنولوجية المعاصرة، يرجع ذلك إلى التطور السريع والمتنامي في مجال تكنولوجيا الحاسب الآلي شبكة الانترنت تكنولوجيا الاتصال^(١).

ويؤكد الكثير من المفكرين الباحثين على "أنه في إطار المجتمع المعلوماتي سوف يتراجع دور ومكانة العديد من آليات الاتصال الثقافي التقليدية، فلم تعد للكلمة المكتوبة الريادة في سياق أصبحت فيه الصورة تمثل المعناح السحري والاساسي للنظام المعلوماتي المعرفي، الذي تجري عولمته بأساليب وطرق متعددة. ومن ثم فالصورة هي المادة الثقافية الاساسية التي يجري تسويقها على نطاق واسع، وهي تلعب في إطار العولمة الدور نفسه الذي لعبته الكلمة في السياقات الثقافية المختلفة في مراحل سابقة. وفي ظل ثورة المعلومات هذه تفوق الزمان على المكان، وتقدم العلم على الجغرافيا، وفقدت الأجهزة الكثير من عناصر قوتها، فلم تعد هناك حواجز جغرافية تحول دون إبتشار

المعلومات والأفكار المعارف"^(٢). كما أن الأمر تجاور تلك الحدود إلى الحدود السياسية والأيدولوجية كذلك، بمعنى أن المعلومات تنتشر انتشاراً سريعاً عبر تقنيات الاعلام الحديثة وشبكات الانترنت متخطية بذلك جميع الحواجز.

وفيما يتعلق بموقع العولمة من المعلوماتية، فإن إحدى الدراسات تؤكد على "أن المعلوماتية سوف تؤدي إلى تحقيق العولمة الشمولية، تلغي كل دور للدول والأنظمة"^(٣). وهذا يعني أن ثمة علاقات تفاعل بين الجوانب والأبعاد المختلفة للعولمة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. وهذا يعني أن المعلوماتية تمثل وسيطاً أكثر فعالية لتحقيق رسالة العولمة والاسراع به، فلتسياب العولمة تسير جنباً إلى جنب مع التسيابات المعلوماتية وتلحد نفس الاتجاه من الدول المتقدمة والتي تمتلك القدرات والامكانات المختلفة لتوجيه العولمة بما يتفق مصالحها إلى الدول النامية، والتي تستهلك العولمة. "فالعلوماتية ببساطة هي القنوات التي تحمل تدفقات العولمة المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتمكنها من الوصول إلى جميع بلدان العالم على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها. وأنه

٣- إبراهيم سعد الدين عبد الله، النظام الدولي وآليات التنمية في إطار الرأسمالية المعتمدة الجسديات، المستقبل العربي، العدد ٩٠، أغسطس ١٩٩٨، ص ١٠٩.

١- عبد الله بلعير، العولمة الهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦.

٢- إيمانويل فالرشتين، إعادة بناء الرأسمالية والنظام العالمي، شؤون الأوسط، العدد ٧١، أبريل ١٩٩٧، ص ٤٤.

في إطار العولمة تم تطوير تقنيات الإعلام العالمي وانتشر "التيك أو اي" الثقافي لعرو العالم" (١).

ومما لا شك فيه ان الإعلام أصبح يلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مجتمع المعلومات الكوني، ويتمثل هذا الدور في قرة شبكة الإعلام الكونية على نشر المعلومات والأفكار في مختلف مجالات الحياة: سياسية وأدبية واقتصادية وسياسية وأدبية وفنية وبيئية واحبارية...ألح. ولذلك أصبح النظام الإعلامي المعاصر والذي يحقق هذه الوظائف جميعها مؤثراً على جميع المستويات: العالمية والاقليمية والمحلية، الأمر الذي دفع "هتجنجوتون" لوصفه بأنه "واحد من أهم تجليات القوة العربية المعاصرة" (٢). الأمر الذي يؤكد على هيمنة الإعلام العربي بعلمة والأمريكي بحاصة على العالم. هذا الإعلام والذي أصبح يمثل أداة فعالة ومؤثرة تملكها تسيطر عليها القوى الرأسمالية العالمية، تستخدمها تلك القوى في الترويج لثقافتها وقيمها يودي في النهاية الى (إعلام غير متكافئ، حيث يريد التدفق المعلوماتي الوارد من الدول المتقدمة من تحلف البلدان النامية ويكرس تبعيتها للقوى العالمية المالكة والمتحكمة في هذه الوسائل، الأمر الذي يؤدي إلى تناقضات وتشوهات اجتماعية وثقافية وقيمة في تلك المجتمعات المستهلكة.

وفصلاً عن ذلك، "فإن تدفق المعلومات مرتبط بمصالح أهداف النظم الرأسمال في المقام الأول، هو النظام الذي يعبر عن مصالح القوى المهيمنة. فالمصالح المسيطرة لاقتصاد الرأسمالية الدولية هي التي تحدد الطبع المميز لعملية التدفق المعلوماتي وأشكال الرقابة عليها. إلى جانب ذلك، فإن النظم الأساسية لإنتاج المعلومات تدعم علاقات التبعية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن ثم يمكن القول أن الثورة الحالية للمعلومات تدعم سيطرة دول المركز وهيمنتها على الدول المحيطة" (٣).

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول، أن التداخل بين المعلومات والاتصال الاعلام والعولمة تداخل تعرضه طبيعة التطورات الشاملة والمتنوعة التي يمر بها العالم المعاصر،

3 Nabil M. Marsat, "The American Culture and one Globalized Culture in the Eare of Globalization", Middle East Journal, Vol.123, No.15 1995.p 1

٤- صموئيل هتجنجوتون، صدام الحضارات، اعداد صبح النظام العالمي، ترجمة طلعت الشبيب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٩٨.

١- هيربرت اشيلر، الملاهيون بالعول، ترجمه عبد السلام رهبان، عالم المعرفة، العدد ١٠٦، الكويت. أكتوبر ١٩٨٦، ص ٥٨-٥٩.

فالمعلومات أصبحت تمثل قوة يعتد بها، إلى جانب القوى التقليدية الأخرى، كما أن الإعلام بتقنياته المعتمدة على ثورة الاتصالات الحديثة يمثل الطريق الذي تسلك من خلاله المعلوماتية لتحقيق أهداف ومصالح نظم محدد، هذا النظام مرتبط أشد الارتباط بالعولمة، لأنه يعد المولد الحقيقي للطاهرة والمسؤول عن تآامي وسرعة انتشارها وتوجهاتها المختلفة.

واستناداً إلى ما سبق يمكن تلخيص إعلام العولمة فيما يلي:

١- إعلام متقدم من الناحية التكنولوجية، مؤهل لتطورات مستقبلية جديدة ومستمرة، تدفع به إلى المزيد من الانتشار المؤثر في المجتمعات المختلفة.

٢- يشكل جزء من البنية السياسية الدولية الجديدة التي تطرح مفاهيم حديثة لسيدة الدولة على أراضيها وشواطئها وفضائها الخارجي، بما يعرف بالبطام العالمي الجديد.

٣- يشكل جزء من البنية الاقتصادية العالمية التي تفرص على الكل أن يعمل ضمن شروط السوق السائدة وبما تحويه من صراعات ومنافسات وتكتلات، ومعنى متصل لتحقيق الربح لحساب المؤسسات والشركات التي تحتكره بحكم انتمائها وانتشارها في أكثر من دولة، وعملها في أكثر من مجال بما في ذلك صناعة وتجارة السلاح.

٤- يشكل جزء من البنية الاتصالية الدولية التي مكنته من تحقيق عولمة رسائله ووسائله، فهو ينتمي إلى أحد حقلي التكنولوجيا الأكثر تطوراً في الوقت الراهن والمحتكر بشكل مباشر من طرف الشركات المعيبة بتصنيع وسائله التي تشكل نسبة ٢٣% من قائمة الشركات المئة الأكبر في العالم.

٥- لا يستند إعلام العولمة إلى فراغ، فثمة اتفاقيات دولية تدعمها منظمات وقرارات تحدد استخدامها وتوزع شبكاتها وتنتج مختلف وسائلها.

٦- يشكل جزءاً من البنية الثقافية للمجتمعات التي تنتجه وتوجهه، ولهذا فإنه يسعى إلى نشر وشيوع ثقافة عالمية تُعرف عند مصدرها "بالانفتاح الثقافي" وعند متلقيها بالغزو الثقافي.

٧- لا يشكل نظامًا دوليًا متوارثًا، لأن كل مدحراته ومراكز تشعيه وآليات التحكم فيه تأتي من شمال الكرة الأرضية، وهذا ما أدى إلى هيمنة الدول المتقدمة عليه في مقبل تبعية الدول النامية له^(١).

ولقد كان لإعلام العولمة أو العولمة الاتصالية الكثير من التأثيرات على السياسات الداخلية والخارجية للدول نذكر منها:

١- استطاعت العولمة الإعلامية أن تجبر الدول وحكوماتها على الاهتمام بقضايا ومشكلات إنسانية؛ مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، ومشكل الأقليات والتميز العنصري... وغيرها.

٢- استطاعت العولمة الاتصالية أن تدفع الإنسان بخطوات واسعة نحو طريق السلوك الاستهلاكي، وذلك عن طريق الاستخدام الواسع للإعلان الدولي، وكذلك وفرت لها الجوهر للعلن لنشر قيم المجتمع الاستهلاكي.

٣- استطاعت العولمة الإعلامية أن تؤثر على العلاقات الدولية بين الدول والشعوب، وذلك بما تقوم به من تصليل وتحريف للخبر لخدمة أغراض الدولة العظمى.

٤- تعطي دول العالم الثالث من تبعية مرمية للدول الرأسمالية، بسبب تحلفها التكنولوجي، وضعف وسائل المواصلات والاتصال مما أدى إلى إضعاف إعلامها الوطني وراد من تبعيتها للدول الكبرى فتحت أحصائها لكل الصور والإعلانات والمعلومات والأخبار والأحداث^(٢).

وهذا يعني أن فلسفة العولمة الاتصالية أو الإعلامية (الأمريكية) لا تأتي مباشرة ولا تفرص الاحتواء الثقافي فرصاً بل أنها تأتي ضمن سياق إعلامي منظم ومشوق يدخل علينا بمفهوم الديمقراطية أحياناً والحرية الفردية أحياناً أخرى، وحصائص العالم الليبرالي الذي لا يوجد له نظير في العالم الثالث، كما أنها حالية من العيوب، كما يدخل علينا بتقديم خدمة راقية سواء كانت فكرية أم مادية وبذلك نستطيع خلق الثقافة الواحدة التي تسيطر على العالم بأسره، وتحترق جميع الثقافات لتحصنها لهيمنتها لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية.

١- قيس جواد العراوي، الإعلام العربي- الأوروبي، حور من أجل المستقبل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي- الأوروبي في البحرين ١٩٩٨ (تحرير مهدي شحادة)، ط١، دار بلال، بيروت ١٩٩٨، ص ٧٢

٢- أحمد عبد المالك، دراسات في الإعلام والثقافة والتربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآثار، ط١، ٢٠٠٢، ص ٧٢.

وعلى الرغم من أن التحليلات والمناقشات السابقة قد أوضحت الاختلاف والتباين بين وجهات نظر المفكرين والدحثيرين والمهتمين بقضية العولمة من حيث تأييدها أو رفضها، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم جميعاً على أن العولمة قد أصبحت بالفعل واقعاً ملموساً ، وأن هذه الظاهرة تتضمن جوانب وأبعاد كثيرة متداخلة ومتشعبة: اقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية، وأنه يصعب فهم وتحليل أي من تلك الأبعاد بمعزل عن الأبعاد الأخرى. ومن جانب آخر ثمة اتفاق بينهم على أن للعولمة جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

ثالثاً: الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة:

ليس ثمة شك في أن التطور السريع للعولمة وانتشارها على المستوى العالمي يعكس تأثيرات عديدة على جميع الأصعدة: العالمية والاقليمية والمحلية، تلك التأثيرات نسبية وليست مطلقة، بمعنى أنها تختلف من مجتمع لآخر، من حيث جوانبها الإيجابية والسلبية، ويتوقف ذلك على مدى قدرة كل مجتمع على التعامل مع العولمة والاستفادة من معطياتها المختلفة من ناحية، ومدى قدرته على إحداث تغييرات بنائية وثقافية تمكنه من التفاعل مع المتغيرات والتحديات التي تعرضها العولمة على مختلف المستويات من ناحية أخرى. وإذا كانت المجتمعات المتقدمة بما تمتلك من إمكانيات وقدرات تكنولوجية وعلمية ومعرفية ومادية وإعلامية تستطيع أن تتعامل مع معطيات العولمة بالشكل الذي يحقق مصالحها، فإن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة للمجتمعات النامية بصغة علمية، والمجتمعات العربية بخاصة، والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص، وذلك لافتقار هذه المجتمعات وبدرجات متفاوتة للإمكانيات والقدرات المختلفة التي تمكنها من التفاعل مع العولمة، الأمر الذي يعكس بشكل سلبي على واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، مما يترتب على ذلك العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي أضحت تمثل تحدياً خطيراً يواجه أنظمتها السياسية. وفي ضوء ذلك فإن الكشف عن بعض التأثيرات الإيجابية والسلبية للعولمة على تلك المجتمعات يعد مطلباً مهماً للدراسة الراهنة.

١- الانعكاسات الإيجابية:

- يرى بعض الباحثين أن هناك الكثير من الإيجابيات التي تحملها العولمة من أهمها:
- نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات بل في التو واللحظة .

- إن ثورة المعلومات قاربت بين مستويات البشر والشعوب في مصمار التقدم الحضاري
- لقد جاءت العولمة على أن الهوض والتقدم يعتمد على الإدارة والتكنولوجيا يمكن أن
- تختصر مراحل التقدم وتجعل بلادنا بدمية في عداد الدول المقدمة في مدى زمني واحد أو
- يزيد قليلاً .
- ومن إيجابيات العولمة إصعاف الدكتاتوريات والتخفيف من تسلط الحكام على الشعوب
- ربما تحنفي الدكتاتوريات من العالم .
- ومن إيجابيات العولمة الاعتراف بحق الثقافات الأخرى والحصارات الأخرى في الوجود
- وحققها في الدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافات والحصارات الأخرى ()
- فتح أبواب المنافسة الحرة في مجال التجارة .
- الاستقرار في العالم والسعي لتوحيده .
- التسريع في دوران رأس المال .
- زيادة حجم التجارة العالمية والانتعاش الاقتصادي العالمي .
- تحرير أسواق التجارة ورأس المال .
- ظهور كثير من الأفكار والنظم والتقنيات التي تساعد على ارتفاع الناس وتوفير فرص
- العمل .
- وسائل الاتصال الحديثة ودورها في نشر الدعوة .
- انفتاح الحدود بين البلدان .
- زيادة مجالات الحوار والتواصل بين الشعوب والأمم .
- تعتبر العولمة مبعاً ثقافياً للأمم ، عاملاً على حفر قيمهم لمواجهة والتكامل والعودة
- للجدور(٢).

٢- الانعكاسات السلبية:

ثمة اتفاق بين الباحثين والمهتمين بدراسة وتحليل طاهرة العولمة ومدى انعكاساتها على المجتمعات المعاصرة على أن هناك مجموعة من الانعكاسات السلبية للعولمة، وأن هذه

١- محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، ط١، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٦٥-٦٧.

٢- مالك الأحمد، العولمة مفاهيم ومفاهيم، مقال في كتاب "رسالة المسلم في حبه العولمة"، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، الدوحة ٢٠٠٣، ص ٣٤٠.

- الانعكاسات نسبية وليست مطلقة، بمعنى أنها تختلف من حيث درجاتها وقوة تأثيراتها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة زمنية لأخرى، ومن هذه السلبيات ما يلي:
- تآكل سيادة الدولة فالعولمة تؤثر على سيادة الدولة الداخلية ولكنها لا تؤثر على سلطتها الخارجية أو القانونية .
 - ومن أخطر سلبيات العولمة "خلط الثقافات" أو محاولة إحلال المفاهيم الثقافية للحضارة العلمانية الغربية مكان مفاهيم وثقافة الحضارات الأخرى .
 - ومن سلبيات العولمة زيادة الفقر (١)
 - التحكم في الاقتصاد العالمي واحصاعه لمصالح الدول الكبرى سيؤدي إلى القضاء على اقتصاد دول العالم الثالث ونهبه وريادة فرص الدول الكبرى في الاستثمار وريادة الأرباح وبالتالي تمركز الثروة في يد الأغلبية .
 - القضاء على المشاعر الوطنية داخل الدولة محاولة ربط الإنسان بالعالم لا بالدولة .
 - قد تؤدي العولمة إلى انتشار البطالة بسبب الظلم الاجتماعي للعمال .
 - التذويب الحضاري والاجتماعي لسائر الحضارات التي تحمل قيماً مصادرة لقيم الحضارة الغربية .
 - الهيمنة السياسية على دول العالم وإعدادتها إلى الاستعمار القديم ولكن بصورة حديثة تتفق مع عصر العولمة (٢).
 - احتراق القوميات والقيم بتعتيت بعض الدول والكيانات .
 - زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية ، من أجل استغلال ثروات الشعوب والذهب الاستعماري .
 - صراع الحضارات وما قد يفرزه من حروب .
 - تفكيك المجتمعات والأسر باسم الحرية والفرديّة .
 - أدت العولمة – ولا تزال- إلى أخطار حمة في إفساد البيئة مثل مشكلة طبقة الأوزون وإزالة الغابات الطبيعية والأشجار وغيرها .

١ - محمد الجوهري حمد الجوهري. العولمة والثقافة الإسلامية، مصدر سابق، ص ٧٢-٨٧.
 ٢- سعيد البين السبيد صالح، العالم الإسلامي وتحديات العولمة ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، دولة الإمارات، العدد العشرون ، شوال ١٤٢١هـ، ص ٢٢١-٢٢٩.

- محور الخطوط الفاصلة بين الحلال والحرام^(٣).

خاتمة: الانعكاسات الاجتماعية للعولمة:

على الرغم من اختلاف الباحثين والمفكرين حول التأثيرات الإيجابية والسلبية للعولمة، الأمر الذي يعد انعكاساً لتباين واختلاف توجهاتهم الفكرية والنظرية من ناحية، وتوجهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية من ناحية أخرى، إلا أن ثمة إجماعاً بينهم جميعاً على أن العولمة أصبحت واقعاً ملموساً تعيشه المجتمعات على المستوى العالمي (متقدمة وبامية، غنية وفقيرة)، وأن هذه الانعكاسات والتأثيرات لن تكون مطلقة، وإنما ستختلف من مجتمع لآخر، وفقاً للقدرات المادية والاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية المتوافرة من جانب، ومدى قدرة المجتمع بتنظيماته ومؤسساته المختلفة على التفاعل مع متغيرات العولمة والاستفادة من معطياتها من جانب آخر.

ومن جانب آخر، يمكننا القول، أنه إذا كانت التحليلات السابقة - رغم ثباينها وتنوعها - قد أكدت على أن العولمة على اختلاف أبعادها ومستوياتها تعكس تأثيرات عديدة ليس فقط على الصعيدين "الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والإعلامي، وسواء كانت هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية، فلا شك في أن تأثيرات العولمة على الصعيد الاجتماعي تبدو أكثر خطورة، وبخاصة إذا وصعنا في الاعتبار أن البنية الاجتماعية بما تتضمنه من نظم اجتماعية وتركيبية طبقية ومنظومة من القيم الاجتماعية والثقافية، وما تعكسه من توجهات وأنماط سلوكية تجسد أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة قد تأثرت - ولا تزال - بالتطورات التي يشهدها العالم المعاصر، وبخاصة في المجتمعات النامية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بخاصة، والمجتمع القطري على وجه الخصوص. ولعل من أبرز تأثيرات العولمة على البنى الاجتماعية للمجتمعات العربية ما يلي:

١- إن الاقتصاد المعولم لم يفشل في تحقيق نسب نمو مرتفعة، والحد من ظاهرة البطالة فقط، بل أدى إلى تدمير ونسف المكاسب الاجتماعية القديمة، والإطاحة بعزل اجتماعية وبخاصة الطبقات الدنيا بعامة، ومحدودي الدخل والفقراء بخاصة، ومن ثم لم تقض العولمة

٣- مالك الأحمد، رسالة المسلم في حقبة العولمة، مصر: سابق، ص ٣٤٢.

على الفقر كما ادعى مؤيدو العولمة، وإنما شهدت معدلات الفقر تزايداً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح الفقر يوصف بأنه مشكلة عالمية Global Poverty.

٢- لم تود العولمة كما يدعي البعض الى اداة التناقضات والعوارق بين المجتمعات المتقدمة المهيمنة والمسيطر، والتي تمتلك الإمكانيات المادية والمعرفية والتكنولوجية والإعلامية، والمجتمعات النامية الفقيرة، والتي تعتقر الى هذه المقومات، ولكن أدت العولمة الى تعميق تلك العوارق والتناقضات، الامر الذي أدى إلى أن المجتمعات العنية تزداد غنى، والمجتمعات الفقيرة تزداد فقراً. وقد تعمقت هذه التناقضات أيضاً داخل البلدان الفقيرة بين الأغنياء والفقراء من ناحية وبين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية من ناحية أخرى، الامر الذي يؤدي الى استمرار التحلف والتراجع على جميع المستويات.

٣- ومن أخطر ما تفرره العولمة أيضاً على الصعيد الاجتماعي، تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي، وبروز دور القطاع الخاص بتوجيهاته والتي تخدم في النهاية مصالح طبقات اجتماعية محددة. ويظهر هذا التراجع بوضوح في مجالات: الصحة والتعليم والاسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى والتي كانت موجهة لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل.

٤- كما أن من أبرز تأثيرات العولمة السلبية كذلك، انهيار منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والتي كانت تعكس البنية الاجتماعية التقليدية وتدعمها، وما ارتبط بذلك من تحولات على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، وتأثير ذلك كله على التوجهات السلوكية ومن ثم ظهرت أنماط سلوكية جديدة تعكس التعمك والتراجع الذي شهدته المنظومة القيمية التقليدية، فعلى مستوى المجتمعات الخليجية بعامة، والمجتمع القطري بخاصة، انهارت القيم القبلية والعشائرية وظهرت قيم جديدة ترتبط بأنماط سلوكية جديدة. ومن أبرز هذه الانماط السلوكية المستحدثة: السلوك الاستهلاكي، والذي يمكن توبيخه بالتفصيل بعد ذلك.

٥- إنه على الرغم من التعيرات الإيجابية الكثيرة التي أحدثتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا في بنية المجتمعات الخليجية وبخاصة على الصعيد الاقتصادي، إلا أن انعكاساتها السلبية على البنى الاجتماعية والثقافية جاءت أكثر وضوحاً، فاستخدام التكنولوجيا بشكل متزايد وخاصة التكنولوجيا المنزلية قد أدت إلى تعيرات عديدة على مستوى الأسرة الخليجية، وذلك في مجالات عديدة منها: الأدوار والوظائف، وعلى وجه التحديد وظائف وأدوار

المرأة داخل المنزل، المكثفة الاجتماعية، بناء القوة والسلطة واتحاد القرارات، فصلاً عن أنماط العلاقات الاجتماعية والقرايية، مما انعكس بوصوح على السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي.

٦- اذا كانت ثمة انعكاسات ايجابية للتطور السريع والمتنامي في مجال الإعلام والاتصالات مثل: الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم الخارجي، ومن ثم ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، وكذلك الاحتكاك والتفاعل مع المتغيرات العالمية ومتابعة الأحداث والتطورات الدولية.. وغير ذلك من انعكاسات أخرى إيجابية اسهمت في تشكيل الوعي الثقافي للأساس الخليجي بصفة عامة، فلا شك في أن تلك الثورة الاتصالية والإعلامية(القنوات الفضائية وشبكة الانترنت)، قد أحدثت تأثيرات سلبية عديدة على مستوى المجتمعات الخليجية بعامة، والأسرة والمواطن الخليجي بخاصة، حيث تعيرت - إلى حد كبير- منظومة القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية والتي كانت تجسد الساء القلي والعشائري، وظهرت قيم جديدة تعبر عن ثقافات أخرى مختلفة، الأمر الذي أحدث حلاً داخل النى الاجتماعية بين ما هو تقليدي تراثي يعبر عن الخصوصية السانية والثقافية لتلك المجتمعات، وما هو جديد يعبر عن ثقافات أخرى معبرة للثقافات المحلية التقليدية. ولا شك في أن هذه الأزواجية الثقافية والقيمية قد انعكست بشكل واضح على الجوانب المعرفية والسلوكية للمواطن الخليجي، حيث ظهرت خلال السنوات الأخيرة أنماط عديدة للسلوك الاجتماعي معبرة تماماً عن الأنماط السلوكية التقليدية، وذلك نتيجة للتغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية والثقافية كتعكاس للتطورات المختلفة التي مرت بها تلك المجتمعات، ومن ثم تعيرت أنماط العلاقات الأسرية والقرايية والاجتماعية، الأمر الذي صاحبه تعيرت على المستوى السلوكي للمواطن الخليجي بعامة، والمواطن القطري بخاصة.

باختصار، يمكننا القول، أن العولمة أحدثت - ولا تزال- تأثيرات عديدة في النى الاجتماعية الخليجية على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية، تفوق كثيراً ما أحدثته العوامل والمتغيرات السابقة والتي تعرضت لها هذه المجتمعات(النفط، التحضر، التصنيع، العمالة الوافدة، الإعلام التقليدي... وغيرها من المتغيرات الأخرى)، التي أسهمت بشكل واضح في إعادة تشكيل النى الاجتماعية لهذه

المجتمعات منذ الخمسينيات وحتى نهايات الثمانينيات. ومن ثم أدت العولمة إلى تغيرات على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي تجاه الأسرة والأقارب والمجتمع بشكل عام. وابتداءً من ذلك، فإن الكشف عن طبيعة وخصائص المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة في مراحل ما قبل ظهور العولمة يعد مطلباً مهماً من متطلبات الدراسة الراهنة، وذلك بهدف التعرف على خصائص تلك المجتمعات والعوامل المختلفة التي أسهمت في تغيرها وتطورها، وكذلك الكشف عن التأثيرات المختلفة التي أحدثتها العولمة في بنى هذه المجتمعات وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، ومدى انعكاس تلك التغيرات على السلوك الاجتماعي للمواطن سواء على المستوى الخليجي، أم المستوى القطري، ويمكننا مناقشة هذه المحاور في الفصل التالي.

الفصل الثالث
العولمة وواقع المجتمعات الخليجية
المجتمع القطري نموذجاً

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق ظاهرة العولمة من حيث نشأتها التاريخية، والاختلافات النظرية والأيدولوجية بين العلماء والمفكرين والمحللين حول نشأة الظاهرة ومراحل تطورها المختلفة، وما إذا كانت ظاهرة العولمة ظاهرة حديثة النشأة، أم أن لها جذوراً تاريخية. وقد أوضحت التحليلات والرؤى المختلفة سر غم تبليها - أن العولمة أصبحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه المجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها. وأن تأثيرات العولمة لن تكون - بحال من الأحوال - تأثيرات متساوية، بمعنى أن تلك التأثيرات سوف تختلف من حيث إيجابياتها وسلبياتها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى، ويتوقف هذا على مدى قدرة كل مجتمع على التفاعل مع معطيات العولمة من ناحية، وما لديه من إمكانيات وقدرات مادية وتكنولوجية وإعلامية ومعرفية من ناحية أخرى.

كما أوضحت التحليلات أيضاً أن العولمة باعتبارها آلية جديدة من آليات القوى الرأسمالية العالمية والتي تسيطر على النظام العالمي، تتضمن أبعاداً مختلفة: اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية وإعلامية، كما أن القوى الرأسمالية العالمية تمتلك أدوات كثيرة تمكنها من تحقيق السيطرة والهيمنة على كافة الأصعدة والمستويات.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا الفصل يتضمن مجموعة من المحاور الرئيسية، التي تدور في مجموعها حول الكشف عن مدى تأثير العولمة على واقع المجتمعات الخليجية بصيغة عامة، والمجتمع القطري بخاصة. ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من التعرف على أوضاع المجتمعات الخليجية في مراحل ما قبل العولمة حتى يمكننا التعرف على حجم التغيرات التي أحدثتها العولمة في بنية هذه المجتمعات. ولذلك جاء المحور الأول بعنوان: المجتمعات الخليجية: تحليل بنياني تاريخي، حيث يكشف عن ملامح البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمعات الخليجية في المراحل التاريخية المختلفة والسابقة على ظهور النفط. أما المحور الثاني فيناقش أهم التغيرات التي أحدثها ظهور النفط في بنية المجتمعات الخليجية، وكذلك العوامل الأخرى الفاعلة مثل العمالة الوافدة، والتعليم والتنمية والتحديث وغيرها من العوامل الأخرى.

أما المحور الثالث، فقد خصص للكشف عن الواقع الراهن الذي تعيشه المجتمعات الخليجية في ظل العولمة والتأثيرات المختلفة التي أحدثتها هذه الظاهرة في بنية هذه المجتمعات وبخاصة على المستويين الاجتماعي والثقافي. بينما جاء المحور الرابع بعنوان عوامل التغير في المجتمع القطري، وذلك من خلال التحليل السكاني والتاريخي، وذلك للكشف عن تأثير العوامل المختلفة على المجتمع ومدى انعكاس ذلك على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن. أما المحور الخامس فيناقش الانعكاسات المختلفة الاجتماعية والثقافية للعولمة على المجتمع القطري، وبخاصة تأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومدى تأثير ذلك على السلوك الاجتماعي.

أولاً: المجتمعات الخليجية: تحليل بنائي تاريخي:

لقد كان للخليج دور بارز في جميع مراحل التطور التي مرت بها الحضارات الإنسانية، فهو يشكل بموقعه الجغرافي منطقة استراتيجية مهمة لعبت دوراً خطيراً في التاريخ الدولي. "وتمتد هذه المنطقة لدول مجلس التعاون الخليجي على طول الساحل الشرقي لشبه جزيرة العرب. كما كانت لمنطقة الخليج أهمية كبرى في تاريخ الملاحة، فمن طريقها كانت تمر القوافل التجارية بين الشرق والغرب، ونتيجة لهذا الموقع المتميز كانت منطقة الخليج - ولا تزال - تشكل مطعماً للعزاة والمستعمرين على مر العصور" (١) فالسيطرة على منطقة الخليج كانت تعني السيطرة على حركة التجارة العالمية من ناحية، واستغلال الثروات الطبيعية المختلفة للمجتمعات الخليجية من ناحية أخرى.

ويمكننا توصيف الخصائص والسمات العامة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والسياسية للمجتمعات الخليجية خلال العصور التاريخية المختلفة اعتماداً على المعطيات التاريخية المتاحة، وذلك للكشف عن هذه الأوصاف التقليدية، ومن التعرف على ملامح التغيرات التي تعرضت لها بعد ظهور النفط وتحول تلك المجتمعات من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات حديثة.

على الصعيد الاقتصادي، وبطراً للظروف البنية والطبيعية والمناخية التي تتسم بها مجتمعات الخليج، فقد تأثرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتلك الظروف، حيث

١- علي بن حسن الفرمي، مجلس التعاون الخليجي (مام التحديث، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ١٩٩٧، ص ٧٩

كان الاقتصاد التقليدي في المجتمعات الخليجية يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية تتفق والظروف البيئية التي عايشتها هذه المجتمعات خلال المراحل التاريخية المختلفة. وقد تصدر إستخراج اللؤلؤ هذه الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وكان هذا المنتج هو الوحيد الذي تتعامل من خلاله هذه المجتمعات جميعها مع الأسواق العالمية، حيث كان يمثل إحدى أهم السلع الكمالية للمجتمعات الأوروبية. ومن ثم كان الغوص من أجل استخراج اللؤلؤ يمثل أهم نشاط اقتصادي مارسه سكان إمارات الخليج منذ أقدم العصور، وقد كانت هذه الإمارات الخليجية تنتج حوالي نصف محصول العالم من اللؤلؤ، وكان عدد السع التي تعمل في استخراج اللؤلؤ تغد بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة سعفة، وكانت إمارة البحرين تتميز عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى بكثرة إنتاجها، حيث يوجد بها أكبر عدد من سع العوص، تليها قطر ثم الكويت، ثم دبي ثم الشارقة وأبوظبي وأم القوين" (١)

ولم يكن إستخراج اللؤلؤ فقط هو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان المنطقة خلال العصور المختلفة، وإنما كانت هناك أنشطة اقتصادية أخرى تتناسب وطبيعة الظروف البيئية والطبيعية مثل: الرعي وتربية الماشية، وكذلك صيد الأسماك، فصلا عن الزراعة البسيطة غير المستقرة وبحاصة في حالة توافر المقومات اللازمة لوجودها كالمياه على وجه الخصوص. ومن ثم كانت هذه المجتمعات تتميز بالطابع البدوي التقليدي، كما كانت الحياة الاجتماعية تتميز بعدم الاستقرار، فالترحل والانتقال من منطقة لأخرى تبعاً لوجود المراعي ومقومات الحياة الضرورية كان يمثل السمة الغالبة على الحياة الفعلية التي كانت تنسم بها هذه المجتمعات. ومن ثم تميزت الأوضاع الاقتصادية بالبساطة وقامت على مبدأ الاقتصاد المعيشي أو الاكتفاء الذاتي. الأمر الذي انعكس على طبيعة المسكن البدوي والذي تميز هو الآخر بعدم الاستقرار، ومن ثم كانت المسكن موقفة يتم إقامتها وانشائها من معطيات البيئة الطبيعية: الأحشاب والحيش والحلود... وغيرها من المواد المتاحة في البيئة الصحراوية البدوية، وذلك حتى يسهل اقتلاعها وإقامتها في أماكن أخرى تتوافر فيها مقومات الحياة الأساسية

١ - يوسف إبراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣-١٩٧١، دار الكتب القطرية، النوحه ٢٠١٣، ص ٤٩.

ولا شك في أن نظم الإنتاج التقليدية والتي تعتمد بشكل أساسي على الحوص للؤلؤ، والرعي وصيد الأسماك، وما ارتبط بها من علاقات إنتاجية، قد انعكست على الروابط العائلية- وخاصة في العائلة الممتدة- حيث ازدادت هذه العلاقات ترابطاً وقوة لتحقيق وضع اقتصادي أفضل، هذا فضلاً عن التحالفات الداخلية (بين العشائر والعائلات على مستوى القبيلة الواحدة)، أو التحالفات الخارجية أي بين القبائل وبعضها البعض وعلى الرغم من " أن نظم الإنتاج التقليدية هذه كانت تعمل على تقوية ودعم العلاقات العائلية والفرايبية من ناحية، إلا أنها في الوقت ذاته كانت تدعم السلطة المطلقة، قرب العائلة أو كبيرها يستحوذ على كل المردود الاقتصادي من عمل مجموع هو لاء الأفراد أو معطمه، ويترك لباقي العائلة فقط ما يشبع احتياجاتهم الأساسية، ويبقى هو وأبناؤه في الغالب هم المالكين لوسائل الإنتاج (السفن)، أو أنه كان يستخدم العنصر الانتاجي لتحقيق مصالحه وأبناؤه في الأساس" (١). وهذا يعني أن المجتمعات الخليجية على الرغم من تحدي اوصاعها الاقتصادية والانتاجية، إلا أنها قد عرفت منذ فترات تاريخية بعيدة التمايزات الاجتماعية والطبقية.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات الاقتصادية الأساسية التي ميرت الاقتصاد التقليدي للمجتمعات الخليجية في فترات ما قبل ظهور النفط، كانت هناك قطاعات اقتصادية أخرى: تجارية وحرفية وزراعية، أسهمت بدرجات متفاوتة في اقتصاديات هذه المجتمعات

غير أن هذه المجتمعات قد شهدت تغيرات خلال العشرينيات من القرن الماضي وبحلّة نهاية لعصر الذهبي للعوص، حيث تم اكتشاف البايين لعملية إنتاج اللؤلؤ الصناعي في مطلع الثلاثينيات، وبشوب الأزمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تقلص نفود أثريء الهند الذين كانوا يقدّمون على اقتناء كميات وافرة منه، ومن ثم تناقصت سعر العوص في الخليج بشكل ملحوظ، وتناقص بذلك عدد العاملين في المهنة نظراً لخطورتها ايضاً، ومن ثم تدهورت هذه المهنة وما صاحبها من ركود اقتصادي وذلك لأن اللؤلؤ كان يمثل أحد المصادر الأساسية للدخول في هذه المجتمعات قديماً

ويم يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، فقد كانت المجتمعات الخليجية في مراحل ما قبل النفط "مجتمعات قبلية بالدرجة الأولى تحكمها قيم ونظم وأنماط سلوكية محددة تقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول الدم أو العرق، أو ما يسمى

١ المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٣.

بالعصبية. وتعد العلاقات القائمة على هذا النسق من السمات الرئيسية للمجتمعات الخليجية. وهكذا عاش المواطن الخليجي لفترات طويلة في ظل نظم وأوضاع اجتماعية تقليدية تميزت بالثبات السببي، وانعكست تلك النظم على قيم المجتمع وعاداته، والرابطة الأساسية التي تربط أفراد المجتمع هي رابطة الدم، كما أن العصبية تمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي بفصل ما تتميز به من قوة قادرة على حماية كيانه القلبي، وهي التي تنظم سلوك الأفراد وتحقق التضامن والانسجام، وتلبي مطالب القبيلة وتحكم البناء الاجتماعي" (١).

ومن ثم، فقد شكلت القبيلة أساس نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي خلال المراحل التاريخية المختلفة وحتى اكتشاف النفط. حيث كانت القبيلة تمثل مقوماً أساسياً من مقومات التنظيم الاجتماعي السائد، وشكل الوحدة القرابية التي تستند إلى سلالة واحدة، وقد كان يتم تنظيم شبكة العلاقات القبلية وفق مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل قانوناً غير مكتوب للقبيلة، تتحدد من خلاله أنماط العلاقات الاجتماعية بين أبناء القبيلة الواحدة، أو بين القبائل وبعضها، وقد كانت هذه الأعراف تتميز بالقدسية والاحترام من قبل الجميع، كما كانت ملزمة وواحدة الإلتزام، وذلك لارتباطها بأساق حرابية وعقوبات مادية ومخوذة وفريقة توقع على الخارجين عليها، وذلك إستناداً لأحكام القصاء القلبي أو القصاء العرفي السائد والمتبع في تلك النظم القبلية. وكنت القوى القبلية تسيطر على النفوذ الاجتماعي والاقتصادي، ولا تستطيع أن تبقى في مراكزها القيادية دون استغلال القوى المنتجة الأخرى في المجتمع" (٢). أي أن هذه المجتمعات التقليدية القبلية - رغم - بساطة نظمها الاقتصادية والسياسية، إلا أنها قد عرفت بناءاً اجتماعياً يتميز بالثبات والتناقص بمعايير تقليدية مختلفة عن تلك المعيير المحددة للانتماءات الطبقة في المرحلة المعاصرة.

ومن جانب آخر، كانت العراية تمثل نظاماً اجتماعياً مهماً جعل من العلاقات الخليجية وحدة متماسكة، حيث عاش الإنسان الخليجي في إطارها - خاصة في مراحل ما قبل ظهور النفط - حيث كانت الاجتماعية والاقتصادية. ففي الماضي كل عالم الفرد هو عائلته، يرتدي نفس ملابس أفراد العائلة، ويتجه بعض اتجاههم المهني أو الحرفي (مبدأ توريث المهنة أو

١ - المصدر نفسه، ص ٥٦.

٢ - معبد الريدي، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨، ص ١٠-١١.

الحرفة)، وكانت له نفس عاداتهم وقيمهم، ويمارس أنشطته الاجتماعية بما يتفق وقيم العائلة والتي اكتسبها وتعلمها خلال عملية التنشئة الاجتماعية في مراحلها المختلفة، كما كان يستمد قوته ومكانته من قوة ومكانة ومركز العائلة التي ينتمي إليها، ولا يستطيع الخروج على نموذج الشخصية الذي حددته له عائلته، والا واجه صعوبة اجتماعية شديدة من قبلهم، وقد كانت هذه الأمور جميعها تتجسد في الاختيار للزواج، حيث كان الزواج القرابي الداخلي هو النمط السائد، بينما الزواج الخارجي كان يمثل استثناءً في ظروف معينة.

كما أن بنية القرابة في المجتمعات الحليجية لم تكن وقفاً على الوحدة القبلية وحدها، بل على نظم الجيرة وما تعرضه من علاقات اجتماعية وروابط. "فقد كان مجتمع ما قبل النفط مجتمعاً للوحدات الأسرية الكبيرة (العائلات الممتدة)، وكان الاقتصار المعيشي هو النمط الاقتصادي السائد نظراً لندرة الموارد ومحدوديتها، الأمر الذي يتطلب التعاون والتضامن بين أفراد في عمليات الإنتاج، فالحميع يساهم في العمليات الانتاجية (الرجال والنساء والصبية). ولقد عرف المجتمع بظماً اجتماعية تدعم التكامل بين الأسر والعائلات والجيران مثل (المعارضة)، أي المساعدة التطوعية من جانب البعض للآخرين دون الحصول على أجر، أي التكافل الاجتماعي، ومن مظاهر ذلك بناء المساكن وحفر الآبار... وغيرها" (١).

وعلى الصعيد الإيكولوجي، يمكن القول أن الظروف البيئية للمجتمعات الحليجية قد لعبت دوراً مهماً وأساسياً في تحديد طبيعة وحصول المسكن البدوي، وبخاصة لدى القبائل البدوية التي تتحد من الرعي والترحال نمطاً معيشياً أساسياً. ولذلك "لعب المسكن التقليدي - خلال تلك المرحلة حيث البيوت متقاربة ومتلاصقة دوراً حيوياً في دعم التقارب، وقد صممت المسكن بطريقة معينة تتناسب وطبيعة وحصرية المجتمعات البدوية. فقد كان المسكن التقليدي يركز بالأسرة الممتدة التي تضم عدداً من الأجيال، حيث يتعاون الجميع ممن يرتبطون بصلة القرابة أو الحوار الاجتماعي للمساعدة والعمل الجماعي في جميع المناسبات المتاحة، وقد كان كبير العائلة هو الذي يخطط لأعضاء العائلة حياتهم وأدوارهم، ولم تكن هذه الأدوار موروثة وفقاً للاعتبارات الحديثة المعمول بها حالياً بقدر ما كانت مرتبطة بشكل أساسي بمعايير تقليدية تتفق وطبيعة المجتمعات التقليدية (معايير النوع والسن). كما كان كبير العائلة أيضاً هو المسئول عن حل الخلافات والنزاعات بين أهل بيته

^١ - يوسف إبراهيم الحمد لله، تاريخ التطعيم في الخليج العربي...، مصدر سابق، ص ٥٨.

وعشيرته أو قبيلته، أو بين قبيلته والقبائل الأخرى" () فصلاً عن وجود القضاء القبلي والذي ينظر في المشكل الكبيرة كالقتل وجرائم الشرف والسطو والسرقة.

أما عن الأدوار في الأسرة البدوية القبلية، فقد حتمت الظروف الاقتصادية في بعض الأحيان وحاصة في فترات الخروج للصيد أن تتولى المرأة اتخاذ القرارات الحاصة باحتياجات المنزل وتربية الأبناء نتيجة لغياب الزوج لفترات قد تمتد الى بضعة شهور، ومن ثم أسهمت المرأة الخليجية في العمليات الإنتاجية التي كانت سائدة في تلك المراحل بسبب ندرة مصادر الدخل، ومن ثم قلمت بالمشاركة في بعض السلع البسيطة، أو بيع منتجات بدوية، أو تربية الماشية والأغنام، أو القيام بحياكة الملابس، وكذلك القيام بأعمال الرعي وغزل الصوف وحلب المية والخطب... وغيرها من الأعمال الأخرى سواء داخل المسكن أو خارجه. غير أنها لم تكن تشارك في الشؤون العامة للقبيلة، كما أنها بشكل عام لم تكن تتمتع بمكانة ووضع اجتماعي متميز.

ومن ثم يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمعات الخليجية خلال المراحل التاريخية المختلفة والتي استمرت في كثير من جوانبها وعناصرها ومكوناتها في مراحل ما بعد ظهور النفط، هذه الأوضاع الاجتماعية التقليدية والمستمدة في الأساس من سيطرة الطابع القبلي على السيرة الاجتماعية، كانت انعكاساً وتجسيدا للظروف الاقتصادية والبيئية التي عايشتها هذه المجتمعات خلال تلك المراحل التاريخية. وقد انعكست هذه الظروف مجتمعة على السيرة الثقافية والقيمية والتي كانت تمثل تجسيدا واضحا لسيطرة الطابع القبلي، الأمر الذي انعكس بوضوح على النظم الأسرية والعلاقات الاجتماعية والقرابية ومن ثم على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي والذي جاء انعكاساً وترجمة لما تحتويه السيرة الثقافية والاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراف.

وعلى الصعيد السياسي، والذي لايفصل - بحال من الأحوال - عن الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تشير الكتابات والتحليلات المتاحة والتي تناولت الظروف والأوضاع السياسية لمجتمعات الخليج العربي في مراحل ما قبل ظهور النفط الى أن التطور السياسي لدول الخليج العربية قد مر بمراحل عدة منها:

١- **مرحلة ظهور النخب القبلية:** "بعد سقوط بغداد في القرن الثالث عشر وبداية الاحتراق الأوربي في القرن الثامن عشر، عاشت بلدان الخليج والجزيرة العربية في نمط اجتماعي- اقتصادي سياسي يذور حول القبيلة كوحدة للتنظيم الانساني، وتقدم لأفرادها الحماية والرعاية مقبل الطاعة والولاء، وكانت القبائل تعمل في الرعي والزراعة والصيد والتجارة بشكل أساسي، وتلجأ إلى العزو وبشكل ثقوي أو استثنائي" (١)

"وكانت الارستقراطيات القبلية لا تمارس الرعي والتجارة والزراعة مباشرة، وانما تتولى تنظيم وحماية طرق التجارة والأسواق مقابل رسوم أو مكوس أو جمع ركة وإعادة توزيعها. وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت بلدان الخليج والجزيرة العربية تشهد تحولات مهمة في علاقاتها الداخلية والخارجية" (٢).

٢- **مرحلة ظهور الأسر الحاكمة:** "مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت معظم النخب القبلية التي تحكم دول الخليج العربية اليوم قد استقرت واعتلت الحكم، وأصبحت المناطق التي يحكمونها تسمى "الإمارات" "المتهددة" أو "المتصالحة" مع بريطانيا، وأصبح الساحل كله يعرف باسم "الساحل المهادس" أو المتصالح. وعلى الرغم من تثبيت واستقرار النخب القبلية شيوفاً وأمرأه، فإن ذلك لم يمنع الصراع العائلي بين أفراد الأسرة الواحدة. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت جميع الأسر الحاكمة الحالية قد استقرت في الحكم في مشيحات إمارات الخليج العربي والجزيرة العربية" (٣)

٣- **مرحلة ظهور السلطة الحكومية:** "لقد كان تحول النخب القبلية إلى أسر حاكمة ودعمها والاعتراف بها من خلال القوة أكثر هيممة انداك في منطقة الخليج تحديداً والعالم عموماً. ويقصد بذلك بريطانيا- خطوة مهمة في التطور السياسي لبلدان المنطقة. وقد رافق هذه الخطوة تأسيس إدارة لكل منطقة تحكمها أسرة، وذلك للحفاظ على الأمن الداخلي، والقيام بالحد الأدنى لمطلوب من الخدمات والمنافع العامة. ثم تطورت أنظمة الحكم السياسية على مستوى المنطقة الخليجية وبخاصة بعد تحقيق استقلالها السياسي. وإذا كان

- جلوس حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٥.

٢- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٤٩.

١- المصدر نفسه، ص ٤٧-٤٩.

ثمة تباين واختلاف في طبيعة تلك النظم، فإن ذلك يعبر عن خصوصية كل مجتمع خليجي، ووفقاً لطروف كل مجتمع تتحدد طبيعة السلطة ونظم الحكم السياسي، على الرغم من وجود العديد من الخصائص والسمات المشتركة بين تلك الانظمة السياسية وبخاصة تلك التي تتمثل في التقاليد الموروثة" (١)

يبقى بعد ذلك التعرف على أهم التعبيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات الخليجية والتي جاءت انعكاساً لظهور النفط ومن ثم ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، واستثمار حليب كبير من عاداته في مجال التنمية على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها.

ثانياً: مجتمعات الخليج : مرحلة ظهور النفط والتحولات المصاحبة:

تنبس من التحليلات السابقة والمعطيات التاريخية أن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج لا تنحصر فقط في الثروات الطبيعية، فالمنطقة تتميز بأهمية اقتصادية أخرى في مجالات التجارة والزراعة والصناعة. " فهي مجال التجارة، تعتبر دول الخليج من أكثر الأسواق التجارية في العالم، ويدعم مركزها من هذه الناحية قوة اقتصادها الناتج عن ارتفاع مستوى الدخل القومية من النفط، ولأنها تقوم على مبدأ التجارة الحرة. وتشير بعض النحوت والتحليلات الاقتصادية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل مجتمعة ثلث اوسع سوق على المستوى الدولي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، وتوسع أكثر كتلة اقتصادية في العالم. هذا فضلاً عن أن منطقة الخليج تحتوي على ما يزيد قليلاً على نصف احتياطي العالم من النفط البالغ ٦١٩ بليون برميل" (٢)

ويعتبر التحول السريع الذي شهنته دول مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثين سنة الماضية أعمق تحول اقتصادي في تاريخ المنطقة بنجحة للثروة النفطية، حيث تشير

٢- محمد السعيد إبراهيم، مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٩-٢٠٠٠)، التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج، الامارات العربية المتحدة، ص ٢.

١- علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٨.

المعطيات التاريخية المتوافرة عن المنطقة والتي إهتمت بوصف الأوضاع الاقتصادية في فترة ما قبل النفط إلى " أن دول الخليج كانت تتميز باقتصاد "متحلف" غير كفؤ، وانخفاض في مستويات الدخل والمعيشة بشكل عام، فصلا عن الاختلال في الهياكل الاقتصادية، ونقص في الأيدي العاملة العبية، وعجز في رأس المال والموارد الطبيعية، حيث كان يسود في المنطقة أنماط إنتاج تقليدية تعتمد على الرعي والزراعة البسيطة في الواحات ومناطق توافر المياه، أو على التجارة في القرى الكثيرة المنتشرة في الجزيرة أو على أطرافها البحرية، ثم الغوص على اللؤلؤ، هذا فصلا عن أنشطة اقتصادية أخرى مصاحبة مثل: الصناعات الحرفية وصيد الأسماك وصناعة البهاء" (١).

وخلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المجتمعات تغييراً كاملاً في بنائها الاقتصادي من خلال تدفق النفط حيث صرّفت معظم العائدات النفطية خلال هذه العقود على تغيير الحياة الاقتصادية، وبصرفت تلك المجتمعات وبخطوات متسارعة من النشاط الاقتصادي التقليدي إلى الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي اعتمدت بشكل أساسي على العائدات النفطية. وعلى الرغم من أن الدول الخليجية قد بذلت جهوداً هائلة من أجل تسخير الثروة النفطية لتطوير أبنيتها الاقتصادية، فقد واجهتها بعض العقبات الهيكلية من أهمها: "قلة عدد السكان ومن ثم نقص الفعالة المحلية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاستعانة بالعمالة الأجنبية الوافدة، وأيضاً ندرة الموارد المائية نظراً لطبيعة الظروف البيئية والمناخية الأمر الذي أحدث مشكلات على مستوى القطاع الزراعي، ومن ثم فيما يتعلق بالمشكلات العدائية، والاعتماد على استيراد تلك المنتجات من الخارج، وبالتالي زيادة الأعباء المالية، هذا إلى جانب الحل في توزيع السكان على خريطة المجتمع - الهجرة إلى المناطق الحضرية" (٢).

وبظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية تحولت مجتمعات الخليج في مجال السوق العالمي، وتحولت تلك المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، وتغيرت

٢- علي بن سعيد آل عوي، أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجتمعات دول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٣٠-٢٣٢.

١- خالد محمد القاسمي، العمال الأجانب وأثرهم السلبى على دول مجلس التعاون الخليجي، دار الحديث، بيروت ١٩٨٧، ص ٤٥.

منطومة القيم الاجتماعية والثقافية، وأنماط الاستهلاك، وشكلت علاقات اجتماعية جديدة، وشهدت التركيبة السكانية تغيرات، فضلاً عن تغير البنية التحتية والعوقية، وظهرت فئات اجتماعية جديدة، أي أن هذه المجتمعات قد شهدت بفعل وتأثير النفط تغيرات بنائية وثقافية أعمق بكثير من التحولات التي شهدتها خلال مراحل تطورها التاريخي المختلفة والسابقة لفترة ما بعد النفط.

ولم يكن التقبل الاجتماعي لأنماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائياً في مجتمعات الخليج، فقد واجه العديد من الصعوبات. كما أن هذه المجتمعات بدورها تبنت أنماطاً من القيم والسلوك التي لم تكن مألوفة لها من قبل، حيث صاحب التطور الاقتصادي والمادي السريع ظهور قيم جديد أفررت الكثير من التوجهات والأنماط السلوكية وبخاصة السلوك الاستهلاكي. ولم تكن تلك التغيرات قاصرة فقط على القيم والسلوك، بل كانت تغيرات على مستوى البنية الاجتماعية سواء من حيث جذب العمالة الوافدة، ومن ثم تغير البنية الديموجرافية والثقافية، أو من حيث الحراك المهني والاجتماعي والجغرافي. ومن تلك التغيرات التي صاحبت ظهور النفط على الصعيد الاجتماعي، " ظهور طبقات اجتماعية جديدة مثل الطبقة الوسطى (البرجوازية)، والطبقة العاملة الغنية والمهنية، وشأت المدن الجديدة، وأعيد تخطيط وتطوير المدن القديمة بما يتناسب وهذه التغيرات. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة التي حققها النفط للمجتمعات الخليجية، إلا أن ثمة بعض الملاحظات وبخاصة على الصعيد القيمي والثقافي، حيث شهد المجتمع اضطرابات في منطومة القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في ظل المجتمع التقليدي، وبدأت هذه القيم التقليدية في التصدع والتراجع أمام القيم الجديدة التي أفررتها مرحلة التحول، حيث احتلّت أساليب الحياة وأنماط المعيشة، وانتشر التعليم الحديث، وحدث انفتاح على العالم الخارجي، وسادت ثقافة جديدة وتغيرت التركيبة السكانية التقليدية في مجتمع ما قبل النفط وبخاصة نتيجة لاستقبال تلك المجتمعات أعداد متزايدة من المهاجرين والعمالة الوافدة والتي تنتمي لثقافات وحسيات مختلفة. ولقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التي تدولت طاهرة العمالة الوافدة في العديد من المجتمعات الخليجية وتأثيراتها المختلفة، أبررت تلك الدراسات

التأثيرات الإيجابية والسلبية للطاهرة على المستوى الاجتماعي بشكل عام، والمستوى الديموجرافي بحاصة" (١).

ومن ثم يمكن القول أن النفط قد أسهم في التخيرات الاقتصادية التي شهنتها المنطقة خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى الى تحولات بنيوية وثقافية عديدة، من تلك التحولات: تحرير ملامح الخريطة الطبقية نتيجة للحراك الاجتماعي، حيث ظهرت الطبقة الوسطى نتيجة لانتشار التعليم، وارتفعت معدلات الهجرة من المجتمعات البدوية إلى المجتمعات الحضرية، فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ولا شك في أن مجتمعات الخليج العربي تشترك في خصائص علمية عديدة من أهمها: "التراث الثقافي المشترك، والحضوع للاستعمار لغرات مختلفة، فضلاً عن ارتفاع دخولها الاقتصادية نتيجة لطهور النفط وما حققه من فائض اقتصادي كبير، وبحاصة خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، نتيجة لارتفاع أسعاره في السوق العالمي. ولذلك فثمة تماثل في البناء الاقتصادي، إلى جانب التماثل في البناء الثقافي والقيمي، فضلاً عن تماثل البناء الاجتماعي، حيث نجد أن القبيلة لا تزال تشكل أحد المكونات المهمة لسيرة هذه المجتمعات على الرغم من التغيرات التي تعرضت لها هذه المجتمعات خلال العقود الأخيرة" (٢).

ومن جانب آخر، تتميز أقطار الخليج العربي بموقعها الإستراتيجي، الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمصالح الدول الكبرى، حيث تقع هذه الأقطار على الطريق المؤدي إلى أفريقيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي من ناحية، وتقرب من الاتحاد السوفيتي (سابقاً) من ناحية أخرى. فضلاً عن أن احتياطياتها الهائلة من النفط التي تقدر بأكثر من ٥٥% من الإحتياطي العالمي توصلها للقيام بدور مهم ومؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي بوجه عام. وينقل حوالي نصف استهلاك العالم من النفط عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز إلى الأسواق العالمية. وتعتمد أقطار الخليج العربي على استيراد البضائع والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ومصادر الطاقة والسلاح والخدمات المتنوعة التي تحملها السفن عبر مضيق هرمز بصورة توارى اعتمد العالم الخارجي على صادرات النفط الخام ومشتقاته

١- سعد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير، دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧٣-١٧٥.

٢- السيد محمد الحسيني، التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي، السيرة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة "الإنسان والمجتمع في الخليج العربي" للكتاب الأول، ١٩٧٩، ص ٤٤٠.

المقولة من الخليج العربي بحراً بواسطة ناقلات النفط التي لا سبيل لها سوى المرور من هذا الممر المائي متجهة نحو الأسواق العالمية.

ولقد أدت تلك العوامل والظروف إلى تصاعد الصراعات بين الدول الكبرى على مستوى السياسة الدولية، التي انعكست أثرها على منطقة الخليج العربي، كما أن هذه العوامل أسهمت بشكل فعال في تحديد نمط التنمية الاقتصادية الحالي في ضوء موقع هذه البلدان بالنسبة للتقسيم الدولي للعمل من جانب، ووفقاً لمصالح الدول الكبرى فيها من جانب آخر. كما أن اقتصاديات هذه البلدان تكاد تتميز بأنها "أحادية الإنتاج وأحادية التصدير"، الأمر الذي ساهم في تبعية هذه الاقتصاديات للسوق العالمية من حيث الاعتماد على الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بتسويق المنتجات، التي أصبحت متخصصة في إنتاجها كالنفط والعلر الطبيعي، وفي اعتماد هذه البلدان على الخارج في الحصول على المنتجات - صناعية كانت أو استهلاكية - ومن ثم تعمق مفهوم التبعية التكنولوجية على أساس أن إيجاد التكنولوجيا من احتصاص البلدان الصناعية والمتقدمة، أما بلدان الخليج العربي فتستورد أدوات الإنتاج كما تستورد الأنماط الاستهلاكية الأخرى كقيم أساسية في المجتمع. فضلاً عن أن نقص الأيدي العاملة المحلية ونقص فرص الاستثمار التي تتعدى طاقاتها البشرية والتكنولوجية أدى إلى ارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة بها سواء من الأقطار العربية الأخرى، أو من الدول الآسيوية أو العمالة الأوروبية والأمريكية. حيث أدى الاعتماد المتزايد على العمالة وحصصة (الخدم والمريكت) إلى مشكلات اجتماعية أشرت إليها بشيء من التفصيل العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت تأثير العمالة الوافدة على المجتمعات الخليجية بعامة، والأسرة بخاصة.

ولقد تعرضت أقطار الخليج العربي منذ نهاية عقد الأربعينيات لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية حادة وعميقة، شكل النفط فيها نقطة انقطاع تاريخي بالغة التأثير. فمد بداية الخمسينيات بدأت ملامح بناء اقتصادي جنيني صغير في التكوين والتشكل على حساب تكوين اقتصادي تقليدي يتعرض للانكماش التدريجي، وتتصل هذه التحولات بالبناء الاجتماعي بمكوناته الأساسية (النظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية)، والهيكل الاقتصادي بعناصره الإنتاجية (التوزيعية والاستهلاكية)، والسوق الثقافي وذلك من خلال

ظهور قيم ومعتقدات وأفكار جديدة نحو العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية. الح والتي أدت بدورها إلى ظهور التمايز والتدين داخل التكوين الاجتماعي - الاقتصادي ككل.

فيظهور النفط في الثلاثينيات وارتفاع أسعاره في السبعينيات " شهدت المجتمعات الخليجية تعبرا ملحوظا، وتم الانتقال من نمط البداوة إلى نمط التحضر، وحل استخراج النفط وتكريره وتصديره محل الكثير من المهن والأنشطة الاقتصادية التقليدية (كالمعوص واستخراج اللؤلؤ) وقد تبع ذلك تعبر في تقسيم العمل، أدى إلى ظهور تعبيرات اجتماعية أساسية: كاستقطاب الوافدين الاغانب للعمل في دول المنطقة. وبالطبع شمل هذا التحول الأسرة بوجه عام، والمرأة بوجه خاص، حيث نالت المرأة الخليجية قسطا وافرا من التعليم، وأتيحت لها فرص للعمل في قطاعات اقتصادية غير تقليدية. الامر الذي ساهم بدوره - اجتماعيا- في التخلل من العزلة وروابط الجمود، وتبني بعض المظاهر الاجتماعية والفكرية الحديثة" (١)

ولقد شهدت المجتمعات الخليجية خلال العقود الأخيرة معدلات نمو حضري سريعة، وقد جاء هذا النمو انعكاسا للعديد من المتغيرات والعوامل، حيث لعبت الحرية الداخلية والخارجية دورا مهما ومؤثرا في هذا المجال، فضلا عن تطور الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية الحضرية، الامر الذي أسهم في تطور الحياة الحضرية بشكل عام، وتغير أنماط الأسرة ووظيفتها وبنيتها الداخلية بصفة خاصة.

وثمة مؤشرات احصائية حديثة تؤكد على ارتفاع معدلات التحضر في المجتمعات الخليجية، "حيث بلغ إجمالي سكان المدن في دولة الإمارات في عام ٢٠٠٠ حوالي ٨٦%، وفي السعودية ٨٦% في العام ذاته، وفي عُمان حوالي ٨٤%، بينما بلغ إجمالي سكان الحضر في الكويت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٨%" (٢).

وانطلاقا مما سبق، يمكننا القول، أن المجتمعات الخليجية قد شهدت تغيرات سريعة ومتنامية خلال العقود الأخيرة على جميع الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية

١- سعد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير...، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢- لمزيد من المعلومات:

- الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم ٢٠٠١، عن جدول المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، ص ٧٠-٧٢.

- ناصر ثابت، نمو المدن ومشاكل التحضر في الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية، شؤون اجتماعية، العدد التاسع والثلاثون، الشارقة، ١٩٩٣، ص ٨٥.

والثقافية والسياسية والدينية، وذلك نتيجة لظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، وما ترتب على ذلك من استثمار عائداته في مجالات التنمية المختلفة وتأسيس مشروعات البنية الأساسية وتوفير فرص الحياة الاجتماعية للمواطن الخليجي من اسكن وتعليم وصحة وترفيه ورعاية اجتماعية معها الشامل، وذلك بفعل السياسات والتوجهات التنموية التي تبنتها وبعثتها الحكومات الخليجية خلال هذه الفترة الزمنية المحدودة نسبياً. وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة التي أفررتها هذه المرحلة من التحول البنائي والثقافي لهذه المجتمعات، إلا أن ثمة بعض السلبيات وبخاصة فيما يتعلق بالتحولات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، وانعكس ذلك على التوجهات السلوكية للمواطن الخليجي بشكل عام.

وبالرغم من كل هذه التحولات، إلا أن التغيرات التي شهدتها - ولا تزال - تلك المجتمعات خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثيرات العولمة وتحدياتها، تفوق كثيراً من حيث ايجابياتها وسلبياتها ما شهدته هذه المجتمعات خلال الفترة السابقة. حيث تتأثر تلك المجتمعات - شأنها في ذلك شأن - المجتمعات العربية الأخرى بالأحداث والتطورات الحرة على الصعيد العالمي ليس فقط على المستويين الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن المستويات الاعلامية والتقنية والعسكرية. فالتأثيرات العولمة على المجتمعات الخليجية لا تقل عن تأثيراتها على المجتمعات العربية الأخرى، وبخاصة على المستوى الثقافي والقيمي، الأمر الذي صاحبه تغيرات سريعة ومتنامية في مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم التوجهات السلوكية. ولا شك في أن ابتعاث تلك المجتمعات على العالم الخارجي بفعل وتأثير متغيرات وأليات عديدة يأتي الإعلام في مقدمتها قد أحدث تأثيرات عديدة بعضها ايجابي والبعض الآخر سلبي على منظومة القيم الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط سلوكية جديدة أصبحت أكثر انتشاراً وشيوعاً وتراجع أنماط سلوكية تقليدية ليس فقط على المستوى الأسري والعائلي، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي. ويمكننا توضيح ذلك من خلال تشخيص الوضع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة بآلياتها المختلفة وبخاصة التأثيرات الاعلامية لما لها من علاقة مباشرة في التأثير على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم على الهوية الثقافية لتلك المجتمعات.

ثالثاً: الواقع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة:

تشير بعض الدراسات والتحليلات التي تناولت تأثيرات العولمة على المجتمعات الخليجية إلى أن ثمة مجموعة من التحديات تواجهها مجتمعات الخليج العربي ، تلك التحديات الدولية بدأت تفرص وجودها منذ بدايات القرن الحادي والعشرين ليس فقط على دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ايضاً عل مستوى جميع دول العالم وبخاصة البلدان النامية. وتعتبر ظاهرة العولمة بأليقها المختلفة الاقتصادية والسياسية والتقنية والإعلامية والفكرية (حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد، ثورة المعلومات، التطور الهائل في نظم الاتصالات والمعلومات... وغيره من الآليات الأخرى، واقعاً ملموساً وفعلياً أصبحت دول العالم جميعها) متقدمة ومتخلفة، غنية وفقيرة) تعيشه وتتأثر به بشكل أو بآخر. ومن أبرز وأهم التحديات التي تواجهها المجتمعات الخليجية الآن، وفي ظل الضغوط المعروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية ما يلي(١):

- تعاني دول الخليج من عجز كبير يصل في المتوسط إلى ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى العجز في الموازنات التجارية بنسبة كبيرة. كما أن نسبة الاستثمارات في الناتج المحلي الاحمالي منخفضة قياساً بالمعايير العالمية وكنتيجة طبيعية لذلك، فإن ارضاءات العولمة قد تؤدي إلى أربع نتائج حتمية ينبغي أن تواجهها دول المنطقة معقدة او مجتمعة هي:

- ١- ضعف وانكشاف المنطقة اقتصادياً وتجارياً امام التكتلات الاقليمية والدول الصناعية ومن ثم تعرضها إلى ألوان من التبعية والضعف السياسية.
- ٢- هيمنة الاتجاه الواحد في العلاقة المتبادلة بين دول المنطقة والعالم الخارجي مع احتمال فرض أنماط قهرية من العلاقات التي تدر أكبر قدر من العوائد والمكاسب للطرف الآخر.
- ٣- احتمال تعرض المنشآت الاقتصادية في منطقة الخليج إلى الانتاح والخدمات كالكهرباء والماء والمواصلات، فهيك عن الاستثمارات الضخمة في مجل النفط والبتروكيماويات.
- ٤- ضعف الموقف التفاوضي لدول المنطقة مع التكتلات الإقليمية والعالمية، ومن ثم حرمان المنتجات الخليجية من المنافسة العادلة في الأسواق العالمية.

١- انظر:

- حسن عبد الله جوهري، الخليج العربي والعولمة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ١٠٥.
- منظمة سعيد الشنسي، التحديت الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، مركز الأبحاث للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ٨.

٥- تعرض المنتجات الصناعية الخليجية والعربية بصورة عامة لمنافسة غير متكافئة بما يقلص من إيراداتها العامة ويؤدي الى ارتفاع الأسعار مما يشكل ضغوطاً متزايدة على الدول والحكومات، ويسهم كذلك في ارتفاع معدلات البطالة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، وما يمكن أن ينتج عنها من انعكاسات عديدة، تؤكد بعض التحليلات على " أن الواقع الخليجي - لا يزال - يحمل الكثير من مقومات النجاح والتي من شأنها إحتواء هذه الضغوط التي تعرضها القوى الرأسمالية من خلال العولمة الاقتصادية، بل والأكثر من ذلك أن تلك الدول لديها القدرة عل اتحاد مكانة متقدمة في المنظومة العالمية الحديثة اذا ما تمت مراعاة عدد من المتطلبات الضرورية منها: إجراءات الثقة التجارية، والتنسيق في وضع التشريعات الداخلية، ووضع قواعد حقيقية وقابلة للتعيد الفعلي لبناء تكامل اقتصادي اقليمي حقيقي أي إيجاد صيغة تفهيدية للتنسيق الصناعي الخليجي من خلال المشاريع الصاعدة الانباجية المشتركة لصمال لتحقيق المسافسة للمنتجات الخليجية عل المستويين الإقليمي والعالمي. بمعنى اخر، تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي والذي يمثل أحد التجمعات الإقليمية المهمة في المنطقة العربية ليس فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضاً على المستوى الاقتصادي" () .

وثمة تحديات أخرى تواجه المجتمعات الخليجية في الوقت الراهن وسوف تستمر في العقود القادمة من تلك التحديات: " أن سياسات الرفاة الاقتصادي والاجتماعي في تلك المجتمعات قد ارتبطت بمركزية دور الدولة في توفير الخدمات المختلفة وفرص الحياة للمواطن الخليجي مثل: التعليم والصحة وخدمات الصمان الاجتماعي والمسكن وفرص العمل خلال العقود الماضية ، وقد ترتب على ذلك اتساع دور الدولة في حياة المواطن، إلا أن الضغوط السياسية المعروضة على الدول الخليجية الآن والأنظمة السياسية العربية الأخرى من قبل القوى الرأسمالية العالمية من خلال المؤسسات الدولية سوف تؤدي إلى تراجع دور دولة الرفاه في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم عدم ثبات العائدات، وأيضاً الريادة المستمرة في عدد

١ - علي بن حسن الغري، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ١٩٩٧، ص ٧٥.

السكان، حيث من المتوقع أن يصل سكان تلك الدول في عام ٢٠٥٠ إلى حوالي ١٠٠ مليون نسمة، هذا فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية والأمنية^(١).

وتشير تحليلات أخرى إلى " أن المجتمعات الخليجية قد تجد نفسها في حيرة، وربما قدر من الارتباك بين واقع اجتماعي وثقافي واقتصادي، وربما سياسي فرصته عمليات العولمة وبين فضاءات اجتماعية وثقافية ترفض أن تتماثل مع المعطيات الدولية. فعمليات العولمة فرصت على مجتمعات الخليج العربي واقعاً اقتصادياً جديداً تتحرك في إطاره، إلا أنها في الوقت ذاته قد عمقت بهذا الواقع الاقتصادي الحديدي وفضائه الثقافي والسياسي والاجتماعي من ملزق المجتمع ومشكلاته، إن لم يكن قد ساهمت في خلق مشكلات وقضايا اجتماعية وثقافية جديدة"^(٢).

ولا شك في أن التطور الهائل الذي تشهده وسائل الاعلام العالمية (القنوات العنصرية) قد لعبت دوراً مؤثراً في هذا المحل، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على الدور الاعلامي في التأثير على الأوصاع الاجتماعية والثقافية الراهنة في المجتمعات الخليجية ومدى تأثير ذلك على تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي.

فضلاً عن أن المجتمعات العربية بعامة، والخليجية بخاصة تواجه الآن ما يسمى بالتدفق الهائل الاعلامي والثقافي؛ هذا الكم الهائل من المعلومات والأفكار والآراء والقيم والمعتقدات والتقاليد التي تتدفق إلى الوطن العربي بطرق شتى، من أهمها " التقنية التليفزيونية العنصرية، والتي أصبح ما تقدمه يتجاوز من حيث كميته ما تقدمه الوسائل المحلية للمتلقى بمرات عديدة، كما يتجاوز تأثيرها أضعافاً مضاعفة تأثير مثيلاتها المحلية بسبب تطور صناعة الرسائل الإعلامية والثقافية، وتركيزها على الإبهار والتنوع، واستخدامها للقدرات البشرية والمالية والتقنية"^(٣).

علي بن صميخ المري، مجلس المدعوين الخليجي، أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٦٣-١٦٤.

٢- جلدوس العقب، واقع ومستقبل الأوصاع الاجتماعية الخليجية، في جميل مطر وحزور " الخليج العربي، روى للمستقبل"، دار الخليج، وحدة الدراسات، الشارقة ٢٠٠١، ص ١١٨.

٣- حسين العودات، كيف يمكن أن تجعل القنوات العنصرية العربية اداءاً للتعريف بالثقافة العربية والإسلامية، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٨، ص ٢٩.

ويرى أحد الباحثين أن المشكلة الأساسية الآن، هي " أن وسائل الإعلام تقتل العربية؛ فكل الناس يتعرضون لنفس الأعمال مما يجعلهم ينتهون إلى أن يصبحوا جميعاً نسخاً متشابهة لا أصالة لأي منها، فتصير عقليتهم (عقلية الفطيع)" (١).

كما تشير بعض التحليلات إلى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية مواكبة العصر بتغيراته ومستحدثاته الحديثة والتصدي في نفس الوقت للمخاطر والتهديدات التي تؤثر على الهوية الثقافية، وخاصة أنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى صيغ مناسبة هدفها غرس الوعي بأهم واحظر المستحدثات العالمية في أذهان الأجيال الحديثة التي تعيش الآن حياة معاصرة لحياة أسلافنا دون فهم لهذه المخاطر؛ وهو ما يعرضها إلى الانسياق وراء التيارات العالمية، وتقديم تيارات دون وعي أو اهتمام متصورة أن النمط العربي أو الأمريكي هو النمط المثالي للتحضر والحداثة والعصرية

أما عن واقع الفنون العصرية وتأثيراتها على المجتمعات الخليجية وخاصة على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم على السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي فيمكننا القول أن الدول العربية بعامة، والخليجية بحاصة في عصر المتغيرات الدولية والإقليمية استطاع البعض منها، التكيف مع التطورات التكنولوجية المدهلة، مع التأكيد على أن العولمة المتسارعة، وتحول العالم إلى سوق موحدة تحتم على الدول العربية أن تأخذ موقفاً إيجابياً من الظروف الحالية؛ وينبغي عليهم أن يبحثوا عن صيغة للتعاون والتكامل الاقتصادي المشترك في المشاريع المطروحة من الخارج، حتى يواكبوا هذه التطورات السريعة في ظل النظام العالمي الجديد. " ولقد كانت حرب الخليج هي الفرصة الذهبية للولايات المتحدة لتكثيف تواجدها العسكري في المنطقة وهيمنتها العسكرية والاقتصادية على مجموعة بلدان الخليج العربي والبلدان العربية عامة وهي تحاول بكل السبل التحكم والسيطرة على اقتصاديات الخليج، وابتعد كل المفسرين عن منطقة الخليج

١- عبد العزيز ثرمم، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٠.

تأكيداً بما أعلنه "كروزون" Crozon يجب أن يتحول الخليج العربي نهائياً إلى بحيرة بريطانية".^(١)

وتلعب القنوات الفضائية الدولية والمحلية دوراً بارزاً الآن في عملية الغرس الثقافي والاجتماعي من خلال تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الأفراد لاسيما الشباب والأطفال عن طريق ما تحمله من مصطلحين وأفكار ومعلومات عن العالم المعاش، وغرس اتجاهات وتصورات عن هذا الواقع لدى الشباب. وترداد حظورة هذه القنوات العنصرية، خاصة غير المحلية عندما تبث مضموناً يحوي معلومات وأفكار وسلوكيات ونملاص تعبير عن طواهر انحرافية مثل الإنماف والعنف والجريمة .. الخ؛ مما يؤدي الى تكوين عادات وسلوكيات غير سوية تجاه الواقع الاجتماعي، أو اكتساب عادات غير مرغوب فيها اجتماعياً.

من هذا المنطور تزداد أهمية القنوات الفضائية المحلية (القنوات التلفزيونية الفضائية لدول الخليج العربية)، وذلك للاعتبارات الآتية:^(٢)

أ- تعتبر القنوات التلفزيونية الفضائية في دول مجلس التعاون الخليجي أحدث وسائل الإعلام فيها؛ وتعتبر من أهم الوسائل الحضرية التي تملكها اليوم كوسيلة للتثقيف والترفيه والأخبار
ب- اتساع رقعة بث إرسال القنوات الفضائية في دول مجلس التعاون الخليجي ليصل الى المشاهد في كل دول العالم من خلال بعض الأقمار الصناعية، حيث يصل الى المشاهد الأوروبي عبر قناة القمر الصناعي الأوروبي Eutelsat، وعربسات الذي يعطى منطقة الشرق الأوسط بكاملها ومعظم قارة أفريقيا ويشترك مع القمر العربي كلا من القمر "ساتكم" الذي يغطي الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى، وأحيار القمر المصري نايل سات الأول، والثاني.

ج- تعكس هذه القنوات الفضائية لدول الخليج سياستها خارج حدودها إلى عالم مفتوح وملا حواجز وتعبر عن واقعها بكل مكوناتها ومتغيرات المؤثرة سلباً وإيجاباً.

- إبراهيم رعر، الخليج العربي في استراتيجية واشنطن والإقليمية والكوية، مجلة الشروق، عدد ١٧، الشارقة ١٩٩٤، ص ٢٥

٢- سعود دهلوف، التنسيق والتعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية لضمان التثقيف من الأثر السلبية للبث التلفزيوني الأجنبي المباشر في تلفزيون الخليج، العدد ٤، يناير ١٩٩٥، ص ٢٣.

د- زيادة ساعلت الإرسال على امتداد ساعات الليل والنهار ، وطول الأربع والعشرين ساعة، كما نلاحظ في القناة العنصرية لتلفزيون الكويت، وقناة دبي، والتلفزيون السعودي، والقناة العنصرية المصرية لسلطنة عمان ، التي تقدم أكثر من مائة ساعة أسبوعياً. هـ- تنقسم القنوات العنصرية الخليجية بالتعددية الإعلامية، حيث تنشر كل ما يتصل بجوانب الثقافة العربية والخليجية من خلال مصموم ما تعرضه؛ حيث تهتم القنوات السعودية بالثقافة الإسلامية بما يرسخ الإيمان بالله عز وجل في نفوس المشاهدين باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القنوات الإخبارية التي تهتم بالأخبار الحارية مثل قناة الجزيرة القطرية، والقنوات التي تهتم بالمناقشات والبرامج الثقافية مثل قناة الشارقة وأبو ظبي، والقنوات الموجهة للأطفال وغيرها^(١).

و الواقع الفعلي يشير إلى التطورات السريعة التي تشهدها نظم الاتصال والاعلام العالمية بفعل تأثير التطورات التكنولوجية والثورة العلمية والمعلوماتية، ومن ثم فانتشار القنوات العنصرية التلفزيونية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي يحدث تأثيرات عديدة على بنية المجتمعات الخليجية وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى التأثيرات العديدة على المستوى الاقتصادي. وإذا كانت العديد من الدراسات والبحوث والتحليلات قد أوضحت الانعكاسات المتعددة للعولمة بآلياتها المختلفة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي والاعلامي، فلا شك في أن التأثيرات الاجتماعية والثقافية تبدو أكثر خطورة وأهمية فقد أحدثت القنوات العنصرية التلفزيونية وخاصة القنوات العنصرية الأجنبية تغيرات سريعة في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الخليجية، وذلك من خلال ما تبثه من برامج وأعمال فنية (أفلام، مسلسلات، إعلانات، برامج... وغيرها)، تلك الأعمال موجهة في الأساس إلى نشر الثقافة العربية الرأسمالية بصيغة علمية بكل ما تحمله من توجهات ومصامير وأنماط سلوكية، والثقافة والقيم الأمريكية بخاصة. تلك الثقافة تحمل في مصمونها تغيرات نحو التوجه الاستهلاكي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على سلوكيات المواطن الخليجي خلال لسنوات الأخيرة، حيث أوضحت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت التغيرات التي أحدثتها العولمة في بعض المجتمعات الخليجية أن ثقافة الاستهلاك قد أصبحت النمط الثقافي السائد والمتشرب على مستوى هذه المجتمعات بشكل عام، ومن ثم

- محمد معوض وآخرون، دراسات إعلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٢٠ - ١٢٢.

تعكس هذه الثقافة أبعاداً من السلوك الاجتماعي والاستهلاكي تتفق وهذه التعبيرات البديهة والثقافية.

ومن ثم فالذي يتأمل الثقافة الاستهلاكية في مجتمعات الخليج يجد " أن الطابع الرمزي للاستهلاك قد أصبح هو الطابع العائلي عليها، وذلك لمسببين أساسيين هما: أن هذه المجتمعات بطبيعتها مجتمعات قبلية، حيث تعتبر العزوة والمكثفة القبلية بالمسبة للآخرين ذات أهمية، وأنه من الأهمية أيضاً إبرازها. أما السبب الثاني فيتمثل في الوفرة المادية التي تمتلكها هذه المجتمعات والتي تيسر لأفرادها شراء واقتناء أو استهلاك السلعة التي تؤدي الوظائف معاً: الأدائية والاجتماعية. ومن ثم يصبح الأمر أكثر وضوحاً وتأكيذاً حين نجد الأساس الحليجي لديه وعياً دقيقاً بذلك، ومن مظاهر هذا الوعي بالثقافة الاستهلاكية: معرفة ماركات السلع كالسيارات، وأجهزة المحمول، وأنواع العطور المختلفة... وغيرها من السلع الأخرى" (١)

ومن ثم يمكن القول أن المجتمعات الخليجية وبفعل تأثير مجموعة من العوامل والتغيرات التي تعرضت لها قد شهدت تغيرات متسارعة في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة في مراحل ما قبل انتشار العولمة وتأثيراتها في بنية هذه المجتمعات وتعتبر التأثيرات الناجمة عن تطور وسائل الاعلام والفصليات على القيم الاجتماعية من أبرز واحظر تلك التأثيرات لما تعكسه من تغير في أبعاد السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي. حيث تزايدت النزعة الى الاستهلاك بشكل مذهل خلال السنوات الأخيرة على وجه التحديد " ولذلك فإن انتشار الثقافة الاستهلاكية من مركز النظم الرأسمالية قد صنع أيديولوجية استهلاك قوامها النظر إلى الاستهلاك هدفاً أو غاية في حد ذاته، وربطه بأسلوب الحياة، وبشكل التمييز الاجتماعي، الأمر الذي أدى الى ارتفاع المواطنين نحو الاستهلاك بعض النظر عن حاجاتهم الفعلية" (٢).

وعلى الرغم من أن التعبيرات الثقافية والقيمية التي شهدتها المجتمعات الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية بفعل تأثيرات العولمة والافتتاح الثقافي والحضاري على العالم

١ - أحمد رايد وحارون، الاستهلاك في المجتمع القطري، أبحاثه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٢٣٤-٢٣٥.
٢ - المصدر نفسه، ص ١٣٧.

الخارجي، والتي لعبت فيها وسائل الاعلام دوراً مهماً ومحورياً، إلا ان الواقع الفعلي يشير إلى أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية وقيمية قد تغيرت بالفعل، وأن ثمة عناصر ومكونات أخرى تقليدية لا تزال موجودة ومتفاعلة وتقاوم تلك التغيرات، فضلاً عن أن هناك عناصر ومكونات ثقافية جديدة قد ظهرت بفعل تأثير المتغيرات والعوامل المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية، ومن المظاهر الجديدة المصاحبة للتغيرات الحديثة قيم ومحددات الاحتياز للزواج، القيم الخاصة بأهمية التعليم، وبخاصة تعليم الإناث، القيم الخاصة بمكانة المرأة الحليجية وعملها ومشاركتها في الحياة العامة، وكذلك القيم الحاصلة بتوزيع الأدوار وبناء السلطة داخل الأسرة الحليجية، وقيم الحرية والمساواة، فضلاً عن القيم المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والقربانية (الأوصاف الأسرية بشكل عام)، الأمر الذي انعكس بوضوح على أنماط السلوك الاجتماعي التي أصبحت منشرة بين المواطنين الخليجيين نتيجة لهذه التغيرات الثقافية والقيمية التي تمثل انعكاساً وتحسيدا للتطورات التي أفررتها العولمة بآلياتها المختلفة والمتنوعة في بنية هذه المجتمعات على المستويين الاجتماعي والثقافي. وسوف يتضح من معطيات الدراسة الميدانية بعد ذلك مدى تأثير العولمة على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

رابعاً: عوامل التغير في المجتمع القطري: تحليل بنائي تاريخي

تميز المجتمع القطري بالعديد من الخصائص البنائية والثقافية - شأنه في ذلك شأن المجتمعات الحليجية الأخرى، تلك الخصائص والسمات كانت تتمحور في الأساس حول البناء القبلي والعشائري التقليدي، الأمر الذي كان ينعكس بشكل واضح على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيكولوجية، ومن ثم على أنماط العلاقات القربانية والاجتماعية بشكل عام، وكذلك على أنماط السلوك الاجتماعي للانسان القطري بشكل خاص.

لقد كان المجتمع القطري الى وقت قريب مجتمعاً قَبلياً يقوم على نظام القبيلة، "حيث كانت القبيلة تمثل الوحدة الاجتماعية والثقافية التي تدور حولها كافة النظم الاجتماعية الأخرى. كما كانت القبيلة يترعها شيخ يدين له كل من ينتمي إليها بالولاء والطاعة، وكان هذا الشيخ يتمتع بمكانة اجتماعية متميزة، ويلقى احتراماً من جانب أفراد القبيلة جميعهم.

وقد كان شيخ القبيلة ممثلاً للقبيلة على المستوى الخارجي بين القبائل الأخرى، وبحاصة
هيم يتعلق بالأمور الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقضائية. ولقد لعبت الأسس
الاجتماعية والثقافية دوراً مهماً ومؤثراً في تحديد أدوار الرجل والمرأة في المجتمع القطري
قديماً في مجال الزواج، فثمة طبيعة حاصة بالمرأة تختلف عن طبيعة الرجل من حيث
السلوك الاجتماعي. فالمجتمع يقيم تفرقة واضحة بين أدوارهما، فالرجال هم الذين يتولون
الشؤون الاقتصادية للقبيلة، حيث يخرجون للرعي شتاءً، وإلى صيد التولز والعوص
والتجارة صيفاً، فضلاً عن أن الرجال هم أيضاً الذين يتولون جميع الشؤون القضاية
والعسكرية الخاصة بالقبيلة. أما النساء فكان يقتصر دورهن على تربية الأطفال والعناية
بشئون المنزل من طهي وتطفيف، ولا يقمن بأعمال خارج المنزل^(١).

وحال العقود الأخيرة شهد المجتمع القطري الكثير من التغيرات في جميع المجالات:
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإكولوجية، هذه التغيرات حادت انعكاساً
لتفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات، الأمر الذي أحدث تأثيرات عديدة على منظومة
القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية. "ويعتبر العامل الاقتصادي من أبرز العوامل المؤدية إلى
تغيير البنية الاجتماعية القطرية"^(٢).

وعلى الرغم من أهمية هذا العامل، إلا أننا لا نستطيع أن نؤكد على حتميته في إحداث هذه
التغيرات، وذلك لأن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تفاعلت وتداخلت معه في إحداث
التغير، فقد ارتبط العامل السكاني بالعامل الاقتصادي. "فبطهور النفط وإنتاجه بكميات
تجارية كبيرة أدى إلى تغيرات كثيرة، أولها: حاجة الدولة إلى العمالة للقيام بأعباء التنمية
التي تتطلبها الدولة لتكون في مصاف الدول الحديثة الأخذة في التقدم في العديد من
المحالات. ولذلك فقد استفاد المجتمع الكثير من الكفاءات ودوي الخبرة للقيام بمتطلبات
التنمية في المجالات المختلفة، ومن ثم أصبح المجتمع يصمم جماعات عرقية ولغوية متعددة
ومتباينة، وهذا التباين العرقي والسلالي نتج عنه منظومات ثقافية متباينة، أثرت بشكل
واضح على الثقافة القطرية التقليدية المحلية، مما أدى إلى تغير بعض القيم والعادات

١- جبهة سلطان العيسى، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر، رسالة ماجستير،
غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٢٦.

٢- جبهة سلطان العيسى، المجتمع القطري: دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، ط١،
مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢.

الاجتماعية التي كانت تمثل عناصر أساسية في الثقافة القطرية التقليدية المستمدة أساساً من البناء القبلي والعشائري" (١).

"ولقد بدأ العصر الحديث في قطر مع محاولات الدولة للاستفادة من موارد النفط في عام ١٩٣٥. ففي تلك السنة وقعت الدولة مع الشركة البريطانية الايرانية المحدودة للتقريب عن الرواسب النفطية، وقد تم اكتشاف النفط بالفعل في عام ١٩٣٩، لكن الحرب العالمية الثانية أجلت انتاجه حتى عام ١٩٤٩، وذلك عندما بدأت صادرات النفط في حقل دخان البري. ولقد صاحب اكتشاف النفط تغيرات في الأوضاع الاقتصادية للمجتمع القطري وبصورة مفاجئة، حيث استلمت قطر أول شيك من تصدير النفط في عام ١٩٥١، وكان مقداره حوالي ستة ملايين روبية هندية، أي حوالي مليون دولار. وقد أدى هذا الدعم السريع للاقتصاد القطري الى تغيرات عديدة، ومن أبرز تلك التغيرات ريادة سكل المجتمع بسبب عودة القبائل القطرية والأسر التي هاجرت إلى المناطق المحاورة خلال السنوات الصعبة الأولى والتي سبقت اكتشاف النفط" (٢)، وهي السنوات التي تدهورت فيها مهنة العوص للؤلؤ، وذلك بسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية نتيجة لاكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان، فصلاً عن عوامل وأسباب أخرى تتعلق بحظورة المهمة ذاتها.

وتشير البيانات إلى "أن صناعة النفط في قطر قد إنتقلت من السيطرة الأجنبية الكاملة عليها إلى اساس المشاركة في عام ١٩٧٣، عندما تحصلت الحكومة وامتلكت ٢٥% من الأسهم، والتي رانت الى ٦٠% بعد ذلك، وفي نهاية العام تأكدت السيطرة الكاملة للحكومة على المصادر البترولية بأشاء الهيئة العامة القطرية لإنتاج البترول كموسسة وطنية تعمل في كل المراحل الحاصة بصناعة النفط داخل وحارج قطر. وبدأت هذه الموسسة تعقد اتفاقيات التملك مع المؤسسات الأجنبية العاملة في مجال صناعة النفط في قطر، وتولت

١- امينة علي الكندي، تصورات القطريين لحصص بعض جماعات العمل الوافدة الى المجتمع القطري، دراسة ميدانية على عينة من مدينة النوحة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٨

٢- نعيمة عبد الله الصغار، التعبير الاجتماعي والتبني العمي بين الأجيال في المجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩١.

المسؤولية عن العمليات البرية والبحرية حتى ظهورها تحت اسم " المؤسسة القطرية العلمية للبترول عام " ١٩٨٠ (١)

ونتيجة لتزايد إيرادات الحكومة من النفط عاماً بعد عام، فقد حدث تغير في بنية الاقتصاد التقليدي، وذلك بسبب تزايد العائدات المالية من مواد البترول، أو من خلال زيادة الشركات والمنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال الحيوي والذي أصبح يشكل مصدراً مهماً وأساسياً للاقتصاد القومي. "فقد بلغت هذه المنشآت والحاصلة بصناعة الكيماويات ومنتجات البترول والعجم والمطاط والبلاستيك حوالي ٢٩ منشأة، وبلغ عدد العاملين فيها نحو ٢٧٦٥ في عام ١٩٨٨، وبلغت قيمة الانتاج الاجمالي لهذه المنشآت حوالي ٢٦٦٢٥٣٦ ريالاً قطرياً" (٢).

ومن ثم أدى ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، إلى تطور نمط الانتاج، والتحول من النمط الانتاجية التقليدية والتي كانت تعتمد بشكل أساسي على اللؤلؤ، إلى نمط جديد استعراحي، الامر الذي أسهم في زيادة عدد التجار وتطور التجارة، كما ظهرت فئة المقاولين والحرفيين والعاملين، وانتشرت هبات المتعلمين من أصحاب المهن الفنية كالمهندسين والاداريين والاطباء... وغيرهم، كما تكونت طبقة من العاملين بشركات النفط، هذا فضلاً عن ظهور مهن وحرف جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل: صيانة الآلات والسفن التجارية، والحدادة واللحام والسمكرة، وارتبط به ظهور طبقة من عمال المصانع المرتبطة بنتاج النفط، كعمل مصنع الاسمدة الكيماوية والأسمنت والغاز السائل. وأيضاً مطاحن النقيق وتعليب الأسماك، هذا فضلاً عن هبات المستخدمين في المستشفيات، وفئات الموظفين في جميع المصالح والدوائر الحكومية..، هذه الفئات الاجتماعية المتنوعة لم تكن موجودة في المجتمع القطري قبل اكتشاف النفط. وهذا يعني أن ثمة تغيرات في البنية الاجتماعية للمجتمع القطري حدثت نتيجة للتحويلات الاقتصادية والتي لعب النفط فيها دوراً أساسياً إلى جانب عوامل أخرى كثيرة.

1 Economical and Social Infrastructure in the State of Qatar, Alnoor Publishing, Doha, Qatar, 1984. p. 17.

٢ - بوليفر، رئيسه مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعه الإحصائية السنويه، العدد العاشر، يوليو ١٩٩٠، ص ١٦٨، ١٩٦.

ومن التغيرات التي شهدتها المجتمع القطري أيضاً نتيجة للتحويلات الاقتصادية، ارتفاع معدلات النمو الحضري والتغيرات الحضرية، وقد انعكست هذه التغيرات على الصعيد الاجتماعي وبخاصة على مستوى الأسرة القطرية، والتي بدأت تعيش الحياة الحضرية الحديثة، وكذلك تغير أنماط العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى التراجع الذي شهدته النظم الأسرية التقليدية (العائلة والأسرة الممتدة)، والتحول إلى نظم الأسرة النووية الصغيرة، والتي تميزت بالطابع الفردي، وذلك لصيق وقها من ناحية، ولتزايد الالتزامات من ناحية أخرى، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية والتي تحولت من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية، ومن ثم تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري كعكاس لهذه التغيرات السابقة. "كما ارتبطت أيضاً ظاهرة التخصر بالتصنيع، بعد أن كانت المدينة صغيرة وصحراوية أصبحت نتيجة لهذه التغيرات مدينة حضرية لها خصائص المدينة الممتدة، وتكونت حولها مراكز ومدن أخرى، ورح إليها الكثير من المهاجرين سواء من المجتمعات البدوية، أم من خارج المجتمع من العرب والاسبويين والإنجليز" (١).

وهذا يعني أن التطور المعاش للنفس قد أحدث تغيرات جذرية على الصعيد الاقتصادي، حيث تغيرت أنماط النشاط الاقتصادي التقليدي، وظهرت أنماط إنتاج أخرى حديثة ترتبط بالتطور في مجال النفط الأمر الذي صاحبه تغيرات بليغة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والقيمي، فراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية ارتبط بتراجع المنظومة القيمية التقليدية التي كانت تدعم هذه الأنشطة في مراحل ما قبل ظهور النفط، تلك القيم التقليدية كانت تستمد وجودها وقوتها من البنية القبلية والعشائرية التقليدية، ومن ثم تغيرت محددات المكانة الاجتماعية كاستجابة مباشرة لتلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي صاحبه كذلك تغيرات في أنماط العلاقات الأسرية والقرابية والاجتماعية، ومن ثم تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري بشكل علم.

١- أمينة علي الكظم، تصورات القطريين لخصائص بعض جماعات العمل الوافدة إلى المجتمع القطري، ص ٨٩-٩٠. سابق، ص ٨٩-٩٠.

وبطراً لأن اكتشاف النفط قد أدى إلى تزايد جهود التنمية التي قامت بها الدولة، فإن الأمر يتطلب الاعتماد على العمالة الوافدة، وذلك للعمل في المشروعات التي تبتتها الحكومة القطرية في المجالات المختلفة سواء الاستخراجية أو الإنتاجية أو التجارية أو الحدية. ومن ثم "استقبلت الدولة عمالة وافدة من مجتمعات متباينة ثقافياً وعرقياً واجتماعياً ولغوياً ودينيّاً. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد الوافدين للدولة في عام ١٩٨٠ بلغ حوالي ١٧٥,٠٠٠ أي أن نسبتهم قد بلغت حوالي ٦٧,٣% من إجمالي السكان" ()

وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة الناتجة عن استخدام العمالة الوافدة بعائتها المختلفة والمتباينة ثقافياً وعرقياً ولغوياً، وبخاصة في المجال الاقتصادي والتنموي، إلا أن ثمة العديد من السلبيات يذكر منها: "على المستوى الديموجرافي، نتج عن الاستخدام المتزايد للعمالة الوافدة حدوث خلل في الخريطة السكانية للمجتمع، مما انعكس على هيكل العمالة والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن هدر الثروة على السكان الوافدين لمدة قصيرة وموقته. وعلى المستوى الثقافي والقيمي، والذي يعد من أخطر سلبيات العمالة الوافدة، الغزو الثقافي Cultural Invasion للمجتمع، ويقصد بالغزو الثقافي هـا العملية التي تنطوي على انتقال نموذج سكاني من منطقة جغرافية إلى أخرى بما يحمله هذا النموذج من سمات وخصائص ثقافية خاصة بالجماعات المكونة له، حيث تحاول هذه الجماعات بشكل متعمد أو تلقائي اكتساب ثقافتها- المادية والفكرية للمجتمع الذي انتقلت إليه. ويحدث نتيجة لذلك إما تكيف شبه كامل مع السمات الثقافية الجديدة، أو تقارب معها، أو صراع ورفض لها" (١) ولا شك في أن هذه القيم الثقافية المتباينة تحدث تأثيرات سلبية خطيرة وبخاصة على فئات الشباب القطريين، "حيث يقع هؤلاء الشباب في حيرة بين هذه القيم الوافدة مقابل نسق قيمي بالغ التقليدية والمحافظه يتسم بقدر كبير من القسوة والصرامة، ومن ثم فالأمر يتطلب أن تكف جميع الفئات الاجتماعية من المواطنين في مواجهة هذا الخطر المتمثل في العزو الثقافي، وبخاصة الثقافات الأوروبية والآسيوية، وذلك للحفاظ على الهوية الثقافية العربية

١١- لمزيد من المعلومات:

- ١- حسن الحباط، المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعه قطر ١٩٨٨، ص ١٥١
- ٢- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، المجموعة الإحصائية السوية، العدد الخامس، ١٩٨٨، ص ١٠.
- ٣- محمود فهمي الكردي، محاضرات العرو الثقافي على العادات والتقاليد، سلسلة دراسات التخطيط لدراسة التراث لمطعمه الخليج والجريدة العربية، السوة الثالثة، سوة التخطيط لجمع وراسه العادات والتقاليد الشعبيه، ط١، الدوحة ١٩٨٥، ص ص ٣٨٣-٣٨٤.

والاسلامية، والتي تشكل الخصوصية الثقافية المحلية للمجتمع القطري بحاصة، والمجتمعات الخليجية الأخرى والتي تعاني من المشكلة ذاتها بصفة عامة" (١)

هذا فصلا عن التأثيرات السلبية الكثيرة التي نتجت - ولاتزال - عن الاستخدام المتزايد للعمالة الوافدة وبحاصة ختم المنازل والمربيات الأجنيات سواء على الأسرة القطرية بشكل عام، أو على الأطفال بصفة خاصة، "حيث أدى الاعتماد المطلق على الخدم والمربيات الى نتائج خطيرة على الأبناء ليس فقط على المستوى المعرفي والفكري والوجداني، ولكن أصاً على المستوى الثقافي والتربوي والصحي والاجتماعي بشكل عام ولقد أوضحت هذه التأثيرات الكثير من الدراسات التي تناولت تأثير العمالة الوافدة وبحاصة الخدم والمربيات على الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الخليجية بصفة عامة" (٢).

وعلى صعيد آخر، تعتبر جهود التنمية والتحديث التي قامت بها الدولة من العوامل المهمة التي أسهمت في التغير الاجتماعي في المجتمع القطري، "حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على تأسيس نهضة اجتماعية شاملة في جميع القطاعات والمجالات، ولقد أدت هذه الجهود المتواصلة من حقبة الدولة الى إحلال العديد من القيم الحديثة في المجتمع، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم، حيث إنشاء المدارس في جميع المراحل التعليمية، ومن ثم أسهم التعليم في رفع المستوى الفكري والثقافي للمواطنين القطريين، والتعرف على قيم جديدة وبخاصة لدى الشباب، كقيمة الولاء والانتماء للوطن، وقيمة المهارات الفعيلة، وبالتالي أتاح التعليم الفرصة للمواطن بتحقيق الحراك الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في التراجع النسبي للقيم والمعايير التقليدية التي كانت تلعب دوراً مؤثراً في تحديد المكانة الاجتماعية في ظل النظم القبلية التقليدية، ومن ثم تراجع دور القبيلة نسبياً في هذا الجانب الاجتماعي" (٣)

ولقد أدركت دولة قطر أهمية التنمية والتحديث خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت من أغنى دول العالم من ناحية دخل الفرد، فالإقتصاد مبني على نظام المؤسسات

١- برور عبد اللطيف سعود الحنثلي، اتجاهات الغزو الثقافي في الخليج العربي والموقف المطلوب، رسالة الخليج العربي، العدد السابع، السنة الثقافية، السعودية، ١٩٨٣، ص ٦

٢- علي بن سعيد جريك آل عوير، أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ١٥٠.

٣- نعمة عبد الله الصغار، التغير الاجتماعي والسياسي العميق بين الأجيال في المجتمع القطري، مصدر سابق، ص ٩٠.

الحررة مع القطاع الحكومي الكبير، حيث نجد أن حوالي ٩٠% من الموارد تأتي من الحكومة التي تبنت سياسات نمو اقتصادية وتمارس سيطرة مالية حازمة، ومن ثم فالهدف الثابت لاستراتيجيات التنمية يتمثل في الحصول على اقتصاد يبقو قوياً عندما تنصب احتياجات النفط حقيقة أن النفط يمثل العامل المسيطر على الاقتصاد ويعطي حوالي ٤٦% من إجمالي الدخل المحلي، وحوالي ٩٠% من موارد الحكومة، ٩٤% من عائدات التصدير، ومن ثم يمثل النفط ٨٥-٩٠% من دخل الميزانية، الأمر الذي يعني أن خطط التنمية تخضع لأولويات الانفاق المشروطة والمتوقعة على توفير بنود الصرف الضرورية^(١).

وفي إطار التحديث والتنمية إهتمت الدولة بالتعليم، انطلاقاً من الإيمان بالعلاقة القوية والتفاعلية بين التعليم والتنمية، "ولذلك إهتمت الدولة بافتتاح المدارس في جميع المراحل التعليمية، بالإضافة إلى افتتاح جامعة قطر، ويرجع السبب لإهتمام الدولة بقطاع التعليم، أن التعليم ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من ناحية، وتحقيق معنى المواطنة عن طريق تداخل فئات الشعب المختلفة من ناحية أخرى، فضلاً عن ترويض الفرد بالمهارات الفنية من ناحية ثالثة. ومن ثم يحقق المشاركة الإيجابية والفعالة في عمليات التنمية في قطاعاتها المختلفة. هذا بالإضافة إلى أن التعليم يعتبر قناة فعالة للحفاظ على الهوية الثقافية والقيم التقليدية"^(٢).

ولا يتوقف تأثير التعليم عند هذا الحد، بل يتعداه إلى السلوك الاجتماعي، وهو يمثل جوهر أي نظم اجتماعي، "فالتربية مسؤولة بقدر كبير عن تكوين السلوك وما يرتبط به من قيم خلقية واجتماعية، وذلك لأن أي نوع من السلوك وما يقوم عليه من التزام يمثل الدورة الدموية التي تغذي النظم: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ. والتربية تلعب دوراً مهماً ومحورياً في هذا المجال"^(٣).

2 "The British Bank of the Middle East," State of Qatar", Business Profile Series, September 1985 p.5.

٣- جبهة سلطان سيف العيسى، التحديث في المجتمع المعاصر، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، الكويت، ١٩٧٩، ص ١١٦-١١٧

١- فاروق محمد العادلي، الأنثروبولوجيا التربوية، دار الكتب الجامعية، ط١، القاهرة ١٩٨١، ص ٢٢٣

ولقد جاء إهتمام الدولة بالتعليم وتطويره كمياً وكيفياً إيماناً منها بأهميته في الوصول إلى القيم الإيجابية التي تواكب التطورات الحديثة والمعاصرة التي يشهدها العالم من جانب، ولأن التعليم يعتبر أحد قنوات الحراك الاجتماعي والارتقاء بالمواطن إلى أعلى الوظائف، وليس عن طريق الانتماءات القبلية أو العنصرية، والتي كانت تعتبر أحد أهم المعايير المحددة للمكانة الاجتماعية في ظل النظم القبلية التقليدية^(١).

ويتضح مما سبق أن انتشار التعليم في المجتمع القطري قد أحدث تغيرات عديدة ليس فقط على مستوى القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية، ولكن أيضاً على الصعيد الأسري والقرابي، ومن ثم على العلاقات الاجتماعية التقليدية، كما أدى انتشار التعليم أيضاً إلى تغير الأنوار والوظائف داخل الأسرة القطرية وبخاصة أنوار المرأة المتعلمة، وكذلك تغير المكانات الاجتماعية وأنماط السلطة واتحاد القرارات على مستوى الأسرة القطرية، هذا فضلاً عن تغير المعايير والمحكات التقليدية المحددة للمكانة الاجتماعية. فبعد أن كانت الانتماءات القبلية والعشائرية تمثل أهم المحددات التقليدية للمكانة الاجتماعية في المجتمع القطري التقليدي، أصبح التعليم وما يصاحبه من حراك اجتماعي ووظيفي يعد مؤشراً مهماً في هذا المجال. كما لعب التعليم أيضاً دوراً أساسياً في تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري ليس فقط تجاه الأسرة والعائلة القبلية، ولكن أيضاً تجاه المجتمع وقضايا ومشكلاته الجديدة.

وعلى صعيد آخر، أدى إرسال البعثات التعليمية للخارج وبخاصة من الشباب إلى إكسابهم قيم ثقافية جديدة أسهمت بدرجة كبيرة في تغير أنماط تفكيرهم ومن أنماط سلوكهم، فهؤلاء الشباب الذين أتيح لهم الفرصة للحصول على درجات علمية من الخارج وبخاصة من الدول الأوروبية ذات الثقافات المختلفة عادوا إلى مجتمعهم بنظراتهم الجديدة وبالقيم الحديثة التي اكتسبوها من المجتمعات التي درسوا بها، الأمر الذي يدفعهم إلى رفض القيم التقليدية والتمسك بالقيم الحديثة، وبالتالي على رأس هذه القيم القيم الفردية والأنيوية وقيم الاستهلاك، مما يؤدي إلى انهيار القيم ذات الطبيعة الجماعية. وهذا يؤكد على أن تطور

٢- أمينة عل حسين الكاسر، التحضر وسباق القيم في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمسية الدوحة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٧.

التعليم قد صاحبه تغير ملحوظ في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، الامر الذي ارتبط بظهور قيم جديدة وبخاصة لدى سداب المتعلمين، مما انعكس على سلوكهم الاجتماعي.

ومن العوامل الأخرى المهمة التي أحدثت تأثيرات واضحة في بنية المجتمع القطري وبخاصة البنية الثقافية وسبل الاعلام وبخاصة الوسائل المربية، والتي تعتبر أحد أوجه الحواش التي نهتم بها جهود التحديث والتنمية، ومن المعروف أن وسبل الاعلام كما أن لها جوانب إيجابية كثيرة، فإن لها كذلك جوانب أخرى سلبية لا تؤثر على الفرد فقط ولكن يمتد تأثيره السلبي على الأسرة والعظم الاجتماعية والمجتمع بعملة. ومن تلك الحواش السلبية انتشار بعض الأنماط السلوكية المنحرفة وبخاصة بين الشباب، وذلك عن طريق مايشاهدونه من أفلام ومسلسلات.

ولقد لعب الإعلام دوراً حطيراً في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم السلوك الاجتماعي للمواطن القطري في مرحلة التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، "حيث أحدث تأثيرات واضحة على معطيات التنشئة الاجتماعية للمواطن، ومن ثم كان الإعلام المربي والمسموع والمكتوب يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمواطن القطري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وقد فاق تأثير الوسائل الإعلامية التأثير الذي أحدثه التعليم في بنية المجتمع خلال هذه المراحل، الأمر الذي فرض ضرورة أن يوظف الإعلام من أجل رفع المستوى الثقافي، وتعير العادات الصارة، وبلورة نسق قيمي يتسم بالإيجابية، وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج، وإتاحة وسائل النمو الذاتي، وربط الفرد بمشكلات مجتمعه وحملية الثقافة المحلية، وصيانة الهوية والخصوصية العربية والإسلامية من عنوان الثقافات الواحدة وبخاصة العربية، هذا فضلاً عن توجيه المواطن وتوعيته بالمتغيرات المعاصرة والتحديات المحيطة به" (١).

ولقد صاحب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع القطري خلال العقود الأخيرة، والتي جاءت انعكاساً لظهور النفط واستثمار جانباً كبيراً من عائداته في مشروعات البنية الأساسية (تعليم وصحة وإسكان ومرافق وخدمات أخرى)، والتي تعتبر

١- لمزيد من المعلومات:

- على خليفة الكواري، نحو استراتيجية بدلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكملها مع بعة الأقطار العربية، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١١٢

- صباه زاهر، القيم في العملية التربوية، ط٢، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٢.

دعامات أساسية للتحديث والتنمية، صاحب هذه التطورات تطور في وسائل الاعلام على المستويين الكمي والكيفي. حيث تعددت الوسائل الاعلامية في المجتمع من إذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات، أي أن المجتمع أصبح يمتلك معظم الوسائل الاعلامية المسموعة والمرئية، تلك الوسائل ساعدت على انفتاح المجتمع على العالم الخارجي، ومن ثم التعرف على العديد من الانماط السلوكية، والاتساق الثقافية للشعوب المختلفة وتعتبر الإذاعة والتليفزيون من أهم الوسائل التي أحدثت تأثيرات في البنية الثقافية والقيمية، وذلك من خلال مايقدم عبر شاشات التليفزيون من أعمال سواء أفلام أو مسلسلات، ولا شك في هذه التأثيرات قد اتسم بعضها بالجوانب الايجابية، بينما اتسم البعض الآخر بالجوانب السلبية، الأمر الذي أسهم في تغيير القيم والثقافة التقليدية، ومن ثم تغيير التوجهات السلوكية للمواطن القطري.

ويتضح مما سبق، أن وسائل الإعلام المختلفة قد أحدثت تأثيرات عديدة في المجتمع القطري، "وسواء كانت هذه التأثيرات سلبية أم ايجابية، فانها قد ساعدت على هز الثقافة والقيم التقليدية، وذلك بإكساب الأفراد قيم ومعايير سلوكية مغايرة عن القيم والمعايير والسلوكيات المتعارف عليها، ومن ثم أدى ذلك الى ظهور التباين القيمي في المجتمع، وحصّة أن جيل الشباب هم أكثر الفئات تأثراً بالقيم الجديدة التي تنشر من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، تلك القيم التي يجدون فيها متعساً لهم عن الالتزام والانصياع لنسق الثقافة والقيم الحاصلة مجتمعهم الذي يحثهم دائماً على التمسك بقيم الآباء والأجداد" (١).

كما يتضح من التحليلات البيانية والثقافية (التاريخية) السابقة ايضاً أن المجتمع القطري - شأنه شأن - مجتمعات الخليج الأخرى كان مجتمعاً تقليدياً يتسم بطروء جغرافية وطبيعية ذات طابع خاص، تلك الطروء البيئية قد اسهمت بشكل واضح في تشكيل بيئته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن ثم كان المجتمع يتميز بالطابع القبلي والعشائري، حيث كانت القبيلة تمثل محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم

١- للمزيد من التفاصيل حول تأثيرات وسائل الاعلام في المجتمع القطري انظر:

- راسم محمد الجمال، الاعلام العربي المشترك، دراسة في الاعلام الدولي العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٥، من ص ١٠٢-١٠٣.

- فاروق مصطفى اسماعيل، التعبير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، عوامله وابعاده، دولة فضاء التعبير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر ١٩٨٩، من ص ١١-١٢، من ص ٢٥-٢٨.

تحدد وفقاً لهذه البنية القبلية منظومة القيم الثقافية والاجتماعية (العادات والتقاليد والأعراف)، والتي تحدد بدورها أنماط التفاعل والعلاقات القرابية والاجتماعية، وكذلك الأنماط السلوكية للمواطنين القطريين. ومن ثم يمكن القول إن الظروف البيئية للمجتمع قد أسهمت بدرجة واضحة في تحديد الملامح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع خلال المراحل التاريخية المختلفة.

غير أن المجتمع قد شهد تغيرات بيئية وثقافية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، جاءت هذه التغيرات نتاجاً لمجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتفاعلة. حيث أدى ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية إلى تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية للمجتمع، فقد تغيرت نظم الإنتاج من النمط التقليدي والتي تعتمد بشكل أساسي على الرعي وصيد اللؤلؤ والزراعة غير المستقرة، إلى نظم إنتاجي حديث (استخراج النفط) يعتمد بشكل أساسي على النفط والقطاعات الانتاجية الأخرى التي ارتبط ظهورها وتطورها بهذا النمط الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط من الأعمال لم تكن معروفة من قبل، حيث تطلبت هذه الأعمال التخصص والحررة العية والكفاءة العلمية، هذه المتطلبات أسهمت في رفع قيمة التعليم بالنسبة للمجتمع، الأمر الذي أدى بالدولة إلى الاهتمام بالتعليم في قطاعاته ومراحله المختلفة وذلك لحلق الكوادر العية المتخصصة للتعامل مع المعطيات الجديدة

ومن ثم أصبح التعليم يحتل مكانة متميزة كمؤشر من مؤشرات المكالمة الاجتماعية، ومن ثم شهدت المعيير والقيم التقليدية تراجعاً في تحديد المركز الاجتماعي للمواطن القطري، كم تعبرت تبعاً لذلك أيضاً طبيعة القيم التي تحكم الحياة الاقتصادية السابقة والتي كانت تعتمد على النسق القراني والعلاقات العائلية، ومن جانب آخر، فقد ترتب على الوفرة المالية التي تحققت بفعل وتأثير النفط قد أدخلت العديد من القيم الخاصة بنمط الاستهلاك، حيث تحول المجتمع من مجتمع يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد المعيشي (الكفاف) إلى مجتمع استهلاكي، وذلك نتيجة لسيطرة قيم التفرح والتظاهر في حياة أغلب الأسر القطرية، حتى على مستوى الأسر ذوي الدخل المحدود.

هذا بالإضافة إلى اعتماد المجتمع على العمالة الوافدة والتي تنتمي إلى ثقافات مختلفة وذلك لتعويض مشروعات التنمية على اختلاف قطاعاتها، وما صاحب ذلك من تنوع في الثقافات والذي انعكس بشكل سلبي على منظومة القيم الثقافية التقليدية، كما أن تزايد

الاعتماد على الحدم والمربيات الأجنبية قد أحدث تأثيرات سلبية كثيرة على منظومة القيم الاجتماعية التقليدية من ناحية وعلى الأنماط السلوكية من ناحية أخرى، وأصبحت هذه التأثيرات السلبية أكثر وضوحاً على المستوى الأسري، وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء، وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الأبناء عاطفياً وتربوياً وصحياً واجتماعياً ونفسياً... إلخ. هذا فضلاً عن تأثيرات العمالة الوافدة أيضاً على الشباب المواطنين من حيث التأثير بالعوادات والتقاليد والقيم الوافدة وبخاصة من العمالة الآسيوية.

وفيما يتعلق بجهود التنمية والتحديث، فقد تبين من التحليلات السابقة الجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال، وذلك من خلال الحطط التنموية التي قامت بها في جميع المجالات: الصناعي والزراعي والتجاري والصحي، وفي مجال التعليم ووسائل الإعلام، تلك الانجازات أدت إلى تحول المجتمع القطري من مجتمع تقليدي بسيط إلى مجتمع حديث، مما أثر على المواطنين وبخاصة فئات الشباب من خلال تبني قيم جديدة لم تكن معروفة لدى الأجيال السابقة، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين جيل الأبناء والآباء، ومن ثم التباين القيمي بين الأجيال.

كما تبين أيضاً من التحليلات السابقة كيف لعب التعليم دوراً مهماً في جميع المجالات، وبخاصة على المستوى الأسري، حيث أدى التعليم إلى خلق قيم جديدة وتراجع القيم التقليدية والتي تتعلق بمحددات المكانة الاجتماعية، ومحددات الاختيار للزواج، هذا بالإضافة إلى أنه أسهم في تراجع النظم الأسرية التقليدية (الممتدة)، وظهور نمط الأسرة النووية الحديثة بكل ما تحمله من قيم ومبادئ وأخلاقيات مغايرة عن النمط التقليدي والذي كان سائداً في فترات ما قبل التحول.

ومن جانب آخر، كشفت التحليلات السابقة عن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطن القطري، ومن ثم تشكيل السلوك الاجتماعي، فضلاً عن التأثير على معطيات نمشاتهم الاجتماعية وبخاصة فئات الشباب، الذين يتأثرون بالقيم والعادات الجديدة التي تطورها الأعمال الفنية التي تقدمها الوسائل الإعلامية وبخاصة التليفزيون، الأمر الذي أسهم في تشكيل سلوكياتهم وفقاً لما تنشره هذه الأعمال من قيم سلوكية وبخاصة أفلام الحب والأعمال الروائية، كل هذا يساعد على تكوين نماذج سلوكية معبرة لدى الشباب، الذين يحاولون دائماً تطبيقها

وعندها يصطدم بقيم الأسرة والمجتمع مما يحدث لديه نوعاً من عدم التوازن الذي ينعكس بشكل أو بآخر على سلوكه الاجتماعي.

خامساً: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية للعولمة على المجتمع القطري:

على الرغم من أن العوامل السابقة مجتمعة قد أحدثت تغييرات عديدة في بنية المجتمع القطري خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، إلا أن التغيرات التي شهدتها المجتمع - ولا يزال - خلال السنوات القليلة الماضية والتي جاءت انعكاساً للعولمة على اختلاف أبعادها واليقاتها المتعددة تفوق كثيراً التغيرات التي تعرض لها المجتمع القطري بعلمة، والمواطن بخاصة خلال الفترة السابقة على ظهور العولمة.

والواقع أن المجتمعات الحايجية بعامة والمجتمع القطري بخاصة قد أفاد كثيراً من التقدم في مجالات عدة من بينها مجال الاتصال ونقل التكنولوجيا، غير أن هذه الاستخدامات بالرغم من أنها قد حملت نتائج إيجابية كثيرة، إلا أنها قد أحدثت في الوقت ذاته انعكاسات سلبية وبخاصة وسئل الإعلام على مستوى المواطن من ناحية والأسرة والمجتمع القطري من ناحية أخرى. حيث أهملت تلك الوسائل الاهتمام بحاجات المشاهدين مما جعل الكثير منهم يلجأ لالتقاط القنوات الفضائية الأجنبية، ومن ثم التأثير بما تقدمه تلك الفضائيات من برامج وأعمال، وما تنتشره من قيم وأنماط سلوكية مغايرة تماماً لقيم المجتمع الأصلية، الأمر الذي أحدث ندقات لدى المواطن ووصفه في دائرة التقليد والمحاكاة.

"أما في محل نقل التكنولوجيا من خلال إستيراد الوسائل التي تستخدم لتسهيل الحياة اليومية دون الاهتمام بنقل المعرفة التي تسمح بالتفكير والإبداع، فإن العمل بهذا التوجه في العقود الأخيرة قد جعل عملية الاستعادة من التقدم يصعب في مجرى تكريس التنمية وقابلية الاندماج في الثقافة العربية بعلمة، والأمريكية بخاصة، وهي ثقافة ذات توجه استهلاكي في المقام الأول" () هذه العمليات قد صاحبها تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية

ومن ثم في التوجهات السلوكية، ومن ثم تعير في أنماط المعيشة وأنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت الاستهلاك في المجتمع القطري من حيث أنماطه وثقافته إلى "أن الإعلام يعتبر من الوسائل أو العوامل المهمة التي تروج لثقافة الاستهلاك، أو لاسلوب الحياة الاستهلاكي، وفي هذا الإطار يلعب التلفزيون دوراً أساسياً ومؤثراً. فالإعلان دائم عن السلع الجديدة، وعن فوائدها بالصورة التي تغري باستهلاكها، ولكن البعض يميل إلى إتخاذ أسلوب متميز للتعرف على السلع الجديدة، فلا يشارك العلامة في أحد معلوماته الاستهلاكية من التلفزيون، وإنما يوفر لنفسه مصدراً خاصاً بهذه المعلومات مثال ذلك المحلات المتخصصة التي تصدر عن مؤسسات وشركات تهتم أسساً بالترويج للسلع" (١).

كما تؤكد الدراسة أيضاً على أن هناك طرفين أساسيين يعتبران من العوامل المهمة أيضاً في نشر الثقافة الاستهلاكية، يتمثل الطرف الأول في الطبيعة الجماعية للعلاقات الاجتماعية بين البشر في المجتمع القطري، وهو الأمر الذي العلاقات الأولية (علاقت الوحة للوحة) تلعب دوراً أساسياً في الترويج لثقافة الاستهلاك ولأسلوب الحياة المرتبط بهذه الثقافة. أما الطرف الثاني فيتمثل في صغر حجم المجتمع، حيث تنتشر السمة الثقافية بصورة سريعة في مختلف قطاعات المجتمع، الأمر الذي يساعد على خلق تجانس واضح سواء في الثقافة الاستهلاكية أو في أسلوب الحياة ونمط المعيشة المرتبط بها بعض النظر عن فاعلية متغيرات أخرى كالنوع أو السن أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو التعليم أو السفر إلى الخارج. وهذا يعني أن الآخرين بالنسبة للقيم بالسلوك الاستهلاكي يلعبون دوراً في التعريف باستهلاك سلع معينة، ومن ثم التأثير على اتجاهات الفرد وسلوكه. هذا بالإضافة إلى تأثير الأصدقاء والمعرف في توجيه السلوك الاجتماعي للمواطن القطري وبخاصة سلوكه الاستهلاكي (٢).

خاتمة:

١- أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري...، مصدر سابق، ص ٢٦٠.
٢- المصدر نفسه، ص ٢٦٢-٢٦٤.

نستنتج من التحليلات السابقة أن المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة قد مرت بمراحل تطورية مختلفة، عكست كل مرحلة من مراحل التطور هذه ظروفاً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبديهة متباعدة. وإن ثمة مجموعة من الخصائص والسمات العامة المشتركة اتسمت بها المجتمعات الخليجية بعامه خلال هذه المراحل التاريخية المختلفة من تلك الخصائص والسمات المشتركة: الظروف البيئية والجغرافية والمناخية، والتي انعكست بشكل واضح على طبيعة النظم الاقتصادية وأنماط الانتاج التقليدية التي تميزت بها هذه المجتمعات، حيث تجسدت هذه الظروف في سيطرة الأنشطة الاقتصادية التقليدية (الرعي والصيد والعوص على اللؤلؤ والزراعة البسيطة وتربية الماشية)، كما أن هذه الظروف الاقتصادية قد أفرزت بنية اجتماعية وثقافية قوية تقليدية تجسدت في منظومة من العادات والتقاليد والأعراف والقيم البدوية التي شكلت بدورها أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية، ومن ثم انعكست على أنماط السلوك الاجتماعي التقليدية. كما أن القبيلة كانت تمثل محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لسكان هذه المجتمعات التقليدية خلال المراحل التاريخية المختلفة، ومن جانب آخر، يمكن القول أنه بالرغم من الخصائص العامة والمشاركة التي اتسمت بها تلك المجتمعات، إلا أن ثمة خصوصية لكل مجتمع خليجي.

كما أوضحت التحليلات السابقة أيضاً أن المجتمعات الخليجية قد شهدت تطورات ملحوظة منذ اكتشاف النفط وما ترتب عليه من تغيرات على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية، حيث ترتب على ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية خلال السبعينيات، ارتفاع نسبة العائدات النفطية لهذه الدول، الأمر الذي مكّنها من تنويع الحفظ والبرامج التنموية في مختلف القطاعات من ناحية، وتطوير المرافق والخدمات ومشروعات البنية الأساسية من ناحية أخرى. كما أن الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله قد أسهم أيضاً في عملية التنمية بدور واضح. كما ارتبطت هذه التغيرات أيضاً بانفتاح المجتمعات الخليجية على العالم الخارجي على المستويين. الإقليمي والعالمي من خلال تطور نظم الاتصال والإعلام من جانب، ومن خلال الإعتماد المتزايد على العمالة الوافدة من جانب آخر. ومن ثم شهدت تلك المجتمعات خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات ثقافية وقيمية انعكست بوصوح على النظم الاجتماعية وبخاصة الأسرة

الخليجية والتي شهدت تحولات سريعة على المستويين البشري والوظيفي، الأمر الذي أسهم في تغير أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية ومن ثم تعبيرات على المستوى السلوكي للمواطن الخليجي بعامة والمواطن القطري بخاصة.

غير أن التغيرات السريعة والمتنامية التي تعرضت - ولا تزال - لها المجتمعات الخليجية الآن وبفعل التأثيرات المختلفة للعولمة على كافة الأصعدة، وبخاصة الصعيدين الاجتماعي والثقافي تفوق كثيراً ما تعرضت له هذه المجتمعات خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي جاءت انعكاساً لظهور البعث وتأثير المتغيرات والعوامل الأخرى. وعلى الرغم من أن العولمة قد أحدثت تأثيرات عديدة في بنية هذه المجتمعات، إلا أن هذه التأثيرات تتراوح بين الإيجابية والسلبية ومن جانب آخر، يمكننا القول أن هذه التعبيرات لا تعد بحال من الأحوال تعبيرات جذرية، وأنه إذا كانت هناك قيم جديدة قد ظهرت بفعل وتأثير العولمة وبخاصة القيم الاستهلاكية، فإن ثمة قيمة أخرى تقليدية لا تزال موجودة وفعالة ومستمرة، وذلك لأن تلك القيم التقليدية تستمد وجودها واستمراريتها من البيئة الفعلية والتي لا تزال تحدث تأثيرات على الحياة الاجتماعية للمواطنين بشكل أو بآخر. ولذلك يمكن القول أنه إذا كانت هناك أنماط سلوكية قد ظهرت بفعل التعبيرات التي أحدثتها العولمة في بيئة هذه المجتمعات فلا شك في أن هناك أيضاً أنماطاً سلوكية تقليدية لا تزال موجودة. ولذلك فإن الكشف عن التعبيرات التي أحدثتها العولمة في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع القطري، ومدى انعكاس هذه التعبيرات على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري يعد مطلباً مهماً وأساسياً في الدراسة الراهنة، وهو ما سوف نركز عليه الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع
أثر العولمة في السلوك الاجتماعي
الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل مجموعة من المحاور الرئيسية، التي تتمحور حولها نتائج الدراسة من واقع البيئات والمعطيات الميدانية، وتتمثل هذه المحاور في: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة، وتأثير العولمة على العلاقات الأسرية والقريبة من حيث مدى تغيرها واستمراريتها، وكذلك الكشف عن مظاهر التغير في منظومة القيم الأسرية، وما يرتبط بها من أنماط سلوكية. إلى جانب التعرف على مدى تأثير الإعلام والإنترنت في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، فضلاً عن الكشف عن مدى تأثير العولمة على التوجهات والسلوك الاجتماعي للمواطن القطري، وكذلك الكشف عن آراء وتصورات المبحوثين حول الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري، وأخيراً النتائج العامة للدراسة. ويمكننا توصيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة:

تشتمل تلك الخصائص على عدد من المتغيرات منها: السن، النوع، مكان الميلاد، محل الإقامة، الحالة الزوجية، عدد مرات الزواج، عدد الأبناء، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، المهنة، إجمالي الدخل الشهري للأسرة، مقدار ما تنفقه الأسرة في المجالات المختلفة، نوع السكن، ملكية السكن، وما إذا كان المسكن مستقل أم مشترك، ويمكننا الكشف عن تلك الخصائص على النحو التالي:

١- السن:

تكشف البيانات الميدانية الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن عن أن الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة)، قد جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتها ٤٤,٣% من إجمالي العينة، تليها الفئة العمرية (٢٥-أقل من ٣٥)، بنسبة ٢٥,٣%، ثم الفئة العمرية (٣٥-أقل من ٤٥)، حيث بلغت نسبتها ١٧,٨%، ثم الفئة العمرية (٤٥-أقل من ٥٥) بنسبة ١١,٥%، أما الفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر)، فلم تتجاوز نسبتها ١,١% فقط من إجمالي العينة. ويتضح ذلك من البيانات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (١) بوضوح
توزيع العينة طبقاً لفئات السن

فئات السن	ن	%
أقل من ٢٥ سنة	٧٧	٤٤,٣
٢٥ - أقل من ٣٥	٤٤	٢٥,٣
٣٥ - أقل من ٤٥	٣١	١٧,٨
٤٥ - أقل من ٥٥	٢٠	١١,٥
٥٥ سنة فأكثر	٢	١,١
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

يستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن العالنية العظمى لعينة الدراسة قد جاءت ضمن الفئات العمرية التي تمثل فئات الشباب، وبخاصة الفئات الثلاثة الأولى كما هو موضح بالجدول السابق، حيث بلغ إجمالي نسبة هذه الفئات العمرية الثلاثة ٨٧,٤% من إجمالي العينة، بينما لم تتجاوز نسبة من تتجاوز أعمارهم أكثر من خمسة وأربعين سنة ١٢,٦% فقط من إجمالي العينة. وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على اتجاهاتهم وتصوراتهم حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي أفرزتها الحولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري كما سيتضح بعد ذلك.

٢- النوع:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن أن توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع، قد جاء على النحو التالي: بلغت نسبة الذكور من مختلف الفئات العمرية والمهنية والتعليمية ٥٣,٤% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث في المستويات ذاتها ٤٦,٦%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢) بوضوح
توزيع العينة طبقاً للنوع

النوع	ك	%
ذكر	٩٣	٥٣.٤
أنثى	٨١	٤٦,٦
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

وعلى الرغم من أن النسبتين متقربتين من حيث إجمالي كل منهما، إلا أنه من المتوقع أن تكشف التحليلات الميدانية عن اختلافات وفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالمحاور الأساسية التي تتضمنها الدراسة الميدانية، وسوف يتم الكشف عن تلك الفروق والاختلافات فيما بعد.

٣- مكان الميلاد:

تكشف البيانات الميدانية الخاصة بمكان الميلاد عن أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة قد ولدوا في مدينة الدوحة، حيث بلغت نسبة هذا المتغير ٩٠,٢% من إجمالي العينة، بينما جاءت نسبة الدين ولدوا في القاهرة والبحرين متساوية ١,٧% لكل منهما، وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات الثلاثة الأخرى الواردة بالجدول (لبنان، دمشق، الولايات المتحدة الأمريكية) حيث بلغت نسبة كل منها ٠,٦%، أما نسبة المنحوتين الذين لم يجيبوا على هذا السؤال (غير مبين)، فقد بلغت ٤,٦%. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٣) يوضح
توزيع العينة طبقاً لمكان الميلاد

مكان الميلاد	ك	%
الدوحة	١٥٧	٩٠,٢
القاهرة	٣	١,٧

البحرين	٣	١,٧
لبنان	١	٠,٦
دمشق	١	٠,٦
الولايات المتحدة الامريكية	١	٠,٦
غير مبين	٨	٤,٦
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

٤- مكان الإقامة:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية أيضاً عن أن الاغلبية العظمى من عينة الدراسة تقيم في مدينة الدوحة، حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٨% من إجمالي العينة، بينما جاءت نسبة المبحوثين الذين يقيمون خارج مدينة الدوحة ١٢,٦، وأن نسبة المتغير الأخير (غير مبين)، قد بلغت فقط ٠,٦%. وتؤكد النتائج الواردة بالجدول التالي ذلك

جدول رقم (٤) يوضح
توزيع الحالات طبقاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	ن	%
الدوحة	١٥١	٨٦,٨
خارج الدوحة	٢٢	١٢,٦
غير مبين	١	٠,٦
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

٥- الحالة الزوجية:

تكشف معطيات الدراسة الميدانية عن أن نسبة المتزوجين على مستوى عينة الدراسة (ذكور وإناث)، قد بلغت ٦٦,٧% من إجمالي العينة، وقد احتلت هذه النسبة المرتبة الأولى، بينما بلغت نسبة غير المتزوجين على مستوى العينة ٣١,٦%، في

حيث جاءت نسبة المطلقين محدودة، حيث لم تتجاوز ١,٧% من إجمالي عينة الدراسة، والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك.

جدول رقم (٥) يوضح
توزيع العينة طبقاً للحالة الزوجية

الحالة الزوجية	ك	%
اعزب	٥٥	٣١,٦
متزوج	١١٦	٦٦,٧
مطلق	٣	١,٧
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

٦- عدد مرات الزواج:

أوصحت بيانات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعدد مرات الزواج، أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة على مستوى الجنسين قد جاءت في فئة (واحدة)، حيث بلغت نسبتها ٩٦,٦%، أما نسبة المتزوجين للمرة الثانية فلم تتجاوز ٣,٤% وهو الأمر الذي يشير إلى أن ظاهرة تعدد مرات الزواج، والتي كانت تمثل في مراحل سابقة سمة أساسية من سمات المجتمعات الخليجية بعامة، والمجتمع القطري قد شهدت تراجعاً في السنوات الأخيرة بفعل تأثير المتغيرات المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك نتيجة لتغير سطوومة القيم الاجتماعية التقليدية، التي كانت تدعم وتشجع على ذلك. ويمكن توصيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦) يوضح
توزيع العينة طبقاً لعدد مرات الزواج

العدد	ك	%
ولحدة	١١٢	٩٦,٦
اثنان	٤	٣,٤

الإجمالي	١١٦	١٠٠
----------	-----	-----

٧- عدد الأبناء:

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعدد الأبناء الذكور والإناث على مستوى عينة الدراسة عن وجود بعض الفروق البسيطة، حيث بلغت نسبة الأبناء الإناث عد متعير العند(٢-١) ٥٥,٥%، بينما بلغت نسبة الأبناء الذكور عند ذات المتعير ٥٢,٩%، وكذلك الحال بالنسبة للمتعير الثاني(٣-٤)، حيث بلغت نسبة الأبناء الذكور ٢٤,٤%، والأبناء الإناث ٢١,٠%. وكذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالمتعير الثالث(٥-٦)، حيث بلغت نسبة الأبناء الإناث ٥,٩%، والأبناء الذكور ٥,٠%. أما نسبة الإستجابات التي جاءت في متعير(غير مبين)، فقد بلغت ١٦,٨%.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(٧) يوضح
توزيع العينة طبقاً لعدد الأبناء

العدد	الأبناء الذكور		الأبناء الإناث	
	ك	%	ك	%
١ - ٢	٦٣	٥٢,٩	٦٦	٥٥,٥
٣ - ٤	٢٩	٢٤,٤	٢٥	٢١,٠
٥ - ٦	٦	٥,٠	٧	٥,٩
أكثر من ٧	٠	٠	١	٠,٨
غير مبين	٢١	١٧,٦	٢٠	١٦,٨
الإجمالي	١١٩	١٠٠	١١٩	١٠٠

٨- عدد أفراد الأسرة:

فيما يتعلق بإجمالي عدد أفراد الأسرة، كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن إجمالي نسبة الأسر التي يتراوح عددها بين ١-٦ أفراد، قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغت هذه النسبة ٤٤,٨%، بينما بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين ٥-١٠ أفراد ٣٥,٦%، وأل الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن أحد عشرة فرداً قد بلغت

نسبتها ٤,٠%. أما نسبة الذين لم يجيبوا على هذا التساؤل، فقد بلغت ١٥,٥%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٨)
توزيع العينة طبقاً
لإجمالي عدد أفراد الأسرة

العدد	ك	%
١ - ٥	٦٢	٣٥,٦
٦ - ١٠	٧٨	٤٤,٨
١١ فأكثر	٧	٤,٠
غير مبين	٢٧	١٥,٥
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

نستنتج من البيانات السابقة أن نمط الأسرة المتوسطة الحجم هو النمط الأكثر انتشاراً على مستوى عينة الدراسة، مما يعني أن ثمة تغيرات قد شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وبخاصة تلك التي تتعلق بكثرة الإنجاب، تلك التغيرات القيمة لا شك أنها تعد انعكاساً لمجموعة من العوامل والظروف المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي انعكست بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة على اتجاهات المواطن القطري، ومن على سلوكه الاجتماعي، وبحلصة تحاه عملية الإنجاب.

٩- المستوى التعليمي:

تعكس بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمستوى التعليمي لعينة الدراسة مدى التطور الذي شهده المجتمع القطري خلال السنوات الأخيرة، وبحلصة في مجال التعليم، حيث جاء متغير التعليم الجامعي في المرتبة الأولى، وقد بلغت نسبته ٦٦,١% من إجمالي عينة الدراسة، يليه متغير الدراسات العليا، وقد بلغت نسبته ٢٣,٠%، أما نسبة الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط، فقد بلغت نسبتهم ٨,٠%،

هي حين تساوت نسبة الحاصلين على الابتدائية والإعدادية والمتوسط ومن يعرفون القراءة والكتابة؛ حيث بلغت نسبة كل متغير منها ٠,٦%. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد على ذلك.

جدول رقم (٩)
توزيع الحالات طبقاً للمستويات التعليمية

المستويات التعليمية	ك	%
يقرا ويكتب	١	٠,٦
ابتدائية	١	٠,٦
اعدادية	١	٠,٦
تعليم متوسط	١	٠,٦
تعليم قبل الجامعي	١٤	٨,٠
تعليم جامعي	١١٥	٦٦,١
دراسات عليا	٤٠	٢٣,٠
غير مبين	١	٠,٦
الاجمالي	١٧٤	١٠٠

١٠- المهنة:

كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن تنوع في مهن المبحوثين، حيث بلغت نسبة الوظائف المهنية (محامي، طبيب، مهندس، مدرس) ٣١,٠% من اجمالي العينة، تليها فئة طلاب الجامعة، حيث بلغت نسبتهم ١٨,٤%، ثم مهنة أستاذ جامعي ١٧,٢%، اما مهنة موظف، فقد بلغت ١٥,٥%، وكذلك بلغت نسبتي فئة المتقاعدين (على المعاش)، وفئة التجار ورحل الأعمال ٥,٧% لكل منهما. أما فئة كبار المسؤولين (وزير، وكلاء الوزارة، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ٣,٥%، وأخيراً بلغت نسبة العمل ٠,٦% من اجمالي العينة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠) يوضح
توزيع العينة طبقاً للمهن

المهنة	ك	%
--------	---	---

وزير	١	٠,٦
وكيل وزارة	٥	٢,٩
دكتور في الجامعة	٣٠	١٧,٢
مدرس / طبيب / مهندس	٥٤	٣١,٠
رجل أعمال / تاجر	١٠	٥,٧
موظف	٢٧	١٥,٥
طالب في الجامعة	٣٢	١٨,٤
عامل	١	٠,٦
متقاعد / على المعاش	١٠	٥,٧
غير مبين	٤	٢,٣
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

ستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن تنوع مهنة المبحوثين من حيث تخصصاتهم ومستوياتهم التعليمية ربما ينعكس بشكل واضح على تصوراتهم وادراكهم فيما يتعلق بظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة (الإيجابية والسلبية) على المواطن القطري، وبحال القيم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، كما سيتضح بعد ذلك

١١. إجمالي الدخل الشهري:

كشفت التحليلات الإحصائية لمعطيات الدراسة الميدانية، عن تنوع وتباين في مستويات الدخول الشهرية للمبحوثين بمصادرها المختلفة (الراتب الشهري، الدخل من التجارة، الدخل من المزارع، العقارات، محلات تأجير السيارات، الأعمال الإضافية)، حيث أوضحت استجابات المبحوثين وعندهم (١٤٦ مبحوث) من واقع البيانات الإحصائية للدخل أن نسبة من يتراوح إجمالي دخولهم ما بين ١٠٠٠٠: أقل من ١٥٠٠٠، قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٦% من إجمالي العينة، تليها فئة الدخل من ٥٠٠٠: أقل من ١٠٠٠٠، وذلك بنسبة ٢١,٢%، ثم فئة الدخل من ١٥٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠٠ بنسبة ١٧,١%، أما المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين ٢٠٠٠٠: أقل من ٢٥٠٠٠، فقد بلغت نسبتهم ١٣,٠%، في حين بلغت نسبة

المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين (٣٠٠٠٠: أقل من ٣٥٠٠٠) ٧,٥%، وكذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين (٢٥٠٠٠: أقل من ٣٠٠٠٠) ٦,٨%، ونسبة من تريد دخولهم عل (٤٠٠٠٠) ٥,٥%، ونسبة من تتراوح دخولهم ما بين (٣٥٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠٠) ٤,١%، وأخيراً جاءت نسبة المبحوثين الذين تقل دخولهم الإجمالية عن (٥٠٠٠) منحصصة، حيث لم تتجاوز ٢,١% من إجمالي العينة. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١١) يوضح
توزيع العينة طبقاً لإجمالي الدخل الشهري

الدخل	ك	%
أقل من ٥٠٠٠	٣	٢,١
- ٥٠٠٠	٣١	٢١,٢
- ١٠٠٠٠	٣٣	٢٢,٦
- ١٥٠٠٠	٢٥	١٧,١
- ٢٠٠٠٠	١٩	١٣,٠
- ٢٥٠٠٠	١٠	٦,٨
- ٣٠٠٠٠	١١	٧,٥
- ٣٥٠٠٠	٦	٤,١
٤٠٠٠٠ فأكثر	٨	٥,٥
الإجمالي	١٤٦	١٠٠

نستنتج من التحليلات السابقة أن ثمة تنوعاً وتبايناً في مستويات الدخل الإجمالية للمبحوثين، الأمر الذي يعبر عن التنوع والتباين في المستويات التعليمية والمهنية من ناحية، ومستويات المعيشة من ناحية أخرى، فضلاً عن التنوع في الظروف المالية والاقتصادية. ولا شك في أن هذا التباين في الظروف المادية والمعيشية ينعكس بشكل أو بآخر على تصوراتهم وأرائهم فيما يتعلق بقضايا الدراسة ومعالجتها الأساسية، كما سيتضح فيما بعد من خلال معطيات الدراسة

١٢- إجمالي الإنفاقات الشهرية للأسرة:

تتضمن الإنفاقات الشهرية للأسرة عدداً من البنود تتمثل في: الإنفاق على الطعام، الملبس، تعليم الأبناء، العلاج، السيارات، السفر، العسج والترفيه، الهواتف المتحركة، الحدم والمرييلت، الولائم، الإنترنت)، ولقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية من واقع استجابات المبحوثين وعددهم (١٥٥ مبحوث) عن تنوع وتباين مستوى الإنفاق على هذه البنود على مستوى عينة الدراسة، ويمكننا الكشف عن إجمالي الإنفاقات الشهرية على هذه البنود بشكل عام من خلال البيانات الواردة بالجدو التالي:

جدول رقم (١٢) يوضح
توزيع العينة طبقاً لإجمالي الإنفاق الشهري

الإنفاق	ك	%
أقل من ٥٠٠٠-	٢١	٢٠,٠
٥٠٠٠-	٤٥	٢٩,٠
١٠٠٠٠-	٤٨	٣١,٠
٢٠٠٠٠-	١٢	٧,٧
٣٠٠٠٠-	٧	٤,٥
٤٠٠٠٠-	٤	٢,٦
٥٠٠٠٠ فأكثر	٨	٥,٢
الإجمالي	١٥٥	١٠٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن التفاوت والتباين بين المبحوثين فيما يتعلق بحجم الإنفاقات الشهرية، حيث نسبة المبحوثين الذين يتراوح إنفاقهم الشهرية (١٠٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠٠) في المرتبة الأولى، بلغت ٣١,٠%، تليها الإنفاقات الشهرية التي تتراوح ما بين (٥٠٠٠: أقل من ١٠٠٠٠)، والتي بلغت نسبتها ٢٩,٠%، ثم الفئة (أقل من ٥٠٠٠) بنسبة ٢٠,٠%، ثم الفئة من (٢٠٠٠٠: أقل من ٣٠٠٠٠) بنسبة ٧,٧%، أما المبحوثين الذين تزيد إنفاقاتهم الشهرية عن (٥٠٠٠٠) فلم تتجاوز نسبتهم ٥,٢%، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يتراوح إجمالي إنفاقهم الشهرية ما بين (٣٠٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠٠) فقد بلغت ٤,٥% من إجمالي

العينة، وأخيراً جاءت نسبة العة التي يتراوح إجمالي إنفاقها الشهرية من (٤٠٠٠٠: أقل من ٥٠٠٠)، حيث بلغت ٢,٦%.

يستنتج من ذلك أن إجمالي المبحوثين الذين تتراوح إنفاقهم الشهرية ما بين (٥٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠٠)، تمثل أعلى نسبة، حيث بلغت ٦٠,٠% من إجمالي العينة، بينما بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين تزيد إنفاقهم الشهرية عن ٢٠٠٠٠، ٢٠% من إجمالي العينة، وهي نسبة مساوية لنسبة المبحوثين الذين تبلغ إنفاقهم أقل من ٥٠٠٠ شهرياً.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه الإنفاقات الشهرية على بدود الإنفاق الموصحة سابقاً، يمكننا الكشف عنها تفصيلياً من البيانات الواردة بالجدول المرفقة بالملاحق على النحو التالي:

* فيما يتعلق بالإنفاق على الطعام، تؤكد البيانات الميدانية على التباين والاختلاف بين المبحوثين في مستويات الإنفاق في هذا المجال، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين ينفقون شهرياً (٢٠٠٠: أقل من ٣٠٠٠) على الطعام ٢٦,٨%، تليها نسبة الذين تبلغ إنفاقهم من (١٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠) ٢٤,٢%، ثم الذين ينفقون من (٣٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠) ٢٠,٣%، ثم العة التي تبلغ إنفاقها أقل من (١٠٠٠)، حيث بلغت نسبتها ١١,١%، ثم العة التي تتراوح إنفاقها أكثر من (٥٠٠٠)، حيث بلغت نسبتها ٩,٢%، وأخيراً العة التي تتراوح إنفاقها من (٤٠٠٠: أقل من ٥٠٠٠) بنسبة ٨,٥% من إجمالي العينة(*)

* فيما يتعلق بالإنفاق على الملابس، تكشف البيانات الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين تتراوح إنفاقهم على الملابس ما بين (٥٠٠: ٣٠٠٠) قد بلغت ٨٥,٧% من إجمالي العينة، في حين بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين تتراوح إنفاقهم على الملابس من (٤٠٠٠: أكثر من ٥٠٠٠) شهرياً ٨,١%، أما النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين يقل إنفاقهم الشهري على الملابس عن (٥٠٠)، فلم تتجاوز ٦,١% من إجمالي العينة(**).

وهذا يعني أن معدل انفاق المواطن الفطري في مجال شراء الملابس يعتبر مرتفعاً إلى حد كبير، الأمر الذي يؤكد على سيطرة النزعة الاستهلاكية، ومن ثم السلوك الاستهلاكي.

* أما فيما يتصل بمقدار ما ينفعه المبحوثين على تعليم الأبناء، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن نسبة المبحوثين الذين ينفقون ما بين ١٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠ على تعليم أبنائهم، قد بلغت ٢٥,٦%، أما الذين ينفقون ما بين ٣٠٠٠: ٢٠٠٠، فقد بلغت نسبتهم ١٨,٣%، في حين تساوت النسبة على مستوى العينة (٣٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠)، و (٦٠٠٠ فأكثر، حيث بلغت ١٣,٤%. أما فئة المبحوثين الذين ينفقون على تعليم أبنائهم (٥٠٠٠: أقل من ٦٠٠٠)، فقد بلغت نسبتهم ١٢,٢% من إجمالي العينة، أما الذين ينفقون على تعليم أبنائهم أقل من ١٠٠٠ ريال، فقد بلغت نسبتهم ١١,٠%، وأخيراً نسبة الذين ينفقون ما بين (٤٠٠٠: أقل من ٥٠٠٠ ريال)، فلم تتجاوز ٦,١% (**).

(**) انظر: الملاحق، الجدول رقم (٢).

(*) انظر الملاحق، الجدول رقم (١).
(**) انظر: الملاحق، الجدول رقم (٣).

وهذا يعني أن نسبة مرتفعة من المبحوثين ينفقون مبالغ عالية على تعليم أبنائهم؛ حيث بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين (١٠٠٠ : ٣٠٠٠ ريال) شهرياً على تعليم الأبناء حوالي ٥٧,٣% من إجمالي العينة، هذا بالإضافة إلى العدة التي تتفق أكثر من ٦٠٠٠ ريال شهرياً، والتي بلغت ١٢,٢%. ومن ثم يمكننا القول أن المجتمع القطري - شأنه شأن - المجتمعات العربية والخليجية الأخرى، قد شهد في السنوات الأخيرة تطوراً واضحاً في مجالات التعليم المختلفة، حيث ارتبط هذا التطور بارتفاع ملحوظ في نفقات وتكاليف التعليم، وبخاصة التعليم الخاص، فضلاً عن الانتشار الواسع لظاهرة الدروس الخصوصية.

* وفيما يتعلق بالإفاق على الهواتف المتحركة، فقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون من (٥٠٠ : ٢٠٠٠ ريال) شهرياً على الهواتف المتحركة سواء في مجال الشراء، أم الاستبدال، أم دفع الفواتير... وغير ذلك، قد بلغت هذه النسبة ٧٤,٦% من إجمالي العينة (*). مما يشير إلى سيطرة النرعات الاستهلاكية، ومن ثم السلوك الاستهلاكي، وهذه الظاهرة أصبحت تمثل الآن من بين أهم الظواهر التي اهترتها العولمة، وبخاصة في مجال تطور تكنولوجيا الإتصال، لما لها من انعكاسات سلبية كثيرة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضاً على المستويين الاجتماعي والثقافي.

* وفيما يتعلق بمقدار ما ينفقه المبحوثين على الخدم والمريبات، أوضحت البيانات الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين (٥٠٠ : ٢٠٠٠ ريال) شهرياً على الخدم والمريبات قد بلغت حوالي ٨٧,٢% من إجمالي عينة الدراسة (**). وعلى الرغم من تبليز النسبة المئوية الخاصة بكل متغير من متغيرات الإفاق الموصحة بالجدول، إلا أن النسبة الإجمالية للإفاق تعتبر مرتفعة جداً، مما

(*) انظر الملاحق، الجدول رقم (٤).

(**) انظر: الملاحق، الجدول رقم (٥).

يؤكد على أن المجتمع القطري يعد مجتمعاً استهلاكياً، وأن الاعتماد المتزايد على الخدم والمربيات، لا يعد فقط مظهراً اجتماعياً، وإنما أصبح يمثل نمطاً للحياة والمعيشة، حيث لم تعد الأسرة القطرية بإمكانها التحلي عن هذه الغات في مجال الأعمال الأسرية والمنزلية، والحظير في هذا الأمر، أن هذا الاعتماد المتزايد على هذا النمط من العمالة، قد أحدث تغيرات عديدة في مجال الأدوار الأسرية، وبخاصة أدوار المرأة والرجل.

* ومن الظواهر اللافتة للنظر أيضاً تزايد حجم الإنفاق على الولائم، حيث تشير البيانات الميدانية إلى أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين (٥٠٠: ٣٠٠٠ ريال) شهرياً على الولائم قد بلغت ٩١,٥% من إجمالي العينة(*).

* وفيما يتعلق بمقدار ما ينفقه المبحوثون على الإنترنت، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين (١٠٠: ١٠٠٠ ريال فأكثر) على الإنترنت شهرياً، قد بلغت ٩٧,١% من إجمالي العينة(**). وهذا يعني أن الإنترنت كآلية من آليات العولمة أصبحت تمثل إحدى أهم وأخطر الوسائل التي تؤثر في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم تحدث تأثيرات عديدة على المستوى السلوكي للمواطن القطري، وهو الأمر الذي سوف تكشف عنه الدراسة لاحقاً.

* أما عن نوع المسكن، فقد أوضحت البيانات الميدانية أن نمط (الفيلات)، هو النمط الأكثر انتشاراً على مستوى عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في فيلات ٦٤,٩% من إجمالي العينة، يليه نمط المسكن الشعبي، حيث

(*) انظر: الملاحق، الجدول رقم (٦).

(**) انظر الملاحق، الجدول رقم (٧).

بلغت نسبته ٢٠,٧%، أما نمط البيت العربي، فقد جاء في المرتبة الثالثة بسبعة ١٠,٣%، بينما جاءت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في شقة صغيرة، حيث لم تتجاوز ٣,٤%، وأخيراً نسبة من يقيمون في قصر ٠,٦% من إجمالي العينة(*) ونستنتج من ذلك أن ثمة أنماطاً سكنية متباينة، على الرغم من سيطرة وانتشار نمط العيلات، الأمر الذي يعكس تباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين من ناحية، مما ينعكس على توجهاتهم وأنماط سلوكهم الاجتماعي من ناحية أخرى.

* كما كشفت البيانات الميدانية أيضاً الحاصة بملكية المسكن، أن نمط المسكن الملك هو النمط الأكثر انتشاراً على مستوى عينة الدراسة، حيث بلغت نسبته ٦٩,٠%، يليه نمط المسكن الحكومي، وقد بلغت نسبته ١٧,٨%، وأخيراً نمط المسكن الإيجار، حيث بلغت نسبته ١٣,٢% (**).

هذا يعني أن نمط المسكن الملك هو الأكثر انتشاراً، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة تمنح المواطنين الأراضي، مع إعطائهم كافة التسهيلات للبناء، على الرغم من وجود أنماط سكنية أخرى تتمثل في الإيجار والسكن الحكومي.

وفيما يتعلق بنمط الإقامة في المسكن، فقد أوضحت البيانات أن نمط الإقامة المستقل هو النمط الأكثر انتشاراً على مستوى عينة البحث، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في مساكن مستقلة ٧٥,٣% من إجمالي العينة، يليه نمط المسكن المشترك، حيث بلغت نسبته ٢٣,٦% (***) وهذا يعني أن ثمة تعبيرات تشهدنا الأسرة القطرية منها: انتشار نمط الأسرة النووية، وتراجع الأنماط التقليدية للأسرة، وبخاصة الأسرة الممتدة، والتي كان من أبرز خصائصها وسماتها المعيشة المشتركة في مسكن الأسرة. غير أن هذه التعبيرات ليست - بحال من الأحوال -

(*) انظر الملاحق، الجدول رقم (٨)
(**) انظر: الملاحق، الجدول رقم (٩).
(***) انظر: الملاحق، الجدول رقم (١٠).

تغيرات جذرية، حيث تشير البيانات الميدانية الى استمرار النمط التقليدي متمثلاً في المسكن المشترك بالنسبة الموضحة عليه.

وحول التوجهات السلوكية للمبحوثين فيما يتعلق بالرغبة في تغيير المسكن الحالي، أوضحت البيانات الميدانية أن ٥٩,٨% من إجمالي العينة ليس لديهم الرغبة في تغيير مسكنهم الحالي، بينما بلغت نسبة من لديهم هذه الرغبة ٤٠,٢% (*). أما عن المبررات التي قدمها المبحوثين الذين أبدوا الرغبة في تغيير مسكنهم الحالي، فقد جاءت متعددة ومتنوعة، ويمكن ترتيبها وفقاً لأهميتها على النحو التالي: صيق المسكن الحالي بنسبة ٤٥,٧%، الرغبة في المسكن الملك بنسبة ٣٤,٣%، الرغبة في الاستقلال بنسبة ٢٨,٦%، عدم ملائمة الحي السكني ١٤,٣%، وأخيراً أن المسكن لا يناسب مركز الأسرة الاجتماعي ٤,٣% (**).

ثانياً: العولمة وتأثيراتها على أنماط السلوك الاجتماعي:

يشتمل هذا المحور على مجموعة من العناصر التي ترتبط بمظاهر التأثير الناتجة عن العولمة على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، وتتمثل تلك العناصر في: مدى الصراع عن العولمة، وصان ذلك، مفهوم العولمة من وجهة نظر المواطن القطري، ومدى تأييده للعولمة أو رفضها، ومدى معرفة المواطن بالآثار المترتبة على العولمة، ومدى وعي المواطن بتراجع دور الدولة في ظل هيمنة العولمة، وأسباب هذا التراجع من وجهة نظره، الكشف عن مدى تأثير العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية من وجهة نظر المواطن القطري، وجهات نظر المبحوثين في أهم محاطر العولمة، وما إذا كانت هناك علاقة بين العولمة والثقافة، وابعاد تلك العلاقة، وكذلك الكشف عن وجهات نظر المبحوثين حول تأثير

(*) انظر الملاحق، الجدول رقم (١١).

(**) انظر: الملاحق، الجدول رقم (١٢).

العولمة على الثقافة المحلية، ومدى وجود أنماط سلوكية جديدة نتيجة لإنتشار ثقافة العولمة، وماهي هذه السلوكيات الجديدة. وأخيراً وجهات نظر المبحوثين حول طبيعة العلاقات الأسرية، ومدى التعبير الذي تعرضت له في ظل سيطرة العولمة، والمظاهر السلوكية التي تؤكد على استمرار العلاقات التقليدية، وتلك التي تؤكد تغير هذه العلاقات بفعل وتأثير العولمة. ويمكننا توصيـح ذلك على النحو التالي:

١- مدى سماع المبحوثين عن العولمة:

فيما يتعلق بمدى سماع المبحوثين عن العولمة، كشفت البيانات الميدانية عن أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد سمعوا عن العولمة، حيث بلغت نسبتهم ٩٤,٨%، بينما ٥,٢% فقط من إجمالي العينة قد أفادوا بأنهم لم يسمعوا عن العولمة. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٣) يوضح
توزيع العينة طبقاً للسمع عن العولمة

المتغيرات	ك	%
نعم	١٦٥	٩٤,٨
لا	٩	٥,٢
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين مهنة المبحوثين ومدى سماعهم عن العولمة، فقد كشفت التحليلات الاحصائية عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير (لا)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح فئة المتقاعدين (على المعاش) بنسبة ٢٠,٠%، تليها فئة موظف بنسبة ١١,١%، وأخيراً فئة الطلاب الجامعيين. كما كشفت البيانات أيضاً عن وجود إتفاق عام بين المبحوثين فيما يتعلق بسماعهم عن العولمة، بالرغم من تباين واختلاف النسب المئوية التي تؤكد ذلك بالنسبة لكل فئة مهنية ويمكننا توصيـح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٣) المبين بالملاحق.

٢- مصادر السماع عن العولمة:

كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم (١٦٥ مبحوث)، عن مجموعة من المصادر التي شكلت معرفتهم وسماعهم عن العولمة، وقد جاء ترتيب هذه المصادر وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: وسائل الإعلام بنسبة ٩٥,٢%، القراءة عن العولمة بنسبة ٥٤,٥%، من الأصدقاء بنسبة ٢٩,٧%، وأخيراً من خلال الإنترنت بنسبة ٢٧,٩%. وهذا يؤكد على مدى التأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام المختلفة، وبخاصة الوسائل المرئية في نشر العولمة والترويج لها، من خلال البرامج المختلفة التي تقدمها عن العولمة وتأثيراتها المتنوعة. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٤) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً لمصدر السمع عن العولمة

الإستجابات	لك	%
وسائل الإعلام	١٥٧	٩٥,٢
من القراءة	٩٠	٥٤,٥
من الإنترنت	٤٦	٢٧,٩
من الأصدقاء	٤٩	٢٩,٧

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين النوع ومصدر السماع عن العولمة، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٥) يوضح
العلاقة بين النوع ومصدر السماع عن العولمة

المتغيرات	ذكور		إناث		N
	ك	%	ك	%	
وسائل الإعلام	٨١	٩٥,٣	٧٦	٩٥,٠	٨٠
من القراءة	٤٦	٥٤,١	٤٤	٥٥,٠	١٣
من الإنترنت	١٩	٢٢,٤	٢٧	٢٣,٨	٢٦٢
من الأصدقاء	٣٠	٣٥,٣	١٩	٢٣,٨	٢٣١

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومصدر سماع المبحوثين عن العولمة، وأنه ليس هناك فروق بين الجنسين في ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الموضحة بالجدول تشير إلى بعض الفروق والاختلافات بين وجهات نظر الذكور أنفسهم فيما يتعلق بالمصادر التي استمعوا من خلالها عن العولمة، حيث جاءت وسائل الإعلام في المرتبة الأولى بنسبة ٩٥,٣%، والقراءة في المرتبة الثانية بنسبة ٥٤,١%، والأصدقاء في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٥,٣%، وأخيراً الإنترنت بنسبة ٢٢,٤%. بينما تشير البيانات الخاصة بالإناث إلى أن وسائل الإعلام قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٩٥,٠%، والقراءة في المرتبة الثانية بنسبة ٥٥,٠%، والإنترنت في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣,٨%، وأخيراً الأصدقاء بنسبة ٢٣,٨% ومن ثم تبدو الفروق بين الجنسين فقط عدد المتعبرين: الإنترنت والأصدقاء، على الرغم من أنها فروق ليست ذات دلالة إحصائية. وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمصادر السماع عن العولمة.

أما عن العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومصدر السماع عن العولمة،

فيمكننا الكشف عنها من البيانات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٦) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
ومصدر السماع عن العولمة

المتغيرات	التعليم		تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		درست عليا		ن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
وسائل الإعلام	١	١٠٠	١٢	٩٢,٢	١٠٤	٩٤,٥	٢٩	٩٥,١	٨٢٩		
من القراءة	-	-	٧	٥٣,٨	٥١	٤٦,٤	٣١	٩٧,٥	١٢٦٥٦		
من الانترنت	٠	٠	١	٧,١	٢٩	٢٦,٦	١٩	٤٧,٥	١١,٦١٩		
من الأصدقاء	٠	٠	٤	٣١,٨	٧٦	٦٩,٦	١٩	٤٧,٥	٨,١٠٥		

تكشف البيانات الإحصائية الموصحة بالجدول السابق عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين والمصادر المختلفة التي سمعوا من خلالها عن العولمة. وتشير البيانات إلى أن ثمة اتعاقاً بين المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية وبخاصة (التعليم فوق المتوسط، والتعليم الجامعي، والدراسات العليا) على أن وسائل الإعلام قد شكلت المصدر الأول والأساسي الذي شكل معلوماتهم عن العولمة، ومن ثم جاءت النسب الإحصائية المعبرة عن ذلك متقاربة إلى حد كبير: ٩٢,٩%، ٩٥,٧%، ١٠٠% على التوالي. أما القراءة فقد جاءت في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبتها ٥٣,٨% للطلاب على تعليم فوق المتوسط، ٤٦,٤% للطلاب على تعليم جامعي، ٩٧,٥% للدراسات العليا. أما الاختلافات بين المبحوثين في هذا الجانب، فتندو واضحة بالنسبة للإنترنت، والأصدقاء، حيث جاءت ترتيب كل منها مختلف بالنسبة لكل فئة تعليمية عن الفئات الأخرى كما هو مبين بالجدول.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية ومصدر السماع عن العولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين والمطلقات بشأن المصادر التي استمعوا عن العولمة من خلالها. وبالرغم من ذلك، فإن القراءة المتعلقة لتلك البيانات تشير إلى اتعاق عام بينهم جميعاً على بعض المصادر الموصحة بالجدول، حيث جاءت وسائل الإعلام في مقدمة المصادر، وذلك بنسب ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٩٦,٤% لفئة متزوج،

٩٢,٢% لفئة أعرب. وكذلك بالنسبة لمصدر القراءة، والذي احتل المرتبة الثانية من وجهة نظرهم، وجاءت النسب الدالة عليه كالتالي: ٦٦,٧% لفئة مطلق، ٥٥,٩% لفئة متزوج، وأخيراً ٥١,٠% لفئة أعزب.

أما جوانب الاختلاف بين الفئات الثلاثة، فقد جاءت حول المصادر الأخرى، (الإنترنت)، والذي احتل المرتبة الثالثة بالنسبة للفئتين (مطلق وأعزب، بنسب ٣٣,٣%، ٣١,٤% على التوالي، بينما احتل المصدر ذاته المرتبة الرابعة بالنسبة لفئة متزوج، بنسبة ٢٦,١%. وكذلك (الأصدقاء)، والذي جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لفئة مطلق، وبلغت نسبته ٦٦,٧%، بينما احتل المرتبة الثالثة بالنسبة لفئة متزوج، وذلك بنسبة ٣١,٥%، والمرتبة الرابعة بالنسبة لفئة أعزب، حيث بلغت نسبته ٢٣,٥% ويتضح من تلك التحليلات أن ثمة فروق واختلافات بين آراء الباحثين في الفئات الرواجية المختلفة حول ترتيب هذه المصادر حسب أهميتها بالنسبة لكل منهم. ويتضح ذلك من التباينات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٧) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
ومصدر السماع عن العولمة

٢١ ك	مطلق		متزوج		أعزب		الحالة الزوجية
	%	ك	%	ك	%	ك	
١,٥١٧	١٠٠,٠	٣	٩٦,٤	١٠٧	٩٢,٢	٤٧	وسائل الإعلام
٥١٦	٦٦,٧	٢	٥٥,٩	٦٢	٥١,٠	٢٦	من القراءة
٥٢٤	٣٣,٣	١	٢٦,١	٢٩	٣١,٤	١٦	من الإنترنت
٣,٠٧٢	٦٦,٧	٢	٣١,٥	٣٥	٢٣,٥	١٢	من الأصدقاء

أما عن العلاقة بين مهنة الباحثين ومصدر سماعهم عن العولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمصدر القراءة، وقد جاءت تلك الفروق لصالح الفئات التالية وفقاً لترتيب نسبة كل منها على النحو التالي: (وزير، وكيل وزارة ١٠٠%)،

((دكتور جامعي ٨٦,٧%)، (رجل أعمال ٧٠,٠%)، (موظف ٥٤,٢%)، (على المعاش ٥٠,٠%)، (طالب جامعي ٤٤,٨%)، وأخيراً فئة المهنيون مدرّس، طبيب، مهندس، محامي ٣٥,٢%).

كما كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمصدر (الإنترنت)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح الفئات التالية حسب ترتيب نمية كل منها كما يلي: (وزير ١٠٠%)، (دكتور جامعي ٦٠,٠%)، (طالب جامعي ٣٤,٥%)، (رجل أعمال ٣٠,٠%)، (وكيل وزارة ٢٠,٠%)، (مهنيون ١٦,٧%)، وأخيراً (موظف ١٢,٥%)، بينما لم تظهر البيانات أية تمثيل إحصائي بالنسبة لفئة على المعاش.

كما تكشف البيانات كذلك عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمصدر (الأصدقاء)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب المعنوية الدالة عليها لصالح الفئات التالية: (وزير ١٠٠%)، (وكيل وزارة ٨٠,٠%)، (دكتور جامعي ٦٠,٠%)، (رجل أعمال ٣٠,٠%)، (على المعاش ٢٥,٠%)، (طالب جامعي ٢٤,١%)، (مهنيون ٢٢,٢%)، وأخيراً موظف ٨,٣%.

أما عن وسائل الإعلام كمصدر من المصادر التي استمع المبحوثين من خلالها عن العولمة، فثمة إجماع من جانبهم على أنها تمثل المصدر الأساسي، حيث جاءت في مقدمة المصادر جميعها من حيث تأثيراتها عليهم، بالرغم من تباین النسب الإحصائية التي تؤكد على أهميتها بالنسبة لكل فئة مهنية.

وستخلص من التحليلات السابقة أن ثمة علاقة بين المهنة ومصادر السماع عن العولمة، حيث تبين أن المصدر الأساسي للمعلومات عن العولمة كان ولا يزال يتمثل في وسائل الإعلام المختلفة وليست القراءة أو الإطلاع. ويمكن توصيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول رقم (١٤) الوارد بالملاحق.

٣. ماهية العولمة من وجهة نظر المبحوثين:

بما يتعلق بوجهات نظر المبحوثين حول ماهية العولمة، فقد أوضحت إستجابات المبحوثين وعددهم (١٦٥ مبحوث) أن العولمة تعني: (أن يكون العالم قرية واحدة)، حيث بلغت نسبة الإستجابات لهذا المتغير ٧٣,٦% من إجمالي الإستجابات، ثم متغير (إطلاق حرية التجارة بين الدول)، حيث جاءت نسبته ٤٢,٥%، وأخيراً (زيادة فعاليات الشركات متعددة الجنسيات) بنسبة ٢٩,٩%. ويتضح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (١٨) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً لماهية العولمة
من وجهة نظر المبحوثين

الإستجابات	ك	%
أن يكون العالم قرية واحدة	١٢٨	٧٧,٦
زيادة فعاليات الشركات متعددة الجنسيات	٥٢	٣١,٥
إطلاق حرية التجارة بين الدول	٧٤	٤٤,٨

يستنتج من ذلك أن المبحوثين لديهم قدر من الوعي حول ماهية العولمة ومفهومها ومصمونها باعتبارها ظاهرة تحدث تأثيرات عديدة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وحول العلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين عن ماهية العولمة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ بين المبحوثين، وذلك بالنسبة لمتغير (إطلاق حرية التجارة بين الدول)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب المنوية لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: وريزر، وكيل وزارة بنسبة متساوية ١٠٠%، تليها فئة نكتور جامعي ٨٣,٣%، ثم فئة رجل أعمال ٨٠,٠%، موظف ٥٤,٢%، فئة على المعاش ٢٥,٠%، فئة المهنيون ٢٢,٦%، وأخيراً فئة الطلاب الجامعيين ٢٠,٧%. وتؤكد هذه الفروق على

أن ثمة علاقة بين مهنة المبحوثين وتصوراتهم عن معنى العولمة. ومن ثم يمكن القول أن أكثر الفئات المهنية تأكيداً على أن العولمة تعني إطلاق حرية التجارة بين الدول هي الفئات ذات المستويات التعليمية والمهنية المرتفعة، بينما الفئات الأقل وعياً وتليداً لهذا المعنى بصفة خاصة هي الفئات الأقل من حيث المستوى التعليمي والمهني. كما تشير البيانات الإحصائية أيضاً عن وجود فروق واختلافات في تصورات المبحوثين عن معنى العولمة فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى الموصفة بالجدول رقم (١٥) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الدخل وماهية العولمة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت البيانات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير (إطلاق حرية التجارة بين الدول)، وتشير البيانات الإحصائية وفقاً لترتيبها إلى أن هذه الفروق قد جاءت لصالح أصحاب الدخول التي تتراوح من ١٥٠٠٠-٤٠٠٠٠ فأكثر على النحو التالي: فئة ٢٠٠٠٠ ٧٦,٥%، تليها فئة ٣٠٠٠٠ ٧٢,٧%، ثم فئتي ٢٥٠٠٠، ٣٥٠٠٠، وذلك بسبب متسوية ٦٦,٧% لكل منهما، أما أصحاب الدخول التي تزيد عن ٤٠٠٠٠، فقد بلغت نسبتهم ٥٠,٠%، بينما جاءت نسبة أصحاب الدخل أقل من ٣٣,٣%، ٥٠٠٠، أما فئتي الدخل: ٥٠٠٠، ١٠٠٠٠، فقد بلغت نسبتهما ٣٠,٠%، ٢٥,٠% على التوالي. وهذا يؤكد على أن ثمة علاقة بين الدخل وتصورات المبحوثين عن معنى العولمة، حيث يؤكد أصحاب الدخول المرتفعة على هذا المتغير باعتباره المعنى الأساسي للعولمة من وجهة نظرهم.

أما عن المعاني والدلالات الأخرى للعولمة، فهناك تباين واختلاف بين المبحوثين حول كل منها، فبينما جاء متغير (أن يكون العالم قرية واحدة)، في المرتبة الأولى من وجهة نظر فئات الدخول التي تتراوح ما بين أقل من ٥٠٠٠ - ٢٥٠٠٠، وأيضاً الفئة

٤٠٠٠٠ فأكثر هي المرتبة الأولى، نجد المتغير ذاته قد جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظر العتيرين: ٣٠٠٠٠، ٣٥٠٠٠. كما تبدو الفروق بين المبحوثين واضحة أيضاً بالنسبة لمتغير (ريادة فعاليات الشركات المتعددة الجنسيات)، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين دخل المبحوثين وتباين تصوراتهم عن معنى العولمة. ولاشك في أن هذه الاختلافات بين المبحوثين في تصوراتهم عن معنى العولمة نتيجة لاختلاف مستويات دخولهم، يؤكد على أن هذه الاختلافات تعبر عن تباين رؤيتهم للعولمة ومن ثم مدى وعيهم بخطورتها والآثار المترتبة عليها من ناحية، كما تعكس تباين مصالحهم وما إذا كانت العولمة تعكس هذه المصالح وتعتبر عنها من ناحية أخرى. والبيانات الموصحة بالجدول رقم (١٦) بالملاحق تبين هذه الفروق والاختلافات في وجهات نظر المبحوثين حول معنى العولمة وفقاً لاختلاف مستويات دخولهم.

٤- مدى تأييد المبحوثين للعولمة:

أما عن مدى تأييد المبحوثين للعولمة، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن فروق بينهم فيما يتعلق بذلك، حيث جاءت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم تأييدهم للعولمة ٥٨,٢% من إجمالي المبحوثين الذين أجابوا على هذا السؤال، بينما بلغت نسبة المبحوثين المؤيدين للعولمة ٤١,٨%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٦) وضع
مدى تأييد المبحوثين للعولمة

المتغيرات	ك	%
نعم	٦٩	٤١,٨
لا	٩٦	٥٨,٢
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومدى تأييدهم للعولمة، فقد كشفت البيانات والتحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بهذه القضية. وأن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية والحاصلة (الحاصلين على تعليم فوق المتوسط والحاصلين على تعليم جامعي، والنراست العليا) على عدم تأييدهم للعولمة، حيث جاءت النسب المئوية المعبرة عن وجهات نظرهم: ٧٦,٩%، ٥٤,٥%، ٦٢,٥% على التوالي. مما يعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ووجهات نظرهم حول العولمة. ويتصح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين
ومدى تأييدهم للعولمة

المتغيرات	نعم	لا	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		دراسات عليا		ن
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
نعم	١٠٠	٠	٢	٢٢,٩	٥٠	٤٥,٥	١٥	٣٧,٥	١٥	٣٧,٥	١,١٦١
لا	٠	١٠٠	٩٨	٧٦,٩	٥٠	٥٤,٥	٨٥	٦٢,٥	٨٥	٦٢,٥	
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

أما عن العلاقة بين المهنة ومدى تأييد المبحوثين للعولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للمتغير (لا)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب الإحصائية الدالة عليها على النحو التالي: الفئات (على المعاش، وكيل وزارة، وريرسمية متسوية ١٠٠%)، تليها فئة دكتور جامعي ٦٦,٧%، الفئات المهنية ٥٩,٣%، فئة الطلاب ٥١,٧%، ثم فئة الموظفين ٤١,٧%، وأخيراً فئة رجال الأعمال ٤١,٧%. وهذا يؤكد على أن ثمة علاقة بين المهنة ورفض المبحوثين لطاهرة العولمة. ويمكن تفسير هذه الاختلافات بين المبحوثين والحاصلة برفضهم للعولمة وعدم تأييدهم لها في

صوء الاختلاف في المستويات التعليمية من ناحية واختلاف المهن والحالة الزوجية ومستويات الدخل من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن اختلاف مستوى وعيهم بحظورة العولمة وتأثيراتها السلبية المختلفة. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول رقم (١٧) المبين بالملاحق

٥٥ الآثار المترتبة على العولمة:

وهيم يتصل بوجهات نظر المبحوثين حول الآثار المترتبة على العولمة، فقد كشفت إستجابات المبحوثين و عندهم (١٦٥ مبحوث) عن مجموعة من الآثار، جاء ترتيبها من حيث أهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (إطلاق الحريات بين دول العالم)، حيث بلغت نسبتها ٤٥,٥% من اجمالي الإستجابات، يليها (إضعاف قوة الدولة) بنسبة ٤٤,٢%، ثم (سيادة مبدأ البقاء للأقوى) بنسبة ٤٣,٦%، وأخيراً (انتشار الديمقراطية) بنسبة ٣٠,٩%. والبيانات الموضحة بالجدول التالي تبين ذلك:

جدول رقم (٢١) يوضح توزيع الإستجابات طبقاً للآثار المترتبة على العولمة

الإستجابات	ك	%
إضعاف قوة الدولة	٧٣	٤٤,٢
إطلاق الحريات بين دول العالم	٧٥	٤٥,٥
انتشار الديمقراطية	٥١	٣٠,٩
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	٧٢	٤٣,٦

ولا شك في أن تأكيد المبحوثين على هذه الآثار يشير إلى أن لديهم وعياً بالانعكاسات الداخلية والخارجية للعولمة وبخاصة على الصعيد السياسي، سواء هما

يتعلق بمكانة ووضع الدولة في الداخل، وتراجع سيادتها، أو في مجال العلاقات الدولية بين دول العالم، والتي تؤكد على أن السيادة والهيمنة في ظل العولمة سوف تكون للأقوى: إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين النوع والآثار المترتبة عن العولمة، فيمكننا توضيحها من البيئات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٢) يوضح
العلاقة بين النوع والآثار المترتبة على العولمة

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا
	ك	%	ك	%	
اضعاف قوة الدولة	٣٧	٤٤,٠	٣٦	٤٥,٦	٠,٣٨
إطلاق الحريات بين دول العالم	٣٣	٣٩,٣	٤٢	٥٣,٢	٣,١٥٧
انتشار الديمقراطية	٢٤	٢٨,٦	٢٧	٣٤,٢	٠,٥٩٥
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	٤٤	٥٧,٤	٢٨	٣٥,٤	٤,٧٣٦

تشير البيانات الواردة بالجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع ووجهات نظر المبحوثين حول الآثار المترتبة على العولمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها توضح أن هناك بعض الفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بترتيب هذه الآثار وفقاً لدرجة أهميتها ومدى خطورتها، فبينما جاء متغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى) في المرتبة الأولى بالنسبة لدرجة أهميته من وجهة نظر الذكور، وذلك بنسبة ٥٢,٤%، جاء متغير (إطلاق الحريات بين دول العالم) في المرتبة الأولى من وجهة نظر الإناث بنسبة ٥٣,٢%. وفي حين احتل متغير (إطلاق الحريات بين دول العالم) المرتبة الثالثة من وجهة نظر الذكور بنسبة ٣٩,٣%.

وبالرغم من تلك الاختلافات بين الذكور والإناث فيما يتعلق بأرائهم حول الآثار المترتبة على العولمة حسب تباينهم النوعي، إلا أن ثمة اتفاقاً بينهم على بعض المتغيرات الواردة بالجدول، وبخاصة بالنسبة لمتغير (اضعاف دور الدولة)، والذي

إحتل المرتبة الثانية بالنسبة للذكور والإناث، وقد بلغت نسبته ٤٤,٠% للذكور، ٤٥,٦% للإناث، وكذلك الحال بالنسبة لمتغير (إنتشار النيموقراطية)، والذي إحتل المرتبة الرابعة حسب ترتيب الآثار المترتبة على العولمة من وجهة نظرهم، وقد بلغت نسبته ٢٨,٦% للذكور، ٣٤,٢% للإناث ونستنتج من ذلك ان إختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمبحوثين ينعكس على تصوراتهم وارانهم حول الآثار المترتبة على العولمة.

أما عن طبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ووجهات نظرهم حول الآثار المترتبة على العولمة، تشير البيانات الإحصائية الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم عن الآثار المترتبة على العولمة. وبالرغم من ذلك فإن القراءة المتعمقة للبيانات تؤكد على وجود إختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بترتيب تلك الآثار حسب درجة أهميتها ومستوى حظورتها. فبينما جاء متغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى) في المرتبة الأولى من حيث أهميته بالنسبة للمستويين التعليميين فوق المتوسط والدراسات العليا، وذلك بسبب إحصائية ٤٦,٢%، ٦٣,٢% على التوالي، جاء هذا المتغير ذاته في المرتبة الثالثة بالنسبة للحاصلين على تعليم جامعي، حيث بلغت نسبته ٣٧,٣%. كما تشير البيانات أيضاً إلى ان متغير (إطلاق الحريات بين دول العالم)، قد إحتل المرتبة الأولى من حيث أهميته من وجهة نظر الحاصلين على تعليم جامعي، حيث بلغت نسبته ٤٥,٥%، في حين إحتل المتغير ذاته المرتبة الثانية من وجهة نظر الحاصلين على تعليم فوق المتوسط بنسبة ٣٨,٥%، والمرتبة الثالثة من وجهة نظر فئة الدراسات العليا، وذلك بنسبة ٥٢,٦%. أما المتغير الحاصل (باصعاف قوة الدولة)، فقد إحتل المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المستويات التعليمية الثلاثة السابقة بنسب متويزة: ٣٨,٥%، ٤٠,٩%، ٥٥,٣% على التوالي.

وهكذا يتضح لنا أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وادرائهم حول الأثار المترتبة على العولمة، بالرغم من تباين تلك الآراء حول درجة وأهمية أي من هذه الأثار من ناحية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من ناحية أخرى. ويمكننا توضيح ذلك من بيانات الجدول التالي: من خلال البيانات الإحصائية المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٣) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
والآثار المترتبة على العولمة

المتغيرات	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		دراسات عليا		ن
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
إضعاف قوة الدولة	١٠٠	١	٢٨,٥	٥	١٠,٩	١٥	٥٥,٢	٢١	٢,٧٩٧
إطلاق الحريات بين دول العلم	٠	٠	٢٨,٥	٥	١٥,٥	٥٠	٥٢,٩	٢٠	١,٨٢٨
انتشار الديمقراطية	٠	٠	٢٣,١	٢	٢٩,١	٢٢	٤٢,٩	١٦	٣,١٦٥
مساهمة مبدأ الليبرالية للأقوى	٠	٠	١٩,٢	١	٢٧,٢	٤١	٦٢,٢	٢٥	٨,٤٩٦

أما عن طبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين وتصوراتهم حول الأثار المترتبة على العولمة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية أنه على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين غير المتزوجين والمطلقين، وتصوراتهم عن الأثار المترتبة على العولمة، إلا أن البيانات ذاتها توضح بعض أوجه الإتفاق بينهم جميعاً حول بعض الأثار، وإختلافهم حول درجة أهمية البعض الآخر. أما عن أوجه الإتفاق، فقد جاءت لصالح متغير (إطلاق الحريات بين دول العالم)، حيث إحتل هذا المتغير المرتبة الأولى بالنسبة للفئات الزوجية الثلاثة، وجاءت نسبته حسب درجة أهميته لكل فئة على النحو التالي: ٦٦,٧ % لفئة مطلق، ٦٤,٤ % لفئة متزوج، ٤٤,٠ % لفئة أعزب.

أما عن جوايب الاختلاف في وجهات نظرهم، فتبدو واضحة بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فبينما جاء متغير (اضعاف قوة الدولة) في المرتبة الأولى بالنسبة لعنة مطلق بنسبة ٦٦,٧%، احتل المتغير ذاته المرتبة الثالثة بالنسبة للعنتين (متزوج، أعزب)، وذلك بنسب ٤٩,١%، ٣٤,٠% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى)، والذي احتل المرتبة الثانية من حيث درجة أهميته للعنتين (متزوج، مطلق)، بنسب ٥٠,٩%، ٣٣,٣% على التوالي، إحتل المتغير ذاته المرتبة الرابعة بالنسبة لعنة أعزب، وقد بلغت نسبته ٣٠,٠%..... وهكذا بالنسبة لمتغير إنتشار الديمقراطية، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
والأثر المترتبة على العولمة

المتغيرات الزوجية	الحالة		أعزب		متزوج		مطلق		ن
	هـ	%	هـ	%	هـ	%	هـ	%	
اضعاف قوة الدولة	١٧	٣٤,٠	٥٤	٤٩,١	٢	٦٦,٧	٣,٧٥٨		
إطلاق الحريات بين دول المعلم	٢٢	٤٤,٠	٥١	٦٤,٤	٢	٦٦,٧	١٠,٢		
انتشار الديمقراطية	١٩	٣٨,٠	٣٠	٢٧,٢	٢	٦٦,٧	٣,٦١٩		
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	١٥	٣٠,٠	٥٦	٥٠,٩	١	٣٣,٣	٦,٢٤٠		

أما عن العلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول الآثار المترتبة على العولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح هتي (وزير، وكيل وزارة، وذلك بنسبة ١٠٠%)، تليها فئة (دكتور جامعي بنسبة ٧١,٤%)، ثم فئة (رجال الأعمال ٦٠,٠%)، (فئة على المعاش بنسبة ٥٠,٠%)، ثم فئة (الموظفين ٤١,٧%)، وفئة المهنيين ٢٩,٦%، وأخيراً فئة طلاب الجامعة بنسبة ٢٧,٦%. وهذا يؤكد على وجود علاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين عن آثار العولمة فيما يتعلق بسيادة مبدأ البقاء للأقوى.

أما بالنسبة للآثار الأخرى، فإن البيانات تشير إلى وجود فروق واختلافات بين المبحوثين، ورغم أنها فروق ليست ذات دلالة إحصائية، إلا أنها تؤكد على أن الاختلافات المهنية بين المبحوثين تؤثر على تصوراتهم آرائهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة خطورة تلك الآثار، وتتجسد هذه الاختلافات في وجهات نظرهم في البيئات المينة بالجدول رقم (١٨) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الدخل والآثار المترتبة على العولمة، فبالرغم من أن التحليلات الإحصائية قد كشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند أي مستوى معنوية فيما يتصل بالعلاقة بين الدخل وتصوراتهم عن الآثار المترتبة على العولمة، إلا أن التحليلات المتعمقة للبيانات تشير إلى وجود فروق واختلافات بينهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة هذه الآثار من وجهة نظرهم. أي أن المبحوثين بالرغم من تأكيدهم على أن العولمة قد أحدثت آثاراً عديدة تمثلت في: إضعاف قوة الدولة، إطلاق الحريات بين دول العالم، إنتشار الديمقراطية، سيادة

مبدأ النقاء للأقوى، إلا أن هناك تباين واحتلاف في آرائهم حول أهمية كل منها، وتتجسد هذه الاختلافات في البيانات الموصحة بالجدول رقم (١٩) المبين بالملاحق.

٦- مدى تراجع دور الدولة في ظل نظام العولمة:

فيما يتصل بآراء المبحوثين حول مدى تراجع دور الدولة في ظل نظام العولمة، كشفت معطيات الدراسة الميدانية الخاصة باستجابات المبحوثين وعددهم (١٦٥ مبحوث) عن أن الأغلبية العظمى منهم يؤكدون على تراجع دور الدولة في ظل هيمنة العولمة وسيادتها، حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٣% من إجمالي العينة، في حين أكد ٣٢,٧% على عدم تراجع دور الدولة. وتؤكد البيانات الواردة بالجدول التالي على وجهات نظرهم في هذه القضية.

جدول رقم (٢٥) يوضح
آراء المبحوثين حول تراجع دور الدولة
في ظل نظام العولمة

الإستجابات	ك	%
نعم	١١١	٦٧,٣
لا	٥٤	٣٢,٧
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

٧- أسباب التراجع في دور الدولة:

أما عن وجهات نظر المبحوثين في أسباب التراجع في دور الدولة، فقد كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم (١١١ مبحوث) عن مجموعة من الأسباب، جاءت وفقاً

لترتيبها من حيث الأهمية على النحو التالي: (تقديم الدولة بعض التنازلات)، وقد بلغت نسبة هذا المتغير ٦٦,٧%، (اتباع الدول النامية لسياسات كانت عارفة عنها) بنسبة ٤٥,٠%، ثم (تقلص دور الدولة في الاقتصاد) بنسبة ٤٢,٣%، وأخيراً (سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة) بنسبة ٣١,٥% من إجمالي الاستجابات.

ونستنتج من ذلك أنه على الرغم من ثباين وجهات نظر المبحوثين حول الأسباب التي تؤدي إلى تراجع دور الدولة في ظل هيمنة العولمة وانتشارها، إلا أن هذه الأسباب جميعها تؤكد على وعيهم بحظورة العولمة على الصعيد السياسي، والذي يؤثر أيضاً على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم على مكانة الدولة فيما يتعلق بملكيتها للمصادر الأساسية. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٦) يوضح أسباب تراجع دور الدولة من وجهة نظر المبحوثين

الاستجابات	له	%
تقديم الدولة بعض التنازلات	٧٤	٦٦,٧
تقلص دور الدولة في الاقتصاد	٤٧	٤٢,٣
سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة	٣٥	٣١,٥
اتباع الدول النامية لسياسات كانت عارفة عنها	٥٠	٤٥,٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين النوع ووجهات نظر المبحوثين حول أسباب تراجع دور الدولة في ظل العولمة، فيمكننا الكشف عنها من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٧) يوضح العلاقة بين النوع وأسباب التراجع في دور الدولة

الاستجابات	ذكر		انثى		كا
	ك	%	ك	%	
تقديم الدولة بعض التسهيلات	٣٤	٦٠,٧	٤٠	٧٢,٧	١,٨٠٢
تقلص دور الدولة في الاقتصاد	٢٦	٤٦,٤	٢١	٣٨,٢	٠,٧٧٣
سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة	٢٢	٣٩,٣	١٣	٢٣,٦	٣,١٤٨
اتباع الدول النامية لسياسات كانت عازقة عنها	٢٥	٤٤,٦	٢٥	٤٥,٥	٠,٠٠٧

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع وأسباب التراجع في دور الدولة، وبالرغم من ذلك، فإن التحليل المتعمق للبيانات دلتها يشير إلى وجود بعض الفروق والاختلافات ليس فقط على مستوى الذكور، ولكن أيضاً على مستوى الإناث فيما يتعلق بدرجة وأهمية الأسباب الواردة بالجدول. حيث جاء ترتيب هذه الأسباب حسب درجة أهميتها من وجهة نظر الذكور على النحو التالي: تقديم الدولة بعض التسهيلات بنسبة ٦٠,٧%، تقلص دور الدولة في الاقتصاد بنسبة ٤٦,٤%، اتباع الدول النامية لسياسات كانت عازقة عنها بنسبة ٤٤,٦%، وأخيراً سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة بنسبة ٣٩,٣% بينما جاء ترتيب تلك الأسباب من وجهة نظر الإناث كما يلي: تقديم الدولة بعض التسهيلات بنسبة ٧٢,٧%، اتباع الدول النامية لسياسات كانت عازقة عنها بنسبة ٤٥,٥%، تقلص دور الدولة في الاقتصاد بنسبة ٣٨,٢%، وأخيراً سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة بنسبة ٢٣,٦%.

ومن ثم يمكن القول، أنه بالرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى معنوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بأسباب التراجع في دور الدولة في ظل العولمة، إلا أن البيانات الواردة بالجدول تشير إلى وجود فروق بين وجهات

نظرهم حول المتغيرين: تقلص دور الدولة في الاقتصاد، اتساع الدول النامية لسياسات كانت عارفة عنها، كما يتضح من النسب المئوية المبينة بالجدول.

أما عن العلاقة بين المهنة وأسباب التراجع في دور الدولة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد هذه العلاقة، وبالرغم من ذلك، فإن القراءة المتعمقة للبيانات تشير إلى وجود اتساق عام بين المبحوثين جميعهم على الرغم من تباين ظروفهم المهنية على أن (تقديم الدولة بعض التسهيلات)، يمثل أحد أهم الأسباب التي تجسد تراجع دور الدولة في ظل سيادة العولمة وهيمنتها على كافة الأصعدة، وبخاصة الصعيد السياسي، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع الفئات المهنية، بالرغم من تباين النسب الإحصائية التي تؤكد وجهات نظرهم فيما يتعلق بهذا المتغير.

أما عن أوجه الاختلاف بين المبحوثين فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، فإن البيانات والتحليلات الإحصائية تؤكد، ومن يمكن القول أن هناك علاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول أسباب تراجع دور الدولة في ظل العولمة، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٠) المبين بالملاحق.

أما بخصوص العلاقة بين الدخل وأسباب التراجع في دور الدولة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بالنسبة لمتغير (تقلص دور الدولة في الاقتصاد)، حيث تشير تلك التحليلات إلى أن هذه الفروق قد جاءت لصالح بعض الفئات على النحو التالي: فئة أقل من ٥٠٠٠، حيث بلغت نسبتها ١٠٠%، تليها فئة الدخل ١٥٠٠٠ بنسبة ٧٣,٧%، ثم فئة الدخل ٢٥٠٠٠، ٣٥٠٠٠، بنسب متساوية بلغت ٦٦,٧%

لكل فئة منهما، ثم فئة الدخل ٢٠٠٠٠ بنسبة ٤١,٧%، والفئة ٥٠٠٠ بنسبة ٣٥,٠%، فئة ٣٠٠٠٠ ٢٨,٦%، وأخيراً فئة الدخل ٤٠٠٠ فأكثر بنسبة لا تتجاوز ٢٢,٢%. وهذا يؤكد على أن مستوى دخل المبحوثين يؤثر في تصوراتهم عن الأسباب التي أدت إلى التراجع في دور الدولة بسبب العولمة، وبخاصة بالنسبة لمتغير تقلص دورها في الجوانب الاقتصادية.

ومن جانب آخر تؤكد البيانات الخاصة بالمتغيرين (سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عارضة عنها) على الفروق والاختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بأهمية هذين السببين.

كما تشير البيانات ذاتها إلى أنه بالرغم من تلك الفروق والاختلافات، إلا أن ثمة إتفاقاً عاماً بين المبحوثين على أن أهم الأسباب المسؤولة عن تراجع دور الدولة في ظل سيادة العولمة وهيمنتها، إنما يتمثل في (تقديم الدولة بعض التنازلات)، حيث جاء هذا السبب في مقدمة الأسباب من وجهة نظرهم جميعاً، بالرغم من تباين واختلاف النسب وفقاً لاختلاف مستويات الدول. ونستنتج من ذلك أن هناك علاقة بين التباين في مستويات الدول وتصورات المبحوثين لأسباب التراجع في دور الدولة كانعكاس للعولمة. ويمكننا توصيـح هذه الأمور من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٢١) المبين بالملاحق.

٨- أهم تأثيرات العولمة في سلوك الأفراد في الدول النامية:

وفيما يتعلق بأهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد أوضحت استطلاعات المبحوثين وعندهم (١٥٦ مبحوث)، عن مجموعة متنوعة من التأثيرات جاء ترتيبها وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (سيادة القيم

العربية بدلاً من القيم المحلية)، حيث بلغت نسبتها ٦٣,٦%، ثم متغير (تدني السلوك العربي الإسلامي عند الفرد)، وقد بلغت نسبته ٥٠,٣%، وقد جاء متغير (التصادم بين قيم العولمة العربية والقيم الإسلامية) في المرتبة الثالثة، وقد بلغت نسبته ٤٨,٥%، ثم متغير (فرض الهيمنة الأمريكية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٥,٥%، أما متغير (تقليد الشباب العربي لكل ما هو غربي)، فقد جاء في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٨,٨%، وأخيراً (ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية)، حيث بلغت نسبته ٣٦,٤%. ويمكننا توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٢٨) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين حول أهم تأثيرات العولمة
في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية

الإستجابات	ك	%
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	١٠٥	٦٣,٦
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	٦١	٣٩,٤
فرض الهيمنة الأمريكية	٧٥	٤٥,٥
تدني السلوك العربي الإسلامي عند الفرد	٨٣	٥٠,٣
التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية	٨١	٤٨,٥
تقليد الشباب العربي لكل ما هو غربي	٦٤	٣٨,٨

ستنتج من التحليلات السابقة أن ثمة مجموعة من التأثيرات المهمة والخطيرة التي أفرزتها - ولا تزال - العولمة في الدول النامية، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، من خلال سيطرة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الصناعات المحلية، ولكن أيضاً على الصعيد الثقافي والقيمي، حيث

السيطرة والهيمنة للقيم العربية، التي حلت محل القيم المحلية (العربية والإسلامية)، الأمر الذي صاحبه تأثيرات على المستوى السلوكي، والذي يتمثل في تقليد ومحاكاة الشباب العربي للسماج السلوكية ذات الطابع العربي، والتي لا تتناسب وخصوصية ثقافتنا العربية والإسلامية.

أما عن العلاقة بين النوع وأهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية، يمكننا توصيحتها من البيانات الواردة بالجدول التالي.

جدول رقم (٢٩) يوضح
العلاقة بين النوع وأهم تأثيرات العولمة
في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية

المتغيرات	ذكر		أنثى		كا ^٢
	ك	%	ك	%	
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	٥٤	٦٣,٥	٥١	٦٣,٨	٠,٠١
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	٦٩	٣٤,١	٣١	٣٨,٨	٠,٢٨٢
فرض الهيمنة الأمريكية	٣٦	٤٢,٤	٣٩	٤٨,٨	٠,٦٨٠
تكفئ السلوك العربي الإسلامي عند الفرد	٤٢	٤٩,٤	٤١	٥١,٣	٠,٥٦
التصادم بين قيم العولمة العربية والإسلامية	٤٠	٤٧,١	٤٠	٥٠,٠٠	٠,١٤٣
تقليد الشباب العربي لكل ما هو غربي	٣٧	٤٣,٥	٢٧	٣٣,٨	١,٦٦٠

تؤكد البيانات الموصحة بالجدول السابق عدم وجود فروق دالة احصائياً بين النوع و آراء المبحوثين من الجنسين حول أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحليل المتعمق للبيانات

والتحليلات الإحصائية يبين وجود بعض أوجه الإتفاق بين الجنسين حول أهمية بعض التأثيرات مثل: (سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية)، حيث احتل هذا المتغير المرتبة الأولى بالنسبة للجنسين من حيث درجة أهميته، فقد بلغت نسبته بالنسبة للذكور ٦٣,٥%، وبالنسبة للإناث ٦٣,٨%. وكذلك الحال بالنسبة للمتغير (تدني السلوك العربي الاسلامي عند الفرد)، والذي احتل المرتبة الثانية من حيث أهميته بالنسبة للجنسين، حيث بلغت نسبته للذكور ٤٩,٤%، و ٥١,٣% بالنسبة للإناث. كما احتل المتغير (التصادم بين قيم العولمة العربية والاسلامية) المرتبة الثالثة بالنسبة للذكور والإناث، فقد بلغت نسبته ٤٧,١%، ٥٠,٠% على التوالي.

أما عن أوجه الاختلاف بين الجنسين فتبدو واضحة بالنسبة للمتغيرات الأخرى الواردة بالجدول، والتي تشير إلى اختلاف درجة وأهمية هذه المتغيرات بالنسبة لكل من الجنسين كما تفسر البيانات أيضاً إلى الفروق والاختلافات على مستوى الجنس الواحد فيما يتعلق بأهمية هذه المتغيرات من وجهة نظر كل منهما.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية وأهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد كشفت البيانات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وأراهم حول أهم التأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية. وبالرغم من ذلك، فإن البيانات داتها تشير إلى وجود إتفاق بين المبحوثين في المستويات التعليمية المختلفة (تعليم فوق المتوسط، والتعليم الجامعي، والدراسات العليا) فيما يتعلق بالمؤثر الأساسي والذي يتمثل في (سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية)، والذي احتل المرتبة الأولى من وجهة نظرهم جميعاً، وجاءت النسب المعبرة عنه كالآتي: ٦١,٥%، ٦٠,٠%، ٧٥,٠% على التوالي. وبالرغم من الإتفاق العام بين المبحوثين على مجموعة من التأثيرات للعولمة في أنماط السلوك الاجتماعي، إلا أن هذه التأثيرات تتسم بالتباين

والتنوع من حيث درجة وأهمية وحظوظة كل منها من وجهة نظرهم. الأمر الذي يؤكد على أن تنوع وتباين المستوى التعليمي للمبحوثين يؤثر في اتجاهاتهم وتصوراتهم حول التأثيرات المحتملة للعولمة في سلوك الأفراد في الدول النامية. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٣٠) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية وأهم تأثيرات العولمة
في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية

المتغيرات	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		دراسات عليا		ن
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
مبادأة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	١	٨	٦١,٥	٦٦	٦١,٠	٣٠	٧٥,١	٤,٦٠٢	
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	٥	٤	٣٠,٨	٣٤	٣٠,٩	٢٧	٥٥,٠	٨,١٤١	
فرض الهيمنة الأمريكية	٥	٦	٤٦,٧	٤٥	٤٠,٩	٢٤	٦٠,١	٥,١٥٦	
تذلل الملوك العربى الإسلامى عند الفرد	٥	٥	٣٨,٥	٦١	٥٥,٥	١٧	٤٧,٥	٣,٨٧٨	
التصادم بين قيم العولمة الغربية والإسلامية	١	٤	٣٠,٨	٤٩	٤٤,٥	٢٦	٦٥,١	٧,١٢٣	
تقليد الشباب العربى لقل ما هو غربى	١	٧	٥٣,٨	٣٧	٣٣,٦	١٩	٤٧,٥	٥,٣٢١	

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين، وآرائهم حول أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الزوجية الثلاثة بهذا الشأن. غير أن التحليل المتعمق لتلك البيانات يبين وجود الكثير من الاختلافات حول

أهمية هذه التأثيرات، ومن تلك الاختلافات، أنه بينما جاء متغير (سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية)، في المتغير المرتبة الأولى، وقد بلغت نسبته حسب أهميته ٦٤,٠% لفة متزوج، ٦٢,٧% لفة أعزب، احتل المتغير ذاته في المرتبة الثانية بالنسبة لفة مطلق أما عن أوجه الاختلافات الأخرى من حيث درجة وأهمية هذه التأثيرات، فتمثل في جميع المتغيرات الميمنة بالجدول، فبينما احتل متغير (ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية) في المرتبة الأولى من حيث درجة أهميته بالنسبة لفة مطلق، احتل المتغير ذاته المرتبة السادسة بالنسبة للفتين (متزوج، أعزب)، بنسب مئوية ٤٠,٥%، ٢٣,٥% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير (التصادم بين قيم العولمة العربية والإسلامية)، والذي احتل المرتبة الثانية بالنسبة لفة أعزب، جاء التغير ذاته في المرتبة الثالثة بالنسبة لفة مطلق بنسبة ٣٣,٣%، والمرتبة الرابعة بالنسبة لفة متزوج بنسبة ٥٠,٥%.... وهكذا الحال بالنسبة للمتغيرات الأخرى الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وأهم تأثيرات
العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية

المتغيرات الزوجية	الحالة		أعزب		متزوج		مطلق		كأ ^٢
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	٣٢	٦٢,٧	٧١	٦٤,٠	٢	٦٦,٧			٠,٣٥
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	١٢	٢٣,٥	٤٥	٤٠,٥	٣	١٠٠,٠			٩,٧١٧
فرص الهيمنة الأمريكية	١٦	٣١,٤	٥٧	٥١,٤	٢	٦٦,٧			٦,١٨٠
تدنى المستوى العربي الإسلامي عند الفرد	٢٢	٤٣,١	٦٠	٥٤,١	١	٣٣,٣			٢,٠١٨
التصادم بين قيم العولمة	٢٣	٤٥,١	٥٦	٥٠,٥	١	٣٣,٣			٦,٨٢

العربية والإسلامية						
١٧	٣٣,٣	٤٦	٤٩,٤	١	٣٣,٣	١,٠٠٦
تقليد الشباب العربي لكل ما هو غربي						

أما عن العلاقة بين المهنة وأهم تأثيرات العولمة في سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (التصادم بين قيم العولمة العربية والإسلامية)، حيث جاءت هذه الفروق حسب ماثيير إليه النسب المئوية لصالح الفئات التالية: وزير ١٠٠%، وكيل وزارة ٨٠,٠%، على المعاش ٧٥,٠%، دكتور جامعي ٧٠,٠%، مهنين ٤٦,٣%، موظف ٤٥,٨%، طالب جامعي ٣٤,٥%، ولم تظهر البيانات الإحصائية أية تمثيل إحصائي لعدة رجال الأعمال حول هذا المتغير. ويعني ذلك أن هناك علاقة بين مهنة المبحوثين وتباين تصوراتهم فيما يتعلق بأهمية تأثير هذا المتغير في سلوك الأفراد. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فتبدو الاختلافات بين المبحوثين واضحة فيما يتعلق بأهمية هذه التأثيرات ومدى خطورتها، وذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٢) المبين بالملاحق.

٩- أهم مخاطر العولمة:

فيما يتعلق بوجهة نظر المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة، فقد كشفت استجابات المبحوثين وعددهم (١٦٥ مبحوث) عن مجموعة متنوعة من المخاطر، جاءت وفقاً لترتيبها من حيث الأهمية من وجهة نظرهم على النحو التالي: (فقدان الهوية العربية والإسلامية)، حيث بلغت نسبته ٧٧,٠%، ثم (الصراع بين الثقافتين) بنسبة ٤١,٨%، في حين جاء المتغير (تدني ثقافة المجتمع) في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٢,٧%، أما متغير (اصمحلال دور الثقافة)، فقد جاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٥,٥%، وأخيراً (انحطاط في السلوك الفني والموسيقى)، حيث بلغت نسبته ١٥,٢%، والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك

جدول رقم (٣٢) يوضح
وجهات نظر المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة

الإستجابات	كـ	%
فقدان الهوية العربية والإسلامية	١٢٧	٧٧,٠
تدنى ثقافة المجتمع	٥٤	٣٢,٧
إنحطاط في السلوك الغنى والموسيقى	٢٥	١٥,٢
الصراع بين الثقافات	٦٩	٤١,٨
اضمحلال دور الثقافة	٤٢	٢٥,٥

ينصح من البيانات السابقة أن ثمة مجموعة من المخاطر التي تواجه المجتمعات العربية كتنعكاس للعولمة، تلك المخاطر كما عبرت عنها إستجابات المبحوثين تتعلق بالجانب الثقافي والقيمي من ناحية، والجوانب السلوكية من ناحية أخرى. وهذا يعني أن العولمة أصبحت تشكل خطراً على الثقافة العربية بعامة، كما أنها أنت – ولا تزال – إلى فقدان الهوية العربية والإسلامية، فضلاً عن إنحطاط السلوك الغنى والموسيقى. أما عن طبيعة العلاقة بين النوع و آراء المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة، فقد أوضحت البيانات والتحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين، ويؤكد على ذلك أن جميع المتغيرات الواردة بالجدول قد جاء ترتيبها من حيث أهميتها بالنسبة للجنسين متشابهاً وأنه لا توجد أية اختلافات أو فروق بينهما في هذا الشأن. مما يؤكد على أن ثمة اتفاقاً بين المبحوثين على جميع المخاطر الواردة بالجدول، والتي تؤكد على أن العولمة قد أحدثت – ولا تزال – تأثيرات سلبية عديدة ليس فقط على المستوى القيمي والثقافي (فقدان الهوية العربية والإسلامية، تدنى ثقافة المجتمع، الصراع بين الثقافات، إضمحلال دور الثقافة وتهميشها)، ولكن أيضاً على المستوى السلوكي من حيث إنحطاط السلوك الغنى والموسيقى. ويمكننا توصيح ذلك من البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٣) يوضح
العلاقة بين النوع وأهم مخاطر العولمة

المتغيرات	ذكر	أنثى
٢٥		

	ك	%	ك	%	
فقدان الهوية العربية والإسلامية	٦٥	٧٦,٥	٦٢	٧٧,٥	٠,٢٥
تدني ثقافة المجتمع	٢٦	٣٠,٦	٢٨	٣٥,٠	٠,٣٦٤
التخطيط في السلوك الفني والموسيقى	١٠	١١,٨	١٥	١٨,٨	١,٥٦٤
الصراع بين الثقافات	٣٤	٤٠,٠	٣٥	٤٣,٨	٠,٢٣٨
اضمحلال دور الثقافة	٢٣	٢٧,١	١٩	٢٣,٨	٢٣٨

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وأهم مخاطر العولمة، يمكننا توضيحها من خلال البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٣٤) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
وأهم مخاطر العولمة

المتغيرات	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		دراسات عليا		ي ^٢
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
فقدان الهوية العربية والإسلامية	١	١٠٠	١١	٨٤,٦	٨٢	٧١,٥	٣٢	٨٠,٠	١,٢٩٧
تدني ثقافة المجتمع	٥	٠	٣	٢٣,١	٢٦	٣٢,٧	١٥	٣٧,٥	١,٤٤٣
التخطيط في السلوك الفني والموسيقى	٥	٠	٣	٢٣,١	١٧	١٥,٥	٥	١٢,٥	١,٠٣٤
الصراع بين الثقافات	٥	٠	٤	٣٠,٠	٢٩	٣٥,٥	٢٥	٦٢,٥	١,٠٢٥
اضمحلال دور الثقافة	٥	٠	٢	١٥,٤	١٩	١٧,٣	٢٠	٥٠,٠	١٧,٨١١

يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم حول أهم مخاطر العولمة، غير أن التحليلات الإحصائية الموصحة بالجدول تشير إلى أن ثمة اتفاقاً بين المبحوثين بالرغم من اختلاف مستوياتهم التعليمية على أن (فقدان الهوية العربية والإسلامية)، يمثل أهم المخاطر الناتجة عن العولمة، حيث جاء هذا المتغير في مقدمة المخاطر، وبلغت نسبته ٨٤,٦% بالنسبة لفئة التعليم فوق المتوسط، و ٧٤,٥% بالنسبة لفئة التعليم الجامعي، و ٨٠,٠% بالنسبة لفئة الدراسات العليا. كما

أن متغير (الصراع بين الثقافتين) قد احتل المرتبة الثانية بين المحاطر الواردة بالجدول من وجهة نظر هذه العتات التعليمية بنسب مئوية ٣٠,٠%، ٣٥,٥%، ٦٢,٥% على التوالي. أما بقية المحاطر الأخرى، فقد جاءت متباعدة من حيث أهميتها ودرجة خطورتها على مستوى العتات التعليمية المختلفة كما تعكسها البيانات الواردة بالجدول.

أما عن العلاقة بين الحالة الزوجية وأهم مخاطر العولمة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أية مستوى معنوية. غير أن التحليلات المتعمقة لتلك البيانات تشير إلى وجود أوجه إلتفاق بين المبحوثين رغم تباين حالتهم الرواحية حول أهمية بعض المحاطر، وكذلك وجود بعض الاختلافات بينهم بشأن مدى أهمية المحاطر الأخرى. أما عن أوجه الإلتفاق فتتمثل في تأكيدهم جميعاً على أن من أهم أخطار العولمة (فقدان الهوية العربية والإسلامية)، حيث احتل هذا المتغير المرتبة الأولى من وجهة نظرهم، وجاءت بسنه ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٧٦,٦% لفئة متزوج، ٧٦,٥% لفئة أعزب. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير (الصراع بين الثقافتين)، والذي جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظرهم بنسب متفاوتة ٣٣,٣% لفئة مطلق، ٢١,٦% لفئة أعزب، ١١,٧% لفئة متزوج.

أما عن أوجه الاختلاف، فقد جاءت بالنسبة لمتغير (تدني ثقافة المجتمع)، والذي احتل المرتبة الثالثة بالنسبة لكل من (متزوج، أعزب)، وذلك بنسب ٣٥,١%، ٢٧,٥% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لفئة المتغيرات الموصحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٥) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وأهم مخاطر العولمة

المتغيرات الزوجية	الحالة		أعزب		متزوج		مطلق		ن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
فقدان الهوية العربية والإسلامية	٢٩	٧٦,٥	٨٥	٧٦,٩	٢	١٠٠,٠	٩١٤		
تفنى ثقافة المجتمع	١٤	٢٧,٥	٣٩	٣٥,١	١	٢٢,٣	٩٣٨		
تخطا طقوس السلوك الفني والموسيقى	١١	٢١,٩	١٣	١١,٧	١	٢٢,٣	٣,٤٢٧		
الصراع بين الثقافات	١٩	٣٧,٣	٤٩	٤٤,١	١	٢٢,٣	٧٧٢		
اضمحلال دور الثقافة	٨	١٥,٧	٣٤	٣٠,٦	٠	٠	٥,١٥٦		

وفيما يتصل بالعلاقة بين المهنة وأهم مخاطر العولمة، فقد كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لعدد من المتغيرات، يمكننا توصيحتها على النحو التالي: (تفنى ثقافة المجتمع)، حيث جاءت هذه العروق لصالح الفئات التالية من حيث درجة أهميتها: وزير، وكيل وزارة بنسبة متسوية ١٠٠%، تليها فئة على المعاش بنسبة ٦٢,٥%، ثم فئة دكتور جامعي بنسبة ٤٣,٣%، ثم فئة الطلاب الجامعيين بنسبة ٣٤,٥%، فئة المهنيون بنسبة ٢٤,١%، فئة رجال الأعمال ٢٠,٠%، وأخيراً فئة الموظفون بنسبة ١٦,٧. وكذلك الحال بالنسبة للمتغير (الصراع بين الثقافات)، حيث جاءت هذه العروق وفقاً لدرجة أهميتها لصالح الفئات التالية: دكتور جامعي بنسبة ٧٣,٣%، تليها فئة وكيل وزارة بنسبة ٦٠,٠%، ثم فئة الموظفون ٥٤,٢%، فئة المهنيون ٣٣,٣%، فئة الطلاب ٢٧,٦%، فئة على المعاش ٢٥,٠%، وأخيراً رجال الأعمال بنسبة ٢٠,٠%. أما

بالنسبة لمتغير (اصمحلل دور الثقافة)، فقد جاءت الفروق لصالح الفئة التالية وفقاً لدرجة أهميتها. وزير بنسبة ١٠٠%، تليها فئة دكتور جامعي ٥٣,٣%، رجال الأعمال ٥٠,٠%، وكيل وزارة بنسبة ٢٠,٠%، أما فئتي: المهنيين، والموظفين فقد جاءت نسبتهم متساوية، حيث بلغت ١٦,٧% لكل منهما، وأخيراً فئة الطلاب ١٣,٨%. ومن ثم يتضح من التحليلات السابقة أن ثمة علاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين لأهم المحاطر الناتجة عن العولمة. وهو الأمر الذي تجسده البيانات السابقة التي تتسم بالتنبيل والاختلاف. كما تبدو مظاهر الاختلاف أيضاً بين المبحوثين فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى كما تعكسها البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٣) المبين بالملاحق.

١٠- العلاقة بين الثقافة والعولمة:

أما عن آراء المبحوثين حول مدى وجود علاقة بين الثقافة والعولمة، كشفت بيانات الدراسة أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على وجود علاقة بين الثقافة والعولمة، حيث بلغت نسبتهم ٨٤,٨%، بينما بلغت نسبة الذين أكدوا على عدم وجود علاقة ١٥,٢% من إجمالي المبحوثين الذين أجابوا على السؤال وعدددهم (١٦٥ مبحوث).

ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٦) يوضح
آراء المبحوثين حول مدى وجود
علاقة بين الثقافة والعولمة

الاستجابات	ن	%
نعم	١٤٠	٨٤,٨
لا	٢٥	١٥,٢
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

١١. الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الثقافة والعولمة:

أما عن الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الثقافة والعولمة، والتي عبرت عنها استجابات المبحوثين وعددهم (١٤٠ مبحوث)، فقد جاء ترتيب تلك الأبعاد وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم كما يلي: (انتشار مفهوم العولمة الثقافية)، حيث بلغت نسبته ٤٧,٩%، (خلق ثقافات جديدة) بنسبة ٣٧,٩%، ثم (زيادة الاتصال الثقافي) بنسبة ٣٢,٩%، (الانفتاح على مختلف الآراء بنسبة ٣٢,١%، وأخيراً) ظهور مجموعة من المتقنين ليس لديهم هوية محددة) بنسبة ٢٨,٢%، والبيانات الواردة بالحدول التالي توصلح ذلك.

جدول رقم (٣٧) يوضح
أبعاد العلاقة بين الثقافة والعولمة

الإستجابات	ك	%
انتشار مفهوم العولمة الثقافية	٦٧	٤٧,٩
زيادة الاتصال الثقافي	٤٦	٣٢,٩
خلق ثقافات جديدة	٥٣	٣٧,٩
الانفتاح على مختلف الآراء	٤٥	٣٢,١
ظهور مجموعة من المتقنين ليس لديهم هوية محددة	٤٩	٢٨,٢

ستنتج من البيانات الواردة بالحدول السابق أن العلاقة بين الثقافة والعولمة تتخذ مجموعة من الأبعاد حددها المبحوثين وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم كم هو مبين من البيانات الإحصائية، وذلك انطلاقاً من النسبة المئوية التي حصل عليها كل بعد من هذه الأبعاد. الأمر الذي يؤكد على أن ثمة وعياً ثقافياً لدى المبحوثين يشير إلى أن العولمة قد أثرت بشكل أو بآخر في الثقافة، وأنه أصبح هناك مفهوماً متداولاً يطلق عليه العولمة الثقافية، كما أنه من نتائج العولمة أيضاً من وجهة نظر المبحوثين أن

ظهرت ثقافات جديدة تعبر عن تلك التغيرات وتجسدها، هذا فضلاً عن زيادة الإتصال الثقافي والإفتاح على مختلف الآراء والتيارات.

أما عن العلاقة بين النوع ووجهات نظر المبحوثين حول أبعاد العلاقة بين الثقافة والعولمة، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٣٨) يوضح
العلاقة بين النوع وأبعاد
العلاقة بين الثقافة والعولمة

المتغيرات	ذكر		إنثى		ن
	ك	%	ك	%	
انتشار مفهوم العولمة الثقافية	٣٢	٤٥,٧	٣٥	٥٠,٠	٢٥٨
زيادة الاتصال الثقافي	٢٠	٢٨,٩	٢٦	٣٧,١	١,١٦٦
خلق ثقافات جديدة	٢٦	٣٧,١	٢٧	٣٨,٦	٠,٣٠
الإفتاح على مختلف الآراء	٢٢	٣١,٤	٢٣	٣٢,٩	٠,٣٢
ظهور مجموعة من المتفكرين ليس لديهم هوية محددة	٢٣	٣٢,٩	٢٦	٣٧,١	٢٨٣

يتضح من البيانات والتحليلات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول أبعاد العلاقة بين الثقافة والعولمة، مما يعني إتفاقهم على تلك الأبعاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن القراءة المتعمقة للبيانات الإحصائية الموضحة بالجدول تشير إلى وجود إتفاق بين الذكور والإناث حول بعض الأبعاد، واختلافهم حول البعض الآخر، وذلك من حيث درجة أهمية كل بعد منها. أما عن جوانب الإتفاق فتبدو في تأكيدهم جميعاً على أن (انتشار مفهوم العولمة الثقافية)، يمثل البعد الأول لهذه العلاقة، حيث احتل المرتبة الأولى بالنسبة للعتين بنسبة ٤٥,٧% للذكور، ٥٠,٠% للإناث. وكذلك فيما يتعلق بالبعد (خلق ثقافات جديدة)، حيث جاء في المرتبة الثانية من حيث ترتيب

الأبعاد بالنسبة للعتيين، وقد بلغت نسبته ٣٧,١% للذكور، ٣٨,٦% للإناث. وكذلك الحال بالنسبة لبعء (الافتتاح على مختلف الآراء)، حيث جاء في المرتبة الرابعة بالنسبة للذكور والإناث على السواء، وبلغت نسبته ٣١,٤% للذكور، ٣٢,٩% للإناث. أما جوارب الاختلاف بين الجنسيتين فتبدو واضحة بالنسبة للمتغيرات الأخرى المميزة بالجدول.

١٢- تأثير العولمة في الثقافة المحلية:

فيما يتعلق بتأثير العولمة على الثقافة المحلية، فيمكننا توصيها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٣٩) يوضح
تأثيرات العولمة على الثقافة المحلية

الاستجابة	ك	%
ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	١١٩	٧٢,١
ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	٢٤	١٤,٥
إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية	٦٦	٤٠,٠

تكشف البيانات الموصحة بالجدول السابق عن عدد من التأثيرات المتنوعة التي تمارسها العولمة على الثقافة المحلية، وقد جاء ترتيب تلك التأثيرات حسب أهميتها من وجهة نظر المحوذين السير اجلوا على هذا السؤال وعندهم (١٦٥ محووث) على النحو التالي. (ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، حيث بلغت نسبة هذا المتغير ٧٢,١% من اجمالي الاستجابات، ثم (إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية)، وقد بلغت نسبته ٤٠,٠%، وأخيراً (ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، وذلك بنسبة لا تتجاوز ١٤,٥% من اجمالي الاستجابات.

يستنتج من ذلك مدى وعي المبحوثين بالتأثيرات السلبية التي أفررتها العولمة بشأن الثقافة المحلية، ليس فقط فيما يتعلق بظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية، ولكن أيضاً بسيطرة هيمنة ثقافة العولمة (أي الثقافة العربية) وإبتسارها على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى تراجع الثقافة المحلية وسيادة ثقافة العولمة، بكل ما تحمله من معاني ومضامين وقيم وتوجهات وأنماط سلوكية معاكسة تماماً للنظم الثقافية المحلية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وآرائهم حول تأثير العولمة على الثقافة المحلية، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي.

جدول رقم (٤٠) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
ومدى تأثير العولمة على الثقافة المحلية

٢	دراسات عليا		تعليم جامعي		تعليم فوق المتوسط		تعليم متوسط		التعليم
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	المتغيرات
١,٢٧٧	٧٥,٠	٣٠	٧١,٨	٢٩	٦١,٥	٨	١٠٠	١	ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية
٣,٥٦٩	١٠,٠	٤	١٤,٥	١٦	٣٠,٨	٤	٠	٠	ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية
٩,٩٣٩	٦٠,٠	٢٤	٣٢,٧	٣٦	٤٦,٧	٦	٠	٠	إحلال الثقافة العربية محل ثقافة وطنية

تكشف البيانات الإحصائية الموصحة بالجدول السابق عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم حول مدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية. ومن جانب آخر، تشير البيانات ذاتها إلى أن ثمة إتفاقاً عاماً بين المبحوثين في العلت التعليمية المختلفة حول التأثيرات المختلفة التي تحدثها العولمة في الثقافة المحلية، حيث جاء متغير (ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة

المحلية) في مقدمة التأثيرات من وجهة نظر العنات التعليمية المختلفة، وذلك بنسب: ٦١,٥% بالنسبة لعنة التعليم فوق المتوسط، ٧١,٨% لعنة التعليم الجامعي، ٧٥,٠% لعنة الدراسات العليا. أما متغير (احلال الثقافة العربية محل الثقافة الوطنية)، فقد جاء في المرتبة الثانية بنسب: ٤٦,٢%، ٣٢,٧%، ٦٠,٠% على التوالي وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء متغير (ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، بنسب: ٣٠,٨%، ١٤,٥%، ١٠,٠% على التوالي. ومن ثم يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وارانهم حول تأثير العولمة على الثقافة المحلية.

وهما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين وتصوراتهم عن مدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية، فيمكن توصيحتها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
وتأثير العولمة على الثقافة المحلية

المتغيرات	العزب		متزوج		مطلق		كا ^٢
	%	ك	%	ك	%	ك	
ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	٧٠,٦	٣٦	٧٢,١	٨٠	١٠٠	٣	١,٢١٩
ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	٢٣,٥	١٢	١٠,٨	١٢	٠	٠	٥,٠٦٨
احلال الثقافة العربية محل الثقافة الوطنية	٢٣,٥	١٢	١٧,٧	٥٣	٣٣,٣	١	٨,٥٩٧

تؤكد البيانات الموصحة بالجدول السابق على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متغير الحالة الزوجية ووجهات نظر المبحوثين حول مدى تأثير العولمة على الثقافة المحلية، حيث تؤكد البيانات على إتفاق المبحوثين رغم تباين

حالتهم الرواجية على أن من أهم المظاهر التي تؤكد على تأثير العولمة في الثقافة المحلية (ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، حيث جاء هذا المتغير في مقدمة التأثيرات وفقاً لترتيب أهميته من وجهة نظرهم، وقد بلغت نسبته ١٠٠,٠% لفة مطلق، ٧٢,١% لفة متزوج، ٧٠,٦% لفة أعزب. كما تشير البيانات أيضاً إلى اتفاق الباحثين على مستوى الفئات الزواجية الثلاثة حول أهمية إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية)، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الثانية وفقاً لترتيب أهميته من وجهة نظرهم، وذلك بنسب مئوية ٤٧,٧% لفة متزوج، ٣٣,٢% لفة مطلق، وأخيراً ٢٣,٥% لفة أعزب. أما حواش الاختلاف بينهم فتعكسها البيانات الخاصة بمتغير (ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، حيث احتل المرتبة الثانية من وجهة نظر فئة أعزب، والثالثة بالنسبة لفة متزوج، بينما لم تظهر البيانات الإحصائية أية تمثيل لهذا المتغير عند فئة مطلق.

أما عن العلاقة بين الدخل ومدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية، فقد كشفت البيانات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الباحثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (إحلال الثقافة العربية محل الثقافة الوطنية)، حيث تؤكد البيانات الإحصائية تلك الفروق وفقاً لأهميتها بين فئات الدخل المختلفة، فقد جاءت على النحو التالي: فئة ٢٠٠٠٠ في المقدمة بنسبة ٧٦,٥%، تليها فئة ٢٥٠٠٠ بنسبة ٦٦,٧%، ثم فئة ١٥٠٠٠ بنسبة ٦٢,٥%، فئة ١٠٠٠٠ بنسبة ٤٠,٦%، فئة ٣٠٠٠ بنسبة ٣٦,٤%، ثم فئة ٥٠٠٠ بنسبة ٢٦,٧%، وأخيراً فئة ٢٥٠٠ بنسبة ٢٢,٢%، أما الفئتين (أقل من ٥٠٠٠، أكثر من ٤٠٠٠٠)، فلم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي بالنسبة لهن. وتؤكد هذه التحليلات على أن ثمة علاقة بين الدخل وتصورات الباحثين حول تأثير العولمة في هذا الجانب. بينما لم تكشف التحليلات الإحصائية عن وجود أية فروق أخرى ذات دلالة بالنسبة للمتغيرات الأخرى كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٤) المبين بالملاحق.

١٣- مدى وجود أنماط سلوكية جديدة نتيجة لانتشار ثقافة العولمة:

فيما يتصل بوجهات نظر المبحوثين حول مدى وجود أنماط سلوكية جديدة نتيجة لانتشار ثقافة العولمة، فقد عبر المبحوثين وعددهم (١٦٥ مبحوث) في إجاباتهم عن ذلك، حيث جاءت نسبة الذين أكدوا على وجود هذه الأنماط السلوكية الجديدة ٩٥,٨%، بينما بلغت نسبة الذين أكدوا على عدم وجود هذه الأنماط الجديدة ٣,٦% فقط، و ما نسبته ٠,٦% فقط هم من لم يجيبوا على السؤال (غير مبين). ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٢) يوضح
مدى وجود أنماط سلوكية جديدة
نتيجة لانتشار ثقافة العولمة

المتغيرات	ك	%
نعم	١٥٨	٩٥,٨
لا	٦	٣,٦
غير مبين	١	٠,٦
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

١٤- الأنماط السلوكية الجديدة التي أفرزتها العولمة:

وفيما يتصل بأنماط السلوكيات الجديدة التي أفرزتها العولمة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت استجابات المبحوثين وعددهم (١٥٨ مبحوث)، عن عدد من الأنماط السلوكية ذات الطابع السلبي، جاء ترتيبها من وجهة نظرهم على النحو التالي: التقليد الأعمى لكل ما هو غربي ٨٩,٩%، التقييم الاستهلاكية والسلوك الاستهلاكي ٦٧,١%، الحرية والإنحلال الأخلاقي ٥٥,١%، الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم العربية ٥٠,٦%، الأنانية والعربية ٣٧,٣%، وأخيراً الوصولية والمادية ٢١,٥% ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٣) يوضح

الأنماط السلوكية الجديدة

المتغيرات	ك	%
الأنانية والفردية	٥٩	٣٧,٣
القيم الاستهلاكية	١٠٦	٦٧,١
التقليد الاعصى لكل ما هو غربي	١٤٢	٨٩,٩
الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية	٨٠	٥٠,٦
الحرية والانحلال الأخلاقي	٨٧	٥٥,١
الوصولية والمادية	٣٤	٢١,٥

دستنج مما سبق أن المبحوثين قد أكدوا في استجاباتهم على مجموعة من الأنماط السلوكية السلبية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة وانتشارها، وإن انتشار هذه الأنماط السلوكية الجديدة يعكس بوضوح مدى سيطرة وهيمنة الثقافة الغربية بكل ما تحمله من مصامين قيمية، تلك الثقافة الغربية بأنماطها السلوكية المختلفة والموصحة بالجدول لا تعبر عن ثقافتنا العربية والإسلامية، وإنما تعبر عن المجتمعات الغربية المصدرة للعولمة في الأساس. ولا شك في أن انتشار هذه الأنماط السلوكية الجديدة يصاحبه تأثيرات سلبية عديدة ليس فقط على المستويين: الشخصي والأسري، ولكن أيضاً على الصعيد المجتمعي. فضلاً عن تأثيراتها السلبية على عملية التنمية بشكل عام. ومن ثم فالأمر أصبح من الخطورة التي تتطلب التصدي والمواجهة، لتقليل حدة هذه المخاطر والسلبيات.

وهيما يتعلق بالعلاقة بين النوع واءاء المبحوثين حول السلوكيات الجديدة التي أفرزتها العولمة، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الموصحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٤) يوضح
العلاقة بين النوع والسلوكيات
الجديدة التي أفرزتها العولمة

المتغيرات	ذكر	إنثى	مجموع
-----------	-----	------	-------

	ك	%	ك	%
الانانية والفردية	٣٠	٣٧,٥	٢٩	٣٧,٢
القيم الاستهلاكية	٥٣	٦٦,٣	٥٣	٦٧,٩
التقليد الأعمى لكل ما هو غربي	٧٢	٩٠,٠	٧٠	٨٩,٧
الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية	٤١	٥١,٣	٣٩	٥٠,٠
الحرية والانحلال الأخلاقي	٤٥	٥٦,٣	٤٢	٥٣,٨
الوصولية والمادية	٢٠	٢٥,٠	١٤	١٧,٩

تشير البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق الى عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهات نظرهم في أنماط السلوكيات الجديدة التي أفررتها العولمة، حيث توصلت النتائج اتفاق المبحوثين من الجنسين على مجموعة من الأنماط السلوكية ذات الطابع السلبي التي ظهرت بفعل تأثير انتشار العولمة وهيمتها، وقد جاء ترتيب هذه الأنماط السلوكية من حيث درجة أهميتها بالنسبة لكل منهما متشابهاً تماماً: (التقليد الأعمى لكل ما هو غربي) في المرتبة الأولى، وبلغت نسبته ٩٠,٠% للذكور، ٨٩,٧% للإناث، (القيم الاستهلاكية) في المرتبة الثانية بنسبة ٦٦,٣% للذكور، ٦٧,٩% للإناث، (الحرية والانحلال الأخلاقي) في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٦,٣% للذكور، ٥٣,٨% للإناث، (الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٥١,٣% للذكور، ٥٠,٠% للإناث، (الانانية والفردية) في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٧,٥% للذكور، ٣٧,٢% للإناث، وأخيراً (الوصولية والمادية) بنسبة ٢٥,٠% للذكور، ١٧,٩% للإناث. وهذا يعني عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في تصوراتهم للأنماط السلوكية الجديدة التي أفررتها العولمة وبخاصة الأنماط السلوكية ذات الطابع السلبي.

أما عن العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم حول الأنماط السلوكية الجديدة التي إنتشرت نتيجة لثقافة العولمة، فممكننا توصيحتها من خلال تحليل البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٥) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية والأنماط السلوكية
الجديدة التي إنتشرت نتيجة لثقافة العولمة

المتغيرات	تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		دراسات عليا		ن
	%	ك	%	ك	%	ك	
الانتماء والفردية	٦٣,٦	٧	٣٣,٠	٣٥	٤٢,٥	١٧	٤,٥٣٧
القيم الاستهلاكية	٥٤,٥	٦	٦٣,٢	٦٧	٨٠,٠	٣٢	٤,٥٠٩
التقليد الأعصى لكل ما هو غربي	٩٠,٩	١٠	٨٧,٧	٩٣	٩٥,٠	٣٨	١,٦٩٠
الابتعاد عن قيم الإسلام واحلال مكانها القيم الغربية	٦٣,٦	٧	٤٨,١	٥١	٥٥,٠	٢٢	١,٣١٢
الحريّة والانحلال الاخلاقي	٢٧,٣	٣	٥٥,٧	٥٩	٦٠,٠	٢٤	٣,٨٣٣
الوصولية والمادية	١٨,٢	٢	٢١,٧	٢٣	٢٢,٥	٩	٠,٩٥

تكشف البيانات الإحصائية السابقة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم حول الأنماط السلوكية الجديدة التي إنتشرت نتيجة لثقافة العولمة. وأن البيانات تشير إلى إتفاق المبحوثين وبخاصة في العتات التعليمية (فوق المتوسط والجامعي، والدراسات العليا) على عدد من الأنماط السلوكية الجديدة والتي تتسم بالطابع السلبي قد إنتشرت نتيجة لهيمنة ثقافة العولمة، وعلى الرغم من الإتفاق بينهم حول نمط (التقليد الأعصى لكل ما هو غربي)، والذي جاء في مقدمة هذه الأنماط جميعها من حيث درجة أهميته، حيث بلغت نسبته ٩٠,٩% ، ٨٧,٧% ، ٩٥,٠% على التوالي، إلا أن البيانات تشير إلى الإختلافات بين وجهات نظرهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة خطورة كل نمط من الأنماط الأخرى الواردة بالجدول.

ومن جانب آخر، فإن هناك تأثيرات أخرى خطيرة للعولمة على صعيد العلاقات الأسرية والاجتماعية، وما تعكسه من أنماط للسلوك الاجتماعي، ويتضح ذلك من خلال الكشف عن ملامح التغير في طبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة نتيجة لهيمنة العولمة وانتشار القيم المرتبطة بها.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية وارانهم حول الأنماط السلوكية الجديدة التي ظهرت نتيجة لانتشار ثقافة العولمة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد هذه العلاقة. وبالرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها تشير إلى وجود اتفاق بين المبحوثين على اختلاف هاتهم الرواحية حول النمط السلوكي المتمثل في (التقليد الأعمى لكل ما هو غربي)، والذي جاء في مقدمة الأنماط السلوكية من حيث ترتيبه بالنسبة للأنماط الأخرى، حيث بلغت نسبته ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٨٩,٧% لفئة متزوج، ٨٩,٦% لفئة أعزب.

أما عن أوجه الاختلاف فتبدو واضحة بالنسبة لدرجة ومستوى أهمية أي من الأنماط السلوكية الأخرى المبينة بالجدول. فسيما احتل نمط (الأنانية والعربية) المرتبة الثانية من وجهة نظر المطلقين، حيث بلغت نسبته ٣٣,٣%، جاء المتعبر ذاته في المرتبة الرابعة بالنسبة لغير المتزوجين بنسبة ٤١,٧%، والمرتبة الخامسة بالنسبة لفئة المتزوجين بنسبة ٣٥,٥% .. وهكذا الحال بالنسبة للأنماط الأخرى كما تعكسها البيانات الموصحة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٦) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية والأنماط السلوكية
الجديدة التي ظهرت نتيجة لانتشار ثقافة العولمة

الحالة	أعزب	متزوج	مطلق	كا
--------	------	-------	------	----

الزواجية	ك	%	ك	%	ك	%
الأثنية والفردية	٢٠	٤١,٧	٣٨	٣٥,٥	١	٣٣,٣
القيم الاستهلاكية	٢٧	٥٦,٣	٧٦	٧١,٠	٣	١٠,٠
التقليد الأعصى لكل ما هو غربي	٤٣	٨٩,٦	٩٦	٨٩,٧	٣	١٠,٠
الابتعاد عن قيم الإسلام واحلال مكانها القيم الغربية	١٩	٣٩,٦	٦٠	٦٥,١	١	٣٣,٣
الحرية والاتحلال الاخلاقي	٢٦	٥٤,٢	٥٨	٥٤,٢	٣	١٠,٠
الوصولية والمكية	١٠	٢٠,٨	٢٤	٢٢,٤	٠	٠

١٥- طبيعة العلاقات الأسرية في ظل العولمة:

حول مدى قوة العلاقة بين أفراد الأسرة، تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن تعبيرات قد أصابت العلاقات بين أفراد الأسرة نتيجة لانتشار قيم العولمة، والتعبررات المختلفة المصاحبة لها، حيث أكد ٦١,٢% من المنحوتين وعددهم (١٦٥ منحوت) أن العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعبرت، في حين أكد ٣٧,٠% منهم على أن العلاقات لم تتعبر، وأنها ما زالت قوية، ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالحدول التالي:

جدول رقم (٤٧) يوضح
مدى التغير في طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة

المتغيرات	ك	%
ما زالت قوية	٦١	٣٧,٠
العلاقة تقبرت الآن	١٠١	٦١,٢
غير مبين	٣	١,٨
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول مدى قوة العلاقات الأسرية، فقد كشفت البيانات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عدد مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للمتغير (العلاقات تعبرت الآن)، حيث جاءت تلك الفروق كما تعكسها النسب الإحصائية وفقاً لأهميتها بالنسبة للجهات المهنية المختلفة كما يلي. وكيل وزارة ١٠٠%، تليها فئة المهنيين ٧٩,٦%، ثم فئة على المعاش ٦٦,٧%، دكتور جامعي بنسبة ٦٠,٠%، طالب جامعي ٥١,٧%، موظف ٤٧,٨%، وأخيراً فئة رجال الأعمال ٢٠,٠%، بينما لم توضح البيانات أي تمثيل إحصائي لفئة ورير بالنسبة لهذا المتغير. وهذا يؤكد على أنه بالرغم من إجماع المبحوثين على أن العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعرضت للتغير نتيجة لتأثيرات العولمة، إلا أن هناك فروق بينهم فيما يتعلق بدرجة التعرّ ومعدلاته كما تعكسها البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (٢٥) المبين بالملاحق.

١٦- المظاهر السلوكية التي تؤكد على قوة العلاقات الأسرية:

أما عن المظهر السلوكية التي تدل على أن العلاقات بين أفراد الأسرة ما تزال قوية رغم تأثيرات العولمة، فقد جاء ترتيبها وفقاً لأهميتها من وجهة نظر المبحوثين وعددهم (٦١ مبحوث) على النحو التالي: الحرص على صلة الرحم، الزيارات العائلية بنسب متساوية ٨٣,٦% لكل منها، مساعدة الأقارب وأفراد الأسرة بنسبة ٦٧,٢%، وأخيراً التشجيع على زواج الأقارب بنسبة ٢٧,٨%. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد ذلك:

جدول رقم (٤٨) يوضح
المظاهر السلوكية التي تدل على
قوة العلاقة بين أفراد الأسرة

المتغيرات	ك	%
الحرص على صلة الرحم	٥١	٨٣,٦
الزيارات العائلية	٥١	٨٣,٦
مساعدة الأقارب وأفراد الأسرة	٤١	٦٧,٢
التشجيع على زواج الأقارب	١٧	٢٧,٨

تؤكد البيانات السابقة على حقيقة مهمة تتمثل في أن التعبيرات التي أحدثتها العولمة في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية ليست - بحال من الأحوال - تعبيرات جذرية، وإن القيم الأسرية وما يرتبط بها من أنماط سلوكية تقليدية لا تزال موجودة ومستمرة وفاعلة على مستوى العلاقات بين أفراد الأسرة القطرية، وتتجسد هذه القيم التقليدية القوية في مظاهر عديدة منها أن الزيارات العائلية ما تزال موجودة ومستمرة، وأن هناك حرص على استمرار القيم التي تدعم صلة الرحم بين أفراد العائلة، فضلاً عن استمرار المساعدات بين الأقارب وأفراد العائلة، وأخيراً استمرار فاعلية القيم المرتبطة بزواج الأقارب. وهذا يعني أن بعض مكونات الثقافة التقليدية ما تزال فاعلة ومؤثرة في الحياة الأسرية والاجتماعية، رغم التأثيرات المختلفة للعولمة.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين، وتصوراتهم حول ما إذا كانت العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعرضت للتغير بفعل تأثيرات العولمة أم ما تزال كما هي قوية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود أية فروق بينهم بشأن هذه القضية، حيث أدت الأغلبية العظمى منهم رغم تناوب حالتهم الرواحية عن أن العلاقة قد تغيرت، حيث جاءت النسب المئوية المعبرة عن هذا الرأي متقاربة كالآتي: ٦٦,٧% لعدة مطلق، ٦٣,٠% لعدة متزوج، ٦٠,٨% لعدة أعزب. وكذلك الحال بالنسبة لوجهات النظر التي تؤكد على أن العلاقة ما زالت قوية، حيث جاءت النسب: ٣٩,٢% لعير المتزوجين، ٣٧,٠% للمتزوجين، ٣٣,٣% للمطلقين. وتشير هذه التحليلات إلى أن الفئات الثلاثة على وعي بأن العلاقات بين أفراد الأسرة قد أصابها التغير بسبب تأثيرات العولمة. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٩) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
وطبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة في ظل العولمة

الحالة	أعزب		متزوج		مطلق		كا ^٢
	ك	%	ك	%	ك	%	
ما زالت العلاقة قوية	٢٠	٣٩,٢	٤٠	٣٧,٠	١	٢٢,٣	٠,٩٤
العلاقة تغيرت الآن	٣١	٦٠,٨	٦٨	٦٣,٠	٢	٦٦,٧	
الإجمالي	٥١	١٠٠	١٠٨	١٠٠	٣	١٠٠	

١٧- المظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير العلاقات الأسرية بفعل تأثير العولمة:
أما المظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير العلاقات بين أفراد الأسرة، فقد عبرت عنها استجابات المبحوثين وعندهم (١٠١ مبحوث)، حيث جاء ترتيبها وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: قلة الزيارات بين الأقارب ٨٨,٦%، عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم ٦٨,٣%، التفكك الأسري ٥٥,٤%، وأخيراً الصراع بين الأقارب، عدم إحترام الأبناء بنسب متساوية ٤٠,٦% لكل منهما. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥٠) يوضح
المظاهر السلوكية التي تدل على
تغير العلاقة بين أفراد الأسرة

المتغيرات	ك	%
قلة الزيارات بين الأقارب	٨٩	٨٨,٦
عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم	٦٩	٦٨,٣
الصراع بين الأقارب	٤١	٤٠,٦
التفكك الأسري	٥٦	٥٥,٤

أما عن العلاقة بين الحالة الزوجية والمظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير العلاقات بين أفراد الأسرة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وارانهم فيما يتعلق بذلك، وأنه بالرغم من اتفاقهم حول (قلة الريارات بين الأقارب)، باعتباره أحد أهم المظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير أنماط العلاقات بين أفراد الأسرة، حيث جاء هذا المتغير في المقدمة من حيث درجة أهميته بالنسبة لهم، وذلك بنسبة: ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٩٣,٥% لفئة أعرب، ٨٥,٣% لفئة متزوج، إلا أن البيانات الإحصائية تشير إلى وجود اختلافات بين وجهات نظرهم حول أهمية المظاهر الأخرى. يليه متغير (عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم)، والذي احتل المرتبة الثانية، وذلك بنسبة مئوية: ٧٣,٥% لفئة المتزوجين، ٥٠,٠% لفئة المطلقين، وأخيراً ٥٨,١% لفئة غير المتزوجين وهو الأمر الذي يؤكد على أن (قلة الريارات بين الأقارب، وعدم التمسك بالحرص على صلة الرحم) يمثلان أهم المظاهر السلوكية التي تؤكد على أن العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعرضت للتغير بفعل تأثيرات العولمة.

أما عن جوانب الاختلاف، فتبدو واضحة بالنسبة للمظاهر السلوكية الأخرى، فبينما جاء مطهر (التفكك الأسري) في المرتبة الأولى بالنسبة لفئة المطلقين، حيث بلغت نسبته ١٠٠,٠%، احتل المطهر ذاته المرتبة الثالثة بالنسبة للفتين: أعرب، متزوج بنسبة مئوية ٥٤,٨%، ٥٤,٤% على التوالي. أما متغير (عدم احترام الأبناء للأباء) كأحد المظاهر السلوكية التي تجسد تغير العلاقات الأسرية، فقد جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لفئة المطلقين بنسبة ٥٠,٠%، بينما جاء المتغير ذاته في المرتبة الرابعة بالنسبة لفئة غير المتزوجين بنسبة ٤٨,٤%، والمرتبة الخامسة بالنسبة لفئة المتزوجين بنسبة ٣٦,٨%. ويمكننا توصيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وا لمظاهر السلوكية
التي تدل على تغير قوة العلاقة بين افراد الاسرة في ظل العونة

الحالة	اعزب		متزوج		مطلق		كا
	ك	%	ك	%	ك	%	
قلة الزيارات بين الاقارب	٢٩	٩٣,٥	٥٨	٨٥,٣	٢	١٠٠	١,٦٦١
عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم	١٨	٥٨,١	٥٠	٧٣,٥	١	٥٠,٠	٢,٦٦٩
الصراع بين الاقارب	١١	٣٥,٥	٣٠	٤٤,١	٠	٠	٢,٠٥٢
التفكك الاسري	١٧	٥٤,٨	٣٧	٥٤,٤	٢	١٠٠	١,٦٤١
عدم احترام الأبناء للآباء	١٥	٤٨,٤	٢٥	٣٦,٨	١	٥٠,٠	١,٢٦٨

ثالثاً : تأثير الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي:

لا شك في أن التطورات السريعة والمتنامية التي تشهدها نظم الاتصال والإعلام على جميع الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، نتيجة للتطور في مجال التكنولوجيا، قد أحدثت - لا تزال - تغيرات عديدة ليس فقط على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والمعرفي. كما أن الانتشار الواسع والاستخدام المتزايد لشبكة المعلومات (الإنترنت)، قد صاحبه أيضاً ثورة في المحل المعرفي والمعلوماتي.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول أن إنتشار القنوات العنصرية (العالمية والعربية والمحلية)، بكل متقدمه من برامج وأعمال قد أحدثت تغيرات واضحة في منظومة القيم الاجتماعية للمواطن العربي بعمامة، والمواطن القطري بحاصة، تلك التغيرات القيمية والثقافية قد إبعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على أنماط السلوك الاجتماعي، ومن ثم فإن التعرف على هذه التأثيرات (الإيجابية والسلبية) للإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، يمثل محورا مهماً في الدراسة الراهنة.

ويمكننا توضيح ذلك من خلال التركيز على بعض المحاور والعناصر العرعية تتمثل في: القنوات العنصرية التي يعصل المواطن القطري مشاهدتها، البرامج التي يفضل المواطن مشاهدتها، البرامج التي تقدمها العنصريات والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن، أنماط السلوك الاجتماعي الحديثة التي ظهرت نتيجة لتأثير العنصريات، نوعية القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن من خلال مشاهدة العنصريات، بالإضافة إلى الكشف عن مدى إستخدام المواطن القطري للإنترنت، ومجالات هذا الإستخدام، وأخيراً التأثيرات السلوكية السلبية لإستخدام المواطن

للإتقنت. ويمكننا الكشف عن هذه الأمور جميعها من خلال معطيات وبيانات الدراسة الميدانية.

١- القنوات الفضائية المفضلة:

تكشف استجابات المبحوثين (١٧٤ مبحوث) عن أن أكثر القنوات الفضائية التي يفضلون مشاهدتها هي القنوات الفضائية العربية، حيث بلغت نسبتها ٨٨,٥% من إجمالي الاستجابات، تليها القنوات الفضائية الأجنبية بنسبة ٣٦,٢%، ثم القنوات الفضائية المحلية بنسبة ٢٠,١%، وأخيراً القنوات المحلية الأرضية بنسبة ١٤,٩%. وتؤكد هذه البيانات على أن القنوات الفضائية بصفة عامة (العربية والأجنبية والمحلية)، على اختلاف درجة أهميتها بالنسبة للمواطن القطري، قد شكلت محور اهتماماته، ويرجع ذلك إلى تنوع برامجها بالمقارنة بالقنوات المحلية الأرضية من ناحية، وقدرتها على التأثير في جمهور المشاهدين من ناحية أخرى. ويمكن توصيح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥٢) يوضح
القنوات الفضائية التي يفضل
المبحوثين مشاهدتها

الاستجابات	ك	%
القنوات الفضائية العربية	١٥٤	٨٨,٥
القنوات الفضائية الأجنبية	٦٣	٣٦,٢
القنوات الفضائية المحلية	٣٥	٢٠,١
القنوات المحلية الأرضية	٢٦	١٤,٩

وحول العلاقة بين الحالة الزوجية والقنوات الفضائية التي يفضلون مشاهدتها، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزوجية والقنوات الفضائية التي يفضل المبحوثين مشاهدتها، وأن ثمة اتفاقاً بينهم جميعاً على أن القنوات الفضائية العربية هي القنوات الأولى التي يفضلون

مشاهدتها، وتؤكد البيانات الإحصائية ذلك، حيث بلغت نسبتها ١٠٠,٠% بالنسبة لفئة المطلقين، ٩٠,٣% لفئة المتزوجين، ٨٩,١% لفئة غير المتزوجين، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين الحالة الزوجية واختيار قناة معينة من جانب المنحوتين جميعاً. أما القنوات الفضائية الأجنبية، فقد جاءت في المرتبة الثانية بالنسبة للعزباء، اعزب، متزوج، بنسب ٤٩,١%، ٣١,٩% على التوالي، بينما لم تمثل هذه القنوات بالنسبة لفئة المطلقين. ومن جانب آخر، احتلت القنوات الفضائية المحلية المرتبة الثالثة بالنسبة لكل من غير المتزوجين والمتزوجين، وذلك بنسب ٢١,٨%، ٢٠,٤% على التوالي، بينما لم تمثل هذه القنوات بالنسبة لفئة المطلقين. وأخيراً جاءت القنوات المحلية الأرضية في المرتبة الرابعة من وجهة نظر المتزوجين وغير المتزوجين بنسب: ١٥,٠%، ١٤,٥% على التوالي، في حين احتلت هذه القنوات المرتبة الثانية من وجهة نظر المطلقين، وقد بلغت نسبتها ٣٣,٣%. وهذا يؤكد على أن القنوات الفضائية العربية والأجنبية تمثل أكثر القنوات التي يفصل المنحوتين مشاهدتها بالرغم من تباين حالاتهم الزوجية، بينما تأتي القنوات المحلية سواء الفضائية أم الأرضية في درجات أقل، وربما يرجع ذلك إلى تنوع وتعدد البرامج التي تقدمها الفضائيات بالمقارنة بالقنوات المحلية بصورة عامة. ويمكننا توصيخ ذلك من خلال البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥٣) بوضع
العلاقة بين الحالة الزوجية
والقناة الفضائية المفضل مشاهدتها

المتغيرات	الحالة لزوجية		اعزب		متزوج		مطلق		ن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
القنوات الفضائية العربية	٤٩	٨٩,١	١٠٢	٩٠,٣	٣	١٠٠	٣٩٤		
القنوات الفضائية الأجنبية	٢٧	٤٩,١	٢٦	٣١,٩	٠	٠	١,٥٠٢		
القنوات الفضائية المحلية	٩٢	٢١,٨	٢٣	٢٠,٤	٠	٠	٨٣٥		
القنوات المحلية الأرضية	٨	١٤,٥	١٧	١٥,٠	١	٣٣,٣	٧٨٦		

أما عن العلاقة بين المهنة والقنوات الفضائية التي يفضل المبحوثون مشاهدتها، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة (للقنوات العصبية الأجنبية)، حيث جاءت هذه الفروق بالترتيب كما تعكسها البيانات الإحصائية لصالح العتات المهنية على النحو التالي: فئة العمال بنسبة ١٠٠%، تليها فئة دكتور جامعي ٦٦,٧%، طالب جامعي ٥٠,٠%، موظف ٤٦,٢%، رجال أعمال، وكيل وزارة بنسب متساوية ٢٠,٠%، وأخيراً المهنيون بنسبة ١٧,٠%. ومن ثم يتضح مدى تأثير التبلي في الأوصاع المهنية في تصورات المبحوثين حول القنوات العصبية التي يفصلون مشاهدتها، وبخاصة بالنسبة للعصائيات الأجنبية.

ومن جانب آخر، تكشف البيانات أيضاً عن وجود اختلافات بين وجهات نظر المبحوثين وفقاً لاختلاف مهنتهم والقنوات الأخرى التي يفصلون مشاهدتها، حيث تجسد هذه الاختلافات بوصوح من خلال البيانات الإحصائية الخاصة بالقنوات العصبية المحلية، والقنوات المحلية الأرضية.

أما أوجه الإتفاق بين المبحوثين على اختلاف أوضاعهم المهنية فتتضح بالنسبة للقنوات العصبية العربية، حيث نجد إجماعاً بينهم على أنها أهم القنوات التي يفصلونها، ومن ثم جاءت في مقدمة القنوات التي وقع عليها الاختير من جانبهم جميعاً، بالمقارنة بالعصائيات الأجنبية، أو القنوات العصبية المحلية، أو القنوات المحلية الأرضية، والتي جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة لمعظم العتات المهنية، كما توضحها البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٦) المبين بالملاحق.

٢- البرامج التي يفضل المواطن القطري مشاهدتها في القنوات الفضائية:

أوضحت استجابات المبحوثين وعددهم (١٧٤ مبحوث) أن ثمة مجموعة متنوعة من البرامج التي يعطلون مشاهدتها من خلال القنوات الفضائية المختلفة، وقد جاء ترتيب هذه البرامج وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: البرامج الثقافية ٦٢.١%، البرامج الدينية ٦٠.٣%، الأخبار ٥٨.٠%، الأفلام والمسلسلات العربية ٤٣.٧%، ثم الأفلام والمسلسلات الأجنبية ٣٥.٦%، البرامج السياسية ٣٤.٥%، البرامج الرياضية ٣٣.٣%، الأغاني والفيديو كليب ٢٠.١%، وأخيراً الإعلانات ١٢.٦%.

ونستنتج من ذلك أن ثمة تنوعاً في نوعية البرامج التي يعطل المبحوثين مشاهدتها في الفضائيات، وأن البرامج الثقافية والدينية قد جاءت في مقدمة هذه البرامج، يليها متابعة الأخبار، ثم متابعة الأفلام والمسلسلات العربية والأجنبية، كما أن البرامج السياسية قد جاءت في المرتبة الخامسة من حيث أهمية مشاهدتها، ثم البرامج الأخرى الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٥٤) يوضح
البرامج التي يفضل المواطن
مشاهدتها في القنوات الفضائية

الاستجابات	ك	%
البرامج الدينية	١٠٥	٦٠.٣
البرامج الثقافية	١٠٨	٦٢.١
البرامج الرياضية	٥٨	٣٣.٣
البرامج السياسية	٦٠	٣٤.٥
الأفلام والمسلسلات العربية	٧٦	٤٣.٧
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٦٢	٣٥.٦
الأغاني والفيديو كليب	٣٥	٢٠.١
الإعلانات	٢٢	١٢.٦
الأخبار	١٠١	٥٨.٠

أما عن العلاقة بين النوع ونوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في القنوات الفضائية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠١، بين الذكور والإناث فيما يتعلق بنوعية

البرامج التي يعصلون مشاهدتها من خلال القنوات الفضائية. وتبدو هذه الفروق واضحة بالنسبة للبرامج التالية: (البرامج الرياضية ٤٦,٧% للذكور، ١٩,٨% للإناث)، وذلك لصالح الذكور، لأنهم أكثر اهتماماً بالرياضة والأحداث الرياضية من الإناث، وكذلك الحال بالنسبة للبرامج السياسية ٤٦,٧% للذكور، ٢٢,٢% للإناث)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح الذكور أيضاً. أما بالنسبة للأفلام والمسلسلات العربية)، فقد جاءت الفروق لصالح الإناث، حيث بلغت نسبتها ٦٠,٥%، مقابل ٣٠,٥% للذكور، مما يشير إلى أن الإناث أكثر اهتماماً بمشاهدة الأفلام والمسلسلات العربية من الذكور. أما البرامج الأخرى الواردة بالحدول، فلم تظهر بها أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين، الأمر الذي يشير إلى أن اهتمامات المبحوثين متقاربة في مشاهدتهم لهذه البرامج. ويتضح ذلك من بيانات الحدول التالي:

جدول رقم (٥٥) يوضح
العلاقة بين النوع ونوعية البرامج التي يفضل
المبحوثين مشاهدتها في الفضائيات

المتغيرات	ذكر		انثى		ن
	ك	%	ك	%	
البرامج الدينية	٥٤	٦٠,٠	٥١	٦٣,٠	١٢٨
البرامج الثقافية	٥٦	٦٢,٢	٥٢	٦٤,٢	١٠٧
البرامج الرياضية	٤٢	٤٦,٧	١٦	١٩,٨	١٣.٧٧٧
البرامج السياسية	٤٢	٤٦,٧	١٨	٢٢,٢	١١.١٨٤
الأفلام والمسلسلات العربية	٢٧	٣٠,٠	٤٩	٦٠,٥	١٦.٠٥٥
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٢٤	٢٦,٧	٣٨	٤٦,٩	٧.٥٦٢
الاغاني والفيديو كليب	١٧	١٣,٣	٢٣	٢٨,٤	٥.٩٤١
الإعلانات	٦	٦,٧	١٦	١٩,٨	١.٥١٣
الأخبار	٥٦	٦٢,٢	٤٥	٥٥,٦	٧٨٤

** دالة بمعنى ٠,٠٠١

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية ونوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في القنوات الفضائية، فإن التحليلات الإحصائية تكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بالنسبة للمتغيرين (

البرامج الثقافية، والأغاني والفيديو كليب)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة المطلقين بالنسبة للبرامج الثقافية، حيث بلغت نسبتها %١٠٠,٠، تليها فئة المتزوجين بنسبة %٧٤,٣، وأخيراً فئة غير المتزوجين بنسبة %٣٨,٢. بينما جاءت الفروق بالنسبة للأغاني والفيديو كليب لصالح فئة غير المتزوجين، حيث بلغت نسبتها %٤٥,٥، تليها فئة المطلقين بنسبة %٣٣,٣، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة %٨,٠. ويؤكد ذلك عل إحتلاف بين المبحوثين فيما يتعلق بنوعية البرامج التي يفضلون مشاهدتها وفقاً لإحتلاف حالتهم الزوجية.

ومن جانب آخر، كشفت البيانات ذاتها عن وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥ بالنسبة للبرامج التالية: الأفلام والمسلسلات العربية، حيث جاءت هذه الفروق لصالح فئة المطلقين، وبلغت نسبتها %٦٦,٧، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة %٦٣,٦، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة %٣٤,٥. أما الأفلام والمسلسلات الأجنبية، فقد جاءت الفروق لصالح فئة المطلقين، حيث بلغت نسبتها %٦٦,٧، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة %٥٤,٥، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة %٢٦,٥. وكذلك الحال بالنسبة للإعلامات، حيث جاءت الفروق لصالح فئة المطلقين بنسبة %٦٦,٧، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة %٢٠,٠، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة %٨,٠. وأخيراً بالنسبة للأخبار، فقد جاءت الفروق أيضاً لصالح فئة المطلقين، حيث بلغت نسبتها %١٠٠,٠، تليها فئة المتزوجين بنسبة %٦٧,٣، ثم فئة غير المتزوجين بنسبة %٤٠,٠. وهذا يؤكد على أن ثمة علاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين، وتحديداهم للبرامج التي يفضلون مشاهدتها في القنوات الفضائية.

أما بالنسبة للبرامج الأخرى، فإن البيانات ذاتها تشير إلى وجود فروق وإحتلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بدرجة أهمية هذه البرامج بالنسبة لهم، على الرغم من هذه

الفروق والاختلافات ليست دالة إحصائياً، ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥٦) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
وبرامج التلفزيون التي يفضل المبحوثون مشاهدتها

الحالة المتغيرات الزوجية	أعزب		متزوج		مطلق		كا ^٢
	ك	%	ك	%	ك	%	
البرامج الدينية	٢٧	٤٩,١	٧٦	٦٧,٣	٢	٦٦,٧	٥,١٨٧
البرامج الثقافية	٢١	٣٨,٢	٨٤	٧٤,٣	٣	١٠٠,٠	٢٢,٥٦٣**
البرامج الرياضية	٢١	٣٨,٢	٣٧	٣٢,٧	٠	٠	٢,٠٥٥
البرامج السياسية	١٤	٢٥,٥	٤٥	٣٩,٨	١	٣٣,٣	٢,٣٥٧
الأفلام والمسلسلات العربية	٣٥	٦٣,٦	٣٩	٣٤,٥	٢	٦٦,٧	٥١٣,٣١٨
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٣٠	٥٤,٥	٣٠	٢٦,٥	٢	٦٦,٧	٥١٣,٧٦٨
الأغاني والفيديو كليب	٢٥	٤٥,٥	٩	٨,٠	١	٣٣,٣	٥٥٣٢,٧٥١
الإعلانات	١١	٢٠,٠	٩	٨,٠	٢	٦٦,٧	٥١٢,٦٦٥
الأخبار	٢٧	٤٠,٠	٧٦	٦٧,٣	٣	١٠٠,٠	٥١٣,٤٨٣

** دالة معنوية ٠,٠٠١

* دالة معنوية ٠,٠٠٥

أما بالنسبة للعلاقة بين المهنة ونوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في القنوات الفضائية، فقد كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير (الأغاني والفيديو كليب)، حيث جاءت تلك الفروق حسب ترتيب النسب الإحصائية الدالة عليها لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: عامل نسبة ١٠٠%، ثم طالب جامعي بنسبة ٦٥,٦%،

تليها فئة رجال الأعمال ٢٠,٠%، ثم فئة موظف ١١,٥%، ثم فئة على المعاش ١١,١%، وأخيراً فئة دكتور جامعي ١٠,٠%. ويتضح من ذلك أن العمال، وطلاب الجامعة هم أكثر العت الاجتماعية تأثراً بالأغاني والفيديو كليب، وذلك ليس فقط لأن هذه البرامج تعكس رغباتهم وتعبير عن طموحاتهم، ولكن أيضاً لأنها تتسم بالإثارة والمتعة بالنسبة لهم، أو لاعتقادهم في أن هذه البرامج تتناسب وطبيعة أعمالهم، أو لأنها تحرحهم من حالة الإحباط التي يعيشونها بشكل عام، وذلك على عكس العت المهنية الأخرى التي جاءت نسبة تعميلها لهذه البرامج أقل.

وعلى صعيد آخر، تعكس البيانات أيضاً الحاصة بالبرامج الأخرى مدى التنوع والاختلاف بين المبحوثين في تصوراتهم عن البرامج التي يفصلون مشاهدتها، ومن يمكن القول أن هناك علاقة بين تباين الأوصاع المهنية للمبحوثين وتصوراتهم حول البرامج التي يفصلون مشاهدتها في العنات العصبانية، وتتجسد هذه الاختلافات من خلال البيانات الموصحة بالجدول رقم (٢٧) المبين بالملاحق

٣- البرامج التي تبثها الفضائيات وأسهمت في تغيير سلوك المواطن:

أوصحت البيانات الميدانية أن الأعنية العظمى من المبحوثين وعددهم (١٧٤ مبحوث) قد أكدوا على أن أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات والتي أسهمت في تغيير سلوك المواطن القطري قد تمثلت في ثلاثة أنواع من البرامج، جاءت (الأغاني والفيديو كليب) في مقدمتها، حيث بلغت نسبتها ٨٣,٩%، تليها (المسلسلات والأفلام) بنسبة ٥٢,٣%، وأخيراً (الإعلانات) بنسبة ١٨,٤% والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك.

جدول رقم (٥٧) يوضح
البرامج التي تبثها الفضائيات والتي
أسهمت في تغيير سلوك المواطن

المتغيرات	ك	%
الأغاني والعديدو كليب	١٤٦	٨٣,٩
المسلسلات والأفلام	٩١	٥٢,٣
الإعلانات	٣٢	١٨,٤

يتضح من البيانات السابقة أن أكثر البرامج التي تقدمها الفضائيات والتي أسهمت بشكل واضح في تغير سلوك المواطن الفطري تمثلت في الأغاني والعديدو كليب، والتي احتلت المرتبة الأولى من وجهة نظرهم، وأن هذه البرامج قد إنتشرت بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، وأن تأثيرها يعتمد بشكل أساسي على أسلوب العرض المثير والمؤثر بصفة خاصة على الشباب من الحنسين. كما أن المسلسلات والأفلام التي تقدمها الفضائيات سواء العربية أم الأجنبية قد جاءت في المرتبة الثانية من حيث تأثيرها في سلوك المواطن، وأخيراً جاء تأثير الإعلانات في المرتبة الثالثة. ومن ثم يتضح أن هذه البرامج تؤثر بشكل واضح في منظومة القيم الاجتماعية، الأمر الذي صاحبه تغير في سلوك المواطن.

أما عن العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وأرائهم حول أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وأرائهم في أكثر البرامج التي تبثها القنوات الفضائية والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن. كما تشير التحليلات المتعمقة للبيانات ذاتها إلى أن ثمة اتعاقاً بين المبحوثين وبخاصة الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية (فوق المتوسط الجامعي، الدراسات العليا) على أن (الأغاني والعديدو كليب) تمثل أكثر البرامج تأثيراً، ومن ثم جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتها: ٩١,٧%، ٨١,٦%، ٩٤,٩% على التوالي. كما جاءت (المسلسلات والأفلام) في المرتبة الثانية، وبلغت نسبتها: ٥٨,٣%، ٤٩,١%،

٦٤,١% على التوالي. وأحيراجات (الإعلانات) في المرتبة الثالثة من حيث مدى تأثيرها، وبلغت نسبتها ١٦,٧%، ١٦,٧%، ٢٣,١% على التوالي. ويؤكد ذلك على عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم حول أكثر البرامج تأثيراً في تغير سلوك المواطن. ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (٢٨) المبين بالملاحق.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين وارتباطهم حول أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات وأسهمت في تغير سلوك المواطن، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين جميعاً تتعلق بذلك، وأن ثمة اتفاقاً بينهم على أن أكثر هذه البرامج تأثيراً في سلوك المواطن وفقاً لترتيبها حسب درجة أهميتها في التأثير هي: الأغاني والفيديو كليب، والتي جاءت في مقدمة البرامج المؤثرة في سلوك المواطن، وذلك بنسب مئوية: ١٠٠,٠% بالمسية لفة المطلقين، ٨٥,٧% لفة المتزوجين، ٨٥,٥% لفة غير المتزوجين. تليها من حيث درجة التأثير المسلسلات والأفلام، حيث جاءت في المرتبة الثانية، بنسب مئوية ٦٦,٧% للمطلقين، ٥٧,١% للمتزوجين، ٤٥,٥% لغير المتزوجين. أما الإعلانات، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة تأثيرها في سلوك المواطن، وبلغت نسبتها ٣٣,٣% لفة المطلقين، ١٩,٦% للمتزوجين، ١٦,٤% لغير المتزوجين. ويتضح من ذلك عدم وجود علاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين وتصوراتهم حول أكثر البرامج التي تبثها القنوات العصرية والتي أسهمت بدرجة واضحة في تغير سلوك المواطن، وأن ثمة اتفاقاً بينهم جميعاً حول ترتيب هذه البرامج وفقاً لدرجة تأثيراتها، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢٨) بوضع
العلاقة بين الحالة الزوجية وأكثر البرامج التي
تبثها الفضائيات إسهاماً في تغير سلوك المواطن

المتغيرات	الحالة الزوجية		اعزب		متزوج		مطلق		كا ^٢
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الاغنى والفديو كليب	٤٧	٨٥,٥	٩٦	٨٥,٧	٣	١٠,٠	١٠٠	٥٠,٤	
المسلسلات والافلام	٢٥	٤٥,٥	٦٤	٥٧,١	٢	٦٦,٧		٢,٢٣٨	
الإعلانات	٩	١٦,٤	٢٢	١٩,٦	١	٣٣,٣		٦٨,٠	

٤- أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات:

تشير البيانات الميدانية إلى مجموعة متنوعة ومتباينة من الأنماط السلوكية الجديدة التي أكد المبحوثين وعددهم (١٧٤ مبحوث) على أنها ظهرت بسبب تأثير القنوات الفضائية، وقد حاء ترتيب هذه الأنماط السلوكية التي تعبر عن إستجابات المبحوثين وفقاً لأهميتها على النحو التالي: (الحرية والإنحطاط الأخلاقي)، حيث بلغت نسبته ٨٠,٥%، (تقليد العرب المطلق في اللبس والأكل لكل ما هو أمريكي) بنسبة ٧٣,٠%، (انتشار السلوك الاستهلاكي) بنسبة ٥٥,٧%، (الإنطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع) بنسبة ٥٥,٢%، (متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي) بنسبة ٤٦,٦%، (انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء) بنسبة ٤٦,٠%، وأخيراً (الأنثوية والعربية) بنسبة ٣٢,٢%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥٩) يوضح
أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة
التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات

الاستجابات	ك	%
الحرية والانحطاط الاخلاقي	١٤١	٨٠,٥
الانطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع	٩٦	٥٥,٢
تقليد العرب المطلق في اللبس والأكل لكل ما هو أمريكي	١٢٧	٧٣,٠
متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي	٨١	٤٦,٦

٤٦,١	٨٠	انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء
٥٥,٧	٩٧	انتشار السلوك الاستهلاكي
٣٧,٢	٥٦	الأنانية والفردية

نستنتج من البيانات السابقة تأكيد جميع المبحوثين على أن ثمة مجموعة من الأنماط السلوكية الجديدة قد ظهرت بسبب تأثير القنوات الفضائية، هذه الأنماط السلوكية الجديدة تتسم بالطابع السلبي، وترتبط بالتغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية. ويأتي في مقدمة هذه الأنماط السلوكية الجديدة زيادة مساحة الحرية ومن ثم التدهور الأخلاقي لدى المواطن، وكذلك تقليد ومحاكاة العرب في اللبس والاكل وبخاصة لكل ما هو امريكي، إلى جانب سيطرة الرعات الاستهلاكية ومن ثم السلوك الاستهلاكي للمواطن، والذي يتجسد في أنماط متعددة يعطب عليها الطابع الإنساني والتعاظمي، هذا بالإضافة إلى إنتشار الفن الغربي بأشكاله وصوره المختلفة وتراجع قيمة الفن العربي والشرقي بشكل عام، ومن تعبير النوق الفني والموسيقي للمواطن بما يتفق وتعبيرات العصر. أما على المستوى الاجتماعي، فتبدو حطوارة المسألة، حيث أدت هذه التغيرات الثقافية والقيمية الى اريدل العزلة والإبطوانية لدى المواطن، وعلبة الفردية والأنانية، وتراجعت قيم التعاون والروح الجمعية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين النوع وأنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات من وجهة نظر المبحوثين، يمكننا توضيحها من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٠) بوض
العلاقة بين النوع و السلوك الاجتماعي
الجديد الذي ظهر بسبب تأثير الفضائيات

المتغيرات	ذكر		أنثى		كا
	ك	%	ك	%	

٧٨	٨٤,٤	٦٤	٧٩,٠	٨٤٨	الحرية والانحطاط الأخلاقي
٤٨	٥٣,٣	٤٨	٥٩,٣	٦٠٨	الانطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع
٦٤	٧١,١	٦٣	٧٧,٨	٩٩١	تقليد الغرب المطلق لحي اللبس والأكل لكل ما هو أمريكي
٤٤	٤٨,٩	٣٧	٤٥,٧	١٧٦	متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي
٣٩	٤٣,٣	٤١	٥٠,٦	٩٠٩	انتشار عمليات قنصيل بين الرجال والنساء
٥٣	٥٨,٩	٤٤	٥٤,٣	٣٦٢	انتشار السلوك الانحطاطي
٣٢	٣٥,٦	٢٤	٢٩,٦	٦٨٠	الانقبة والغريبة

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات. غير أن القراءة المتعمقة لتلك البيانات تشير إلى وجود اتفاق بين الذكور والإناث حول أهمية بعض الأنماط السلوكية، وإختلافهم حول أهمية البعض الآخر، حيث جاء نمط الحرية والانحطاط الأخلاقي في المرتبة الأولى من حيث أهميته وخطورته من وجهة نظرهما، وذلك بنسبة ٨٤,٤% للذكور، ٧٩,٠% للإناث، وكذلك احتل نمط تقليد الغرب المطلق في اللبس والأكل لكل ما هو أمريكي المرتبة الثانية من حيث أهميته ودرجة خطورته بالنسبة لكل منهما، بنسبة ٧١,١% للذكور، ٧٧,٨% للإناث. وإيضاً بالنسبة لنمط (الأنانية والعنصرية)، والذي احتل المرتبة السابعة في الأهمية لدى الذكور بنسبة ٣٥,٦%، واحتلت نفس الدرجة بالنسبة للإناث بنسبة ٢٩,٦% أما أوجه الاختلاف بين الفئتين فتبدو بالنسبة للأنماط السلوكية الأخرى، حيث تعبر النسبة المئوية الخاصة بكل نمط عن هذه الاختلافات في الدرجة والأهمية.

أما عن العلاقة بين الحالة التعليمية وأنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للمتغير (متابعة لكل

من الموسيقى والفن العربي على الفن العربي)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٧٢,٥%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٥٨,٣%، ثم فئة التعليم الجامعي بنسبة ٣٦,٨%. كما أوضحت التحليلات الإحصائية أيضاً وجود فروق بين المستويات التعليمية الثلاثة ذاتها عند متغير (إبتشار عمليات التجميل بين الرجل والنساء)، وجاءت هذه الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، وبلغت نسبتها ٧٢,٥%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٥٠,٠%، وأخيراً فئة التعليم الجامعي بنسبة ٣٦,٨%. وهذا يعني أن ثمة علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم عن بعض أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بفعل تأثير القنوات الفضائية.

بينما لم تظهر أية فروق بين المستويات التعليمية الثلاثة مما يتعلق بمتغير (الحرية والانحطاط الأخلاقي)، حيث احتل هذا النمط السلوكي المرتبة الأولى بالنسبة لهم جميعاً، وقد جاءت نسبته على النحو التالي: ٩١,٧% لفئة التعليم فوق المتوسط، ٧٨,١% لفئة التعليم الجامعي، ٩٠,٠% لفئة الدراسات العليا. أما عن الاختلافات بين وجهات نظرهم فيما يتعلق بأهمية كل نمط من الأنماط السلوكية الأخرى، فتبدو واضحة من خلال البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (٢٩) المبين بالملاحق.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين وآرائهم حول أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد ذلك. غير أن التحليلات المتعمقة للبيانات الإحصائية تشير إلى أوجه اتقاق بين المبحوثين على أن أسوأ أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات تمثل هي (الحرية والانحطاط الأخلاقي)، حيث جاء هذا النمط في مقدمة الأنماط السلوكية الجديدة، وبلغت نسبته: ١٠٠,٠% بالنسبة لفئة المطلقين، ٨٥,٠% لفئة المتزوجين، ٧٤,٥% لغير المتزوجين، وهذا يؤكد على أنه بالرغم من تبليغ الحالة الزوجية

للمبحوثين، إلا أنهم قد اتفقوا على هذا النمط باعتباره أبرز الأنماط السلوكية الجديدة التي ظهرت بفعل تأثير الفضائيات.

أما عن أوجه الاختلاف فتتمثل فتوضحها البيانات الإحصائية الحاصلة بكل نمط سلوكي، فبينما احتل نمط (تقليد العرب المطلق في اللبس والأكل لكل ما هو أمريكي) المرتبة الثانية بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين، حيث بلغت نسبته ٧٧,٠%، ٦٧,٣% على التوالي، جاء المتغير ذاته في المرتبة الأولى بالنسبة للمطلقين بنسبة ١٠٠,٠%. ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى وجود اختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بمتغير (الانطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع)، فبينما احتل هذا النمط المرتبة الثالثة بالنسبة للمطلقين والمتزوجين، حيث بلغت نسبته ٣٣,٣%، ٦٣,٧% على التوالي، جاء المتغير ذاته في المرتبة الرابعة بالنسبة لغير المتزوجين بنسبة ٤١,٨%... وهكذا الحال بالنسبة للأنماط السلوكية الأخرى الموصحة بالجدول التالي:

جدول رقم (١١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وأنماط السلوك الاجتماعي
الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات

الحالة	اعزب		متزوج		مطلق		ن
	ك	%	ك	%	ك	%	
المتغيرات الزوجية							
الحرية والانحطاط الأخلاقي	٤١	٧٤,٥	٩٦	٨٥,٠	٣	١٠٠,٠	٣,٣٧٧
الانطوائية والعزلة	٢٣	٤١,٨	٧٢	٦٣,٧	١	٣٣,٣	٧,٨٥٠

عن أفراد المجتمع						
٣٧	٦٧,٣	٨٧	٧٧,٠	٣	١٠٠,٠	٢,٨٨٦
تقليد العرب المطلق في التلبس والأكل لكل ما هو أمريكي						
٢٢	٤٠,٠	٥٨	٥١,٣	١	٣٣,٣	٢,١٤٥
متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي						
٢١	٣٨,٢	٥٨	٥١,٣	١	٣٣,٣	٢,٧٩٠
انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء						

أما عن العلاقة بين المهنة وأنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (متابعة لكل من الموسيقى والفن العربي على الفن العربي)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب المؤشرات الإحصائية الدالة عليها لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: فئة وزير بنسبة ١٠٠٪، تليها فئة دكتور جامعي ٨٣,٣٪، موظف بنسبة ٥٧,٧٪، وكيل وزارة ٤٠,٠٪، فني: طالب جامعي، مهنيين بنسبة متساوية ٣٤,٤٪، ثم فئة على المعاش ٣٣,٣٪، وأخيراً فئة رجل أعمال بنسبة ٣٠,٠٪. كما أظهرت البيانات أيضاً وجود فروق بين المبحوثين عند المستوى المعنوي ذاته بالنسبة لمتغير (انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب المئوية على النحو التالي: عاماً بنسبة ١٠٠٪، دكتور جامعي ٨٠,٠٪، موظف ٥٣,٨٪، مهندس ٤١,٥٪، وكيل وزارة ٤٠,٠٪، رجل أعمال ٣٠,٠٪، وأخيراً طالب جامعي ٢٨,١٪. ومن ثم تشير هذه التحليلات إلى وجود علاقة بين الأوضاع المهنية للمبحوثين وتصوراتهم عن أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات. كما تعكس البيانات الخاصة بأنماط

السلوك الأخرى هذه الاختلافات بين المبحوثين، كما توصلها بيانات الجدول رقم (٣٠) المبين بالملاحق.

٥- القيم التي يكتسبها المواطن من خلال مشاهدته للفضائيات:

لا شك في أن تأثير القنوات العنصرية (العربية والأجنبية) على المواطن القطري لا يقتصر فقط على الحوائث السلوكية، ولكن أيضا يعكس تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية. ولقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية من خلال استجابات المبحوثين وعندهم (١٧٤ مبحوث) عن مجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن القطري من خلال مشاهدته للقنوات العنصرية، هذه القيم يتسم بعضها بالطابع الإيجابي، والبعض الآخر بالطابع السلبي، وقد جاء ترتيب تلك القيم وفقاً لأهميتها ونسبة كل منها من وجهة نظر المبحوثين على النحو التالي: القيم الاستهلاكية ٦٤,٤%، قيم الأنثوية والعرقية ٦٢,١%، القيم العادية ٥٤,٦%، السلوك العدواني ٤٨,٣%، الوصولية والإنتهازية ٤٣,٧%، وهذه القيم جميعها تعد قيماً سلبية وفقاً لدرجة أهميتها من وجهة نظرهم. أما مجموعة القيم التي يتسم بالطلع الإيجابي، فقد جاء ترتيبها على النحو التالي: قيم المساواة ٤١,٤%، قيم الحرية ٣٧,٩%، قيم العمل والإنتاج ٢٩,٣%، القيم الدينية ٢٧,٦%، وأخيراً قيم الولاء والانتماء ٢١,٨%. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد ذلك.

جدول رقم (٦٢) يوضح
القيم التي يكتسبها المواطن
من خلال مشاهدته للفضائيات

الإستجابات	ك	%
قيم الأنثوية والفردية	١٠٨	٦٢,١
القيم الاستهلاكية	١١٢	٦٤,٤
القيم الدينية	٤٨	٢٧,٦
قيم الولاء والانتماء	٣٨	٢١,٨

قيم العمل والإنتاج	٥١	٢٩,٣
قيم الحرية	٦٦	٣٧,٩
قيم المساواة	٧٢	٤١,٤
الوصولية والانتهازية	٧٦	٤٣,٧
القيم المادية	٩٥	٥٤,٦
السلوك العدواني	٨٤	٤٨,٣

نستنتج من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق أنع بالرغم من تباين وجهات نظر الباحثين حول القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن القطري من خلال مشاهدته للقنوات الفضائية، إلا أن القيم ذات الطابع السلبي قد جاءت من حيث الترتيب في المرتبة الأولى وحتى الخامسة، أما القيم ذات الطابع الإيجابي قد احتلت المرتبة السادسة وحتى العشرة. وهذا يؤكد على أن الباحثين لديهم قدراً من الوعي الاجتماعي والثقافي بخطورة الفضائيات، وأن القيم التي تقدمها للمشاهد من خلال البرامج والأعمال المختلفة التي تبثها تدعم لديه الفردية والابادية والوصولية والانتهازية، فضلاً عن سيطرة الطابع المادي والسلوك الاستهلاكي، بالإضافة إلى التشجيع على السلوك العدواني، تلك القيم جميعها تنعكس بشكل واضح ليس فقط على مستوى المواطن، ولكن أيضاً تنعكس على المستوى المجتمعي، ومن ثم تؤثر بشكل سلبي على عمليات التنمية على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها. ويؤكد على ذلك إتفاق الباحثين أيضاً حول تراجع القيم الإيجابية (الولاء والانتماء، العمل والإنتاج، الحرية، المساواة، والقيم الدينية)، تلك القيم التي كلفت تمثل موجهات أساسية للسلوك الاجتماعي للمواطن في مراحل ما قبل ظهور الفضائيات، والتي تعد إحدى الآليات المهمة في عصر العولمة.

أما بالنسبة للعلاقة بين النوع والقيم التي يكتسبها المواطن من خلال مشاهدته للقنوات الفضائية، فيمكننا توضيحها من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٣) يوضح
العلاقة بين النوع و القيم التي يكتسبها
المواطن من خلال مشاهدته للفصائيات

المتغيرات	ذكور		إنثى		ن
	هـ	%	هـ	%	
قيم الانتماء والفردية	٥٤	٦٠,٠	٥٤	٦٦,٧	٨١٤
القيم الاستهلاكية	٦٠	٦٦,٧	٥٢	٦٤,٢	١١٥
القيم الدينية	٢٦	٢٨,٩	٢٢	٢٧,٢	٠٦٣
قيم الولاء والانتماء	٢١	٢٣,٣	١٧	٢١,٠	١٣٦
قيم العمل والإنتاج	٢٧	٣٠,٠	٢٤	٢٩,٦	٠٠٣
قيم الحرية	٣٤	٣٧,٨	٣٢	٣٩,٥	٠٥٤
قيم المساواة	٣٩	٤٣,٣	٣٣	٤٠,٧	١١٨
الوصيلة والانتهائية	٣٨	٤٢,٢	٣٨	٤٦,٩	٣٨٠
القيم المادية	٤٦	٥١,١	٤٩	٦٠,٥	١,٥٢٠
السلوك العدواني	٤٠	٤٤,٤	٤٤	٥٤,٣	١,٦٦٤

تكشف البيانات الاحصائية الواردة بالحدول السلق عن عدم وجود أية فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث ووجهات نظرهم حول القيم التي يكتسبها المواطن من القنوات الفصائية، ومن ثم هناك إتفاق بينهم على مجموعة متنوعة ومتباينة من القيم (الإيجابية والسلبية)، من حيث درجة أهميتها بالنسبة للفتتين. وتوضح البيانات أن القيم التي احتلت نفس الدرجة والأهمية من حيث الترتيب لكلا الفتين هي: (القيم المادية) وقد احتلت المرتبة الثالثة لكل من الذكور والإناث، وجاءت سببتها ٥١,١% للذكور، ٦٠,٥% للإناث، (السلوك العدواني)، والذي جاء في المرتبة الرابعة لكل من الذكور والإناث، بنسبة ٤٤,٤% للذكور، ٥٤,٣% للإناث، وكذلك (قيم الحرية)، والتي احتلت المرتبة السابعة لكل منهما، بنسبة ٣٧,٨% للذكور، ٣٩,٥% للإناث، وايضا (قيم العمل والإنتاج) في المرتبة الثامنة بنسبة ٣٠,٠% للذكور، ٢٩,٦% للإناث، أما (القيم الدينية) فقد احتلت المرتبة

التاسعة بنسبة ٢٨,٩% للذكور، ٢٧,٢% للإناث، وأحيراً (قيم الولاء والانتماء)، والتي جاءت في المرتبة العاشرة من وجهة نظر الفتيين، وبلغت نسبتها ٢٣,٣% للذكور، ٢١,٠% للإناث. أما أوجه الاختلاف والتباين بين الفئتين فتبدو واضحة بالنسبة للقيم الأخرى الواردة بالحدول، فبينما احتلت (قيم الأمانة والعزيمة) المرتبة الأولى بالنسبة للإناث ٦٦,٧%، جاءت نفس القيم في المرتبة الثانية بالنسبة للذكور. وبينما جاءت القيم الاستهلاكية في المرتبة الأولى من حيث أهميتها بالنسبة للذكور ٦٦,٧%، احتلت القيمة ذاتها المرتبة الثالثة بالنسبة للإناث ٦٤,٢%... وهكذا بالنسبة للقيم الأخرى المبينة بالحدول.

وتؤكد معطيات الواقع على أن الإنترنت أصبحت تمثل أهم واحطر أليات العولمة ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، ولكن أيضاً على كافة الأصعدة: السياسية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والعلمية... وغير ذلك من المجالات الأخرى. كما أن الانتشار الواسع والاستخدام المتزايد للإنترنت والذي يتجاوز الحدود الرمقية والمكانية والأيدولوجية والسياسية من ناحية، ويشتمل على كافة الفئات الاجتماعية المتباينة من ناحية أخرى، قد أسهم بشكل واضح – ولا يزال – في التغيرات السريعة التي تشهدها منظومة القيم الاجتماعية في عالمنا العربي بشكل عام، والمجتمعات الخليجية والمجتمع القطري بحاصة، الأمر الذي يؤثر على الجوانب السلوكية. ولذلك فإن الكشف عن مدى استخدام المواطن القطري للإنترنت، ومجالات هذا الاستخدام، والتأثيرات السلوكية السلبية الناتجة عن هذا الاستخدام يعد محورا مهماً من محاور الدراسة الراهنة. ويمكننا توضيح ذلك فيما يلي:

٦- استخدام الإنترنت:

تكشف معطيات الدراسة الميدانية عن أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكنوا على إستخدامهم للإنترنت، حيث بلغت نسبتهم ٨١,٠% من العينة الإجمالية، بينما أكد ١٧,٨% منهم فقط على عدم استخدامهم للإنترنت. وهو ما يؤكد على الإنتشار الواسع والتأثير المتزايد للإنترنت في المجتمع القطري شفه شأل المجتمعات العربية والحليجية الأخرى. ويتصح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٤) يوضح
توزيع الحالات طبقاً لإستخدام الإنترنت

المتغيرات	ك	%
نعم	١٤١	٨١,٠
لا	٣١	١٧,٨
غير مبين	٢	١,١
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومدى إستخدامهم للإنترنت، فقد أوصحت التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير (نعم)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٩٧,٥%، تليها فئة التعليم الجامعي، والتي بلغت نسبتها ٨٠,٩%، وأخيراً فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٦٦,٧% ومن ثم تؤكد تلك التحليلات على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين، كلما زاد استخدامهم للإنترنت، حيث جاءت فئة الدراسات العليا أكثر الفئات استخداماً للإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣١) المبين بالملاحق.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين ومدى إستخدامهم للإنترنت، فقد كشفت التحليلات الاحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية

نشار ذلك، بالرغم من ان البيانات ذاتها تؤكد على أن الأغلبية العظمى من المبحوثين يستخدمون الإنترنت، حيث بلغت نسبتهم ٨٥,٠% لغير المتزوجين، ٨٠,٧% للمتزوجين، ٦٦,٧% للمطلقين، إلا أن هذه البيانات تؤكد على أن فئة غير المتزوجين هي أكثر العائلات استخداماً للإنترنت، تليها فئة المتزوجين، وأخيراً فئة المطلقين. ومن ثم يمكن القول أن هناك علاقة بين الحالة الزوجية واستخدام الإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٥) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
ومدى استخدام الإنترنت

٢١٤	الحالة الزوجية		أعرب		مترج		مطلق	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
١,٠٥٢	٤٧	٨٥,٥	٩٢	٨٠,٧	٢	٦٦,٧	٢	١٠٠
	٨	١٤,٥	٢٢	١٩,٣	١	٣٣,٣	١	١٠٠
	٥٥	١٠٠	١١٤	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠

وبالنسبة للعلاقة بين المهنة واستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير (لا)، أي عدم استخدام الإنترنت، وقد جاءت النسب المئوية التي تترهن على هذه الفروق والاختلافات وفقاً لتباين المستويات المهنية للمبحوثين على النحو التالي: فئة عامل نسبة ١٠٠%، على المعاش ٦٦,٧%، فئة موظف ٣٠,٨%، وكيل ورارة ٢٠,٠%، مهنيون ١٨,٥%، وأخيراً فئة طالب جامعي ١٢,٥%، بينما لم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي بالنسبة للفئات: دكتور جامعي، رجل أعمال، وريز. وهذا يعني أن أغلبية المبحوثين على اختلاف أوصاعهم المهنية يستخدمون الإنترنت، بالرغم من اختلاف وتباين وجهات نظرهم حول أهمية هذه الاستخدامات بالنسبة لكل فئة مهنية. ويؤكد ذلك أن الأغلبية العظمى من

المبحوثين جاءت استجاباتهم إيجابية فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، باستثناء هذه عامل، كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣٢) المبين بالملاحق.

٧. مجالات استخدام الإنترنت:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية التي تعبر عن إستجابات المبحوثين وعندهم (١٤١ مبحوث) عن عدد من المجالات المتنوعة والمتنوعة التي توضح استخدامهم للإنترنت، جاء ترتيب تلك المجالات وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (التعرف على الأخبار والأحداث العالمية) بنسبة ٦٨,١% من إجمالي الإستجابات، (الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية) بنسبة ٦١,٠%، (إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية) بنسبة ٤٤,٠%، (استخدام البريد الإلكتروني) بنسبة ٣٦,٢%، (التسوق) بنسبة ٢٩,٨%، (متابعة إعلانات السلع والصناعات) بنسبة ١٧,٧%، وأخيراً (إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة) بنسبة ١٣,٥%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٦) يوضح
مجالات استخدام الإنترنت

الاستجابات	ك	%
التسوق	٤٢	٢٩,٨
متابعة إعلانات السلع والصناعات	٢٥	١٧,٧
إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	٦٢	٤٤,٠
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	٩٦	٦٨,١
الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية	٨٦	٦١,٠
استخدام البريد الإلكتروني	٥١	٣٦,٢
إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة	١٩	١٣,٥

يستنتج من البيانات الموصحة بالجدول السابق أن المبحوثين يستخدمون الإنترنت في مجالات متعددة ومتنوعة، بعضها يتعلق بالأمور العلمية، حيث يتيح لهم الفرصة للإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية العالمية، والبعض الآخر يتعلق بالأمور الاقتصادية والتجارية وبخاصة إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، وكذلك استخدام الإنترنت في مجال التسوق، ومتابعة إعلانات السلع والبضائع، كما أن البعض يستخدم الإنترنت في مجال البريد الإلكتروني، حيث السرعة في الأداء والإنجاز، وكذلك يستخدم بعض المبحوثين الإنترنت في التسلية والترفيه من خلال إقامة صداقات عن طريق حشرات الدردشة. ويشير ذلك إلى أن الإنترنت قد أصبحت تمثل وسيلة مهمة من وسائل تحقيق العديد من الأهداف في مجالات متنوعة، نظراً لما تتمتع به من مزايا متعددة قد لا تتوافر ببعض الدرجة في وسائل الإتصال الأخرى.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين النوع ومجالات استخدام الإنترنت، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٧) يوضح
العلاقة بين النوع ومجالات استخدام الإنترنت

المتغيرات	ذكر		إنثى		كأ
	ك	%	ك	%	
التسوق	٩	١٢,٢	٣٣	٤٩,٣	٢٣,١٣١**
متابعة إعلانات مصنع وقبضع	١٠	١٣,٥	١٥	٢٢,٤	١,٨٩٩
إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	٣٦	٤٨,٦	٢٦	٣٨,٨	١,٣٨٣
التعرف على الأخبار والأحداث العلمية	٥٤	٧٣,٠	٤٢	٦٢,٧	١,٧١٢
الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٤٣	٥٨,١	٤٣	٦٤,٢	٥٤٥
استخدام البريد الإلكتروني	٣٠	٤٠,٥	٢١	٣١,٣	١,٣٨٨
إقامة صداقات من خلال حشرات الدردشة	١٠	١٣,٥	٩		٠,٠٠٠

**** دالة معنوية ٠,٠٠١ ****

تكشف البيانات الإحصائية المبنية بالجدول عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ بالنسبة لمجال التسوق، حيث جاءت هذه الفروق لصالح الإناث، فقد بلغت نسبتها ٤٩,٣%، مقابل ١٢,٢% للذكور وهذا يؤكد على أن الإناث يستخدمون الإنترنت في مجال التسوق بشكل يفوق كثيراً استخدامات الذكور في هذا المجال.

غير أن القراءة المتعمقة للبيانات الواردة بالجدول تشير إلى أن ثمة إتفاقيات بين الجنسين على أنهم يستخدمون الإنترنت في عدد من المجالات المهمة، جاءت متساوية من حيث درجة أهميتها بالنسبة للجنسين على النحو التالي: (انجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية) في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٨,٦% للذكور، ٣٨,٨% للإناث، (استخدام البريد الإلكتروني) في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٠,٥% للذكور، ٣١,٣% للإناث. أما أوجه الاختلاف بينهم فتبدو واضحة بالنسبة لبعض المجالات مثل التعرف على الاحبار والأحداث العالمية في المرتبة الأولى بالنسبة للذكور بنسبة ٧٣,٠%، بينما جاء المجال ذاته في المرتبة الثانية بالنسبة للإناث بنسبة ٦٢,٧%، وكذلك الحال بالنسبة للمجالات الأخرى الموصحة بالجدول، مما يشير إلى اختلاف وجهات نظر الذكور والإناث حول مجالات استخدام الإنترنت وفقاً لطروفي وإمكانيات وأهداف ورغبات كل منهم.

وحول ما إذا كانت هناك علاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومجالات استخدامهم للإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمجال (الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا،

حيث بلغت نسبتها ٨٩,٧%، تليها فئة التعليم الجامعي بنسبة ٥٢,٧%، وأخيراً فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٢٥,٠%. وهذا يؤكد على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمواطن، كلما إزداد استخدامه للإنترنت، حيث أن فئة الدراسات العليا هي أكثر الفئات التعليمية استخداماً للإنترنت، وبخاصة في محل الحصول على معلومات وبيانات علمية تعيدهم في دراساتهم وبحوثهم العلمية، كما أن الطلاب الجامعيين أيضاً يستخدمون الإنترنت في المجال ذاته

كما تكشف البيانات أيضاً عن إتفاق المحوئين الذين ينتمون للفئات التعليمية (فوق المتوسط والجامعي، والدراسات العليا) حول أهمية استخدام الإنترنت في مجال التعرف على الأحداث العالمية، حيث احتل هذا المجال المرتبة الأولى من وجهة نظرهم، وذلك بنسب: ٥٠,٠%، ٦٣,٤%، ٨٢,١% على التوالي. أما عن أوجه الاختلاف بين أرائهم حول أهمية المجالات الأخرى، فتبدو واضحة في البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٨) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
ومجالات استخدام الإنترنت

المتغيرات	تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعي		دراسات عليا		٢٤
	٥	%	٤	%	٥	%	
التسوق	٣	٣٧,٥	٣٠	٣٢,٣	٨	٢٠,٥	٢,١٠٧
متابعة إعلانات السلع والبضائع	٤	٥٠,٠	١٥	١٦,١	٦	١٥,٤	٥,٩٨٧
تجاوز بعض الأعمال والصفقات التجارية	٣	٣٧,٥	٤٢	٤٥,٢	١٧	٤٢,٦	١,٨٦
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	١	٥٠,٠	٥٩	٦٣,٤	٣٢	٨٢,١	٥,٦٠٤
الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٢	٢٥,٠	٤٩	٥٢,٧	٣٥	٨٩,٧	٢٢٠,٦٧٦

استخدام البريد الإلكتروني	٢	٢٥.٠	٤١	٤٤.١	٨	٢٠.٥	٧,٠٧٢
أقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة	١	١٢.٥	١٧	١٨.٣	١	٢.٦	٥,٩٧٤

** دالة بمعنى ٠,٠٠١

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين ومجالات استخدامهم للإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بين المبحوثين بالنسبة لمجال (إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح فئة غير المتزوجين، والتي بلغت نسبتها ٢٩,٨%، تليها فئة المتزوجين بنسبة ٥,٤%، بينما لم توضح البيانات الحاصلة بعد المطلقين أية دلالة إحصائية. وهذا يعني أن فئة غير المتزوجين يستخدمون الإنترنت لإقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة بشكل يفوق استخدام المتزوجين والمطلقين.

كما تشير البيانات أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال (التسوق)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة المطلقين، فقد بلغت نسبتها ٥٠,٠%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٤٨,٩%، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة ١٩,٦%.

أما عن جوانب الاتفاق بين المبحوثين حول بعض المجالات المسببة في الجدول، فقد جاءت بالنسبة لمجال (التعرف على الأخبار والأحداث العالمية)، حيث احتل المرتبة الأولى بالنسبة للمبحوثين جميعاً على اختلاف حالتهم الزوجية، وبلغت نسبته: ٧٠,٧% للمتزوجين، ٦٣,٨% لغير المتزوجين، ٥٠,٠% للمطلقين. أما عن

أوجه الاختلاف بينهم فيما يتعلق بدرجة أهمية المجالات الأخرى، فتبدو واضحة بالنسبة لمجال: استخدام البريد الإلكتروني، والذي بلغت نسبته ٤٦,٨% بالنسبة لغير المتزوجين، ٣١,٥% للمتزوجين، بينما لم توضح البيانات تمثيل فئة مطلق إحصائياً، وكذلك الحال بالنسبة لمجال: متابعة إعلانات السلع والبضائع، والذي بلغت نسبته ٢٧,٧% لغير المتزوجين، ١٣,٠% للمتزوجين، بينما لم تكشف البيانات أية تمثيل إحصائي لفئة مطلق ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦٩) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية
ومجالات استخدام الإنترنت

الحالة	اعزب		متزوج		مطلق		المتغيرات الزوجية
	ك	%	ك	%	ك	%	
التسوق	٢٣	٤٨,٩	١٨	١٩,٦	١	٥٠,٠	١٣,٢٢٧*
متابعة إعلانات السلع والبضائع	١٣	٢٧,٧	١٢	١٣,٠	٠	٠	٤,٩٩٣
إيجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	١٤	٢٩,٨	٤٧	٥١,١	١	٥٠,٠	٥,٧٥٨
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	٣٠	٦٣,٨	٦٥	٧٠,٧	١	٥٠,٠	٩٧٢
الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٢٩	٦١,٧	٥٧	٦٢,٠	٠	٠	٣,١٧٣
استخدام البريد الإلكتروني	٢٢	٤٦,٨	٢٩	٣١,٥	٠	٠	٤,٢٩٨
إقامة صداقات من	١٤	٢٩,٨	٥	٥,٤	٠	٠	١٦,١٣٩**

خلال حجرات الدرشة						
----------------------	--	--	--	--	--	--

* دالة بمعنى ٠,٠٠٥ ** دالة بمعنى ٠,٠٠١

أما عن العلاقة بين المهنة ومجالات استخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمجال (إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئات المهنية وفقاً لترتيب أهميتها على النحو التالي: وزير نسبة ١٠٠%، رجل أعمال ٩٠,٠%، موظف ٦٦,٧%، مهيون (مدرس، طبيب.. الخ) ٤٧,٧%، دكتور جامعي ٤٣,٣%، وأخيراً وكيل وزارة ٢٥,٠%، بينما لم يتصح أي تمثيل إحصائي لفة على المعاش عند هذا المتغير. ويتصح من تلك التحليلات أن هناك فئات مهنية معينة تستخدم الإنترنت في مجال إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، وهي فئات بحكم طبيعة عملها يعتبر الإنترنت بالنسبة لها أمراً ضرورياً.

كما أوضحت التحليلات أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال (الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية)، حيث جاء ترتيب هذه الفئات وفقاً للمؤشرات الإحصائية على النحو التالي: وزير ١٠٠%، دكتور جامعي ٩٣,٣%، رجل أعمال ٧٠,٠%، طالب جامعي ٥٧,١%، موظف ٥٥,٦%، مهيون ٥٠,٠%، وأخيراً وكيل وزارة ٢٥,٠%، بينما لم يتصح أي تمثيل إحصائي لفة على المعاش عند هذا المتغير. وهذا يؤكد على أن هذه الفئات على وجه الخصوص تستخدم الإنترنت في مجال البحث والإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية بما يتفق ومجالات اهتمامهم.

كما كشفت التحليلات أيضاً عن وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال (اقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة)، حيث جاء ترتيب تلك الفئات وفقاً للمؤشرات الإحصائية كما يلي: طالب جامعي ٣٩,٣%، موظف ١٦,٧%، مهنين ٩,١%، وأخيراً دكتور جامعي ٣,٣. بينما لم تظهر البيانات تمثيل احصائي عند هذه المجال بالنسبة للفئات: على المعاش، وكيل وزارة، وزير. ونستنتج من ذلك أن الطلاب هم أكثر الفئات استخداماً للإنترنت في مجال إقامة صداقات عبر حجرات الدردشة، ومن ثم إقامة علاقات في عالم افتراضي مع شخصيات مجهولين بالنسبة لهم، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية لاستخدام الشبكات للإنترنت في هذا المجال بالتحديد، إلا أنه يحدث تأثيرات سلبية كثيرة وبخاصة على المستويين القيمي والسلوكي. والبيانات الواردة بالجدول رقم (٣٣) المبين بالملاحق تجسد هذه الفروق والاختلافات.

أما عن طبيعة العلاقة بين الدخل ومجالات استخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (التعرف على الأهل والأحداث العالمية)، حيث جاءت الفروق وفقاً لترتيب النسب الإحصائية لفئات الدخل المختلفة على النحو التالي: فئتي ٤٠٠٠٠ فأكثر، ٢٥٠٠٠، بنسبة متساوية بلغت ١٠٠% لكل فئة، تليها فئتي الدخل ١٥٠٠٠، ٢٥٠٠٠ بنسبة متساوية أيضاً بلغت ٨٣,٣% لكل فئة، ثم فئة ٢٠٠٠ بنسبة ٦٦,٧%، وفئة ١٠٠٠٠، وذلك بنسبة ٥٦,٠%، ثم فئة أقل من ٥٠٠ بنسبة ٥٠,٠%، وأخيراً فئة ٥٠٠ بنسبة ٣٨,١%. وهذه الفروق تؤكد على العلاقة بين الدخل واستخدام الإنترنت في مجال التعرف على الأهل والأحداث العالمية.

كما كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (الإطلاع على أحدث الدراسات

والبحوث العالمية)، حيث جاءت هذه الفروق حسب ترتيب النسب الإحصائية وفقاً لأهميتها بالنسبة لكل فئة من فئات الدخل على النحو التالي: فئة الدخل ٢٥٠٠٠ في المقدمة بنسبة ١٠٠%، تليها فئة ١٥٠٠٠ بنسبة ٨٧,٥%، ثم فئة ٤٠٠٠٠ فأكثر بنسبة ٧١,٤%، فئتي ٢٠٠٠٠، ٣٥٠٠٠ بنسب متساوية بلغت ٦٦,٧% لكل فئة، فئة ٣٠٠٠ بنسبة ٦٠,٠%، فئة أقل من ٥٠٠٠ بنسبة ٥٠,٠%، ثم فئة ١٠٠٠٠ بنسبة ٤٤,٠%، وأخيراً فئة ٥٠٠٠ بنسبة ٣٣,٣% وهكذا يتضح من البيانات السابقة وجود علاقة بين الدخل ومجال استخدام الإنترنت المتمثل في الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية. وأنه كلما ارتفع مستوى الدخل، كلما زاد استخدام المبحوثين للإنترنت في هذا المجال. أما المجالات الأخرى فلم تكشف التحليلات عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد على تلك العلاقة، ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣٤) المبين بالملاحق.

ولكن على الرغم من الجوانب الإيجابية المتعددة لاستخدام الإنترنت، إلا أن ثمة مجموعة من السلبيات وبخاصة على الجوانب السلوكية، يمكن الكشف عنها من خلال معطيات الدراسة الميدانية والتي عبرت عنها إستجابات المبحوثين.

٨- التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت:

تكشف استجابات المبحوثين وعندهم (١٤١ مبحوث) عن مجموعة من السلوكيات السلبية الناتجة عن استخدام الإنترنت حائترتيبها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (العزلة الاجتماعية) وبلغت نسبتها ٦٨,٨% من إجمالي الإستجابات، (الإحرفات السلوكية والأخلاقية) بنسبة ٦٣,٨%، (تفسيح العلاقات الأسرية والاجتماعية) بنسبة ٥٦,٠%، (إدمان الإنترنت يؤدي إلى الإكتئاب أحياناً) بنسبة ٢٨,٤%، (إضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع) بنسبة ٢٧,٧%، (العزلية وتقليل الإعتماد على الآخرين) بنسبة ٢٢,٧%، (الأمراض النفسية

والعصبية) بنسبة ١٩,١%، (زيادة السلوك الاستهلاكي) بنسبة ١٤,٨%، وأحرز (السلوك العدواني) بنسبة ٨,٥%.

يتضح من التحليلات السابقة أن ثمة مجموعة من التأثيرات السلبية الناتجة عن استخدام الإنترنت. هذه التأثيرات لا تتعلق فقط بالحوائب السلوكية على المستوى الشخصي للمستخدم للإنترنت، ولكنها تشمل أيضاً على المستويين الأسري والاجتماعي بشكل عام فعلى المستوى الشخصي تبدو التأثيرات السلبية للإنترنت هي: الانحرافات السلوكية والأخلاقية، والتي تتشكل غالباً من الاطلاع على المواقع الإباحية، وغرف الدردشة، وكذلك الإصابة ببعض الأمراض النفسية والعصبية نتيجة للاستخدام المتزايد للإنترنت، هذا إلى جانب تعرض المستخدم لحالة من الإكتئاب نتيجة للاعتماد على الإنترنت، والجلوس أمام الحاسوب لفترات طويلة، فضلاً عن العزلة الاجتماعية والعزلة وتقليل الاعتماد على الآخرين وبخاصة في الحصول على المعلومات، ناهيك عن إكتساب بعض أخطأ السلوك العدواني. أما على المستوى الأسري والاجتماعي، فتبدو التأثيرات الخطيرة للإنترنت في تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية، والبعد عن مشاركة أفراد الأسرة في المناسبات المختلفة، كما أن زيادة السلوك الاستهلاكي لمستخدمي الإنترنت لا تؤثر فقط على إقتصاديات الأسرة، ولكن تؤثر أيضاً على عمليات التنمية، ومن ثم على الإقتصاد القومي، حيث تزيد معدلات الاستهلاك على معدلات الإنتاج مما يعكس أثراً سلبية عديدة على المجتمع في كافة المجالات. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد ذلك:

جدول رقم (٧٠) يوضح
التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت

الاستجابات	ك	%
العزلة الاجتماعية	٩٧	٦٨,٨
تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية	٧٩	٥٦,٠
الانحرافات السلوكية والأخلاقية	٩٠	٦٣,٨

٢٧	١٩,١	الأمراض النفسية والعصبية
٣٩	٢٧,٧	اضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع
٤٠	٢٨,٤	إدمان الإنترنت يؤدي إلى الاكتئاب أحيانا
٢٠	١٤,٢	زيادة السلوك الاستهلاكي
٣٢	٢٢,٧	الفرية وتقليل الاعتماد على الآخرين
١٢	٨,٥	السلوك العدواني

فيما يتصل بالعلاقة بين النوع والتأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت،
 يمكننا الكشف عنها من خلال تحليل البيانات المبينة بالجدول التالي.

جدول رقم (٧١) يوضح
 العلاقة بين النوع و التأثيرات
 السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت

المتغيرات	ذكر		انثى		ن
	ك	%	ك	%	
العلة الاجتماعية	٥٧	٦٣,٣	٥٨	٧١,٦	١١٥
تفصيح العلاقات الاسرية والاجتماعية	٤٣	٤٧,٨	٤٩	٦٠,٥	٩٢
الانحرافات السلوكية والاخلاقية	٥٨	٦٤,٤	٤٧	٥٨,٠	١٠٥
الأمراض النفسية والعصبية	١٨	٢٠,١	١٤	١٧,٣	٣٢
اضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع	٢٣	٢٥,٦	٢٠	٢٤,٧	٤٣
ادمان الإنترنت يؤدي إلى الاكتئاب أحيانا	١٧	١٨,٩	٢٨	٣٤,٦	٤٥
زيادة السلوك الاستهلاكي	١٣	١٤,٤	١٤	١٧,٣	٢٧
الفرية وتقليل الاعتماد على الآخرين	١٧	١٨,٩	٢٢	٢٧,٢	٣٩
السلوك العدواني	٩	١٠,٠	٦	٧,٤	١٥

يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات
 دلالة إحصائية بين النوع وآراء الباحثين (ذكور وإناث) حول التأثيرات السلوكية
 السلبية لاستخدام الإنترنت. وبالرغم من ذلك، فإن التحليل المتعمق لتلك البيانات يشير
 إلى اختلافات بين الذكور والإناث في تحديد أهمية التأثيرات الواردة بالجدول.

هينما تحتل (الإنحرافات السلوكية والأخلاقية) المرتبة الأولى من وجهة نظر الذكور، حيث بلغت نسبتها ٦٤,٤%، نجدها تحتل المرتبة الثالثة من وجهة نظر الإناث، حيث بلغت نسبتها ٥٨,٠%. وفي حين جاءت (العزلة الاجتماعية) في المرتبة الأولى من وجهة نظر الإناث بنسبة ٧١,٦%، نجدها تحتل المرتبة الثانية من وجهة نظر الذكور، حيث بلغت نسبتها ٦٣,٣%. وكذلك الحال بالنسبة للتأثيرات الأخرى الواردة بالحنول، والتي تشير نسبة كل منها إلى تلين وإختلاف وجهات نظر الذكور والإناث حول أهمية كل منها، الأمر الذي يؤكد على إختلاف وتباين آراء المبحوثين فيما يتعلق بالتأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، على الرغم من تركيزهم على أن هذه التأثيرات جميعها تعتبر تأثيرات سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم عن التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للفئات التعليمية (فوق المتوسط والجامعي، والدراسات العليا)، عند متعير (اصحاب القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع) وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٤٧,٥%، تليها فئة التعليم الجامعي بنسبة ١٩,٣%، ثم فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٨,٣%.

كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للفئات الثلاثة ذاتها عند متعير (السلوك العدواني)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح فئة الدراسات العليا بنسبة ٢٠,٠%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٨,٣%، وأخيراً فئة التعليم الجامعي بنسبة ٤,٤%.

ومن جانب آخر، تكشف البيانات ذاتها عن وجود اتفاق بين الفئات التعليمية الثلاثة السابقة حول متغير (العزلة الاجتماعية) والذي جاء في مقدمة التأثيرات السلوكية من وجهة نظرهم، وبلغت نسبته: ٨٢,٥% لعملة الدراسات العليا، ٧٥,٠% لعملة التعليم فوق المتوسط، وأخيراً ٦٣,٢% لعملة التعليم العالي. أما عن الاختلافات في وجهات نظر المبحوثين حول درجة أهمية ومدى خطورة أي من هذه التأثيرات، فتوضحها البيانات الواردة بالجدول رقم (٣٥) المبين بالملاحق.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين وتصوراتهم حول التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بهذا الحاسب. غير أن القراءة المتعمقة للبيانات تشير إلى وجود اتفاق بين المبحوثين رغم تباين حالتهم الزوجية حول أهمية بعض التأثيرات السلوكية السلبية الناتجة عن استخدام الإنترنت، فقد جاءت (العزلة الاجتماعية) في مقدمة هذه التأثيرات السلوكية من وجهة نظرهم جميعاً، وذلك بنسب مئوية ١٠٠,٠% لعملة المطلقين، ٧٠,٨% للمتزوجين، ٥٨,٢% لغير المتزوجين، وهذا يؤكد على وجود اتفاق عام بينهم على أن استخدام الإنترنت يؤدي إلى العزلة الاجتماعية. كما اتفق المبحوثون أيضاً حول متغير (تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية)، والذي يحتل المرتبة الثالثة من وجهة نظرهم، وذلك بنسب مئوية ٦٠,٢% للمتزوجين، ٤١,٨% لغير المتزوجين، وأخيراً ٣٣,٣% للمطلقين. ويشير ذلك إلى أن المتزوجين هم أكثر الفئات وعياً بخطورة استخدام الإنترنت على مستوى العلاقات الأسرية والاجتماعية.

أما عن أوجه الاختلاف فتبدو واضحة بالنسبة لأنماط السلوكية الأخرى، كما تبينها البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٧٢) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية والتأثيرات
السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت

الحالة	أعزب		متزوج		مطلق		كا ^٢
	ك	%	ك	%	ك	%	
العزلة الاجتماعية	٣٢	٥٨,٢	٨٠	٧٠,٨	٣	١٠٠,٠	٤,١٦٠
تفسيخ العلاقات الأسرية والاجتماعية	٢٣	٤١,٨	٦٨	٦٠,٢	١	٣٣,٣	٥,٥٤١
الانحرافات السلوكية والاخلاقية	٣٠	٥٤,٥	٧٤	٦٥,٥	١	٣٣,٣	٢,٨٨٤
الأمراض النفسية والعصبية	١١	٢٠,٠	١٩	١٦,٨	٢	٦٦,٧	٤,٨٦٣

ولفما يتصل بالعلاقة بين المهنة والتأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمط السلوك العدواني، حيث جاء ترتيب تلك الفروق حسب المؤشرات الإحصائية بالنسبة للفئات المهنية على النحو التالي: فئة عامل ١٠٠%، فئة دكتور جامعي ٢٦,٧%، طالب جامعي ٦,٣%، مهنين ٥,٦%، وأخيراً موظف ٤,٠%، بينما لم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي عند هذا المتغير بالنسبة للفئات المهنية الأخرى.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود إختلاف بين وجهات نظر المبحوثين وفقاً لتباين مستوياتهم المهنية وتصوراتهم حول التأثيرات السلوكية السلبية الناتجة عن استخدام الإنترنت، كما تجسدها البيانات الموصحة بالجدول رقم (٣٦) المبين بالملاحق.

رابعاً: ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي:

أوصحت التحليلات الميدانية السابقة أن المجتمع القطري شأنه شأن المجتمعات العربية والحليجية الأخرى يشهد مجموعة من التغيرات على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإكولوجية... وغير ذلك. ولا شك في أن التغيرات التي تشهدها منظومة القيم الاجتماعية تعد من أبرز تلك التحولات، وتمثل القيم الاستهلاكية وم انعكسه من أنماط سلوكية من أبرز تلك التغيرات القيمة. ومن ثم يعتبر السلوك الاستهلاكي من أخطر الأنماط السلوكية التي إنتشرت خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل وتأثير العولمة ولذلك فإن التعرف على آراء المواطن القطري في مدى إمكانية أن يتجه إلى ترشيد السلوك الاستهلاكي وصنطه، وأهم المجالات التي ينبغي أن يرشد المواطن فيها هذا النمط السلوكي، هذه الأمور جميعها تمثل مطلباً مهماً في الدراسة الراهنة، ويمكننا الكشف عن ذلك فيما يلي:

١- مدى ضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن وجهات نظر المبحوثين حول ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي، فقد بلغت نسبة الذين يؤكدون على ضرورة أن يتجه المواطن الى ترشيد سلوكه الاستهلاكي ٨٣,٣% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة من يرون بعدم ضرورة ذلك ٧,٥%، أما من أحابوا بعدم

معرفة، فقد بلغت نسبتهم ٨٠,٠%، ونسبة من لم يجيبوا على السؤال في الأساس ١,١%. ويتضح ذلك من البيانات الميينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٧٣) يوضح
آراء المبحوثين حول ضرورة أن يتجه
المواطن لترشيد سلوكه الاستهلاكي

المتغيرات	ن	%
ضروري	١٤٥	٨٣,٣
غير ضروري	١٣	٧,٥
لا أعرف	١٤	٨,٠
غير مبين	٢	١,١
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

نستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن الأغلبية العظمى من المبحوثين لديهم وعياً بخطورة تزايد معدلات الاستهلاك، والتي تتجسد في إنتشار أنماط السلوك الاستهلاكي وبخاصة البحي والتعاطي في المحاللات المختلفة، ومن ثم يؤكدون على أن هناك ضرورة وأهمية لأن يتجه المواطن القطري الى ضبط وترشيد سلوكه الاستهلاكي.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وآرائهم حول ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معوية ٠,٠٠٥، بين العنات التعليمية (فوق المتوسط، الجامعي، الدراسات العليا)، وذلك بالنسبة

لمتغير (مصري)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة التعليم فوق المتوسط، حيث بلغت النسبة ١٠٠%، تليها فئة الدراسات العليا ٩٥,٠%، ثم الجامعي ٨٠,٩% . وهذا يعني أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي ومدى الوعي بضرورة ترشيد الاستهلاك. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالحنول رقم (٣٧) المبين بالملاحق

أما عن العلاقة بين الحالة الزوجية ومدى ضرورة أن يتجه المواطن لترشيد سلوكه الاستهلاكي، فيمكن القول، أنه بالرغم من أن التحليلات الإحصائية تؤكد على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من جانب، وأن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على أن ترشيد السلوك الاستهلاكي يمثل ضرورة، إلا أن البيانات ذاتها تشير إلى وجود اختلافات بين الفئات الزوجية المتبينة فيما يتعلق بوجهات نظرهم في هذه القضية، حيث جاءت وجهات نظرة المتزوجين في المرتبة الأولى، من حيث ضرورة الترشيح، وذلك بنسبة ٨٩,٥%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٧٤,٥%، وأخيراً فئة المطلقين بنسبة ٦٦,٧% . مما يؤكد على أن المتزوجين هن أكثر الفئات إدراكاً ووعياً بخطورة تزايد معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الترشيح السلوكي للمواطن. ويمكننا توصيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٧٤) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وضرورة أن
يتجه المواطن لترشيد سلوكه الاستهلاكي

ك٢	الحالة الزوجية					
	أعرب		متزوج		مطلق	
	ك	%	ك	%	ك	%
١٠,٦٩٥	٤١	٧٤,٥	١٠٢	٨٩,٥	٢	٦٦,٧
	٨	١٤,٥	٤	٣,٥	١	٣٣,٣
	٦	١٠,٩	٨	٧,٠	٠	٠
	٥٥	١٠٠	١١٤	١٠٠	٣	١٠٠
	المتغيرات					
	ضروري					
	غير ضروري					
	لا أعرف					
	الإجمالي					

٢- مبررات ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي:

تكشف البيانات الميدانية الخاصة بوجهات نظر المبحوثين و عندهم (١٤٥ مبحوث) فيما يتعلق بالمبررات والأسباب التي أكدوا عليها لضرورة أن يتجه المواطن الى ترشيد سلوكه الاستهلاكي عن مجموعة من المبررات المتنوعة، جاء ترتيبها وفقاً لدرجة أهميتها على النحو التالي: (لضمان الاستقرار المادي في ظل ارتفاع الأسعار)، حيث بلغت نسبته ٧٤,٥% من مجموع الاستجابات، يليه (لأن الإسراف حرام) بنسبة ٦٢,١%، ثم (لضمان مستقبل مادي أفضل) بنسبة ٤٦,٢%، وأخيراً (المتعيرات) لأن الاعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الإسلام، لأن النفط مورد ناصب)، حيث بلغت نسبة كل منهما ٤١,٤%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٧٥) يوضح
مبررات ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي

الاستجابات	ن	%
لضمان الاستقرار المادي في ظل ارتفاع الأسعار	١٠٨	٧٤,٥
لأن الإسراف حرام	٩٠	٦٢,١
لأن الاعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الإسلام	٦٠	٤١,٤
لأن النفط مورد ناصب	٦٠	٤١,٤
لضمان مستقبل مادي أفضل	٦٧	٤٦,٢

تستتبع من ذلك أن معظم المبررات والأسباب التي أكد عليها المبحوثين لضرورة أن يتجه المواطن القطري الى ترشيد سلوكه الاستهلاكي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والمادية، سواء تلك التي تتعلق بضمان الاستقرار المادي للأسرة في ظل الارتفاع المتزايد للأسعار، أم ما يتعلق بالنفط وعدم استقرار أسعاره في الأسواق العالمية، فضلاً عن أنه يمثل مورد من الممكن أن يصاب أو تقل معدلات إنتاجه، مما يؤثر

بشكل عام على الاقتصاد القومي للدولة، هذا بالإضافة الى المبررات الأخرى ذات الطابع الديني، والتي تؤكد على أن الإسلام يحرم الإسراف، ويحث على الاعتدال في الإنفاق.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزوجية للمبحوثين اراهم حول اسباب ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي، فقد اوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشأن ذلك. الا أن التحليل المتعمق لتلك البيانات يشير إلى وجود أوجه إلتفاق واختلاف بينهم فيما يتعلق بدرجة وأهمية تلك الأسباب. اما عن جوانب الإلتفاق، فثمة اجماع بين المبحوثين على أن من أهم الأسباب التي تبرر ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي(صمان الاستقرار المادي في ظل ارتفاع الأسعار)، حيث جاء هذا السبب في المقدمة من وجهة نظرهم جميعاً بالرغم من إختلاف وتباين النسب الدالة عليه، والتي جاءت على النحو التالي: ١٠٠,٠% بالنسبة للمطلقين، ٧٨,٤% لغنة المتزوجين، ٦٣,٤% لغبر المتزوجين، مما يؤكد على وجود علاقة بين الحالة الزوجية و اراء المبحوثين حول الأسباب التي تبرر ضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي. كما تبدو جوانب الإلتفاق الأخرى بالنسبة لمتغير (لأن الإعتدال سلوك متحصر ويحث عليه الاسلام)، والذي إحتل المرتبة الخامسة بالنسبة للفتين(متزوج، أعزب)، وجاءت نسبته ٤٥,١%، ٣٤,١% على التوالي، بينما لم تظهر البيانات أية تمثيل احصائي بالنسبة لغنة المطلقين.... وهكذا تبدو الاختلافات واضحة بالنسبة للأسباب الأخرى، كما تعكسها البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٧٦) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وأسباب ضرورة
أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي

الحالة	اعزب		متزوج		مطلق		نساء
	ك	%	ك	%	ك	%	
لضمان الاستقرار المدي في ظل ارتفاع الأسعار	٢٦	٦٣,٤	٨٠	٧٨,٤	٢	١٠٠	٤,١٦٥
لان الإسراف حرام	٢٤	٥٨,٥	٦٤	٦٢,٧	٢	١٠٠	١,٤٥٩
لان الاعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الإسلام	١٤	٣٤,١	٤٦	٤٥,١	٠	٠	٢,٨٧٨
لان النفط مورد ناضب	١٣	٣١,٧	٤٧	٤٦,١	٠	٠	٣,٩٢١
لضمان مستقبل مادي أفضل	١٦	٣٩,٠	٥١	٥٠,٠	٠	٠	٣,١٥٩

٣- مبررات عدم ضرورة أن يتجه المواطن الى ترشيد سلوكه الاستهلاكي:

فيما يتعلق بالمبررات التي قدمها المبحوثين وعددهم (١٣ مبحوث)، والتي تؤكد
وجهات نظرهم في أنه ليس هناك ضرورة لان يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي،
فقد كشفت البقالت الميدانية عن مجموعة متنوعة من المبررات جاءت وفقاً لأهميتها
على النحو التالي: (صعوبة الترشيد في ظل الفصائيت والدعاية) بنسبة ٥٣,٨% من
إجمالي الاستجابات، (لان الاستهلاك أصبح ضرورة من ضروريات العصر) بنسبة
٤٦,٢%، (لان الاستهلاك متعة من متع الحياة) بنسبة ٣٨,٥%، وأخيراً (لا يوجد

استهلاك غير رشيد) بنسبة ٢٣,١%. وتؤكد البيانات الواردة بالجدول التالي على ذلك

جدول رقم (٧٧) يوضح
مبررات عدم ضرورة أن يرشد
المواطن سلوكه الاستهلاكي

الاستجابات	ك	%
لأن الاستهلاك أصبح ضرورة من ضروريات العصر	٦	٤٦,٢
الاستهلاك متعة من متع الحياة	٥	٣٨,٥
لا يوجد استهلاك غير رشيد	٣	٢٣,١
صعوبة الترشيح في ظل الفضائيات والدعاية	٧	٥٣,٨

يتضح من البيانات السابقة أن بعض المبررات التي قدمها المبحوثون الذين يرون بعدم ضرورة أن يتجه المواطن الى ترشيد سلوكه الاستهلاكي تعكس الواقع الذي يعيشه المجتمع القطري في ظل سيطرة وهيمنة القيم التي تفرصها العولمة من خلال ألياتها ووسائلها المتعددة وبخاصة القنوات العصرية وما تقدمه من برامج دعوية للعديد من السلع الاستهلاكية، لما تتمتع به هذه البرامج من أساليب عرض مثيرة ومغرية ومشجعة على الاستهلاك، فصلا عن أنهم يرون أيضا أن أنماط السلوك الاستهلاكي قد أصبحت تمثل ضرورة من ضرورات العصر كما تؤكد المبررات الأخرى على أن السلوك الاستهلاكي يمثل متعة من متع الحياة، في حين يرى البعض الآخر أنه لا يوجد استهلاك غير رشيد.

٤- اهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي:

كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن مجموعة متنوعة ومتباينة من المجالات التي يرى المبحوثين وعندهم (١٧٤ مبحوث)، أنها تمثل مجالات مهمة ينبغي أن يرشد فيها المواطن سلوكه الاستهلاكي، وقد جاء ترتيب هذه المجالات حسب درجة أهميتها

على النحو التالي: (تقليل عدد الخدم والمربيات)، وقد احتل المرتبة الأولى بنسبة ٦٤,٤% من مجموع الاستجابات، ثم (التقليل من عدد السيارات) في المرتبة الثانية بنسبة ٦٣,٨%، (التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة) في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٥,٧%، (التقليل من الإنفاق على الملابس) في المرتبة الرابعة بنسبة ٥١,٧%، (التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الزينة) في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٣,١%، (تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي) في المرتبة السادسة بنسبة ٤٢,٥%، وأخيراً (ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية) بنسبة ٢٣,٠%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٧٨) يوضح
أهم المجالات التي يجب أن يرشد
المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي

الاستجابات	ك	%
التقليل من عدد السيارات	١١١	٦٣,٨
تقليل عدد الخدم والمربيات	١١٢	٦٤,٤
تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي	٧٤	٤٢,٥
التقليل من الإنفاق على الملابس	٩٠	٥١,٧
التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الزينة	٧٥	٤٣,١
التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة	٩٧	٥٥,٧
ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية	٤٠	٢٣,٠

نستنتج من التحليلات السابقة أن جميع المجالات التي أكد المبحوثون عليها، والتي ينبغي على المواطن أن يرشد فيها سلوكه الاستهلاكي، تمثل بالفعل وعلى المستوى الواقعي أهم المجالات التي تتراد معدلات الاستهلاك فيها ليس فقط على مستوى المجتمع القطري، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات الخليجية بشكل عام، سواء فيما يتعلق بعدد السيارات، أم الاستخدام المتراد للخدم والمربيات، وما يترتب على ذلك من مشكلات عديدة على مستوى الأسرة، أم الاستهلاك المتراد للهواتف

المتحركة (الشراء والتجديد والاستهلاك... وغير ذلك)، هذا فضلاً عن الاستهلاك المتزايد في المجالات الأخرى الموضحة بالجدول السابق. ولا شك في أن تزايد معدلات الاستهلاك في هذه المجالات لا يشكل فقط ضغطاً مادياً على الأسرة القطرية، ولكن أيضاً يعكس اتساعاً سلبياً عديدة على الاقتصاد القومي وعمليات التنمية، ومن ثم فالأمر يتطلب بالفعل ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه ويصبطه في هذه المجالات.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الحلة التعليمية وأهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت البيانات والتحليلات الإحصائية لمعطيات الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال (التقليل من الإنفاق على الملابس)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٧٥,٠٪، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٧٦,٩٪، ثم فئة التعليم الجامعي بنسبة ٤٢,٩٪.

كما أن التحليلات المتعمقة للبيانات تشير إلى أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين على مستوى الفئات التعليمية المختلفة حول ضرورة التقليل من الهدم والمربيات، حيث جاء هذا المجال في المرتبة الأولى لديهم جميعاً من حيث أهميته. وهذا يعني أن تزايد الاعتماد على الهدم والمربيات لدى الأسرة القطرية أصبح يمثل ظاهرة عامة على مستوى المجتمع، ومن ثم يدرك المبحوثون على اختلاف مستوياتهم التعليمية مدى خطورة هذه الظاهرة ليس فقط على الصعيد الأسري والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيد المجتمعي. والبيانات الواردة بالجدول تؤكد ذلك.

كما تشير التحليلات المتعمقة للبيانات الإحصائية ذاتها أيضاً إلى وجود بعض الفروق والاختلافات في وجهات نظر المبحوثين على مستوى هذه الفئات التعليمية

بشأن درجة أهمية أي من هذه المجالات. فسيما إحتل مجال (التقليل من عدد السيارات) المرتبة الأولى من حيث الأهمية لدى فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبته ٦٥,٠%، جاء المتغير ذاته في المرتبتين الثانية والثالثة بالنسبة للحاصلين على تعليم فوق المتوسط، والحاصلين على تعليم جامعي، بنسب: ٦٩,٢%، ٦٢,٦% على التوالي... وهكذا تبدو الاختلافات والفروق بالنسبة للمجالات الأخرى الموصحة بالجدول رقم (٣٨) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الحالة الزوجية وأهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت التحليلات الإحصائية أنه على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزوجية والمجالات التي يجب أن يرشد فيها المواطن سلوكه الاستهلاكي، إلا أن التحليل المتعمق للبيانات يشير إلى أوجه إتفاق واختلاف بين المبحوثين فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول درجة وأهمية هذه المجالات. أما عن جواب الإتياف، فقد جاءت بالنسبة للمجالات التالية: (التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة)، حيث إحتل هذا المجال المرتبة الثالثة بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين، وقد بلغت نسبته ٦١,٧%، ٤٧,٣% على التوالي، بينما لم توضح البيانات أي تمثيل إحصائي لهذا المجال بالنسبة للمطلقين. وكذلك الحال بالنسبة للمجالين (تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي، ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية)، حيث إحتل المرتبتين السادسة والسابعة على التوالي، بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين، بينما لم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي لهذين المجالين بالنسبة لفئة المطلقين. وهذا يشير إلى أن هاتين العنيتين: متزوج، أعزب، هما أكثر العنيتين الزوجية إدراكاً لحظورة الاستهلاك، وبحاصة بالنسبة لهذه المجالات.

أما عن جواب الإختلاف بين المبحوثين فتبدو واضحة بالنسبة لمجال (التقليل من عدد السيارات)، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى بالنسبة لغير المتزوجين،

وبلغت نسبته ٦٠,٠%، بينما إحتل المتغير ذاته المرتبة الثانية بالنسبة للمتزوجين والمطلقين، وذلك بنسب مئوية ٦٦,١%، ٦٦,٧% على التوالي. مما يشير أيضاً إلى أن غير المتزوجين هم أكثر العت ادراكاً لحظورة ترايد الاستهلاك في هذا المجال.

ومن المؤشرات التي تؤكد على جواب الاختلاف أيضاً، أن (تقليل عدد الحدم والمربيات)، قد إحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمتزوجين، حيث بلغت نسبته ٧٠,٤%، بينما جاء المتغير ذاته في المرتبة الثانية بالنسبة للمطلقين و غير المتزوجين، وذلك بنسب مئوية ٦٦,٧%، ٥٢,٧% على التوالي. وهذا يشير أيضاً إلى أن المتزوجين هم أكثر العت ادراكاً لحظورة الاعتماد المترايد على الحدم والمربيات، وبخاصة لما يصاحب ذلك من مشكلات ليست فقط على مستوى العلاقات الزوجية، ولكن أيضاً على مستوى التنشئة الاجتماعية للأطفال. والبيانات الميية في الجدول التالي توصح هذه الاختلافات.

جدول رقم (٧٩) يوضح
العلاقة بين الحالة الزوجية وأهم المجالات
التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكى

الحالة	أعزب	متزوج	مطلق	كا ^٢
--------	------	-------	------	-----------------

الزواجية	ك	%	هـ	%	د	%
التقليل من عدد السيارات	٣٣	٦٠,٠	٧٦	٦٦,١	٢	٦٦,٧
تقليل عدد الخدم والمربيات	٢٩	٥٢,٧	٨١	٧٠,٤	٢	٦٦,٧
تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي	١٨	٣٢,٧	٥٦	٤٨,٧	٠	٠
التقليل من الإنفاق على الملابس	٢٤	٤٣,٦	٦٤	٥٥,٧	٢	٦٦,٧
التقليل من الإنفاق على العطور ولوازم الزينة	٢٠	٣٦,٤	٥٢	٥٤,٢	٣	١٠٠,٠
التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة	٢٦	٤٧,٣	٧١	٦١,٧	٠	٠
ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية	١٤	٢٥,٥	٢٦	٢٢,٦	٠	٠

أما عن العلاقة بين المهنة وأهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي، فيمكننا القول أنه بالرغم من أن التحليلات الإحصائية قد كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في هذا الجانب، إلا أن التحليلات ذاتها تشير إلى وجود أوجه إلتقاء واختلاف عديدة بينهم فيما يتعلق بأهمية هذه المجالات، فبينما جاء المجال الحاصل بضرورة التقليل من عدد السيارات في المرتبة الأولى بالنسبة للطلاب الجامعي، رحل أعمال، وكيل وزارة، وريز، وذلك بنسب ٧١,٩%، ٩٠,٠%، ١٠٠%، ١٠٠% على التوالي، فقد احتل المتغير ذاته المرتبة الثالثة من وجهة نظر كل من: تكتور حلمي، موظف، مهيون، وذلك بنسب ٦٦,٧%، ٦١,٥%، ٥١,٩% على التوالي، والمرتبة الثانية بالنسبة لفئة على المعاش ٦٠,٠%... وهكذا تبدو الاختلافات واضحة بالنسبة للمجالات الأخرى. مما يشير إلى أن هناك علاقة بين اختلاف وتباين الأوصاف المهنية

للمبحوثين وتصوراتهم عن أهم المجالات التي ينبغي أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي. وتتضح هذه الاختلافات والفروق بالنسبة للمجالات الأخرى من خلال بيانات الجدول رقم (٣٩) المبين بالملاحق.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الدخل وأهم المجالات التي يجب أن يرشد فيها المواطن سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تؤكد هذه العلاقة، وبالرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها تؤكد على أن هناك إتفاقاً عاماً بين المبحوثين في فئات الدخل المختلفة على مجموعة من المجالات المهمة التي ينبغي أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي. وإن ثمة اختلافات بينهم حول أهمية كل مجال من هذه المجالات، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين الدخل وتباين آراء المبحوثين حول هذه المجالات. ويتضح ذلك من البيانات الموصحة بالجدول رقم (٤٠) المبين بالملاحق.

٥- دور المؤسسات الحكومية والأهلية في مجال ترشيد السلوك الاستهلاكي:

هنا يتعلق بالدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات المختلفة (الحكومية وغير الحكومية)، والمتمثلة في: الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية، المؤسسات الإعلامية (المعروءة والمسموعة والمرئية)، المؤسسات الأهلية (المجتمع المدني)، والدولة في مجال ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري، فيمكننا توضيحه فيما يلي:

• الأسرة:

كشفت استجابات المبحوثين عن إتفاق عام بينهم على أن الأسرة باعتبارها من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، ينبغي أن تقوم بدور مهم في مجال ترشيد وضبط السلوك الاستهلاكي. ومن ثم جاءت استجابات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والثقافية

متمحورة حول مجموعة من الوظائف والأنوار والمهام التي يجب على الأسرة القطرية القيام بها لترشيد وصيظ السلوك الاستهلاكي للمواطن، وقد تركزت هذه المهام في الجوانب الآتية:

- * تربية الأبناء وتشجيعهم على القيم الإيجابية وبحلصة تلك القيم التي تدعم ضبط عمليات الاستهلاك وترشده، وأن تكون الأسرة قدوة للأبناء في هذا المجال.
 - * المراقبة المستمرة من جانب الأباء لأبنائهم، والإهتمام بتوعيتهم بضرورة ضبط سلوكهم الاستهلاكي، وعدم الإسراف في الإنفاق في المجالات المختلفة.
 - * الإهتمام بتربية الأبناء تربية دينية متوازنة ووسطية وفقاً لضوابط أخلاقية
 - * أن تهتم الأسرة بوضع جدول استهلاكي شهري وسنوي في ضوء الإمكانيات المتاحة وأن تقوم بعمل تقييم دوري لمعدلات استهلاكها سواء بالنسبة للحاجات الأساسية أم الحاجات غير الأساسية.
 - * ضرورة الإهتمام بضبط مصروفات الأبناء وتحديد ما يتفق وإمكاناتها المادية، ومراقبتهم في مجال الإنفاق.
 - * ضرورة أن يراعي الأباء الظروف المادية لأسرهم، والإهتمام باشباع الاحتياجات الضرورية.
 - * تشجئة الأبناء على قيم الاعتدال في الإنفاق، وعدم المعذلة في الاستهلاك، وبحلصة الاستهلاك البنخي والتفاخري. وعدم الإهتمام بتقليد الآخرين.
 - * ينبغي على الأسرة القطرية أن ترشد استهلاكها في مجالات عديدة منها: الحدم والمريبات، الغذاء، الهواتف المتحركة، السيارات، اللانم... وغير ذلك.
- المؤسسات التعليمية:

كشفت إستحداث المبحوثين عن أن ثمة دوراً مهماً ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية المختلفة بدءاً من دور الحصفلة مروراً بمراحل التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي، وصولاً إلى مرحلة التعليم الجامعي، وقد اتفق المبحوثون على الرغم من تباين مستوياتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حول مجموعة من المهام

الأساسية التي ينبغي أن توديعها المؤسسات التعليمية المختلفة في مجال ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن الفطري جاءت على النحو التالي:

* ضرورة الاهتمام بتطوير المناهج والمقررات التعليمية، على أن تتضمن هذه المقررات التوعية بأهمية الإدخار، وضرورة ترشيد وضبط الاستهلاك.

* الإهتمام بتوعية الطلاب وتوجيههم في مجال ترشيد الاستهلاك، وذلك من خلال الأنشطة الطلابية.

* الإهتمام بالقائمة السنوية والمحاضرات بهدف تعريف الطلاب بخطورة الاستهلاك، وتوجيههم نحو ترشيد سلوكهم الاستهلاكي.

* ضرورة أن تتضمن المقررات والمناهج موضوعات تبرر قيم العمل والإنجاز وعلاقتها بالتقدم والتنمية

* التنوع في وسائل التعليم، ومساعدة الطلاب على الإطلاع على الثقافات الأخرى.

* تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي للطلاب وبخاصة فيما يتعلق بحظوظ الاستهلاك ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع بشكل عام، والتنمية بخاصة.

* ضرورة الإهتمام بوضع الإعلانات والملصقات التي تدعو إلى ترشيد وضبط السلوك الاستهلاكي.

- المؤسسات الدينية:

نظراً للدور المهم والمؤثر الذي تلعبه المؤسسات الدينية وبخاصة المساجد في نشر الوعي الاجتماعي والثقافي، فقد كشفت إستجلات المبحوثين عن أن هناك مجموعة من المهام التي ينبغي أن توديعها تلك المؤسسات في مجال التوعية والتوجيه لضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن، وقد اتفق المبحوثين على عدد من المهام نجملها فيما يلي:

* تكثيف التوعية بترشيد المملوك الاستهلاكي من خلال رجال الدين والدعاة، وتعريف المواطنين برأي الدين في التبذير والإسراف.

- * الإهتمام بإصدار الكتب التي تؤكد على خطورة الإسراف في الاستهلاك دينياً ودنياً.
- * الإهتمام بالتدوات والمحاضرات الدينية سواء في المدارس والجامعات أم في المساجد بهدف التوعية والإرشاد والتوجيه.
- * دعم قيم الاعتدال في الاستهلاك وعدم التبذير.
- * الإهتمام بتطوير الخطاب الديني بما يتفق والتغيرات التي يمر بها المجتمع وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والقيمي.
- * الإرشاد والتوجيه إلى ضرورة الإستخدام الأمثل للتكنولوجيا بما يتفق وقيمنا العربية والإسلامية.
- * تكثيف الخطاب الديني للدعاة ورجال الدين على خطورة التقليد الأعمى لكل ما هو غربي مستورد، وبخاصة ما يتنافى والقيم الإسلامية السمحة.

• المؤسسات الإعلامية:

- نظراً للدور المؤثر والفعل لوسائل الإعلام في تعوير القيم الاجتماعية والاتجاهات، ومن ثم السلوك الاجتماعي، ذلك الدور الذي تنامي خلال السنوات الأخيرة بفعل التطور الذي تشهنته نظم الإعلام على كافة المستويات: العالمية والإقليمية والمحلية، فإن التعرف على الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسات الإعلامية (المقروءة والمسموعة والمربوطة) في مجال ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري يعد محورياً مهماً في الدراسة الراهنة. ولقد كشفت استجلات المنحوتين عن إتفاقاً عاماً بينهم على أن المؤسسات الإعلامية يجب أن تؤدي مجموعة من المهام في هذا المجال تتمثل فيما يلي:
- * ضرورة الإهتمام بتقديم البرامج الهانعة لنشر الوعي بخطورة المبالغة في الاستهلاك على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

* وضع صوابط للبرامج الموجهة لإثارة الرغبات الاستهلاكية (الإعلانات... وغيرها).

* نشر المفاهيم الإيجابية والحد على ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي، وذلك من خلال عرض تجارب المجتمعات الأخرى.

* ضرورة وجود خطب إعلامي موجه يهدف إلى نشر الوعي لدى المواطنين لمحاربة عادات الإنفاق البذخي والتعاهري.

* تكثيف البرامج التوعوية للتوعية بخطر الاستهلاك البذخي.

* الاهتمام بتقديم البرامج التي تكشف عن الطرق المثلى لصنط وترشيد السلوك الاستهلاكي.

* التقليل من البرامج التي تصور أنماط الحياة العربية باعتبارها نماذج يحتذى بها، وبخاصة البرامج الموجهة للشباب.

* تقديم البرامج التي تهدف إلى دعم قيم الانتماء والولاء للوطن، ومن ثم المحافظة على ثرواته من خلال ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي. وكذلك التأكيد على أهمية الإنفاق بالنسبة لفرد والأسرة والمجتمع.

- المؤسسات الأهلية (المجتمع المدني):

لا شك في أن الدعوة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني قد ترايدت في السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة والمستويات، وبخاصة في ظل سيادة العولمة وهيمنتها من ناحية، والتراجع الملحوظ في دور الول القومية وبخاصة في المجال الاجتماعي من ناحية أخرى ومن ثم فإن دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن العصري لا يقل في أهميته عن دور المؤسسات الأخرى الحكومية. حيث كشفت استحداث المنحوتين عن مجموعة من المهام ينبغي أن تؤديها تلك المؤسسات في هذا المجال جاءت على النحو التالي:

* تشجيع ودعم العمل التطوعي في مجال التوعية بخطورة الإفراط في الاستهلاك.

* الاهتمام بإقامة الندوات والمؤتمرات للتوعية بخطورة الاستهلاك.

- * العمل على ربط المواطن والأسرة بالمؤسسات المختلفة، والمساعدة على إدراك وفهم خطورة الإستهلاك على الاقتصاد القومي والمجتمع بعامة.
- * التنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية من أجل نشر الوعي الثقافي بخطورة الإستهلاك، والتقليد ومحاكاة المجتمعات الغربية
- « الدولة:

- * دعم النشاطات والمؤسسات المختلفة التي تهتم بنشر الوعي بخطورة الإستهلاك.
- * وضع القوانين والصوابط التي تضمن ترشيد السلوك الإستهلاكي للمواطن.
- * تقديم مكافآت نقدية وحوافز تشجيعية للأفراد والأسر التي ترشد استهلاكها
- * عمل لجان متابعة للمواطنين لضبط سلوكهم الإستهلاكي.
- * أن يكون للدولة دور قيادي في مجال ضبط وترشيد الإستهلاك.
- * محاربة الأمية الثقافية والقضاء عليها.
- * احكام الرقابة على البرامج التي تقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وبخاصة البرامج التي تدعو إلى الإستهلاك.
- * المكاشفة والمصارحة من قبل أجهزة الدولة الرسمية بما يتعلق بخطورة الإستهلاك على الاقتصاد القومي.
- * وضع استراتيجية موجهة لجميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لضبط وترشيد الإستهلاك.

نستنتج من العرض السابق أن المبحوثين على إحتلاف مستوياتهم وطروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لديهم قدراً من الوعي بخطورة الإستهلاك ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع بشكل عام. وأنه ينبغي على المؤسسات المختلفة (الحكومية وغير الحكومية) أن تؤدي أدواراً مهمة في مجال التوعية والتوجيه الى خطورة هذه الظاهرة التي تشهد تنامياً في معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، مما أصبح يشكل خطورة على الاقتصاد القومي والتنمية على

اختلاف مستوياتها وقطاعاتها. وفي ضوء ذلك فإن الأمر يتطلب تصاهر الجهود من أجل مواجهة الظاهرة والحد من خطورتها على المستويين: القريب والبعيد، ليس فقط من جانب المؤسسات الحكومية الرسمية، ولكن أيضاً من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ولقد جسدت إستجابات المبحوثين هذه الأدوار والمهام التي ينبغي أن تؤديها تلك المؤسسات في هذا المجال المهم والحيوي.

خامساً: نتائج الدراسة وتوصيلتها:

توصلت الدراسة من خلال التحليلات الميدانية إلى مجموعة من النتائج، يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

- ١- كشفت التحليلات إن الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة جاءت في المرتبة الأولى من حيث ترتيب فئات السن، تليها الفئة العمرية من ٢٥- أقل من ٣٥ سنة، ثم الفئة العمرية ٣٥- أقل من ٤٥ سنة. ومن ثم يمكننا القول أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة جاءت في فئة الشباب، حيث بلغت نسبتها الإجمالية ٨٧,٤% من إجمالي عينة الدراسة، الأمر الذي يؤثر على اتجاهاتهم نحو ظاهرة العولمة بصفة عامة، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري بصفة خاصة.
- ٢- كشفت التحليلات عن أن ظاهرة تعدد مرات الزواج قد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة والمتشابكة، بعضها محلي، والبعض الآخر عالمي، وتتمثل هذه العوامل في: إكتشاف النفط وما يرتبط بذلك من توجّهات تنموية، إرتفاع معدلات التّحضر، الإبتحاح على العالم الخارجي، التحديث والتنمية، إرتفاع مستوى التعليم، استغلال المجتمع للعمالة الوافدة من مختلف المجتمعات والثقافات مما أحدث تأثيراً في النية الثقافية للمجتمع، تطور نظم الإتصال والإعلام المختلفة، هذا فضلاً عن التأثيرات المتزايدة للعولمة في

مختلف المجالات. تلك العوامل والمتغيرات قد أحدثت تغيرات ملموسة في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية وبخاصة تلك التي كانت تدعم ظاهرة تعدد مرات الزواج. ٣- كشفت التحليلات الميدانية كذلك أن نمط الأسرة المتوسطة الحجم هو أكثر الأنماط إنتشاراً على مستوى عينة الدراسة، وهذا يعني أن ثمة تغيرات تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وبخاصة تلك التي تتعلق بالزواج المبكر ومن ثم القيم المرتبطة بالإنجاب، الأمر الذي إنعكس بوضوح على إتجاهات المواطنين، ومن ثم سلوكهم الاجتماعي تجاه هذه الظاهرة.

٤- إن ثمة تنوعاً وتبايناً بين المنحوتين في مستويات الدحول الإحصائية، هذا التنوع يعبر عن تباين المستويات التعليمية والمهنية من جانب، وتنوع وتباين المستويات والطروف المعيشية والمادية من جانب آخر، وهو الأمر الذي ينعكس بصورة أو بأخرى على إتجاهاتهم نحو العولمة ومدى تأثيراتها في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

٥- كشفت التحليلات أيضاً أن ظاهرة زيادة الإستهلاك كانت من أبرز وأخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الآن، وذلك نتيجة لتأثر المجتمع بثقافة العولمة ومحاولة تقليد المجتمعات الغربية. وتتجسد هذه الظاهرة في عدد من المظاهر منها: الارتفاع الملحوظ في معدلات الإفق وبخاصة في بعض المجالات مثل: الهواتف المتحركة، الخدم والمريبات، الولائم، الإنترنت، وهذا يؤكد على سيطرة التبرعات الإستهلاكية، ومن ثم انتشار السلوك الإستهلاكي على مستوى عينة الدراسة بشكل عام، رغم تباين المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل مجال من المجالات السابقة. فظاهرة الإستهلاك المترادف للهواتف المتحركة على اختلاف أشكالها، أصبحت تمثل أبرز وأخطر الظواهر التي أفررتها العولمة، وذلك لما لها من انعكاسات سلبية عديدة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضاً على المستويين الاجتماعي والثقافي.

٦- كشفت التحليلات إن ظاهرة الإعتماد المترادف على الخدم والمريبات تؤكد أيضاً على أن المجتمع القطري يعد مجتمعاً إستهلاكياً، وإن هذا الإعتماد المترادف على

الخدم لا يعبر عن المظهر الاجتماعي فحسب، بل أصبح يمثل نمطاً للحياة والمعيشة، حيث لم يعد هناك مجالاً للتخلي عن الخدم بالنسبة للأغلبية العظمى من الأسر الفقيرة، وبخاصة في الأعمال المرتبطة بالأسرة بشكل عام، والشؤون المنزلية بخاصة، الأمر الذي أدى إلى تغيرات عديدة على مستوى المكانات الاجتماعية، والوظائف والأنوار، وبخاصة أدوار المرأة، فضلاً عن إبعكاسات الظاهرة في مجال التثنية الاجتماعية للأبناء، ناهيك عن المشكلات الأسرية المصاحبة لتلك الظاهرة.

٧- كشفت التحليلات أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد سمعوا عن العولمة من مصادر مختلفة ومتوعة، جاءت وفقاً لترتيبها من وجهة نظرهم كما يلي: وسائل الإعلام، القراءة، الأصدقاء، وأخيراً الإنترنت. وقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى معوية بين كل من النوع والمستوى التعليمي للمبحوثين ومصادر السماع عن العولمة، الأمر الذي يؤكد عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين وتحديد المبحوثين للمصادر التي استمعوا من خلالها عن العولمة.

٨- كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بالعلاقة بين المهنة والدخل وتصورات المبحوثين عن ماهية العولمة، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين نوع وتبليين مستويات الدحول وتصوراتهم عن معنى العولمة.

٩- كشفت التحليلات أيضاً أن أهم الآثار المترتبة على العولمة وفقاً لأهميتها ودرجة خطورتها تتمثل فيما يلي: إطلاق الحريات بين دول العالم، إضعاف قوة الدولة، سيادة مبدأ البقاء للأقوى، وأخيراً انتشار الديمقراطية. ولم يتصح من التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وفقاً لمستوياتهم التعليمية، وحالاتهم الرواجية وتصوراتهم حول آثار العولمة، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود علاقة بين هذه المتغيرات أما بالنسبة للعلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول آثار

العولمة، فقد كشفت التحليلات وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبخاصة بالنسبة لمتغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى).

١٠- كما كشفت التحليلات أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على أن دور الدولة قد شهد تراجعاً ملموساً في ظل سيادة العولمة وهيمنتها، وأن هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي أسهمت في هذا التراجع جاء ترتيبها وفقاً لدرجة أهميتها من وجهة نظرهم كما يلي: تقديم الدولة بعض التبرعات، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عنيفة عليها، تقلص دور الدولة في الاقتصاد، وأخيراً سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة. وتؤكد هذه الأسباب جميعها على مدى وعي المبحوثين وإدراكهم لخطورة العولمة على الصعيد السياسي، الأمر الذي يؤثر على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم على مكانة الدولة وقوتها، وبخاصة فيما يتعلق بملكيتها للمصادر الأساسية.

١١- لم يكشف تحليل البيانات عن وجود فروق هامة بين النوع، والمهنة، وتصورات المبحوثين عن أسباب تراجع دور الدولة في ظل العولمة، بينما حدث العكس بالنسبة لمتغير الدخل، فقد رأت غالبية المبحوثين تراجع تدخل الدولة في الاقتصاد.

١٢- أوضحت التحليلات كذلك أن أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية قد تمثلت في: سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية، تندي السلوك العربي الإسلامي عند الفرد، التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية، حرص الهيمنة الأمريكية، تقليد الشباب العربي لكل ما هو غربي، وأخيراً ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية. وقد كشفت التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وفقاً لتبوين مهنتهم ومتغير (التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية)، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين التنوع والتباين المهني للمبحوثين وتباين تصوراتهم حول تأثير هذا المتغير في سلوك الأفراد في الدول النامية.

١٣- كشفت التحليلات أن من أهم مخاطر العولمة: فقدان الهوية العربية والإسلامية، الصراع بين الثقافات، تدني ثقافة المجتمع، إضمحلال دور الثقافة، وأخيراً إحطاط في السلوك الفني والموسيقي. ولم تكشف التحليلات عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيرات: النوع، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الزوجية للمبحوثين، وتصورات المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة، بينما كشفت التحليلات وجود فروق هامة بين المهنة وأهم مخاطر العولمة.

١٤- كشفت التحليلات عن مجموعة من التأثيرات التي تحدثها العولمة في الثقافة المحلية تمثلت في: ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية، إحلال الثقافة العربية محل الثقافة الوطنية، وأخيراً ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية. ولم تكشف التحليلات الإحصائية عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد على أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الزوجية للمبحوثين وتصوراتهم حول تلك التأثيرات. بينما كشفت التحليلات وجود فروق مهمة تتعلق بتأثير الدخل على تصوراتهم لمدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية.

١٥- كشفت الدراسة أيضاً عن مجموعة من الأنماط السلوكية السلبية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة وانتشرها، الأمر الذي يؤكد على سيطروا وهيمنة الثقافة العربية بشكل عام، والأمريكية بحاصة بكل ما تتضمنه من قيم. وتتمثل هذه الأنماط السلوكية في (التقليد الأعمى لكل ما هو غربي، القيم الاستهلاكية والسلوك الاستهلاكي، الحرية والانحلال الأخلاقي، الابتعاد عن قيم الإسلام واحلال مكانها القيم العربية، وأخيراً الوضولية والمادية ولم تكشف التحليلات عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات: النوع، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الزوجية، الدخل، وتصورات المبحوثين عن الأنماط السلوكية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة وانتشرها وهيمنتها، ومن ثم لا توجد علاقة بين هذه المتغيرات.

١٦- كشفت معطيات الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف عينة الدراسة قد أكدوا على تغير العلاقات الأسرية نتيجة لتأثير العولمة، بينما أكد بعضهم على أن العلاقات

الأسرية لم تتغير، وأنها لا زالت تتمتع بالقوة. أما الذين أكدوا على تغير العلاقات الأسرية في ظل العولمة، فقد حددوا مجموعة من المظاهر التي تجسد تلك التغيرات تمثلت فيما يلي: (قلة الرياضات بين الأقارب، عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم، التفكك الأسري، عدم احترام الأبناء للآباء، وأخيراً الصراع بين الأقارب). أما المظهر الذي تؤكد على قوة العلاقات الأسرية كما حددها الباحثون، فقد تمثلت في: الرياضات العائلية، الحرص على صلة الرحم، مساعدة الأقارب وأفراد الأسرة، وأخيراً التشجيع على زواج الأقارب).

١٧- كشفت التحليلات أن القنوات العائلية بصيغة عامة (العربية والأجنبية والمحلية) على اختلاف درجة أهميتها بالنسبة للمواطن القطري تشكل محور اهتماماته، ويرجع ذلك إلى تنوع برامجها بالمقارنة بالقنوات المحلية الأرضية من ناحية، وقدرتها على التأثير في جمهور المشاهدين من ناحية أخرى.

١٨- إن هناك مجموعة من البرامج المتنوعة التي يفصل المبحوثون مشاهدتها في القنوات العائلية جاءت وفقاً لترتيبها من حيث الأهمية كما يلي: (البرامج الثقافية، البرامج الدينية، الأحرار، الأفلام والمسلسلات العربية، الأفلام والمسلسلات الأجنبية، البرامج السياسية، البرامج الرياضية، الأغاني والفيديو كليب، وأخيراً الإعلانات). وقد كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع والبرامج التي يفصل المبحوثون مشاهدتها العربية، كما كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزوجية للمبحوثين والبرامج التي يفضلون مشاهدتها، كذلك بالنسبة لمتغير المهنة، حيث تبين من التحليلات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين.

١٩- كشفت التحليلات إن أكثر البرامج التي تبثها العائلات إسهاماً في تغيير سلوك المواطن تتمثل في: (الأغاني والفيديو كليب، المسلسلات والأفلام، وأخيراً الإعلانات) وقد كشفت التحليلات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

متغيرات: المهنة، الدخل، الحالة الزوجية للمبحوثين، وتصوراتهم حول أكثر البرامج إسهاماً في تغيير سلوك المواطن.

٢٠- إن ثمة مجموعة من الأنماط السلوكية الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير القوات العصابية، هذه الأنماط السلوكية تنتم بالطلع السلبي، وترتبط بالتغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، ويتمثل فيما يلي. زيادة مساحة الحرية، ومن ثم التدهور الأخلاقي لدى المواطنين، تقليد ومحاكاة الغرب في اللبس والأكل، سيطرت النزعات الإستهلاكية، ومن ثم انتشار أنماط السلوك الاستهلاكي، وبخاصة التدخين والتفاحري، إنتشار الفن الغربي بأشكاله وصوره المختلفة وتراجع الفن العربي والشرقي بشكل عام، ومن ثم تعبير النوق الفني والموسيقي للمواطن بما يتفق وتغيرات العصر، هذا فضلاً عن إردياد العزلة الاجتماعية وغلبة العرية والأناية، وتراجع قيم التعاون والروح الجماعية.

٢١- كشفت الدراسة عن مجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن القطري من خلال مشاهدته ومتابعته للقوات العصابية، يتسم بعضها بالطابع السلبي، بينما يتسم البعض الآخر بالطابع الإيجابي. وتمثلت هي: القيم الإستهلاكية، قيم الانانية والعربية، القيم المادية، السلوك العدواني، الوصولية والإنتهارية، المساواة، الحرية، العمل والإنتاج، القيم الدينية، وأخيراً قيم الولاء والانتماء.

٢٢- كشفت التحليلات إن الأعلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على أنهم يستخدمون الإنترنت، مما يشير إلى الانتشار الواسع والتأثير المتزايد للإنترنت على كافة المستويات والعبات الاجتماعية والثقافية. كما كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين واستخدام الإنترنت، وقد جاءت تلك الفروق لصالح العبات التعليمية. الدراسات العليا، التعليم الحصري، التعليم فوق المتوسط، مما يؤكد على وجود علاقة بين المستوى التعليمي واستخدام الإنترنت، فكلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما زاد استخدام الإنترنت. كما بينت التحليلات أيضاً

وجود فروق دالة إحصائية بين المهنة وعدم استخدام الإنترنت، حيث تبين أن أقل الفئات المهنية استخداماً للإنترنت هي: عامل، على المعاش، موظف.

٢٣- كشفت التحليلات عن عدد من مجالات استخدام الإنترنت، يتعلق بعضها بالأمور العلمية، حيث تتيح الفرصة للإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية العالمية، والبعض الآخر يتعلق بالأمور الاقتصادية والتجارية، وبخاصة إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، وكذلك استخدام الإنترنت في مجال التسوق، ومطلعة إعلانات السلع والبصائع، وأيضاً مجال البريد الإلكتروني، فضلاً عن استخداماته في مجال التسلية والترفيه من خلال حجرات الدردشة.

٢٤- كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة بين الباحثين فيما يتعلق بالنوع ومجالات استخدام الإنترنت، وبخاصة بالنسبة لمجال التسوق.

٢٥- كشفت التحليلات كذلك عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومجالات استخدام الإنترنت، بالنسبة لمجال (الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئة التعليمية التالية: الدراسات العليا، التعليم الجامعي، التعليم فوق المتوسط، وهو الأمر الذي يؤكد على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما زاد استخدام الإنترنت في هذا المجال بالتحديد.

٢٦- كشفت التحليلات عن وجود فروق دالة إحصائية بين الحالة الزواجية للباحثين ومجالات استخدامهم للإنترنت، وذلك بالنسبة لمجال (إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة غير المتزوجين.

٢٧- أوضحت التحليلات أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهنة ومجالات استخدام الإنترنت، وذلك بالنسبة لمجالات: إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية، إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة.

٢٨- كشفت التحليلات عن مجموعة من الانعكاسات السلبية لاستخدام الإنترنت، هذه الانعكاسات السلبية لا تتعلق فقط بالشخص المستخدم للإنترنت، ولكنها تشمل كذلك

المستويين الأسري والمجتمعي بشكل عام. فعلى المستوى الشخصي تتمثل التأثيرات السلبية للإنترنت في: الإحراجات السلوكية والأخلاقية (الإطلاع على المواقع الإباحية، غرف الدردشة، الإصلة ببعض الأمراض النفسية والعصبية، بالإصافة الى تعرض المستخدم للإصلة بالإكتئاب نتيجة للإفراط في استخدام الإنترنت لغترات طويلة يومياً، العزلة الاجتماعية، والعزلة وتقليل الإعتماد على الآخرين وبخاصة في الحصول على المعلومات، فصلا عن إكتساب انماط السلوك العدواني أما على المستوى الأسري والمجتمعي، فتتمثل التأثيرات السلبية في جوانب كثيرة منها: تفسح العلاقات الأسرية والاجتماعية، البعد عن مشاركة أفراد الأسرة في بعض المديسات الاجتماعية والعزلة، كما أن ريادة السلوك الإستهلاكي لمستحتمي الإنترنت لا تؤثر فقط على إقتصاديات الأسرة، بل تؤثر أيضاً على عمليات التنمية ومن ثم الإقتصاد القومي.

٢٩- كشفت التحليلات أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة على إحتلاف مستوياتهم التعليمية والرواجية والمهنية والمادية على درجة عالية من الوعي بحظورة الإستهلاك، ومن ثم التأكيد على ضرورة أن يتجه المواطن القطري الى ضبط وترشيد سلوكه الإستهلاكي، وذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل والاسباب تمثلت في: ضمان الاستقرار المادي في ظل إرتفاع الأسعار، لأن الإسراف حرام، لضمان مستقبل مادي أفضل، لأن البسط مورد ناصب، وأخيراً لأن الاعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الاسلام.

٣٠- كشفت التحليلات أيضاً عن عدد من المحالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الإستهلاكي، تتمثل فيما يلي: تقليل عدد الحدم والمربيات، التقليل من عدد السيارات، التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة، التقليل من الإنفاق على الملابس، التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الرينة، تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي، وأخيراً ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية.

٣١- كشفت إستجلات المحوئين على اختلاف مستوياتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أن مواجهة ظاهرة الإستهلاك في المجتمع القطري، والتي شهدت تزايداً قعي معدلاتها خلال السنوات الأخيرة يتطلب تضاهر الجهود على مختلف المستويات الحكومية وغير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني)، وأن ذلك يتطلب وضع استراتيجية عامة يتم تنفيذها على المستويين القريب والبعيد، بحيث يتحدد من خلالها مجموعة الإجراءات العملية والوسائل التي ينبغي أن تستخدمها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذا الهدف القومي.

وابتلاقاً من ذلك يمكننا القول أن مواجهة ظاهرة الإستهلاك والتصدي لها خلال السنوات القادمة، في ظل المتغيرات التي يتعرض لها المجتمع القطري، والتحديات التي يواجهها على كافة المستويات والأصعدة، توصي الدراسة بضرورة إتخاذ بعض الإجراءات العملية التي يمكن تنفيذها على المستويين القريب والبعيد من تلك التوصيات ما يلي:

١- ضرورة أن تشارك الأسرة بفعالية في إحكام السيطرة على سلوك أبنائها من خلال ضبط وترشيد سلوكهم الإستهلاكي بما يتناسب والمتغيرات الراهنة والمستقبلية، وبما يضمن لها الإستقرار المادي والاجتماعي. غير أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال رفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للوالدين بما يصور تفعيل دورهم في مجال التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء، وأن يكون الوالدين قدوة لأبنائهم في ترشيد سلوكهم الإستهلاكي في المجالات المختلفة: الخدم، السيارات، اللوانم... وغيرها من المجالات الأخرى.

٢- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية وبخاصة المساجد في توعية المواطنين بخطورة الإفراط في الإستهلاك، وبخاصة التفاخري والبدحي، وإبراز تلك المحاطر على المستويين الديني والدني، ومن ثم إبراز أهمية الترشيح في محال الإستهلاك.

ولا شك أن دور هذه المؤسسات يعد دوراً مهماً وحيوياً في تعبير القيم والاتجاهات، ومن ثم السلوك.

٣- وعلى صعيد آخر ينبغي تطوير المصالح والمقررات الدراسية بما يتفق ومتغيرات العصر من جانب، والخصوصية البنائية والثقافية للمجتمع القطري من جانب آخر، كما ينبغي تطوير السياسات التعليمية بما يضمن تنمية الوعي الاجتماعي والمعرفي والثقافي للطلاب، وكذلك تهيئةهم على القيم الاجتماعية الإيجابية التي تدعم السلوك الاجتماعي الإيجابي في مختلف أشكاله وصوره.

٤- نظراً للدور المؤثر والفعال للمؤسسات الإعلامية المختلفة، وبخاصة المربية والمسموعة معاً (التلفزيون)، في نشر القيم الاستهلاكية من خلال ما يقدمه من برامج عبر القنوات العصرية، فإن الأمر يتطلب التدخل السريع من قبل المسؤولين عن وضع البرامج ورسم السياسات الإعلامية لتحديد ما ينبغي أن يقدم للمشاهد العربي بعامة، والقطري بخاصة من برامج هادفة تنمي قدراته العقلية والمعرفية والإنتاجية، بدلاً من كونها تنمي سلوكه الاستهلاكي الذي يؤثر دون شك على المديين القريب والبعيد في قدرات المجتمع الإنتاجية والاقتصادية، مما يؤثر بشكل سلبي على معدلات نموه الاقتصادي.

٥- ينبغي أيضاً تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مجال مشاركة الشباب في عمليات التنمية الاجتماعية بشكل عام، وتنمية مجتمعاتهم المحلية بخاصة من ناحية، ورفع مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي لتفعيل هذه المشاركة من ناحية أخرى.

٦- ضرورة أن يكون هناك تشجيع ودعم مادي ومعنوي من قبل الدولة لهذه المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، من أجل خلق مناخ اجتماعي وثقافي ومعرفي، يضمن إيجاد أجيال واعية بحظورة المرحلة الراهنة بكل متفرصة من تحديات في ظل هيمنة العولمة والقوى العالمية، وتحديد السبل الملائمة لكيفية التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها بهدف خلق أنماط سلوكية إيجابية تضمن الحفاظ على

مستويات التنمية التي تحققت، ويصمم المريد من التقدم للمجتمع القطري في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

خاتمة:

أوضحت التحليلات الاحصائية (الكمية والكيفية) لبيانات الدراسة الميدانية والتي عبرت عنها استجابات المبحوثين على اختلاف ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أن ظاهرة العولمة التي يشهدها العالم المعاصر تعكس تأثيرات عديدة في المجتمع القطري، ليس فقط في مجال القيم الاجتماعية، ولكن أيضاً على مستوى السلوك الاجتماعي للمواطن القطري. هذه التأثيرات بعضها يتسم بالطابع الإيجابي، والبعض الآخر بالطابع السلبي. وأن تلك التأثيرات تتحدد مظاهر (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) عديدة كشفت عنها بيانات الدراسة الميدانية. ومن مظاهر تلك التأثيرات على المستويين الاقتصادي والسياسي، إطلاق الحريات بين دول العالم، اضعاف قوة الدولة، سيادة مبدأ البقاء للأقوى، فصلاً عن انتشار الديمقراطية. وأن تلك المظاهر جميعها تعكس بشكل واضح آراء المبحوثين حول الوضع الراهن للدولة في البلدان النامية، والتحديات التي تواجهها.

وستنتج من التحليلات الميدانية أيضاً أن للعولمة محاطر عديدة تمثلت في: فقدان الهوية العربية والإسلامية، الصراع بين الثقافات، تدني ثقافة المجتمع وتراجع أهميتها أما الغزو الثقافي، وهو الأمر الذي يعكسه التدهور والانحطاط الواضح على المستوى العي بشكل عام، والموسيقى بصفة خاصة. ومن ثم تؤثر العولمة بشكل واضح في الثقافة المحلية، وتهدف إلى تدمير هذه الثقافة واستبدالها بثقافة غربية تختلف في مصادمها ومعانيها وتوجهاتها عن الثقافة المحلية التي تعكس خصوصية المجتمع القطري وتعبير عنه.

ومن جانب آخر، تبين من التحليلات الميدانية أن هناك بعض الأنماط السلوكية الجديدة التي انتشرت في المجتمع القطري في السنوات الأخيرة بسبب العولمة من أهمها: الأنانية والفردية، القيم الاستهلاكية، التقليد الأعمى لكل ما هو غربي، الابتعاد عن قيم الاسلام، الحرية والانحطاط الأخلاقي، فصلاً عن انتشار أنماط سلوكية أخرى تعبر عن قيم الانتهازية والوصولية والبرعات المادية.

أما عن تأثيرات الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، فقد تبين أن القنوات العنصرية والإنترنت تؤدي دوراً خطيراً في مجال التأثير على القيم الاجتماعية، ومن ثم السلوك الاجتماعي للمواطن، وأن تزايد انتشار هذه الوسائل في السنوات الأخيرة، قد أسهم في ظهور الكثير من الأنماط السلوكية الجديدة، يأتي السلوك الاستهلاكي في مقدمتها من حيث مستوى الانتشار ودرجة الخطورة ليس فقط على مستوى المواطن القطري، ولكن أيضاً على

المستويين الأسري والمجتمعي. فضلاً عن أن التأثير بهذه الوسائل قد أفرز أنماط سلوكية أخرى جديدة لم يألها المجتمع بهذه الدرجة خلال مراحل تطوره السابقة.

كما تبين من التحليلات الميدانية كذلك أن العصفريات تؤدي دوراً مؤثراً في محل القيم الاجتماعية، حيث يكتسب المواطن القطري من خلالها الكثير من القيم التي يتسم بعضها بالطابع الإيحائي، والبعض الآخر بالطابع السلبي، من تلك القيم التي كشفت عنها الدراسة الميدانية: الإنسانية والعرقية، القيم الاستهلاكية، قيم الولاء والانتماء، قيم العمل والإنتاج، قيم المساواة، فضلاً عن القيم المادية.

وفيما يتعلق بأهم المجالات التي يستخدم المواطن القطري فيها الإنترنت، تبين وجود مجالات كثيرة منها: التسوق، متابعة إعلانات السلع، التعرف على الأخبار العالمية ومتابعتها، والتريد الإلكتروني، بالإضافة إلى إقامة الصداقات من خلال حجرات الدردشة. وأن الاستخدام المتزايد للإنترنت يحدث تأثيرات كثيرة إيجابية وسلبية بالنسبة للمواطن القطري منها: العزلة الاجتماعية، تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية، الانحرافات السلوكية والأخلاقية، وكذلك السلوك العدواني، وزيادة معدلات الاستهلاك.

وبطراً لانتشار أنماط السلوك الاستهلاكي في المجتمع في السنوات الأخيرة، فقد تبين من التحليلات الميدانية أن هناك ضرورة لأن يتجه المواطن القطري إلى ضبط وترشيد سلوكه الاستهلاكي، وذلك لأن زيادة معدلات الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الترفي والبذحي لا تؤثر فقط على الفرد والأسرة، ولكن أيضاً تؤثر على عمليات التنمية وتقدم المجتمع. ولذلك فإن مواجهة هذه الظاهرة والتي تشهد تزايداً واضحاً في معدلاتها يتطلب تصاهر الجهود على المستويين الحكومي والأهلي، وأن تتولى جميع المؤسسات القيام بهذه المهمة من خلال سياسات وإجراءات عملية ومن ثم يصح للمؤسسات التربوية والدينية والإعلامية، فضلاً عن الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني دوراً واضحاً ومؤثراً في مواجهة تلك الظاهرة والتي أصبحت تمثل تحدي يواجه الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم
أثر العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي
دراسة ميدانية على المجتمع القطري

يشهد العالم المعاصر تحولات سريعة على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية نتيجة للتطور الهائل في مجال المعلوماتية، والتي تعد انعكاساً لتطور نظم الإتصال والإعلام من ناحية، والتطورات المادية والتقنية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى إبهيار حدود الزمان والمكان، ومن ثم، فالتعريف الإصطلاحي للزمان والمكان لم يعد كما كان عليه خلال العقود القليلة الماضية. فتجاوز وتراكم الأنماط والقيم والأنماط الثقافية والاجتماعية لم يعد يعهد مثلها المجتمع البشري من قبل.

ومن ثم يؤكد البعض على أن تكنولوجيا الإتصال، وثورة المعلومات المتسارعة من حيث التطور والانتشار قد أضحت تمثل آليات ووسائط جديدة لتجاوز الزمان والمكان، كما أنها تمثل كذلك عولمة للحياة الخاصة، وتعمل على تحطيم الخصوصية الشخصية وتنمط السلوك والاهتمامات وربما التوقعات. وهذا يعني أن منظري العولمة يؤكدون على أن ثمة عمليات تتم بهدف تحقيق أقصى درجة من التقارب والتعايش والتداخل المكاني والزمني على مستوى المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنماطها ومستوى تقدمها.

ولاشك في أن المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة، ومنها المجتمع القطري ليست - بحال من الأحوال - بمعزل عن هذه التحولات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر. حيث تعرضت أسيئها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتغيرات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن التغيرات البيئية والعمرانية والتي تجسدت في ارتفاع معدلات النمو الحضري بصفة عامة.

ونظراً لأن المجتمعات الخليجية تشكل جزءاً من المجتمع الدولي، فإن أية تغيرات تطرأ على المجتمع الدولي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه المجتمعات، كما أن أية تغيرات تشهدها تلك المجتمعات تنعكس ردود فعل من جانب المجتمع الدولي. وإذا كانت هناك سمات عامة مشتركة تتسم بها المجتمعات الخليجية من حيث مواردها وثرواتها من ناحية، وموقعها الاستراتيجي المتميز من ناحية أخرى، فإنها كانت - وما تزال - تمثل مطمعا للقوى الاستعمارية خلال المراحل التاريخية المختلفة، حيث استخدمت تلك القوى أساليب متنوعة لنهب هذه المجتمعات واستغلالها بدءاً من السيطرة العسكرية المباشرة، مروراً بوضعها في

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب والبحوث والدراسات المنشورة:

- ١- إبراهيم رعتز، الخليج العربي في استراتيجيات واشنطن والإقليمية والكوبية، مجلة الشروق، عدد ١٧، الشارقة. ١٩٩٤.
- ٢- إبراهيم سعد الدين، النظم الدولي واليات التنعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، المستقبل العربي، العدد ٩٠، بيروت، أغسطس ١٩٩٨.
- ٣- أحمد ابور، الاثر الاجتماعية للعلومة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب، القاهرة. ٢٠٠٤.
- ٤- أحمد خطابي، مقدمة الفصايا الثقافية في: قصايا اجتماعية معاصرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. ١٩٩٩.
- ٥- أحمد زايد واحروس، الاستهلاك في المجتمع القطري، أماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، الدوحة، أبريل ١٩٩٥.
- ٦- أحمد رايد، الإسلام وتناقضات الحداثه، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣١، العدد ٣٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والحابية، القاهرة. ١٩٩٤.
- ٧- أحمد عبد المالك، دراسات في الإعلام والثقافة والتربية، المجلس الوطني للثقافة والعون والتراث، ط١، ٢٠٠٢.
- ٨- أحمد عبد الحليم، تعليم القيم في نظم التعليم العربية، مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير، جامعة اليرموك، الأردن. ١٩٩٩.
- ٩- أحمد عيد الرحمن أحمد، العلومة المفهوم، المطاهر والسلبيات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجاد ٢٦، عدد ١، ١٩٩٨.
- ١٠- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية، أسس الظاهرة الاقتصادية والاجتماعي، النهج، السنة الرابعة عشر، العدد ٥٠، ١٩٩٨.

- ١١- —، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، بيروت. ١٩٩٧.
- ١٢- السيد رشيد عسيم واحزون، التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجتمع الإمارات، دراسة ميدانية لإتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد ٧٦، أبريل ٢٠٠٣.
- ١٣- السيد محمد الحسيني، التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي، الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي، بجامعة البصرة^٣ الإنسان والمجتمع في الخليج العربي"، الكتاب الأول، ١٩٧٩.
- ١٤- السيد يس، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحصادات في عالم متغير، ط ١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٩٥.
- ١٥- أمينة على الكاظم، التعبير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، ط ١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة. ١٩٩٣.
- ١٦- أنتوني جينز، عالم منغلط، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة محمد محي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة. ٢٠٠٠.
- ١٧- أولريش بك، ماهي العولمة؟، ترجمة أبو العبد دودو (كولوبيا: منشورات الجمل ١٩٩٩)
- ١٨- ايمانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية والنظام العالمي، شئون الأوسط، العدد ٧١، أبريل ١٩٩٧.
- ١٩- باقر سلمان النجر، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة، المركز الثقافي العربي، بيروت. ٢٠٠٠.

- ٢٠- برهان غليون، التنمية الثقافية بين التنمية والإقلاّب، مجلة الوحدة، العدد ٩٢، بيروت. ١٩٩٢.
- ٢١- بنجامين بارير، عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ١٩٩٧.
- ٢٢- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، بيروت، مارس ١٩٩٨.
- ٢٣- بول هيرست وجراهيم طومسون، ما العولمة؟، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، ط١، بيروت. ٢٠٠١.
- ٢٤- تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، ط٢، بيروت. ٢٠٠١.
- ٢٥- جاسم محمد الشتي، تأثير العولمة الاقتصادية على قطاع التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل التحديات والفرص
- ٢٦- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، فبراير ١٩٩٨.
- ٢٧- جبهة سلطان سيف العيسى، التحديث في المجتمع المعاصر، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، الكويت. ١٩٧٩.
- ٢٨- —، المجتمع القطري: دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، ط١، مطابع سجل العرب، القاهرة. ١٩٨٢.
- ٢٩- حس حنفي وصديق حلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت. ١٩٩٩.
- ٣٠- حس الحياض، المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر. ١٩٨٨.
- ٣١- حس عد الله جوهر، الخليج العربي والعولمة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، القاهرة، أبريل ٢٠٠١.

٣٢- حسين أبو شيب، استطلاع آراء النخبة العلمانية إزاء العولمة وتحديات العد، أعمل ندوة روية الشيايب للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة. ١٩٩٩.

٣٣- حسين العودات، كيف يمكن أن جعل القنوات العصرية العربية أداة للتعريف بالثقافة العربية والإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. ١٩٩٨.

٣٤- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التذاعيات المستقلية لحيار العرب الإستراتيجي، هي: "العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية (عبد الباسط عبد المعطي) (محرر)، مكتبة مدبولي، القاهرة. ١٩٩٩.

٣٥- حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد ٢، بيروت. ١٩٩٩.

٣٦- خالد محمد الفاسمي، العمالة الأجنبية واثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، دار الحدائث، بيروت. ١٩٨٧.

٣٧- خلون النقيب، واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية الخليجية، هي: جميل مطر واحرون "الخليج العربي، روى للمستقل"، دار الخليج، وحدة الدراسات، الشارقة. ٢٠٠١.

٣٨- سب المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٧.

٣٩- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد العاشر، يوليو ١٩٩٠.

٤٠- راسم محمد الجمال، الإعلام العربي المشترك، دراسة في الإعلام الدولي الغربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت. ١٩٨٥.

٤١- رونالد روبرتسون، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافية الكويتية، ترجمة أحمد محمود واحرون، مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ١٩٩٩.

- ٤٢- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
- ٤٣- سعد الكيسي وأخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير: دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٤٤- سعد لبيب، السياسات الثقافية العربية في ضوء تطوّر التقنيات الحالية والمستقبلية في مجلّ الاتصال، في: "الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٤.
- ٤٥- سعود دهلول، التنسيق والتعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية لضمان التقليل من الآثار السلبية للبث التلفزيوني الأجسي المباشر في تلفزيون الخليج، العدد ٤، يناير ١٩٩٥.
- ٤٦- سلمى بنت عبد الرحمن بن محمد النوسري وأخرون، جهود الخدمة الاجتماعية في توجيه ودعم السلوك الاجتماعي للطالبات الجامعيات، دراسة مطبقة على كليات البنات بمدينة الرياض، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٤٧- سليمان نجم حلف، العولمة والهوية الثقافية، تصور نظري لدراسة مجتمع الخليج والجزيرة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة السادسة عشر، العدد ٦١، الكويت، ١٩٩٨.
- ٤٨- سعيد الدين السود صالح، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، العدد العشرون، الإمارات، شوال ١٤٢١هـ.
- ٤٩- سمير أمين، تحديات العولمة، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧١، بيروت، أبريل ١٩٩٨.
- ٥٠- صادق حلال العظم، ما العولمة؟، الطريق، السنة ٥٦، العدد ٤، يوليو-أغسطس ١٩٩٧.

- ٥١- صموئيل منتجنون، صدام الحضارات، اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة. ١٩٩٨.
- ٥٢- صياء الدين زاهر، القيم والمستقبل، دعوة للتأمل، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، أبريل ١٩٩٥.
- ٥٣- سبب القيم في العملية التربوية، ط٢، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة. ١٩٨٦.
- ٥٤- طلال عنريس، المباطرة حول العولمة، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧١، بيروت، أبريل ١٩٩٨.
- ٥٥- عبد الناصر عبد المعطي، (اعتماد علام) (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمل الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، كلية البنات، جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ٢٠٠٣.
- ٥٦- عبد الحفيظ شناق، التخصر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة دار الفكر الجديدة للطباعة، الإمارات. ١٩٨٦.
- ٥٧- عبد الحليم كاظم الولي، العولمة وتداعياتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت. ٢٠٠٢.
- ٥٨- عبد الحسي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت. ١٩٩٩.
- ٥٩- عبد الإله بلقير، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.
- ٦٠- عبد الله عبد الدايم، العرب والعالم بين صدام الحضارات وحوار الثقافات، المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، بيروت، يناير ١٩٩٦.
- ٦١- عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٩٩.

- ٦٢- عبد المعصم سيد علي، العولمة من منظور اقتصادي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، أبو ظبي. ٢٠٠٣.
- ٦٣- عد الوهاب المسيري، نهاية التريخ وما بعد الحداثة والنظام العالمي، في: فخري لبيب (محرر)، صراع الحضارات ام حوار الثقافات، مركز تصامم الشعوب الأفروآسيوية، القاهرة ١٠-١٢ مارس، ١٩٩٧.
- ٦٤- علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض. ١٩٩٧.
- ٦٥- علي بن صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي، أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة. ٢٠٠٣.
- ٦٦- علي حرب، حديث النهايات- فتوحات العولمة وملرق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت. ٢٠٠٠.
- ٦٧- علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكملها مع بقية الأقطار العربية، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٥.
- ٦٨- عواطف عبد الرحمن، قضايا اعلامية معاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة. ١٩٩٧.
- ٦٩- فاطمة سعيد الشامي، التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي. ١٩٩٩.
- ٧٠- فاروق محمد العدالي، الأنثربولوجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، ط١، القاهرة. ١٩٨١.
- ٧١- فاروق مصطفى اسماعيل، التعبير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، عوامله وأبعاده، ندوة قضايا التعبير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر. ١٩٨٩.

٧٢- فتحي أبو العيين، الثقافة العربية في العصر الكوبي، في: نحو إطار حصري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، الندوة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، دبي، الإمارات العربية المتحدة ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٧.

٧٣- قيس جواد العراوي، الإعلام العربي - الأوروبي، حوار من أجل المستقبل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، المؤتمر السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي في البحرين ١٩٩٨ (تحرير مهدي شحادة)، ط١، دار بلال، بيروت. ١٩٩٨.

٧٤- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، الطريق، السنة السابعة والخمسون، العدد ٣، مايو- يونيو ١٩٩٨.

٧٥- مالك الأحمد، العولمة مفاهيم ومفومة، مقال في كتاب "رسالة المسلم في حقبة العولمة"، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، النوحة. ٢٠٠٣.

٧٦- محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنثروبولوجية لمدينة النوحة، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٧.

٧٧- محمد حسين أبو العلا، دكتورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المتق، مكتبة مذبولي، القاهرة. ٢٠٠٤.

٧٨- محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، ط١، القاهرة. ٢٠٠٢.

٧٩- محمد الأطرش، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (تحرير) أسامة أمين الحولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت. ٢٠٠٠.

- ٨٠- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٩-٢٠٠٠)، التقرير الإستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة.
- ٨١- محمد السيد سعيد، العولمة والقيم الثقافية في مصر، مجلة قضايا فكرية، العدد ٢٩، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة. ١٩٩٩.
- ٨٢- محمد عبد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، في: "العولمة والعرب"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.
- ٨٣- العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، هراير ١٩٩٨.
- ٨٤- قصاص في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.
- ٨٥- محمد توهيل عبد السعيد، هذه هي العولمة، مكتبة العلاج للنشر والتوزيع، ط١، الكويت. ٢٠٠٢.
- ٨٦- محمد محمد سكران، العولمة والثقافة العربية، روية نقدية، ط١، دار فضاء للطباعة والنشر، القاهرة. ٢٠٠٣.
- ٨٧- محمد معوض واحزون، دراسات إعلامية، دار الكتب الحديث، القاهرة. ٢٠٠٠.
- ٨٨- مصطفى عبد العني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٩٩.
- ٨٩- محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة. ١٩٩٦.
- ٩٩- محمود عطا حسين عقل، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسط والثانوية في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض. ٢٠٠١.

- ١٠٠- محمود فهمي الكردي، محاطر العرو الثقافي على العادات والتقاليد، سلسلة ندوات التخطيط لدراسة التراث لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، الندوة الثالثة، ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد الشعبية، ط١، الدوحة، ١٩٨٥.
- ١٠١- مصطفى مرتضى علي محمود، العولمة والتحديات المعروضة على المجتمعات العربية، دراسة ميدانية وتحليلية لرؤى الأكاديميين العرب، حوليات كلية اللآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٣٠، أبريل - يونيو ٢٠٠٢.
- ١٠٢- معهد الزيدى، بدايات عصر النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، دراسات إستراتيجية، ط١، العدد ١٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.
- ١٠٣- مكتب الإنماء الاجتماعي، البناء القيمي في المجتمع الكويتي، الكويت، ١٩٩٧.
- ١٠٤- مزيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٢.
- ١٠٥- ميشال شوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة رزق الله هيلال، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠.
- ١٠٦- هالة مصطفى، العولمة ودور جديد للدولة، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.
- ١٠٧- هدى منكيس، الواقع العربي وتحديات النظام الدولي، חדلية الخصوصية العالمية في صيدغة اطار حصاري عربي، في: نحو اطار حصاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، الندوة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، دبي، الإمارات العربية المتحدة ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٧.
- ١٠٨- هريبرت أشيلز، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد ١٠٦، الكويت، أكتوبر ١٩٨٦.
- ١٠٩- ناصر ثلث، نمو المدن ومشاكل التخصر في الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية، شئون اجتماعية، العدد التاسع والثلاثون، الشارقة، ١٩٩٣.

١١٠- نبيل الدجاني، البعد الثقافي والإتصال في صوء النظام العالمي الجديد، في: الثقافة العربية ووسائل نشرها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. ١٩٩٤.

١١١- نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والحجيم، قضايا الحداثة والعولمة في مصر، سلسلة المواطنة(٤)، المركز القطري للدراسات الاجتماعية، القاهرة. ٢٠٠١.

١١٢- نبيل مرزوق، العولمة: السيطرة...والتهميش، مجلة الطريق، العدد الرابع، دمشق. ١٩٩٧.

١١٣- ديف بلور، العولمة في مراة الفكر العربي المعاصر، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠.

١١٤- نايف على عبيد، العولمة والعرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١، بيروت، يوليو ١٩٩٧.

١١٥- درار عبد اللطيف سعود الحديثي، اتجاهات العرو الثقافي في الخليج العربي والموقف المطلوب، رسالة الخليج العربي، العدد السابع، السنة الثانية، السعودية. ١٩٨٣.

١١٦- يوسف إبراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣-١٩٧١، دار الكتب القطرية، الدوحة. ٢٠٠٣.

١١٧- يوسف محمد القاصي، السلوك الاجتماعي للفرد، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض. ١٤٠١هـ.

ب- الرسائل العلمية:

١- أمينة على حسن الكاظم، التحضر وأنساق القيم في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ١٩٨٥.

٢- تصورات القطريين لحصائص بعض جماعات العمل الوافدة الى المجتمع القطري، دراسة ميدانية على عينة من مدينة الدوحة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ١٩٩٠.

٣- جبهة سلطان الحسي، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ١٩٧٥.

٤- علي بن سعيد آل عوير، اثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٢.

٥- ماهر أحمد عبد العال، العولمة والهوية الثقافية، دراسة لموقف المثقف المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ٢٠٠٢.

٦- نعيمة عبد الله الصغار، التعبير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ١٩٩٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ali Baghdadi, " Globalization: The New Invasion of Third

World, A critical Analysis", in: the free Arab voice.

<http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm> 2000

2- Anthony G. McGraw, " World Order and Political Space",

Cambridge, Polity Press, 1992

3- Anthony Giddens, " Globalization: A Keynote Address,

UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity", Cambridge: Polity Press, 1990.

4- Assa Thomason, " the Global Market and Social Integration", Political Philosophy Review, summer, 1995.

- 5- Barry Smart," Post modernity", Raultedge, London
<http://www.postmodernization.com> 1993.
- 6-Brenda S A.Yeah," Global Globalization Cities", Progress I
Human Geography 23, 4, 1999.
- 7- Bryn, Steiner, "The Americanization of Norwegian Culture",
PHD(U.S.A: University of Minnesota, 1994).
- 8- Christopher Chase- Dunn, " globalization. A World Systems
Perspective", journal of World System Research, Vol, V, N, 2,
1999.
- 9- David Held," Globalization and Political Theory", Cambridge,
Polity Press, 1996.
- 10- David Held. Etal," Global Transformation: Political,
Economics and Culture", Cambridge: Polity Press. 2000.
- 11- Diken.P. " Global Shift: The Internationalization of
Economic Activity", (Ed) London: Paul Champman Publishing
Ltd. 1992.
- 12- " Economical and Social Infrastructure in the State of Qatar",
Alnoor Publishing, Doha, Qatar, 1984.
- 13- Eden, Lorraine(Ed), " Multinational I North America,
Industry Canada Research Series", Vol, 3(Calgary. University of
Calgary, 1994).
- 14- Featherstone. M, "Global Culture", pp.1-14, In M.
Featherstone (Ed) Global Culture: Nationalism, Globalization
and Modernity, London: Sage Publication, 1990.

- 15- Fred Halliday, " Globalization: Good or Bad?" LSE Roundtable Discussion, October 2000.
- 16- Fukao, Mitsuhiro, " Financial Integration, Corporate Governance and the Performance of Multinational Companies (Washington: Promise & Pitfalls Series. 1995.
- 17- " Globalization Definition",
http://www.investorwords.com/2182_globalization.html.2004.
- 18- Guthey, Eric. Rolf, "The Legend of Ted Turner and the Reality of Marketplace (Cable Television), PHD. (U S.A: Emory- University, 1995).
- 19- Ingomar Hauchler and Paul Kennedy, "Global Trends", New York, (Ed), 1994.
- 20- Jehn A. Pennel, "What is Globalization?"
<http://www.CSF.colorado.edu/sep.1997>.
- 21- John Street, "Politics and Popular Culture", Oxford, Polity Press, 1997.
- 22- J.R. Short, T. Kim. M.Kus& H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Research: Data Problems, A Comparative Analysis", International Journal of Urban and Regional Research, Vol, 20, No, 4, 1996.
- 23- Kavoori, Anandam Philip, "Globalization, Media Audiences and Television News, A Comparative Study of American, British, Israeli, German and French Audiences", PHD (U.S.A, University of Maryland- College – Park, 1994).

- 24- Khan. Azizur Rahma & Muqutada M. (Eds), "Expansion and Macroeconomic Stability under Increasing Globalization", New York, St. Martins. 1997.
- 25- M. Albrow, "The Global Age", Cambridge, Polity Press. 1996.
- 26- Malcolm Waters, "Globalization", Key Ideas (London, New York, Rutledge, 1995).
- 27-" Modern History Source Book" summary of Wallerstein on World System Theory".
<http://www.fordham.edu/halsall/mod/wallerstein.html>.
- 28-Mowlana, Hamid, "Toward a NWICO for the Twenty- First Century" Journal of International Affairs, Vol, 47, No, 1, summer 1993.
- 29- Nabil M Marsat, "The American Culture and one Globalized Culture in the Eare of Globalization", Middle East Journal, Vol, 123, No, 15, 1995.
- 30- Ngire Wood(Ed), "The Political Economy of Globalization," London, Macmillan Press. LTD, 2000.
- 31- Nunnenkamp, Peter, Grudlach, Erich& Agarwal, Jamunap." Globalization of Production and Markets", (Universities Kiel Kieler Studie' Institute fuer Weltwirtschaft, 1994).
- 32- Phlip Gummet," Gloalization and Public Studies, International Political Economy", Cheltenham UKBook Field.

- 33- Rainer Tetzaff, "World Cultures under the Pressure of Globalization: Experiences",
http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten_global_allgemein/tetzaff-21.html. 1998
- 34- R.F.M. Lubbers, "Globalization and Human Rights",
<http://www.globalize.org/publication/october1998>.
- 35- Robert J Holton, "Globalization and the Nation State", New York, Stmartins: Press First Published 1999.
- 36- Robert J. Holton, "Understanding Globalization", History and Representation in the Emergence of the World as A single Police, U.K. Macmillan Press, 1998.
- 37- Robertson Roland, "Globalization, Social Theory and Global Culture", London, Sage, Publication, 1992.
- 38- Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilization and the Remaking of world order", New York, 1996.
- 39- Sklair, L, "Transnational Practices and the Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.
- 40- "The Globalization Website, Globalization Theories",
http://www.ce.emory.edu/SOC_globalization/theories.html. 2000
- 41- Tomlinson J, "Cultural Imperialism", the Jhon Hopkins University Press. Bltimore, 1991.

- 42- Van Liemt, Gijsbert, " Economic Globalization Labor Options and Business Strategies in High Labor Cost Countries", International Labor Review, Vol 31, No, 4-5, 1992
- 43- w Rnigrok & Tulder," The Logic of International Restructuring", London: Rout Ledge, 1995.
- 44- Young Gillia," Globalized Lives, Bounded Identities Rethinking Inequality". In Transnational Context Development, Vol,40,No,3, September 1997.

الملاحق

جدول رقم (١) بوضوح
توزيع استجابات المبحوثين طبقاً
للإتفاق على (الطعام والشراب)

المتغيرات	ك	%
أقل من ١٠٠٠	١٧	١١,١
- ١٠٠٠	٣٧	٢٤,٢
- ٢٠٠٠	٤١	٢٦,٨
- ٣٠٠٠	٣١	٢٠,٣
- ٤٠٠٠	١٣	٨,٥
٥٠٠٠ فأكثر	١٤	٩,٢
الإجمالي	١٥٣	١٠٠

جدول رقم (٢) بوضوح
توزيع استجابات المبحوثين
طبقاً للإتفاق على (الملبس)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	٩	٦,١
- ٥٠٠	٣٦	٢٤,٣
- ١٠٠٠	٣٤	٢٣,٠
- ١٥٠٠	١٩	١٢,٨
- ٢٠٠٠	٢٣	١٥,٥
- ٣٠٠٠	١٥	١٠,١
- ٤٠٠٠	٥	٣,٤
٥٠٠٠ فأكثر	٧	٤,٧
الإجمالي	١٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح
توزيع استجابات المبحوثين
طبقاً للاتفاق على (تعليم الأولاد)

المتغيرات	ك	%
أقل من ١٠٠٠	٩	١١,١
-١٠٠٠	٢١	٢٥,٦
-٢٠٠٠	١٥	١٨,٣
-٣٠٠٠	١١	١٣,٤
-٤٠٠٠	٥	٦,١
-٥٠٠٠	١٠	١٢,٢
٦٠٠٠ فأكثر	١١	١٣,٤
الإجمالي	٨٢	١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح
توزيع استجابات المبحوثين
طبقاً للاتفاق على (الهواتف المتحركة)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	١٣	٩,٤
-٥٠٠	٣١	٢٢,٥
-١٠٠٠	٢٦	١٨,٨
-١٥٠٠	٢٢	١٥,٩
-٢٠٠٠	٢٤	١٧,٤
-٣٠٠٠	٩	٦,٥
٤٠٠٠ فأكثر	١٣	٩,٤
الإجمالي	١٢٨	١٠٠

جدول رقم (٥) يوضح
توزيع استجابات المبحوثين
طبقاً للاتفاق على (الخدم والمربيات)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	٢	١,٦
٥٠٠ -	٥٠	٤٠,٠
١٠٠٠ -	٢٧	٢١,٦
١٥٠٠ -	١٩	١٥,٢
٢٠٠٠ -	١٣	١٠,٤
٣٠٠٠ -	٨	٦,٤
٤٠٠٠ فأكثر	٦	٤,٨
الإجمالي	١٢٥	١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح
توزيع استجابات المبحوثين
طبقاً للاتفاق على (الولائم)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	٥	٨,٥
٥٠٠ -	١٠	١٦,٩
١٠٠٠ -	٢٦	٤٤,١
٢٠٠٠ -	١٢	٢٠,٣
٣٠٠٠ فأكثر	٦	١٠,٢
الإجمالي	٥٩	١٠٠

جدول رقم (٧) يوضح
توزيع استجابات المبحوثين
طبقاً للإنفاق على (الإنترنت)

المتغيرات	ك	%
أقل من ١٠٠	٢	٢,٩
١٠٠ -	٧	١٠,٣
٢٠٠ -	١٩	٢٧,٩
٣٠٠ -	١٦	٢٣,٦
٤٠٠ -	٢	٢,٩
٥٠٠ -	١٣	١٩,٢
١٠٠٠ فأكثر	٩	١٣,٢
الإجمالي	٦٨	١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح
توزيع الاستجابات طبقاً لنوع السكن

المتغيرات	ك	%
بيت عربي	١٨	١٠,٣
فيلا	١١٣	٦٤,٩
قصر	١	٠,٦
شقة	٦	٣,٤
مسكن شعبي	٣٦	٢٠,٧
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

جدول رقم (٩) يوضح
توزيع الاستجابات طبقاً لملكية السكن

المتغيرات	ك	%
ملك	١٢٠	٦٩,٠
إيجار	٢٣	١٣,٢
سكن حكومي	٣١	١٧,٨
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

جدول رقم (١٠) يوضح
توزيع الاستجابات طبقاً للإقامة في السكن

المتغيرات	ك	%
مستقل	١٣١	٧٥,٣
مشترك	٤١	٢٣,٦
غير مهيون	٢	١,١
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

جدول رقم (١١) يوضح
توزيع الاستجابات طبقاً
للرغبة في تغيير السكن الحالي

المتغيرات	ك	%
نعم	٧٠	٤٠,٢
لا	١٠٤	٥٩,٨
الإجمالي	١٧٤	١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح
عوامل الرغبة في تغيير السكن الحالي

الاستجابات	ك	%
ضيق المسكن الحالي	٣٢	٤٥,٧
الرغبة في السكن المملك	٢٤	٣٤,٣
عدم ملائمة الهي السكني	١٠	١٤,٣
الرغبة في الاستقلال	٢٠	٢٨,٦
المسكن لا يناسب مركز الأسرة الاجتماعي	٣	٤,٣

جامعة بيروت العربية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

إسـتـبـان حـول
اثر العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي
دراسة ميدانية على المجتمع القطري
دراسة للحصول على درجة الماجستير

مقدمة من الطالبة
ديا سعيد الكعبي

اشراف
أ.د إسماعيل علي سعد
د. محمد بدوي

البيانات الواردة بهذا الاستبيان
لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

أولاً: البيانات الأولية:

١- السن:.....

٢- النوع:

١- ذكر () ٢- أنثى ()

٣- مكان الميلاد:.....

٤- محل الإقامة:

١- الدوحة () ٢- خارج الدوحة ()

٥- الحالة الزوجية:

١- أعزب () ٢- متزوج ()

٣- مطلق () ٤- أرمل ()

٦- عدد مرات الزواج: (لا يسأل للأعزب)

١- واحدة () ٢- إثنان ()

٣- ثلاثة () ٤- أربعة ()

٥- أكثر من أربعة ()

٧- عدد الزوجات الحالية: (يسأل للمتزوجين فقط)

١- واحدة () ٢- إثنان ()

٣- ثلاثة () ٤- أربعة ()

٨- عدد الأبناء:

١- الذكور:..... ٢- الإناث:.....

٩- إجمالي عدد أفراد الأسرة (الوحدة المعيشية)

يذكر العدد:.....

١٠- الحالة التعليمية:

١- أمي () ٢- يقرأ ويكتب ()

٣- ابتدائية () ٤- إعدادية ()

٥- تعليم متوسط () ٦- تعليم قبل الجامعي ()

٧- تعليم جامعي () ٨- دراسات عليا ()

١١- المهنة:.....

١٢- إجمالي الدخل الشهري للأسرة ومصادره:

ريال قطري	نبود الدخل
	الراتب الشهري (إن وجد)
	التجارة
	المزارع
	العقارات
	تأجير السيارات
	العمل الإضافي
	مصادر أخرى
	إجمالي الدخل الشهري

١٣- هل يمكن أن تذكر مقدار ما تنفقه أسرته بالتقريب على البنود التالية:

ريال قطري	بنود الانفاق
	الطعام والمعيشة
	الملابس
	تعليم الأولاد (بما في ذلك الدروس الخصوصية)
	العلاج
	السيارات
	السفر
	الترفيه والترفيه
	التليفونات (إضافة إلى الهواتف المتحركة)
	الخدم والمربية
	الولائم
	الانترنت
	مجموع الانفاقت الشهرية

ثانياً الظروف السكنية للأسرة:

١٤- ما نوع المسكن الذي تسكن فيه:

- | | |
|------------------|-------------------|
| ١- بيت عربي () | ٢- فيلا () |
| ٣- قصر () | ٤- شقة () |
| ٥- مسكن شعبي () | ٦- أخرى تذكر..... |
- ١٥- هل المسكن الذي تقيم فيه؟

- | | |
|------------------|--------------|
| ١- ملك () | ٢- إيجار () |
| ٣- سكن حكومي () | ٤- وقف () |
- ١٦- هل المسكن الذي تقيم فيه؟

- | | |
|--------------|--------------|
| ١- مستقل () | ٢- مشترك () |
|--------------|--------------|
- ١٧- هل لدى الأسرة الرغبة في تغيير المسكن الحالي؟

- | | |
|------------|---------------|
| ١- نعم () | (يسأل رقم ١٨) |
| ٢- لا () | |

١٨- لماذا؟

- | |
|---|
| ١- صديق المسكن الحالي () |
| ٢- الرغبة في السكن الملك () |
| ٣- عدم ملاءمة الحي السكني () |
| ٤- الرغبة في الاستقلال () |
| ٥- المسكن الحالي لا يناسب مركز الأسرة الاجتماعي () |

ثالثاً: العولمة وتأثيراتها على أنماط السلوك الاجتماعي:

١٩- هل سمعت عن العولمة؟

- | | |
|------------|---------------|
| ١- نعم () | (يسأل رقم ٢٠) |
| ٢- لا () | |

٢٠- من أين سمعت عن العولمة؟

- ١- وسائل الإعلام ()
- ٢- من القراءة ()
- ٣- من الانترنت ()
- ٤- من الأصنقاء ()
- ٢١- ماهي العولمة من وجهة نظرك؟
- ١- أن يكون العالم قرية واحدة ()
- ٢- زيادة فعالية الشركات متعددة الجنسيات ()
- ٣- إطلاق حرية التجارة بين الدول ()
- ٢٢- هل أنت من مؤيدي العولمة؟
- ١- نعم ()
- ٢- لا ()
- ٢٣- ماهي الآثار المترتبة على العولمة؟
- ١- إضعاف قوة الدولة ()
- ٢- إطلاق الحريات بين دول العالم ()
- ٣- انتشار الديمقراطية ()
- ٤- سيادة مبدأ البقاء للأقوى ()
- ٢٤- هل تراجع دور الدولة في نظام العولمة؟
- ١- نعم () يسأل رقم ٢٥
- ٢- لا ()
- ٢٥- ماهي أوجه هذا التراجع؟
- ١- تقديم الدولة بعض التنازلات ()
- ٢- تقلص دور الدولة في الاقتصاد ()
- ٣- سير الدول النامية في ركاب الدول المتقدمة ()
- ٤- اتباع الدول النامية لسياسات كلفت عازقة عنها ()

٢٦- ماهي أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية؟

- ١- سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية ()
 - ٢- ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من تشجيع الصناعة المحلية ()
 - ٣- فرض الهيمنة الأمريكية ()
 - ٤- تنسي السلوك العربي والإسلامي عند العرد ()
 - ٥- التوصل إلى قيم العولمة العربية والحضارة العربية والإسلامية ()
 - ٦- تقليد الشباب لكل ما هو غربي ()
- ٢٧- ماهي أهم مخاطر العولمة؟

- ١- فقدان الهوية العربية والإسلامية ()
- ٢- تدني ثقافة المجتمع ()
- ٣- انحطاط في السلوك الفني والموسيقي ()
- ٤- الصراع بين الثقافات ()
- ٥- إضمحلال دور الدولة ()

٢٨- هل توجد علاقة بين العولمة والثقافة؟

- ١- نعم () (يسأل رقم ٢٩)
- ٢- لا ()

٢٩- ماهي أبعاد تلك العلاقة؟

- ١- انتشار مفهوم العولمة الثقافية ()
 - ٢- زيادة الاتصال الثقافي ()
 - ٣- خلق ثقافات جديدة ()
 - ٤- الانفتاح على مختلف الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية ()
 - ٥- ظهور مجموعة من المثقفين ليس لديهم هوية محددة ()
- ٣٠- ماهو تأثير العولمة على الثقافة المحلية؟
- ١- ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية ()

- ٢- ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية ()
- ٣- إحلال الثقافة العربية محل الثقافة الوطنية ()
- ٣١- من وجهة نظرك، هل هناك أنماط جديدة من السلوك بدأت تظهر في الأسرة القطرية في السنوات الأخيرة نتيجة لانتشار ثقافة العولمة؟

١- نعم () (يسأل رقم ٣٢)

٢- لا ()

٣٢- ما هي هذه السلوكيات الجديدة؟

- ١- الأنثوية والعربية ()
- ٢- القيم الاستهلاكية ()
- ٣- التقليد الأعمى لكل ما هو غربي ()
- ٤- الابتعاد عن بعض القيم والمبادئ الإسلامية وإحلال مكانها القيم العربية ()
- ٥- الحرية والانحلال الأخلاقي ()
- ٦- الوصولية والمادية ()

٣٣- من وجهة نظرك، هل العلاقات بين أفراد الأسرة القطرية والأقارب الآن مازالت قوية كما كانت عليه من قبل؟ أم أنها تغيرت؟

١- مازالت العلاقات قوية () (يسأل رقم ٣٤)

٢- العلاقات تغيرت الآن () (يسأل رقم ٣٥ ، ٣٦)

٣٤- ماهي المظاهر السلوكية التي تدل على وجود هذه العلاقات التقليدية وقوتها؟

١- الحرص على صلة الرحم ()

٢- الزيارات العائلية ()

٣- مساعدة الأقارب وأفراد العائلة ()

٤- التشجيع على زواج الأقارب ()

٣٥- ماهي المظاهر السلوكية التي تدل على تغير هذه العلاقات الآن بعد انتشار

أفكار العولمة؟

- ١- قلة الزيارات بين الأقارب ()
- ٢- عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم ()
- ٣- الصراع بين الأقارب ()
- ٤- التفكك الأسري ()
- ٥- ريادة العجوة بين الجيل الجديد و الجيل القديم وعدم احترام الأبناء للأباء ()

رابعاً: تأثير الاعلام والانترنت على السلوك الاجتماعي:

٣٦- ماهي القنوات الفضائية التي تفضل مشاهدتها؟

- ١- القنوات الفضائية العربية ()
- ٢- القنوات الفضائية الأجنبية ()
- ٣- القنوات الفضائية المحلية ()
- ٤- القنوات المحلية الأرضية ()

٣٧- ماهي البرامج التلفزيونية التي تفضل مشاهدتها؟

- ١- البرامج الدينية ()
- ٢- البرامج الثقافية ()
- ٣- البرامج الرياضية ()
- ٤- البرامج السياسية ()
- ٥- الأفلام والمسلسلات العربية ()
- ٦- الأفلام والمسلسلات الأجنبية ()
- ٧- الأغاني والفيديو كليب ()
- ٨- الاعلانات ()
- ٩- الأخبار ()

٣٨- من وجهة نظرك، ماهي أكثر البرامج التي تقدمها الفضائيات (العربية

والأجنبية) التي أسهمت في تغيير السلوك الاجتماعي للمواطن القطري؟

- ١- الأغاني والفيديو كليب ()
- ٢- المسلسلات والأفلام ()
- ٣- الاعلانات ()
- ٣٩- ماهي أبعاد السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات؟
 - ١- الحرية والانحطاط الأخلاقي ()
 - ٢- الإنطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع ()
 - ٣- تقليد الشباب للعرب في الملبس والمأكّل ()
 - ٤- متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على حساب الفن العربي ()
 - ٥- إنتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء ()
 - ٦- إنتشار السلوك الإستهلاكي ()
 - ٧- الأثنية والفردية ()
- ٤٠- ماهي القيم التي يكتسبها المواطن القطري الآن من خلال مشاهدته للفضائيات العربية والأجنبية؟
 - ١- قيم الأمانة والفردية ()
 - ٢- القيم الاستهلاكية ()
 - ٣- القيم الدينية ()
 - ٤- قيم الولاء والانتماء ()
 - ٥- قيم العمل والإنتاج ()
 - ٦- قيم الحرية ()
 - ٧- قيم المساواة ()
 - ٨- الوصولية والانتهازية ()
 - ٩- القيم المادية ()
 - ١٠- السلوك العدواني ()
- ٤١- هل تستخدم الانترنت؟

١- نعم () (يسأل رقم ٤٢)

٢- لا ()

٤٢- ما هي مجالات استخدامك للإنترنت؟

١- التسوق ()

٢- متابعة اعلانات السلع والبضائع ()

٣- انجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية ()

٤- التعرف على الأخبار والأحداث العالمية ()

٥- الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية ()

٦- استخدام البريد الإلكتروني ()

٧- اقامة صداقات من خلال محركات الدردشة ()

٤٣- من وجهة نظرك، ماهي التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الانترنت على

المواطن القطري؟

١- العزلة الاجتماعية ()

٢- تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية ()

٣- الانحرافات السلوكية والأخلاقية ()

٤- الأمراض النفسية والعصبية ()

٥- اضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع ()

٦- إدمان الانترنت يؤدي إلى الاكتئاب في بعض الأحيان ()

٧- زيادة السلوك الاستهلاكي ()

٨- الفردية وتقليل الاعتماد على الآخرين ()

٩- السلوك العدواني ()

خامساً: ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي:

٤٤- هل تعتقد أنه من الضروري أن يتجه المواطن القطري الى ترشيد سلوكه الاستهلاكي؟

- ١- ضروري () (يسأل رقم ٤٥)
٢- غير ضروري () (يسأل رقم ٤٦)
٣- لا أعرف ()

٤٥- لماذا ضروري؟

- ١- لضمان الاستقرار المادي في ظل إرتفاع الأسعار ()
٢- لأن الإسراف حرام ()
٣- لأن الاعتدال هو السلوك المتحضر والذي يحث عليه الإسلام ()
٤- لأن النفط مورد ناضب ()
٥- لضمان مستقبل مادي أفضل ()
٤٦- لماذا غير ضروري؟

- ١- لأن الإستهلاك أصبح ضرورة من ضرورات العصر ()
٢- الإستهلاك متعة من متع الحياة ()
٣- لا يوجد إستهلاك غير رشيد ()
٤- صعوبة الترشيد في ظل عصر القنولات العنصانية والدعاية ()
٤٧- ماهي أهم المجالات التي يجب أن يرشد فيها المواطن القطري والأسرة القطرية بعمامة استهلاكهم؟

- ١- التقليل من عدد السيارات ()
٢- تقليل عدد الحدم والمربيات ()
٣- تقليل الانفاق على المسكن والأثاث المنزلي ()
٤- التقليل من الانفاق على الملابس ()
٥- التقليل من الانفاق على العطور وأدوات الزينة ()
٦- التقليل من الانفاق على الهواتف المتحركة ()

()

٧- ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية

٤٨- ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التالية في مجال ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري؟

١- الأسرة:

.....
.....
.....

٢- المؤسسات التعليمية:

.....
.....
.....

٣- المؤسسات الدينية:

.....
.....
.....

٤- وسائل الاعلام المختلفة:

.....
.....
.....

٥- المؤسسات الأهلية (مؤسسات المجتمع المدني)

.....
.....
.....

٦- الدولة:

.....
.....
.....

In the Name of Allah the Most Merciful

The Effect of Globalization in the Social Attitude of the Gulf Citizen Field Study on the Qatari Society

The modern world is witnessing a rapid transformation in all levels and fields: economic, political, social, and cultural resulted from the enormous development in informatics filed which reflects the development in the communication systems from one side and the technical and materialistic development from another side. As a result of this development and the synchronism of the cultural and social patterns and values in a way that is never occurred in the human societies before, the identification of time and place has been distorted.

Some people assure that the communication technology and the rapid information revolution is representing the new mediators and techniques exceeding time and place, and private life globalization. It also, breaks the individual privacy because it forms attitude, interests, and expectations. Globalization supporters confirming that certain operations are being conducted to achieve maximum level of coexistence, affinity, and place and time superimposing on modern societies level in spite of their different patterns and level development.

There is no doubt that the Arabian societies in general and the Gulf ones in particular including the Qatari society are not isolated from these swift transformations witnessed by the modern world. Its social, economic, political, and cultural structure have been modified tremendously during the last few years, in addition to the environmental and constructional represented in the increase of civilized growth in general.

As the Gulf societies are part of the international society, any changes occur on the international society will be reflected directly or indirectly on these societies. On the other hand, any changes that might occur on the Gulf societies reflect reactions from the international society. By looking at the Gulf societies, we will see that they have common characteristics related to their resources and fortunes from one side and their strategic location from

the other side, which made these societies invaded by the strong capitals throughout the past historical stage. They used varied ways to rob these societies and abuse them starting from the direct military control, forming their economic and political and cultural status, ending with the total control on these societies over the last few years represented in the globalization and its varied consequences.

These unbalanced relationships between the international capitalistic powers and the Gulf societies lead to more abuse and control on their materialistic and economic resources and caused a lot of changes in their economic, social, political, and cultural structures, but these changes were not radical. On the economic level we can say, the traditional production tools and techniques were brought up to date despite of the capitalistic mastering in these societies that still affected by the tribal traditions and values, not only in the economic and social fields, but also in the cultural field. All this affected the patterns and directions of the social attitude of the Gulf citizen.

If there were a number of the external and internal elements caused the change of the Gulf societies during the past decades, no doubt the oil discovery and the raise in its prices in the international markets especially during the seventies shared effectively in the Gulf societies' transformation from traditional tribal societies to modern ones. The oil investments helped these countries to adopt development policies in all areas, especially in its infrastructure, which created big working opportunities that caused them to depend on the Arabic, Asian, and European workforce in the beginning. No doubt that the flow of the external workforce during the past three decades has its advantages, as it increased the production percentages and the national income for the Gulf countries in general, but at the same time it produced some negative areas. Since these societies were opened widely to the international society, some new attitudes patterns appeared as a result of the creation of a mixed human race that varies in language, culture, and religion.

The Gulf societies in general and the Qatari society in particular has witnessed a lot of changes in the economic, social, political and ecological areas during the past few years because of the international, regional, and local change. But the changes in the values system seem to be more visible than what was known in the pre transformation stage.

The changes that are taking place in the social and cultural values are clearly reflected on the awareness cultural and social level for individuals, which affect and guide their social behavior.

Lots of researchers are interested in studying the development occurred in the Gulf societies during the past few years. They are also interested in explaining these changes in the light of other varied external and internal factors such as: oil discovery, opening to other regional and international cultures, external workforce, increased cities buildings, developed communication, and finally globalization. Despite all these research interests, there is clear shortage in specialized sociology studies in the social behavior area for the Gulf citizen. Here the importance of this **theory study** appears as it is considered to be a practical attempt to reveal the social behavior changes for the Gulf citizen. As for the **implementation importance** for this study, it is represented in understanding the social reality of the Qatari society including its social, economic, cultural areas. Also, it helps in revealing the patterns of the varied social behaviors "traditional and modern" through conducting a field study on a random sample from the varied classes of the Qatari citizens in Doha city. These varied patterns of behaviors will be illustrated and studied, then be put in a future prospective for the social, economic, cultural status in Qatar in the upcoming years.

First: Study Targets and Questions:

The main target of this study is to identify the effects of the globalization in the social behavior of the Gulf citizen in general and the Qatari one in particular. Therefore, we can illustrate a number of depending targets the study aims to achieve:

- 1 Identify the different circumstances that helped in globalization appearance in the society and its development stages.
- 2 Identify the social, economic, and cultural traditional description of the Gulf societies.
- 3 Reveal the effects that occurred and still occurring in the Gulf infrastructure because of globalization.
- 4 Identify the nature of the social, economic, political, and cultural structure for the Qatari society before globalization appearance

- 5 Identify the effect of globalization on the Qatari society in general and the social behavior in particular for the citizens.
- 6 Reveal the change indications in the social behavior for the Qatari citizen.

From this point the study is concerned with answering the following questions:

1. What are the circumstances and factors that lead to globalization appearance and its development?
2. What are the varied dimensions for globalization, and to which extend they effect in each other?
3. What are the social, economic, and cultural specifications for the Gulf societies?
4. What are the effects that globalization caused in the structure of the Gulf societies? And what are its indicators?
5. What is the nature of the social, economic, and cultural situations in the Qatari society before globalization?
6. What effects globalization caused in the Qatari society in general, and in the social behavior for the citizens in particular?
7. What is behavior change indicators showed on the Qatari citizens?

Second: Study Curriculum Strategy:

The study curriculum strategy includes the following points:

1. Curriculum:

Mainly this study is concerned with analyzing the current situation for the Qatari society in general and the varied effects appeared and still appearing as a result of globalization in the society structure in all areas. Therefore the qualitative curriculum is considered a suitable curriculum for study through depending two methods in analyzing data gathered from the field, quantitative method, and descriptive method.

2. Data Resources:

The study counted on a number of resources to gather data: studies, previous researches that were related to globalization and analyzing its dimensions and varied effects, in addition to field studies outcomes.

3. Fields of Study:

a. Location Field: considering that Doha city is the capital of Qatar, it was selected to be the location field to accomplish this field study. Also, Doha is the most open Qatari cities to the outer world on the regional and international levels and considered to be one of the most cities affected by globalization.

b. Human Field (Sample): a varied sample (male, and female) from Doha city citizens **has been selected** to deliberately represent the society and its wide-ranging economic, social, cultural, and ecological categories, to identify globalization effects in the behavior social patterns for them. The total number of the study sample has reached (174).

4. Study Tools:

Because of the varied educational, cultural, and social specifications of the sample participants, we will use more than one tool to gather data:

a. Simple Observation, throughout observing the changes that has been occurred on the social attitude for the Qatari citizen because of globalization.

b. Questionnaire, that will be distributed to the educated members of the sample and includes and number of major and fractional points to achieve the study goals. It also, can be used in the form of an interview to best suite the nature of the selected sample if they were not educated.

This study includes a group of chapters excluding the introduction and end:

Chapter one: called “The Theory Frame”: it has the concept, previous studies. The researcher has discussed the concept of the study, which was represented in globalization, and social attitude concepts. It also has samples of previous international, regional, and local studies. A presentation has also been added to briefly tackle the theory introductions about globalization in a way that suite the Qatari society.

Chapter two: called “Globalization: Historical Glimpse”: the researcher discussed the historical fundamentals of globalization and its varied dimension: economic, political, cultural, and informative aspects. Also, this chapter discussed its positive and negative and social reflections of globalization.

Chapter three: discussed globalization and the reality of the Gulf societies concentrating on the Qatari society. It included a number of points such as:

the Gulf society from a historical constructive prospective, oil manifestation in the Gulf countries and the emerging transformations, current reality in the Gulf countries in the light of globalization.

Chapter four: called “Globalization Effect in the Social Behavior – Field Study”: it included a group of elements and points as follows: social, economic, cultural specifications for the sample, the effect of globalization on the family affairs, change and stability indicators, change indicators in values and behavior, the effect of media and internet on the social behavior for the Qatari citizen, globalization effect on the Qatari citizen, means of guiding the consumerism attitude for the Qatari citizen, and finally the general results of the study.

The following are some results have been released from the field study:

1. The analysis revealed that marriage multiplicity has been reduced clearly during the recent years. This is because of a number of interactive local and international indicators such as: oil discovery, the increase in civilizations, opening to the outer world, developing education, receiving the external workforce from varied societies and cultures.
2. The increase in the consuming percentage is considered to be one of the major problems the society is suffering from at the time being. This is because of the globalization influence and the attempts to copy the European societies.
3. The sample majority knew about globalization from the following resources in a raw: media, reading, friends, and finally internet.
4. The most important influences caused by globalization are: unleashing freedom among between the world's countries, weakening the nation strength, mastering the principal of “survival is for the strongest”, and finally democracy spreading. The statistical analysis did not show statistical differences among the sample members according to their educational levels, marital status, and their vision about the globalization effects which assure that there is no relation between these indicators. Statistical indicators were appeared in the relation between the occupation and the sample's vision about the

globalization effect, especially the principal of “survival is for the strongest”.

5. The majority of the sample assured that the country's role has clearly retreated in the light of the globalization's control. Following are the reasons as per the sample according to importance: the country presented some relinquishments, following some abandoned previous policies; the country's role has reduced in economy, and finally following the advanced countries.
6. The most important influences for globalization in the individual behavior patterns are: mastering the western values instead of the local ones, shrinking the individual's Islamic and Arabic attitude, conflict between the western globalization values and the Islamic ones, imposing the American hegemony, copying the western values, and finally the appearance of the multinational companies instead of the industrial local ones. There were differences showed in the statistical indicators within the sample as per their occupations (conflict between the western globalization values and the Islamic ones) which assure the availability of a relationship between the sample's occupations and their point of view in this indication and its influence.
7. One of the main globalization dangers is losing the Islamic and Arabic identity, the conflict between cultures, reducing the culture in the society, and finally the deterioration in artistic and musical attitude.
8. Some of the negative patterns appeared in the society parallel to globalization which mean that the western culture is taking over in general and the American one in particular. This is clear in: (blind copying for any thing that is western, consuming values and attitude, freedom and the moral dissolution, replacing the Islamic values with the western ones. The analysis did not disclose any statistical indicator deference: gender, educational level, occupation, marital status, income, and the samples point of view in the new behavior patterns that appeared it the society.
9. The most broadcasted program through the satellites and influencing the citizens' behavior are: (songs, video clips, series, movies, and

finally commercials). The analysis did not disclose any statistical indicator deference: gender, educational level, occupation, marital status, income, and the samples point of view in the most affecting program in changing the citizen behavior.

10. The study revealed a number of positive and negative social values the Qatari citizen gained from watching the satellites programs. Some of these values are: consuming values, selfishness and individuality, materialistic values, aggression, self-seeking, equality, freedom, work and production, religious values, and finally loyalty and belonging values.
11. Despite the varied types of the samples used and the differences in their education level, marital status, occupation, and their financial status, the majority of the samples are aware of the danger of consuming force. Therefore, the Qatari citizen need to control his consuming attitude because of the following factors: assuring the financial stability in the light of price increase, over spending is a sin, to guarantee a better financial future, oil is not a lasting resource, and finally moderation is a civilized attitude and encouraged by Islam.
12. Despite the varied types of the samples used and the differences among them, the study revealed that facing the consuming power in the Qatari society which has increasing during the past few years, requires cooperation between government and non government organizations (civil society institutions) in all levels. In order to achieve this national goal, a general short and long term strategies that provide guidance and practical methods need to be created and implemented.